بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني • ووفقنا لبيان وحصنا
ببدائع الابانة بكور روايح الاحسان • اتقن بحكمته نظام العالم
على وفق ما اقتضته اطوار • واورد براهينه قرن الانام في طرق الافحام
والافحام • والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضنضى الكرم
والسماحة واشرف من نبع من دوحة اللسن والفصاحة
وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرقت وجه الدين
واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين • وبعد فان احق الفضائل
بالتقديم • واسبقها الى استجلاب التعظيم • هو التحلي بحقايق العلوم و
المعارف • والتصدي للاحاطة بمافي الصناعات من النكت واللطايف
لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن • فانه كشاف عن حقايق
التنزيل راقع مفتاح لابواب التأويل • فايق بتبيانه لدلائل الاعجاز و
اسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز • وانار الغصاحة • تلخيص لغوامض
مشكل كتاب الله تعالى • ومعضله • تقريب للغوص على فرائده مجمله ومعضله
قواعده كافلة في ضوء المصباح بايضاح انوار التأويل • موارده شافية عن الزلال
الاكباد الى اسرار التنزيل • به ظهر لباب آثار تراكيبه • وضفى دمنه عذب
خباب بحار اساليبه • وصفا لايدرك الواصف المطري حقايقه • وان يكن
سابقا في كل ما وصفناه انه قد وقع في ايدي جماعة من اسراء التقليد
فطفقوا ابتغاطونه من غير تبين • وتشديد محمون به في غير مقاصده
حصول العقل والنقل • ويتعذرون من تقرير لطائفه على ذكر العام والخاص

لا يخرج

لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم
ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصايرهم حتى يتطلع دقايق العقل
بضمايرهم • كل بضاعتهم الاجاج والعناد • وكل صناعتهم الاخراف عن نهج
الرشاد • فهيهات النبذة لمرة الدقيقة الشان • او النقطة للمحة الخفية
المكان • واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري • واجلت في مسنون
اسراره قداح نظري • بعني صدق الهمة في الارتقاء بالمدارج الكمال
وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال • على الترحال الى جرجانية خوارزم
محط رحال الافاضل • ومجتمع ارباب الفضايل صرف الله عنها ابوابق الزمان • وخسرها عن طوارق الحدثان • فشمرت عن ساق الجد في اقتناء
ذخاير العلوم والمعارف • واقتناء ذا الاناسق من عيون اللطايف
وصرف شطر من الزمان في الغوص عن دقايق علم البيان • اراجع الشيوخ
الذين حاز واقصب السبق في مضماره • واباحث الحذاق الذين غاصوا
على ابكار الغرايب فجاروه • وكنت كلما كان يجالج قلبي ان الشرح كتاب تلخيص
المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل
اساتذة العالم السكاكي • جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن الخطيبي •
لخطب بجامع دمشق • فاض الله عليه سحائب الغفران • واسكنه
فراديس الجنان • اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن
وقواعده • حاويا لنكت مسائله وعوايده • محويا على خفايا هي لباب
آراء النقادين • منطويا على دقايق هي نتايج افكار الفحول الخرين • الا ان
غاية الاطناب ونهاية الايجاز • لاجا عليه مخايل السحر ودلايل الاعجاز
لاجا في كل لفظة منه روض مزهر انيق • وفي كل سطر منه عقد من الدرر

وكان نحو في من ذلك الفن في زمان ارى العلم قد عطلت مناهجه
ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ودمراسمه
وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشغف شموس الفضل على الافول واستوطن
الافاضل زوايا الخمول ينتظرون متى اندراس اطلال العلوم والفضا
وبناسون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهلم اذ هب الزمان على العلم
هذا الكتاب وتحبيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله
واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز
والاسرار واذا لم يتع له شرح يكشف عن وجوه فوائده الاستار نزى
بعض مطالعاته فدا كتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم
اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد قصدوا السلوك طرائقه من غير دليل
فاضلوا اكثر اوضلوا عن سواء السبيل اجتليت من اثناء التحصيل فرصة
سنح بها الزمان غصصا وطبقت فحم موارد السهر غائصا
في لجج الافكار والتقطت فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت جهدي
في مراجعة الفضلاء والشار البهم بالبنان في ممارسة الكتب المصنفة في
فن البيان لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهبت
في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت شرح هذا الكتاب ما بين
صعاب عويصاته الابية وسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه المخبئة
واودعته فرائد نفيسة وشحته بمناكب الغدا وفوائد شريفة سحت
بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتدت اليها بنور التوفيق وقطا
ف فقر اخذتها من عين التحقيق ونكت في وضع اعتراضاته بذيل
العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف

واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع
من السهو للفاضل العلامة في شرح المفتاح واوضحت الى مواضع زلت
فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض مغاطي
هذا الكتاب من غير بضاعة وارفضت الناسي بجماعة خطروا التحقيق
الواجبات وما فرضت على نفسي في تطويل الواضحات وحان
فرعت عن تسويد الصحايف بتلك اللطايف رامي الدهر بما
لا رزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابني سهام نكسة
الفال على الفال وذلك من نوادر الاخبار يتقاعم المصاب في العثار
والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما دياري بها حل
الشباب بمنبجي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهلها
لبها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان ولم يدع من اواها
الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولم يبق الا خبرها ما اخر بها الاقدم بلدة حجني كان لم
يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فقطعت الاوراق
بانوا بالهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا
مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر افاد اساءة
اخر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط اللال وتضيق
البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وتحرمني رفع الى خفض حتى انخت بحرورة
حراة حماها الله تع عن الآفات فتح الله تع عني منها بجنة النعيم بلدة
طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحرزت الاعجاز
والبمن والامن فكدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية
وحدث بزان للجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرح

بالعز معقودًا وعاد عهود الاسلام إلى رونقه وأخذ روض الفضل إلى أنيقه و
نظم شمل الخلافة بعد التشتت ووصل حبلهم عقب البتات واستظل
الانام بظلال العدل والاحسان وآنسوا في رياض الامن والامان كل ذلك
بيمن دولة السلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة
الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان قاصم اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة
القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط بساط العدل والانصاف
هادم اساس الجور والاعتساف وارث لواء الولاية في الاقاق مالك
سرير الخلافة بالاستحقاق السلطان المجتهد في نصب سرادق الامن
والامان الممتثل لنص ان الله يأمر بالعدل والاحسان الخالص طويته في
اعلاء كلمة الله الحامي بيضته بما اضاء سنة رسول الله حليفة ملك الآفاق
سلطانه ولمن كان مناداه اية سلجاق يجوم حول ذراه العالمون كما تدور
ببيت الله معز كما يجبي نسيم روضة منه الزمان وكم مكافح بلطفه من سخطه
ملكا اطار صاعقة نقمه فيها الى السماك لواء الشرع قد سمكا وصاف
الرشد منها كل معتسف فقد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قرير
العين مسرورا والملك اخبل الاقبال مسكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا وديكا
فحوا عبنا غدا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معين الحق
والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو المظفر محمد كرت لا
زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الجور ذاوية بصوارم صولته
راحته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشمر بنيان الهداية
اشرفا اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحاب الافضال والانعام
وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشتمال والاكرام اقامت به الرحاب له

ايادي الاطواح والناس لحام فقرأت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن
ووسمت بسيمان الاجنة والوطن وصرت نجيم لطفه مغبوطا محفوظا
وبعين عنايته ملحوظا فشيد ذلك عضدي وهز من عطفي ثم
عهدت الى الله سبحانه بسواء الطريق واخلص على سبحان التوفيق في
رجعت اليه المعت وشمرت الذيل للتهجد وتزينه واستأنست الرجل
والخيل في تنقيحه وتهذيبه واصغت اليه اسماع الثناء ولك الفكر الفاتر
وسخ عيون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا امد فنونا من جواهر الفوائد
وبحرا استخرنا بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته
السنية لازالت ملجأ لطوارق الانام وملاذا لهم من حوادث
الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو
من خلاني وخلص اخواني ان يشفعوني في صالح الدعاء ويشكروا لي اياعا ثابت
في هذا التأليف من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين
الذين هم للحق طالبون ومن طرق العناد ناكبون ويرحمهم
تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة البغين وهذا العمري
موصوف عزيز المرام فليل الوجود في هذه الايام ولقد غلب على الطباع
اللدد والعناد وقت الجدال والحراب بين العباد ولئن فاتني من الناس
الثناء الجميل في العاجل فحسبي ان ارجو من الثواب الجزيل العظيم في الآجل وما توفيقي
فمني الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله اداء لحق شكر ما يجب عليه من
شكر نعمائه التي تالف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان
على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم

قوله لحق شكر ما يجب عليه اي شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاضافة البيانية والثاني
بيانية يعني ان المراد بالشكر صرف العبد جميع انعم الله تعالى اياها فيتعلق الجار
اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول
وصرف اللسان اياها اظهار تعظيم الله تعالى بعض مؤد يحتمل الكسر والفتح شيئا
هو ما يجب عليه اي بعض شكر نعمائه اذ وجوب الشكر العرفي يقتضي وجوب اللغوي لكن
الانسب لهذا الوجه التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى

بسبب الانعام سواء كان ذكرًا باللسان او اعتقادًا او محبةً بالجنان او عملًا او
جذبةً بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد
الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار
المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تضادهما
في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتغايرهما في صدق الحمد فقط على الوصف
بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل
الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم احتصاص استحقاق الحمد بوصف
دون وصف بل اتى بما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات بتمامها
على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان
ذكر المنعم في حيز على ان صاحب الكشاف قد صرح هاهنا بدلالة
على اختصاص الحمد وانه بحق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في
الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما ينبغي كيف وقد عد من التأمل
على ان افعال العباد عند هم ليست مخلوقة لله فلا يكون جميع المحامد راجعة
اليه بل على ان الحمد من المصادر المؤكدة مثل الاضافة واصله النصب والعدول
الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الا
ستمرار فكذا ما ينوب منابه وجب ان يكون كذلك لان النائب منابه الفعل انما هو المصدر
المنكر مثل سلام عليك ورحمة الله لا ما يدخل فيه اللام ويخصه به الاستغراق
فالاولى ان كونه للجنس مبني على ان المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال
لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى
التعريف والاصل لا يدل الا على مسماه فان لا يكون ثمة استغراق وما نحن

على ما انعم

في من البيان بيان لقوله عالم بعلم قدم عليه بعناية للتسجيع والحلوة على سيدنا
محمد من نطق بالصواب وعلى آله الشارع المقتفين للنواب وافضل من اوتي
الحكمة الاشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرايع على ما قرر في الكشاف
ولفظ او في تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا
الفعل لا يجلى الا للذكي وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز و
يقال للكلام البين فصل بيّن موصول مفصل لخطاب البيّن من الكلام المخلص
الذي يتبين به من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بيّن فاصل اي الفاصل
من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم وعالى
عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله
اهل بدليل اهيل خص استعماله بالاشراف ومن له خطر
وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطرها
جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد
اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوضعت كلمة اما موضع اسم
هو المبتدأ وفعل هو الشرط وضمنت معناها فلذلك لزمتها الفاء اللازمة للشرط
لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمتها لصوق
الاسم اللازم للابتداء فضاء فوق ما كان وابعاده بعد الامكان وسيجيء
لهذا زيادة تحقيق بأحوال متعلقات الفعل فلما كان ما ظرف بمعنى اذا
يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه
ما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فوقهم منهم بعضهم انه
وان شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وما لثبوت الثاني
لثبوت الاول والوجه ان يقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم نواحيها

هو البديع

هو البديع من اجل العلوم قدرا واوفرها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية
لانه لم يجعله اجل العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل منها سواها وجعله منها
الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون او به اي
علم البلاغة ونوابعها لا بغيره من العلوم يعرف وفابين العربية و
اسرارها فيكون من ادق العلوم سرا او به يكشف عن وجوه الاعجاز في
نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار
معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقايق والاسرار
والخواص الخارجة عن طوق البشر وعنه وسلم انا افصح من نطق بالضاد ثم
في جميع ما جاء به لتقتضي اثره فيغار بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون
من اجل العلوم كون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف
الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين
ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس
الا وعن وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنه قلنا معنى كلامه انه يدرك
ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وذكر ههنا لا بد ان يمكن وصفه
بل على انه انما يدرك بهذا العلم لا بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم
وليس للحر حنيفا حتى يرد عليه الاعتراض بان العرب يعرف ذلك
بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاسناد اما
وجه الاعجاز امر خارج من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة
هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه
الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراك حقيقته
لا متناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا بد خل كنه بلاغة القرآن

تشبيه او الاستعارة هنه ان كان فيه استعارة حسن حلبي

على التوجيه الاول والاظهر ان يذكر شيء يلايم اشبه به ان كان في الكلام
كان للوجوه معنيان قريب وهو المخصوص وبعيد وهو الاطرح المراد ههنا
في النفس الايهام ان يذكر لفظ له معنيان احدهما قريب والآخر بعيد ويراد البعيد
والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من خواص المشبه به ويدل على المغير
فيشمل جميع اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به ووجه الشبه واداته سوى المشبه
به وجوه الايجاز في النفس اي الاستعارة بالكناية عند من يشبه بشيء في النفس

الاخت على الشامل كما ذكر في المفتاح وشبه وجوه الايجاز في النفس بالاشياء
المخبئة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية
وذكر الوجوه ايهام او شبه الايجاز بالصورة لطف الاستعارة بالكناية واثبات
الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح
المص والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي صلعم و
نظمه تاليف كلماته مرتبة المعاني بمناسبة الدلالة على حسب ما يقتضيه
العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف
نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل
مكان ضرب زيد عما اوى اي فاسد وليس الايجاز مجردا للالفاظ والا لما
كان للمطابق العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلذا اختار
النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلامه كالدرر

ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم
ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة ونوعا منها من الكتب المشهورة
بيان ما نفعا يميز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث
احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبة
فلكل مسئلة مقام مرتب بعضها الى بعض فوضعها فيه احسن
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لانه لكونه امها تحريرا وهو
لمذهب الكلام ولكونه اكثر عالاصول والقواعد هو متعلق بمحذوف
بعده وقوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل

قوله وهو مذهب الكلام قد يطلق التحرير بمعنى بيان المعنى بالكناية كما ان التقرير بمعنى بيانه بالعبارة
وليس له ههنا كبير معنى فلذا لم يلتفت اليه ثم لقائل ان يقول ان مذهب الكلام
شتمل اظهر من المعاني والبيان فكيف يوصف به القسم الثالث
ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة حسن حلبي

ماؤل

ماؤل بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
لكونه كتقدم جزء من الشيء المغرب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جايز
اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي والتاخذ
كم بهما رافة وفضل هذا كثيرا في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ماؤل يشح
حكمه حكم الاول به مع ان الظرف تما يكفيه رايحة الفعل لان له شانا ليس
لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا
اتسع في الظروف مالم يتسع في غيرها ولكن كان اي القسم الثالث
غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزايد المستغنى عنه وعن التطويل
وهو الزايد على اصل المراد بلا فايدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب
وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا بنوعر على الذهن تحصل معناه
قايلا خبر بعد خبر اي كان قايلا لاحضار ما فيه من التطويل مقتفرا اجر
آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من
الحشو العنف مخففا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مخدج بضمتين
ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق
على جزيياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم العقبة الى المنكر يجب
توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قايم وان عمرا راكب وغير ذلك
مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر
يجب ان يوكد فعلم انه موكد وتشمل على ايجاز به لما يستغنى عنه
ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزييات التي تذكر لايضاح القواعد
وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزييات التي يستشهد
بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم

قوله وليس الف مختصر اي اختار العنف
على اختصرت مع ان مؤلفه اختصار اشارة
بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكي
بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه
صح خطي

قوله وهذا اتسع في الظروف مالم يتسع في غيرها
اي ان يكون مالم يتسع في غيرها من الظروف
بتضمنه معنى الفعل المتعدي الى غير فيها
مالم يعتبر في غيرها او ان يكون في موقع
المصدر اي اتسع فيها
اتساعا لم يعتبر في غيرها
حسن حلبي

قوله ينطبق اي ان زيدا قايم الخ
حسن حلبي

مخاتمة ولحق ان للخاتمة اتباجح من الفن الثالث كما بينت لك انشاء الله
تع ولما انجر كلامه بآخره المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل
منها معهودا فعرفه بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها
ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها مجيء فنكر عاوقال مقدمة اي هذه مقدمة
بها بيان مجيء الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة الى علمي المعاني والبيان
وما يتصل بذلك مما يضاف اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق
والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة مأخوذة من
مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة
العلم ما يتوقف عليه معرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب
لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة
العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر ان اضطروا في
التفصي عنها الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة
على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني
ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه
زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة
اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان يقتصر على تقرير ما
ذكر في الكتاب الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال
فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت
فلم يلحن وافصح به اي صرح به يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام
يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح

فصيح

وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران
اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع
كلمة بليغة وقولهم نقط من اسماء الافعال بمعنى اتئد وكثيرا ما جعد بالفاء
تنزيلا للعطف وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بهما الاخيران
فقط اي فانتبه عن وصف الاول بهما واعلم انه لما كانت الفصاحة عند هم
تقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم
لكثرة الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة
الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف
والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المص بان اللفظ الفصيح
اكثر سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح
في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها سهلا للام ثم لما كانت المخالفة
في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد
بالكلام صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت
البلاغة يقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال
وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر باعتبار ما قدرا اولا الى غيرهما
باعتبار ما يقتضيان وصفا له كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر رجع المتباين
المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك
بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة ثم قبل
اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى
تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغيرذلك فصح ان
تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم تجد له في كلام الناس لكنه اخذه من

اطلاق نفسه واعتبار انفسهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس
ما جعل التعريف بهما به بانه لا مدخل للرأي في تغيير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب
عنه بان المراد بالناس المعهودون كالشيخ والكاتب ثم لما كانت معرفة البلاغة
موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها
ولهذا بحثه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه
من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستطاد من استقراء
اللغة بحيث لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف
في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التنافر
فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول الاعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع
ومنه ما ليس كذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوابته جمع
غديرة والتصغير عابد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان
روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل ومرفوعات ان روي بالفتح استشزره
رفعه واستشزر ارتفع وللبعدي الى العلي نخل العقاص في مشى ومرسل نخل
اي يتحرك والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمشي المعقول وللمرسل
خلاف المشي يعني ان ذوابته مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم
الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يجب في الاخيرين والغرض بيان كثرة
شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين
المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والراء
المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء
المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا منافرا بل منشأ
الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب

بعد المخارج

بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربهما
وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالمشي في العقبة ما يجد غير متنافر من القريب
المخرج كالجيش والشين وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملمع
بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق اثقل من الشفة ابسر من
ادخاله من الشفة الى الحلق لما يجد من حسن غلب وبلخ وحلم وفلح بل هذا
امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا ومتعسر النطق فهو متنافر سواء
كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل و
لم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق
وقد يسبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب
للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن
الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا
يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وانبه بعضهم بان انتفاء وصف
الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش
لان فصاحة الكلمة مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا
وصف جزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه
ممنوع ولو سلم فالفرق انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب
ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما يشترط في فصاحة
الكلام ان كل كلمة منه فصيحة فابن هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم
انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير
فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة تمامًا تو

الى سبة الجهل والعجز الى الله تع عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة
كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج
في معرفته لان ينظر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كنكاح كاثم ثغور
وافرنقعوا في قول عبيد بن عمر النحوي حين سقط من المنار واجتمع الناس
عليه مالكم نكاح كاثم علي كنكاح كاثم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم
نحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفايق انه قال الجاحظ
مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وحاجت به مرة فوثب عليه قوم
يعصرون ابرهة وبوذنون بذا ذنه فانفلت من ايديهم وقال مالكم
نكاح كاثم على كنكاح كاثم على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم
لبعض فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه
بعيد نحو مرتج قفول العجاج ومقلة وحاجا مرجا اي مدفقا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مرتجا اي كالسيف
السرتجي في الدقة والاستواء والسرتجي اسم فنين ينسب اليه السيوف
او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرتج وجهه
بالكسر اي حسن وسرتج الله وجهه اي بهجه وحسنه واعلم ان جعل اسم مفعول
منه لاحتمال انهم لم يغيروا بعد هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا استخدم قائمه
السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرتج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب
مجمل اللغة فقد قال سرتج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يخفى
الغرابة كما يفهم من كلامهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المتنافرة
وهي بحسب فهوم ودول قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب تنفر الطبع عنه وهي
في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان تكون عذبة فلا يجب تغيره بالوحشية

بل الوحشية

بل الوحشية قيد زايد للفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا يتم الغرابة
بذلك المعنى تجعل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث
قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي بسكن القفار استعير للالفاظ
التي لم يؤنس استعمالها والوحشي فصحاء غريب حسن وغريب قبيح فالغريب
الحسن هو الذي لا يجاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك
مثل شيء نبيل والشجر والمطر وجميع النظم احسن منها في النثر ومنه
غريب القرآن والحديث والغريب القبيح بجاب استعماله مطلقا وسمي الوحشي
الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على اللسان
وسمي المتنافر ايضا وذلك مثل جحيش للمغربد واطلخم الامر وجحمش
وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تغير للوحشية
فتخرج كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اريد بالوحشية
الفصاحة مع انه يجوز ان يقال ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يجتمع بها
فلا مشاقة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع
لغة العرب اي مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال
في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم الصرف واما نحو
ابى بابى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك مما الشواذ
الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت من الواضع
فهي في حكم المستثناة فكاه قال العباس كذا الا في هذه الصورة المخالفة ما لا تكون
على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل
والعباس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع
بان يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة قال اللفظ

من سبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه
نحو الجرشي في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك
الاسم اغر اللقب كريم الجرشي اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك
لموافقته اسم امير المؤمنين علي رضي والقلب مشهور بين الناس
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة
تحت الغرابة المغيرة بالوحشية لظهور ان الجرشي اما مهجور فيكون نكارة وان
تعمد او لوجه واطلع وقد ذكر بعضهم هنا وجوها اخر الاول انها ان اوذت بالثقل فقد دخلت
في التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا الفاضل
في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس
بصوت بل كيفية له كما يعرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر
الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى التعم فكم من لفظ فصيح يستكره في
السمع اذا اوذي بتعم غير مناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا
اوذي بتعم مناسبة وصوت طيب وليس شيء للقطع بانكراه الجرشي دون
النفس سواء اوذي بصوت حسن او غيره وكذا جحنجح وملمع دون مخرنق وعلهم
والرابع ان مثل ذلك واضح في التنزيل كلفظ ضيزى ودئور ونحو ذلك و
فيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السليقة بغير
اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة
ولفظ ضيزى ودئور كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه حال
كونه مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستنثر وانفه
مستدح ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم

ان يكون

الطاء والهاء من التنافر ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه
امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم
يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله وارد في التنزيل كقوله تع فسبحه و
النعل باستعمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك
ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير
في امدحه امدحه مع الجمع بين الطاء والهاء وهما من حروف الطلق خارج عن حد
الاعتدال فرق كل التنافر وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشاء الثقل
في الاول غير اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من
التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد
بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان
فانما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان
المصدر من البناء للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد
مخل دافع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني
بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة
فهم المراد وان كان ناشئا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد
يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب
ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد
واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذلك التعقيد اللفظي
كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم
بن هشام بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي
ابوه بقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في

الفضائل

الفضائل الا مملك اعطي المال والملك اي هشام ابو امه اي ابو ام
ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله
احد الا ابن احمة الذي هو هشام فغيبة فصل بين المبتدا والخبر اي ابو امه
ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اي حي يقاربه
بالاجنبي الذي هو ابوه وقدم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني
حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل وهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه
اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدا ووحي خبره وما غير عاملة على اللغة
التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب
قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه
اوليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس
خبره وحي يقاربه بدل من مثله فغيبة فصل بين البدل والمبدل منه واما بمعنى
الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من
المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون
لانه اللوازم البعيدة المتفرقة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة
على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف سا طلب بعد الدار عنكم
لتقربوا وتسكب اي نصب بالرفع هو الرواية الصحيحة بالمنع عليها الكلام
الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عنيا بي الدموع التجدا
جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة
والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني
اي ساءني وسرني وابكاني الدهر دما يعني اضحكني الدهر عابر رضي
ولكنه اخطا في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح

والسرور نحو والعين فان الانتقال من جمود العين الى تخلها بالدموع حال
ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من
السرور لحاصل بلاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا الاصح ان يقال
في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال
سنة جامدة لا مطر فيها وناقة جامد لا لبن لها كانهما تخلان بالعطر اللذين
قال الحاسة الا ان عينا لم تجد يوما وواسط علبك جاري ومسعاها بجود
فان قبل استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال
المقيد في المطلق ثم كني به عن البرودة لكونها لازما لها عادة قلنا هذا انما
يكفي لصحة الكلام والاستقامة ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان
الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي
ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يجعل الى السامع
انه فهم من جانب اللفظ واما الكلام الذي ليس فيه معنى فان نحو بمنزلة
الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما سنعرفه في بحث بلاغة الكلام
ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب و
الجريان على عكس المقصود واتى الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم
يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب
والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان ثبت
شيء يقدر بان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى
انكي واحزن الآن ليحصل بعد المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال
وهو لا بد خل سكب الدموع بحث الطلب لكنه اكب عليه ولازمه ملازمة الامر
المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى السرور فيما بان

القوم

النوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التتبع في المعا
ودقة التصفح لكلام المهرة من السلف والصبح اذا ارادوا بطلب الفراق
طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والبين اتى اليوم اطيب
نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واجرى
غصصها واتحمل لاجلها حتى انه يبغض الدمع من عيني لانسكابه بذلك
الى وصل بدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسير
يسرا وكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلايل الاعجاز فعلى هذا فالتعيين
في سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع ستكتب
ما قالوا وجزاؤه قبل تمام الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار
هو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع
الاضافات فكثرة التكرار كقوله ابى الطيب وشعدني في غمرة
بعد غمرة الغمرة ما يغمر كثر من الماء والمراد الشدة سبوح نعول بمعنى
فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث
واراد بها فرسا حسنة الجري لانتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة
سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اي لها لاعتماده على الموصوف والضمير كما في سبوح يعني ان لها مع نفسها
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن مايك
حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فجعله اضافة حمامة الى الجرعى وهي ارض
ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا نابت الاجرع لقصرها للضرورة
واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض
ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وغايته فانت بمرمى من سعاد

وسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرمى مني
ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلامه كثرة التكرار
وتتابع الاضافات ان نقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز
عنه بالتناصر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم
ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب بن اسحاق
ابن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اباك والاضافات
المتداخلة فانها للاحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله ياعلي بن
حمزة بن عمارة انت والله ثلجة بارة خبارة ثم قال لا شك في ثقل
ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ولم ولطف كقوله فظلت تدبر
الكأس اين اجاذر عنا فاد نا نير الوجوه سلاح ومنه الاطراد المذكور في
علم البديع كقوله يعتبة بن لطارث بن شهاب وما اورده الحنفية في الايجاز
من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مرتبة
لا يفع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مرتبة كما
في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا
وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من الشرط ذلك
اراد وتتابع الاضافات المرتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين
والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة
فذاك والا فلا جزء لا خلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تع
مثل دأب قوم نوح وقوله في ذكر رحمة ربك عبده وقوله وشغفها
سوءا فانهما جوزاهما وشنعهما والفصاحة في المتكلم ملكة يقتدر بها
الكيف ورسم الغدا والكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة

قوله ورسم الغدا والكيف بانها هيئة اراد به الرسم الناقص لان الهيئة في الاضافة كذا في
العالية الرسم الناقص فانها لبساطتها على القول بامتناع تركيبها من امور
متمايزة لا يجد اصلا ولا يرسم رسما تاما ثم الضمير في بانها
مع رجوعها الى الكيف باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة والهيئة
في اللغة الشكل والصورة كذا في الصحاح وعاكان شكل الصورة
او يكون حالة له بحسب الصورة اعني للصور
يدخل فيه الهيئة عطف على العرض حسن حلبي

لذاته والهيئة والعرض متقاربان المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار
عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد
الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكيف وبالثالث باقي الاعراض
النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المنقضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض
لا يتوقف تصوره على تصور الغير ولا يقتضي القسمة والا فالقسمة في محلها اقتضاء
او لتمام الكيفية ان اختص بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وان
كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في
النفس نحو ملكة اشعار بان العرض من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود
بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها
على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعارا بانه يسمى فصيحا حال النطق وعدمه
اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط
ولكن له ملكة الاقتدار ولو قبل يعتبر لا يخص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب
ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام
في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم واراده سواء قبل بكلام
فصيح او وجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له
بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اراد
ان تلقي على الطالب اجناسا مختلفة كثيرة فحسبانها فتقول ما ارغلام
جارية ثوب بساط ايا غير ذلك فلذلك قال بلفظ فصيح دون كلام
فصيح بليغ وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت
هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه

اقسام العرض تشف الكم والكيفية والاين
ومتى والاضافة وان ملك والعرض
والفعل والانفعال هكذا آته

الكيفية تجوز في الجسمانية ونفسانية والجسمانية
مثل الطعم واللون والرائحة والنفسانية مثل العلم والجهل والكرم
والبخل والشجاعة والجبن

هذا جواب عن سؤال ورد وهو ان يقال
ولم قيد بقيد يعتبر وجواز اشعار

الاقتدار المذكور فلنا لانم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب
القريب لانه السبب للمقتضى المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية
والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال هو الامر الداعي الى التكلم
على وجه مخصوص اعني ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما
وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده مقتضاها
ومع مطابقتهم لان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى
الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه
حذف وان اقتضى ذكره ذكرا بغير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم
المعاني مع فصاحته اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق
الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة فمقام
والمقام مقارنا للمفهوم والتعابير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام
باعتبار نوعه كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار نوعه
كونه كذلك وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والا
طلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو
الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة
ان الاعتبار اللائق لهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها
على اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات
مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال
كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باحد
الجملة او باحد الجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون
راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا

او وجوبا

قوله اما الى نفس الاسناد اه قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا به يحصل الخبر
وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة
في اصطلاحهم هي اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها لانه ليس
بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم الا ان يقال عند عدم اباها
من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها او التغليب باب واسع حسن حلبي

او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محدثا او انبائا او
منكرا مخصوصا او غير مخصوص مع شيء من التوابع او غير مصحوب مقدما
او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور بأحد ذلك او الى المسند كما
ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية
او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد بما استفصل واما الثاني فكون الجملتين
او خلهما واما الثالث فكما وان والايجاز والاطناب
على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني واذا
تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه
او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند
اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بتاكيد او اداة قصر او تابع
او شرط او مفعول او ما شبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند
او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه
وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين
مقام خلافه اي خلاف كل منها واما فصل قوله ومقام الفصل يباين
مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر
حتى يتضح للبلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال
المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه
اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او بجملتين فصاعدا
كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب
بقوله والكلام جدير بان ينتهي اليه الكلام مقام فان الحكم من الايجاز والاطناب
لكونهما نسبتين حدودا او مراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام

الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام
الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الغبي ما لا يناسب الغبي فكان الاسب ان يذكر مع الغبي الغفل لان الذكاء
شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وسبق هذه القوة الذهن وجودة
تهيؤها للتصور وما يرد عليها من الغير الغفلة والبلادة عدم الغفلة عما
من شأنه ومقابل الغبي هو الغفل والجهل كلاهما مع صاحبهما اي مع كلا
اخوي ضوجبت منهما مقام ليس لهما مع ما يشارك تلك الصاحبة
في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات
الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع
الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه
كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام
ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام او
او المراد بالحالة الحالة الحقيقية او ما هو في حكمها او اجنالة مع المسند
السببي مقام ومع الفعلي مقام آخر بالغير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور
هذا المقام فخرج ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق وغير ذلك اعتبارات
مناسبة وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار
المناسب والخطاطة اي انحطاط شأنه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام
للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا لحال
السامعة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه
وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا
وبالعرض واراد بالكلام الفصيح كلمة اشارة الى ما سبق اولا ارتفاع الغير الفصيح

واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان
الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيره
مما عدوناه وبه يخرج لفظ المفتاح وسمسح بهذا زيادة تحقيق والفاء في
قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم وتنبيه عليه وبيان ذلك
انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب
لا خبر لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان
الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل منا مقدمتان
احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه
الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الحال واحدا
او الا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا الذي نطق الكلام لمقتضى الحال
هو الذي سماه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو
فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد تكرر في
مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه
علم النحو ويعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها في نحو زيد
منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو
المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء ونحو ان تخرج اخرج وان
خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج ما يجري مجرى ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد
مسرعا او يسرع او هو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع ما يجري مجرى ذلك
فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف
التي تشترك في معنى نحو الواو وثم والفاء خصوصية في ذلك المجيء فتضع كلا من

ذلك في حاصل معناه نحو ان في كما في نعم للحال وبلى في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد وتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو ومن الفاء والفاء ومن ثم الى غير ذلك وتعرف به التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والذكر والاظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام فربما عرض بعض ما ذكر من ذلك لبعض الالفاظ واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا ليه مرتبة في لفظ وهو به لفظ آخر في غاية التعريف بل وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر بحيث لو ابدل هذا الانكار بالتعريف لذهب بعض الحسن الذي ترى وكذلك تقديم لفظ على لفظ وتاخيره عنه ليس يرجع شيء من ذلك الى نفس اللفظ من حيث هو لفظ بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض الذي له الكلام بالتركيب متعلق بما قبله وذلك ظاهر من امرهما عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة عن اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل فيه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان

سبيل ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما سبق بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلايل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى وان ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه

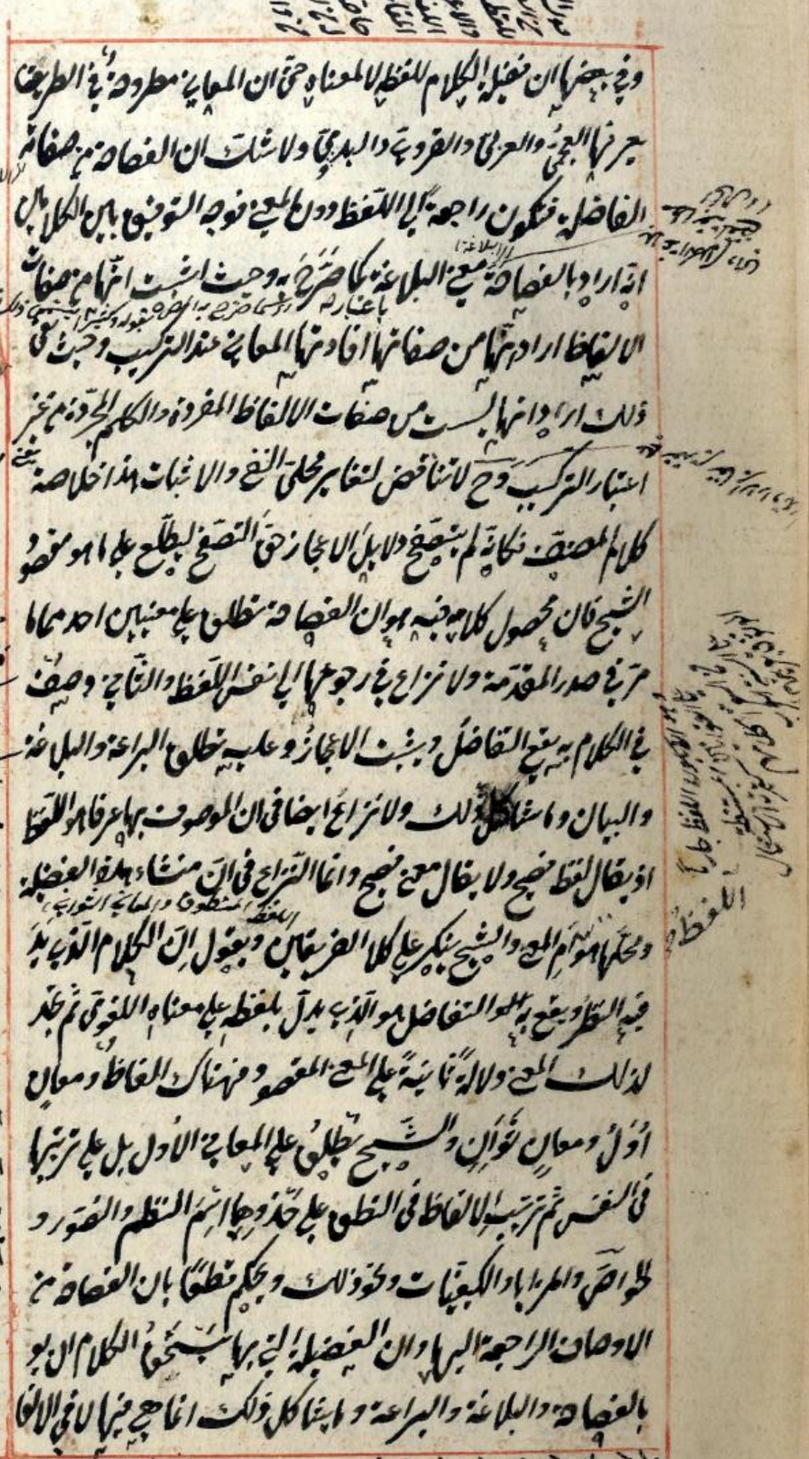

وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ لا للمعنى وحتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين ان المراد بالفصاحة مع البلاغة كما صرح به وحيث اشتهر اتصاف صفات اللفظ اراد بها من صفاتها افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وحتى لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكان لم يتضح دلايل الاعجاز حتى تتضح بطالع هذا هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة مطلقا على معنيين احدهما مرتبة صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف به الكلام به ينتج الفاضل ويثبت الاعجاز وعليه مطلع البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ او بقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشاء هذه الفضيلة ومحلها هو المعنى والشيخ ينكر على الفريقين ويقول ان الكلام الذي به يقع التحدي وبه يقع التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك لفظ ومعنى اول ومعنى ثان والشيخ يطلق على المعنى الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك وحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة البها وان الفضيلة التي بها يتحدى الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك وانما هي فيما لا في الالفاظ

المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني النوابي التي هي الاغراض
التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها مجتث يثبت انها من صفات الالفاظ و
او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول وجب ينفي ان يكون ما وصفا
تهما يريد بالالفاظ المنطوقة والمعاني المعاني النوابي التي جعلت
مطرحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة وليست انا اتكلم
كلامه على هذا بل هو خرج به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبادن
بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق
جوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالفاظ بحذف الترتيب
واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تخصيصه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن
معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوا حالا او
صفا للمعاني لافهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اي الزيادة
والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم
يريدون الصورة التي حدثت في السمع والخاصة التي تحدث فيه وقولنا
صورة تمثيل وحياس بما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان
تباين انسانين من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك
يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق
بان قلنا للمعنى في هذا الصورة غير صورته في ذلك وليس هذا مما يتبادل هو
مشهور في كلامهم وكذلك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير
هذا ايضا مما ذكره الشيخ ثم انه شنع والنكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ
المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال بسبب الفساد وعدم التمييز بين ما هو وصف
للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا

انا نجد

اراد دوا

((ارادوا بالمعاني المعاني))

((اطلاق الصورة على المعنى))

انا نجد في الفصاحة اليها يجب للفظ لامن اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل
لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ
ثم انا لا ننكر ان يكون هذا في الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة وليو
امر الايجاز وانا ننكر ان يكون الايجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما
اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان
الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون
اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه
دل على ملكة الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال
ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح
وهو حد الايجاز وهو ان يريد المتكلم في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر
ويعجزهم عن معارضته قال قبل ليست البلاغة سوى المطابقة بمقتضى
الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كما قال بانعام هذين الامرين فمن الغثية
واحاط بهم لا يجوز ان يرى عجزه عن حق الرعاية فيما هو في الكلام هو في الطرف
الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة فلنا لا نعترف بهذا العلم الا ان
هذه الحال تنقيض ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها
ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة
بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثير من جهرة هذا الفن تراه
لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقربه منه ظاهر
هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الايجاز وما يقرب منه حد الايجاز وهو
فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية والاجزاء لجعلها في الطرف
الاعلى الذي اليه تنتهي البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية

ط قوله وهو ان يريد المتكلم في بلاغته الخ يشير الى ان ايجاز كلام الله تعالى في بلاغته
الى ان يخرج عن طوق البشر على ما عهد الرائين الصحيح لا باخباره عن المغيبات
ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه المعقول عن المعارضة وليس المراد تحديد الايجاز
حتى يرد انه كون الكلام بحيث لا يمكن الاتيان الا بمثله وانما اراد البشر بالذكر بناء
على ان المشهور بالبلاغة والمتصدي للمعارضة والا فالبشر ما يكون خارجا
عن طوق جميع المكلفين من الجن والانس والملك حسن حلمي رح

قوله وسلاستها مذهب كلامي ملائم
للطبع وسلاستها سهولة النطق بها حسن حلمي

قوله والفصاحة عبارة عن كون اللفظ الخ هذا هو
الاعتبار الذي جعل مع الثاني للفصاحة جعل
من عدادها وان كان خارجا عنها بمثل ما مثل
لحصر الذي يشبه ومن كلام الشيخ بلغت حسن حلمي

قوله كما يمتنع ان يوصف بانها دال اراد امتناع الوصف
بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل عليه الشاهد والمراد
بالدلالة الدلالة مطلقا لكن بالمعنى الشهير الذي اثبت
للفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى
من اللفظ فلا يأتي ما سبق من قوله ثم انا نجد الخ
ودلالة ثانية على المعنى المقصود حسن حلمي

قوله انتهى البلاغة كذا في الايضاح نسبة اما الايضاح
عطفا على قوله حد الايجاز كما سيأتي حسن حلمي

قوله وهو ان يريد الخ هذا هو المتبادر من هذا الكلام
ويكون قوله وما يقرب منه
عطفا على قوله حد الايجاز كما سيأتي حسن حلمي

قوله وانما جعل الايجاز نوعا
لان الكلام جنس يطلق
على الايجاز وغيره فيكون
الايجاز نوعا من الكلام ((

21

اونوعا كالاعجاز فان قبل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر
وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني
حد لا يمكنه ان يجاوزه اذ المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من
النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان
البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره
واما الثاني فلا يدفع النقض وعلى ان الحق هو ان حد الاعجاز يجمع مرتبة
الكمال للبلاغة ودرجة تسمى الاعجاز والاضافة للبيان بوسيط قول صاحب الكشاف
في قوله تع لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا فتفاوت
نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه بكثير معارضته
ومنا الملتمس بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو وحد الاعجاز
والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب
منه في البلاغة تاملا لكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح
من ان البلاغة تتفاوت ابدا الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه
من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه
ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع
معارضته وج نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز
واسفل وهو اي طرف للبلاغة او اخير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة
ما ادنى منه وانزل الحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باجوبة
لجوابات تقصر عن مجاراتها بحسب ما ينبغي من اعتبار اللطائف والخواص التي
تدق على اصل المراد بينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها
اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد عن

اسبابه

منا اسباب الاخلال بالفصاحة وشبهها اي بلاغة الكلام ووجوه اخر سوى المطابقة
والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع
وفيه اشارة الى ان حسن هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة
ولفظ شبهها اشعار بان هذه الوجوه للكلام انما تعد محسنة بعد رعاية المطا
والفصاحة وجعلها تابعة للبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل
المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام حاصة
والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ تعلم تفرع على
ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان والانحصار مقا
صد الكتاب في الفنون الثلث وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل
البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة
والنحو والصرف يعني علم تما تقدم ان احدها ان كل بليغ كلاما كان
او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس
اي ليس كل فصيح بليغا وهو الظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي
وهو الواجب ان تحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب اليه
طبقا للحكم ولا طباقه اي ايا به يتحققان ويتحصلان اي الاحتراز عن الخطا
في تاديه المعنى المراد والاول بما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال
فلا يكون بليغا مما مر من تعريف البلاغة والى يميز الكلام الفصيح من غيره
والثاني اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما
سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في يميز الكلام
الفصيح من غيره يميز الكلمات الفصيحة من غيرها الموقفة عليها فان قلت
فليقدم مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه

قلت لابل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المص
بقوله المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز
عن الخطاء فى اداء المقصود وتميز الكلام الفصيح من غيره وضعه واضح وكذا ان
حمل كلامه على خلاف ما صرح به وارد بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان
بلاغة المتكلم تقيد هذين الامرين او تتوقف عليهما وهم يجعلهما غرضا
منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خبرا فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين
الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو
امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى ان لك
العلوم جميعا الا المجرد والمعانى والبيان واما تحقيق قوله والثانية اى تميز الفصيح
من غيره يعنى معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك خبر فصيح فهو انه مركب اجراه تميز
السالم من الغرابة عن غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة ودون ذلك لتحرز
عن الغرابة وتميز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال
بالفصاحة ثم تميز السالم من الغرابة عن غيره يبتنى فى علم متن اللغة او به يعرف
ان فى لكاكا ثم ومر جا غرابة بخلاف اجمعنم وكالسراج لان من تتبع
الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات المانوسة علم ان ما عداها
مما يعقر اليه نفير او خرنج فهو غير سالم من الغرابة او بضدها يبتنى الاشياء
وتميز السالم عن مخالفة القياس من غيره يبتنى فى علم الصرف او به يعرف ان الاجلل
مخالف للقياس دون الاجل وعلى هذا البواقى فالنتيجة ان تميز الفصيح عن غيره منه
ما يبتنى اى يوضح فى علم متن اللغة كالغرابة اى تميز السالم من الغرابة عن غيره
وانما قال متن اللغة لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او فى علم الصرف
كمخالفة القياس او فى علم النحو كضعف التاليف والا التعقيد اللفظى او بدرك الحس

كالتنافر او به يدرك ان مستنزرا منافر دون مرتفع وكذا استنافر الكلمات
وهو اى ما يبتنى فى هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوى اولا
يعرف بتلك العلوم ولا بالحس يميز السالم عن التعقيد المعنوى عن غيره و
الغرض من هذا الكلام تعيين ما يبتنى فى العلوم المذكورة او يدرك بالحس
ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة
الا الاحتراز عن الخطاء فى التادية وتميز السالم عن التعقيد عن غيره ليحترز عن
التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد
ليتم امر البلاغة فوضع لذلك علم المعانى والبيان وسمى بهما علم البلاغة
لكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول
يعنى الخطاء فى التادية علم المعانى فالمراد بالاول اول الامرين البافيين
اللذين احتيج فيهما الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثانى الذى هو
تميز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز
به عن التعقيد المعنوى علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر فى علمى المعانى
والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى خبرهما من العلوم ايضا وعليك
بالتامل فى هذا المقام فانه مما مر الى الاقدام ثم احتاجوا المعرفة توابع
البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف
به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا الحصر فى علمى البلاغة وتوابعها
الخمسة مقصورا فى الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمى لجميع علم البيان و
بعضهم يسمى الاول علم المعانى والاخيرين يعنى البيان والبديع علم البيان و
الثالث علم البديع ولا يخفى وجه المناسبة والله اعلم الفن الاول
علم المعانى قدمه على علم البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان

علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تركيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى
الحال فخرج به زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمقرر مقدم على المركب طبعا
وقيل الشروع في مقاصد العلم متوقف على تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب
زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها
تعد علما واحدا تغرد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها
جهة وحدة فعليه ان يعرف تلك الجهة اولا ليتوجه بما يعنيه ولا يخبط خبط
عشواء فما لا يعنيه فعال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية وقال
لها الصفة احترازا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول
مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة يتمكن
من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهو العلم ولذا قالوا
وجه الشبه بين العلم والجوهر كونهما قوتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان
يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة
اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله يتمكن من استحضارها وجوز ان
يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة تقال
لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله
ودون علمه وايضا المعرفة تقال للادراك المسبوق بالعدم او للادراك الذي
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا
والعلم بخلافه ادراك الجزء ومن هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال
عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال
اللفظ العربي دون يعلم ونحوه فقال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية
هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها

امكننا

ان نعرفه بانه ذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجودها لا نهاية له
محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او
البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعينين فلا دلالة له عليه وكذا ما قيل
ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من
عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي يطابق
اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال
والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لابد منه في تادية اصل
المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد
رعاية المطابقة وهو قرينة حقيقية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم
ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم
البيان من هذا التعريف لان يكون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت
احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق
بها مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة
او كناية او نحو ذلك فان قلت فان كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يقتضي معنى
لفظ المفتاح حيث يقول الحال يقتضي التاكيد او الذكر او الحذف الى اخر
فلك تكليف بمعرفة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانا نمنع
الاحوال بعينها قلت قد بينا محذوفا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر

والحذف ونحو ذلك بناءً على ان مرجع الى ما يحقق مقتضى الحال والا فمقتضى
الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا
القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون
بحيث يتبادر منه ذلك الكلام وبحسب ما هو عليه صدقاً الكلي على الجزئي مثلاً
يحصل على ان زيداً قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه
وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان تلك
الاحوال مرجعها بالتحقيق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فاعلم ان احوال
الاسناد ايضاً احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار
راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما و
وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره لتجرز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
وذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف
شيء ما بالعلوم به والثاني انه خص تراكيب البلغاء حيث قال وما يتصل بتراكيب
الكلام التراكيب المتعارفة بين من له فضل تميز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء
ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة
وتدعو فيها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حد الة
اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز و
الكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء
وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجب عن الاول
بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاق للملزوم على اللازم شيوعاً

على انه

على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك
بحسب السليقة لا بتتبع علم المعاني ومعرفة الاوضاع مشحونة بالمجاز و
عن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء
بان المراد بها تراكيب البلغاء المعروفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على
معرفة البلاغة بالمعنى المذكور او يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان
امراء القيس مثلاً بليغ فتتبع خواص تراكيبه من غير ان يعرف ان المقتضى علم
بالاحكام الشرعية بتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن احد
من العوام ان يعرف فقهاء البلد فتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه
علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر
واقول لا يخفى في قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك
المتكلم بحيث يورد كل تركيب فيما يليق به والمقام الذي يليق به بيانا
بان يستعمل مثلاً ان زيداً قائم فيما اذا كان المخاطب منكراً او متردداً
ان زيداً القائم فيما اذا كان مصراً وزيداً ضربت فيما اذا كان المخاطب جاهلاً
حكماً منبهاً بجواب وخطاب لان حاصله ان زيداً قائم ان تكون لقي
شك او رد انكار وحاصله زيداً ضربت ان تكون حصر وتخصيص
الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في موارده وفيما يوليه وهذا
بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان
يورد كل كلام موافقاً لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب ذلك المتكلم كما ينبغي عن ذلك قوله في تأدية المعاني وكذا قوله
وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان
يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو

حقه ولبس المعنى على انه بورد تشبيهات البلغاء ومجازاتها على وجهها وهذا
في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى
مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب
البلغاء فعرف الشيء بنفسه وهيهات قلما يخلو الناظر فيه عن
الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف
به كيفية تطبيق الكلام العربي بمقتضى الحال وبحصر المقصود من علم المعاني في
مقابلة ابواب الحصر بالكل في الجزء انه لا الكلي في جزئياته ولا الصدق علم
المعاني على كل باب فظاهر عند الكلام منعرفان العلم عبارة عن نفس
القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتشبيه الاتي خارجة عن المقصود
الاول في احوال الاسناد الخبري الثاني في احوال المسند اليه الثالث في احوال المسند
الرابع في متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء والسابع الفصل
والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام
اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين فائدة
بها نفس المتكلم وغيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها
خطاب في هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة
ههنا هو على احد جزئي الكلام بالآخرة بحيث يصح السكوت عليه سواء
كان ايجابا او سلبا او خبرهما تحقيقا في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبة
خارج في احد الازمنة الثلثة اما ان يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ما
ثبوتية او سلبية مطابقة اي مطابقا تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا
ثبوتيين او سلبيين او لا مطابقة بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا
مخبرا اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن نسبة خارج كذلك فانشاء

وسيزداد وضوحا في اول النسبة والخبر لابد له من مسند اليه ومسند
والاسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر
واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذه الجهة لتخصيص
بالخبر فان الانشاء ايضا لابد له مما ذكره وقد يكون للمسند ايضا متعلقات
وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة عريت عن اداة
اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على الاصل المراد
لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء والا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بـ
البليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون
بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر
والفصل والوصل والايجاز ومقابليه اعاجيء من احوال الجملة او المسند اليه او المسند
فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سيوقع وجعل كل منها
بابا برأسه والاشتغال كل من المسند اليه والمسند مقدما او مؤخرا معرفا او
منكرا الى غير ذلك مما لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن
رام تقرير هذا الترديد بين النفي والاثبات خفا وكلاما اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول و
المفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه
الثلثة ابوابا ثلثة متميزا بين الفضلة والعمدة ثم لما كان من هذه الاحوال
ما له مزيد عموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا
وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو
الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والآخر من احوال الجملة والذالم يخل
احوال القصر واحوال الفصل والوصل وما كان من الاحوال بالايخص مفردا

ولا جملة بل يجري مجراها وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وعنونه
كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء وما كان هنا اجانا راجعة
الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فاخر في ثمانية ابواب

تنبيه وسلم هذا البحث بالنسبة لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله
مطابقة او لا مطابقة وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج بواحد لا زمنه
الثلثة مطابقة او لا مطابقة فالخبر على هذا يعني الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر
هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم
الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور والصدق
والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر
صفة الكلام يعني مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا
تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور وانتقضوا على انحصار الخبر في الصادق
والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلفوا القائلون بالانحصار في تفسير جانب
الجهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة
حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر
ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري
وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي
دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان يدل هذا ذلك او بانتفاء
بان يدل هذا ليس ذاك مع قطع النظر عما في الذهن ثم النسبة لا بد وان
يكون بينهما نسبة بثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم
يكن مطابقته عدة النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك
النسبة الواقعة للخارج بان تكون بثبوتيتين او سلبيتين صدق و

عدمها

وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع وللخارج وما يحس
الامر فانك اذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع
خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقة لذلك الخارج بخلاف بعت
الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل بالحال بهذا
اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور
الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في
الخارج وحصول القيام امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن
ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية
وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو
كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدم مطابقته لاعتقاد المخبر
عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ بقول الفائل السماء تحتنا معتقدا
ذلك صدقا وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والواو في قوله
كان ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم والراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل الد
التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم
بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب
لانه الحكم خلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك
عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا
وبثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم
المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لان المشكوك ليس بخبر فيكون صا
او كاذبا لانه لا حكم معه ولا قصد بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول

قوله للفرق الظاهر قبل للخارج في المثال الاول يعني خارج الذهن وفي الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب في قولنا نسبة خارجية
خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل السياق والسباق لا ما يرادف الاعيان فقوله للفرق الظاهر علة لانتفاء القدح
وقوله فانا لو قطعنا اه بيان وجه الفرق وسكت عن جلال المثال الثاني مع ان الفرق بينهم ظهوره واتحاد المراد بالخارج
في الموضعين وان كان هو لفظ الآن صرف الكلام ظاهره عند دلالة القرينة منبر عز بينهما ولو اريد بالخارج في قولنا
النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم بالامور العقلية كالامكان ايجابا او لبس شيء من طرفي الحكم
موجودا خارجيا فلا يمكن ان يتسب احدهما الا الاخر بالضرورة فلا يتحقق مطابقة للخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا
الانسان ممكن ليس بمطابق للخارج بالمعنى المذكور البتة لانه منصف بالامكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة
الى حمل الخارج في عبارة الشرح الشارح على ما يرادف العين حتى يرد ما مثل به الغضا ياو بحتاج الى الجواب بان المعتبر
في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات البلغاء وهو الغضا

الخارجية ولا جزئي في خروج غيرها عن الضابطة

جواب سوال ان ما مثل به من قوله خارجية توجيه سوال
ان مثل ان النسبة ليست من الامور
الخارجية كنسبة المتكلم في قامت
فقولهم ان الخبر لا بد من نسبة خارجية

مثلا اذا قلت زيد كاتب فالزيد الموصوف
بالكتابة في الخارج وذلك الخبر صادق
ان امكن موصوفا بها في ذلك
الخبر يكون كاذبا في ذلك

دفع

لا يتم قولنا او باكذب لان عدم المطابقة لاعتقاد المخبر
وصدقه مطابقة لاعتقاده فاذا كان لا كذلك
يكون كذبه لخبر بعدم المطابقة فقط
وبانتفاء الاعتقاد وفقط فتامل

ذبا

اذا لم يتحقق فيه الاعتقاد
تحقق عدمه بالضرورة
فيكون خبره كاذبا
وهو خلاف ما صرح به
فتبا مل

قوله الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم
المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لان المشكوك
ليس بخبر فيكون صا
او كاذبا لانه لا حكم معه ولا قصد بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول

لانا نقول لا حكم ولا خصم بين المتناكرين يعني انه لم يدرك وقوع النسبة اولا
وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة
الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن
ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر
وتمسك النظام بدليل قوله تع ان المنافقين لكاذبون فانه تع حكم
عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع
فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا الرد وهذا الاستدلال
بان المعنى لكاذبون في الشهادة واعتقادهم فيها المواطاة فالتكذيب
راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا
هذه عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية
ولا شك انه غير مطابق للواقع لكون المنافقين الذين يقولون بافواههم
ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق
للواقع ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون
في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان
المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا
في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم
فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين
ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به المعنى انهم
لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في
الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون

انه غير

لكاذب

انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطا
فيه فلينا مل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار
مطابقة الاعتقاد وعدمها بين المعنيين بون بعيد فظهر مما ذكرنا
فساد ما قيل ان الجواب المبني منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك
لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر
لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين
وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من
حوله مما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله ابن ابي ابن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
ينفضوا من حوله فلو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك
لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله ابن ابي
واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقهم فاصابني هم لم يصبني
مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله
ومقتك فانزل الله تع اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلعم فقرأ
فقال ان الله قد صدقك يا زيد فجاء انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب
واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما
اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه
ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطا
وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس
بصادق ولا كاذب فمقتضى صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه
مطابق وكذب الخبر عدمها معا اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه

غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها فهذه
ثواكف الواقع والاعتقاد ح وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة
مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد او
المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق و
الكذب بقيد احترز منه بقيد الاول والنظام لانه اعتبر في كل منهما
جميع الامرين الذين اكتفى ابو هاشم فلينذر كثيرا ما يقع الخبط في هذا
المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يضحك
منه العجب والسند للحاظ بدليل قوله نعم افتري على الله كذبا ام به
جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الافتراء او الاخبار
حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال
الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب
ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم
لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق
الذي هو بمعزل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان
اظهر ايضا للدلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق به وجه من الوجوه
فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون بمعنى اللغة يجب
ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه تزييفا لزعمهم
وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم
اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد
الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا

على ما قرر

على ما قرر ناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى لم به جنة
ام لم يفتر فعبر عنه اي عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا
يفتري لانه لا قصد له الى الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل
هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني
الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب
فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد بما به من الجنة
فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار
اليه بلا دليل قلنا الاولى ان المعنى افترى بما لم يعتبر به جنون وكلام المجنون ليس بخبر
لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصرا في كونه خبرا كاذبا
او ليس بخبر فلا يثبت خبرا لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في
التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولو سلم ان للقصد والشعور مدخلا
في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قايم كلام ليس بانشاء
فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما
بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات
مثل الغلام الذهب لزيد وبازيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر
بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها
بكلام تام بسيط خبرا قصد بها كقولنا زيد انسان او فرس والا بسيط مركبا
تقييديا وتصورا كما في قولنا بازيد الانسان او الفرس وابا ما كان فالمركب
اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فبازيد الانسان صادق
وبازيد الفرس كاذب وبازيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخا
طب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا الاوصاف قبل العلم

بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظاهر ان النسبة المعلومة
من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة
في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان
علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة ظهر
الغرض ثم الصدق والكذب كما ذكر الشيخ انما يتوجهان اليها قصد المتكلم انبا
اونفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق
والكذب على المركب الغير التام مخالف بما هو العمدة في تفسير الالفاظ اي
اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة فيه **الباب الثاني في احوال**
الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد
الحكم بمفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى مما عرفه
بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه قاصد له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان
المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتداء بالكلام
الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة ويجيء
نفع الصياغات العجيبة وبه ينفع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه
اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي
او نقل كعسى ونعم وبئس والتركيب او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما الشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث
عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد ولانه تام بمسند احد اللفظين الى الآخر لم يجز
احدهما مسندا اليه والآخر مسندا او التقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين

ولا بحث

ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار اعلام
لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى
افادة الحكم او لازمه كقوله نبئ حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا
للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن اثر رجائها لانها كانت
ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله نبئ حكاية عن زكريا عليه السلام رب
اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله نبئ لا يستوي القاعدون
الى قوله منكم الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم لتباين القاعد ويرتفع
بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا
يعلمون تحريكا للطبيعة الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكقولك لشاكر على
ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا
الكلام حزين وتوجع ولبس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك
ان قصد بخبره افادة المخاطب الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم
او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظ
والمراد بالحكم هنا ونوع النسبة مثلا لا ايقاعها فظهر ان ليس قصد المخبر افادة
انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايجالوا يريد هذا لما كان للانكار
الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على
ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاعيان وبعدميه في الخارج وانه
لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك ولا سامع في خبر
بسيط بل علم بثبوت اثبت واشتغل ذهن اذ لا معنى للدلالة الا
افادة العلم بذلك الشيء وصحيح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب
لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينئذ لا يتحقق الكذب

اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين فلت فلا
ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم بثبوته في الواقع وكانهم ارادوا انه لا
يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فا
نكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا مع
للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت مخبرا يخبر زيدا بقيام
منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا صح اذا قيل لك من اين
نعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم العضية هو الحكم
بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا يقينا فلم يصح قولهم
بين مفهومي زيد قايم وزيد ليس بقايم تناقض لامتناع خلو المتناقضين
ثم ان الذي اذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار موضوعة بحيث اللفظ لا يدل عليه
الصدق واما الكذب فليس مدلولا له بل هو نقيضه ونقول بحيث لا يرد ان
به ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا
يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وبهذا الاول اي الحكم الذي يفيده
بالخبر افاده فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازما اي لازم فائدة
الخبر على ما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون
الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع
او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا
بخلاف العموم فعلم ان فائدة الخبر الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى الاول
انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به ومعنى الثاني عكس كما في قولك حفظت التورية
وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفاد
السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو

خلاف

خلاف اصرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق
ما اورده المص في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم
الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم المخبر به عند حصول العلم
الاول وهو علمه بذلك الحكم من المخبر اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه
قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم
لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة واذ لم يجب التكون
حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ القدر
ان حصولها انما هو من نفس الخبر فحينئذ بناء على الاول يقوله لامتناع حصول الثاني قبل
حصول الاول وبناء على الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني
منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر فيه عند حصول الثاني بجواز
ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يكن حصوله لامتناع حصول الحاصل
كالعلم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسميته هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من
شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان
صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا
منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل
او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول
ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجوده علة اي
سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جايز وفيه نظر
يمكن ان يقال ان لازم فايدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اي حصول صورة
هذا الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم
بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الوجه

اذا التفت اليه ما هو مخزون عنده واستخبره ولا يقال انه علمه ولو سلم
فانما نعرضه فيما اذا كان مستخبرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني
دون الاول وبهذا تم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه
عالم به لجواز ان يكون جزء مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا بل
المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل هو حصول صورة هذا الحكم في
ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل قصدي للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بها
اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة
لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل
سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم
العمل وللسائل العارف بما بين يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم
ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك وتظاير كثيرة بحسب
موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة
ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو
كانوا يعلمون كيف يجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد
القسمي واخرجه بنفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان بنبغي ان تعرف
ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها فينزل منزلة الجاهل تنبيها
خطابيا لان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى
لامتنعوا منه اي لبذل لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم
لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاشكال او على ان قوله نح ولقد
علموا الآية جزء الملقى اليهم نح على ان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام

واصحابه

واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا
يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان
هو العلم او خبرا ينزل منزلة عدمه فعال وتظيره في النفي والمباشرات اياه في
نفي شيء وانباته وبارمته اذ رمته واذا كان قصد المخبر باذكر ينبغي
ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار اليه بقوله فان كان المخاطب خاليا الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون
عالما بوقوع النسبة اولا ووقوعها ولا متردد انا في ان النسبة هل هي واقعة
ام لا فعلم ان المسبوق الى بعض الاوهام انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه
لان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب
حصول الحكم في الذهن بلا شبهة والا نرى انك تقول ان زيدا في الدار
ليس مما يتردد فيه عاقل هو منهما ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات
بل بالحكم الذهني والتردد فيه متنافيان لا يجتمعان فطا السعني على
لفظ البيع المفعول عن موكدات الحكم وجه ان واللام واسمية الجملة و
تكرير الاسناد ونون التاكيد واما الشرطية ووقوع الصلة
وان كان المخاطب متردد انا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم
بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستفهار هو الجواب
لكن بشرط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما
ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان
نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب ايس زيد حتى تقول
انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا
للحكم جاحدا فوجب تاكيد اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا

فلما ازداد في الانكار زيد في التوكيد كما قال الله تع حكاية عن رسل
عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا با
والاسمية للجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم
وان واللام والاسمية للجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم
الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل
دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله بناء على ان
الرسالة من رسول الله صلعم رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم
اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية الى حيث ابلغ وقالوا ما
انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية
في اعتقادهم اعم منا في الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا الى
الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل
والمرسل به والا فما كذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تع اذ ارسلنا
اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما
فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب
النجار وبسبب الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا وبسبب
اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وجهي الخلو عن التاكيد في الاول
والقوية يؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في
الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معنى
مقتضى ظاهر الحال وكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج
لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام
قلت ان زيدا القائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد

وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا
القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق فلنا لا
نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد غير الظاهر
كونه هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف
مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص
لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد
الكلام اولا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما
نصب على الظرف او على المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا الجزج
الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام
كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر
قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل
ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه ويستشرف غير
السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه
ينظر اليه ويبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف
المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح
في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام
يلوح بالخبر مع السبق من قوله واصنع الفلك بأعيننا فصار المقام الى
يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا وبطلبه
فتنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم
بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر
حتى ان النفس يقتضي والفهم المتارع نحاه ويتردد فيه ويطلبه

لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرى نفسي ان النفس
لامارة بالسوء ووصل عليهم ان صلوتك سكن وبا ايها الناس
اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد
الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر
انما في هذه المقامات لتضمن الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة
فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي
على غير المنكر شئ من امارات الانكار نحو قول جحل بن نظلة جاء
شقي اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض
العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا
لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيئ امارة انه
يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فتنزل
منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله الى بني عمك فيهم
رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام
وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل
لما بعد من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع
المنكر ما ان تامله اي شئ من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشئ
ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا
عنده كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق ثم غير تاكيد عاضد من الدلائل
الدالة على نبوة محمد صلعم لكنه لما بنا تاملها لم يرتدع عن الانكار وقد يذكر
في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله
لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما حكم بعده قال عقيب التمثيل به لا يكاد

بصح

بصح لو جعلنا احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان
يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يوكد وثانيهما انه قد ذكر في بحث الفصل
والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله في ذلك الكتاب فيكون
مما اكد فيه الحكم بالنكرة نحو زيد قائم وفيكون على مقتضى الظاهر بل مقصود
المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تنزيلا على ما ينبغي فيترك التاكيد
كما جعل الريب بناء على ما ينبغي كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية
مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا لتنزيل وجود شئ منزلة عدمه اعتمادا
على ما ينبغي فالجواب عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع
كثرة المرتابين ذكر دالا على احدهما ذكر في السؤال وهو انه جعل
الريب كلا ريب تنزيلا على ما ينبغي وحينئذ لا يكون مثالا لما نحن فيه
وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان
احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من
وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه
فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن
ينكره كثير من الاشقياء وينبغي ان يوكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا
كغير المنكر عامعهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها
وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة
وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد
المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو
او المجاز فلا يكون مما نحن فيه لكن المذكور في دلايل الاعجاز يؤكد
السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتعقيب لقوله

تع ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وتنزيل ان المقول هو ذلك
الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثنية فان قلت قد ذكر
صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يجيء بعلم البيان
بالكناية ووجه ذكره لازم الشيء ينتقل منه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل
وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن ان تلك
نزلت هذا المقام والحال المقتضي منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر
الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات الآتية بذلك المقام لان هذا الخ
مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك
لمنكر الاسلام حق مجرد عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره
كلا انكار ونزلته منزلة خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان
سوق الكلام مع المنكر مساوية مع حال الذهن مما ينتقل عنه اليه هذا
الخ وتظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في شرح قوله في المهد
ينطق عن سعادة جدك اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر
النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل
كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فنفى هذه الجملة اخراج
الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان
هذا الغرابة وندوه مما لا يكون صدقه للسامع في بادي الرأي فنبه
وجه به الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فبني الكلام
معه مساق الكلام مع السائل المشرف الى كيفية بيانه المشرف
الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي وربما كانت الامثلة المذكورة
للاعتبارات السابقة من قبيل الاشارات سوى قوله لا ريب فيه

اشار

اشار الى التعميم وفعالنوعهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي
مما تجيء عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في
الطلبي ووجوبا لتاكيده بحسب انكاره في الانكاري والا منه فظا
وكذا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا
بحث لابد من التنبيه له وهو انه لا يخفى فائدة ان في تاكيد الحكم تنبيها للمتكلم
او رد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار
محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر فقد تدخل كلمة
ان للدلالة على ان ما نطق كان من المتكلم في انه مبني كان انه لا يكون كقولك
للشيء وهو منكر له او مسمع من يخاطب انه كان مني الامر بما رميت واحسنت
الى فلان ثم انه فعل جزاي ما يزيني وعليه رتب اني وضعتها ورب
ان قومي كذبوني ومن حيثما بعدها ان يضمر الشأن معها حسنا ليس
بدونها بل لا يحسن بدونها لانه من يتق ويصبر الآية وانه من يجمل يسود
وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة للاخبار عنها كقوله
ان شواء ونشوة وحبب البازل الامون وان كان النكرة موصوفة
ترى هامع ان الحسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان
يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان
زيدا وان عمرا فلو سقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز انتهى
كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده
على تاكيده غير معتقد له اولانه لا يروج منه ولا يقبل على لغط التو
ويؤكد الحكم المسلم تصدق المرغبة فيه والرواج قال صاحب
الكشاف في قوله تع واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا

الى الشياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون فالله يستهزئ بهم
الكلامين واوكد بجملة اسمية في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء
انفسهم او حد يكون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم البناء
والتحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد و
المبالغة واما طبقا لاخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهود
فيهم فيه على صدق رغبة ورهبة وهو رابح عنهم مستقبل منهم فكما
مطابقة للمخبر به ومسيئة للتاكيد وقد يؤكد لكم بناء على ان المخاطب
ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه
قوله قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب
على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده
تؤكد لكم وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه
قوله تع ان المنافقين لكاذبون واما قوله تع والله يعلم انك لرسوله
فانما اكد لانه تعالى جعل ان يبالغ في تحقيقه لانه يدفع الابهام والا فما
فالمخاطب عالم به ويلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب
المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبرا او انشاء ولذا ذكره
بالاسم الظاهر دون الضمير ليشمل عود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية
لم يقل اما حقيقة او مجاز لان الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عند
كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال
بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز
صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح
قال بعضهم وانما اخرناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا

الى العقل

لم يذكر المصر اسم الظاهر
لرجع الضمير الى الاسناد الخبري
لكن المصر ذكر اسم الظاهر
فلا يرجع الضمير الى الاسناد الخبري

الاسناد كونه مذكورا باسم الظاهر مناسب
لان الاسناد يراد به الاطلاق وكل شيء يراد
الاطلاق ذكره باسم الظاهر مناسب
الاسناد كونه مذكورا باسم الظاهر
مناسب

الى العقل على هذا النفي بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب
الى العقل اعني الاسناد يعني ان نسبة الاسناد حقيقة عقلية اما على
باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه منجاوز اياه والحاكم
بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد الكلمة الى الكلمة شيء يحصل
بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد
بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له واما الذي يعود
الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون
الاستقبال فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه
باعتبار ان الاسناد منسوب اليه قال وقيل لم يذكر بحث الحقيقة
والمجاز العقليتين في البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه
قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني
على ان من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن العطف
كذلك وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث
في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا
في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال
المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او
معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
اسم التفضيل والظرف والجار والمجرور بهذا اعم لان يكون المسند فيه فعلا
او معناه كقولنا الحيوان جسم الى اي شيء اي الفعل ومعناه
له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا

خلا

نحو زيد حسن الوجه

نحو زيد ضارب غلامه

نحو زيد مضروب غلامه

والمفعول به فجاء بني له نحو ضرب عمرو فان الضارب منه لزيد و
المضروب منه لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند
المتكلم متعلق بالظرف اي له وهذا الحد خل فيه ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق
الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من
ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة
على الله غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قايم به ووصف
له وحقه ان يسند اليه سواء كان محلوقا له او لغيره وسواء كان صادرا
عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا
لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا نحو عجبني ضربك زيدا دخل فيه ما يطابق الواقع والا
عتقاد كقول المؤمن ابنت الربيع البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول
قول الجاهل ابنت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول
المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخبر بها منه خلق الله تعالى الافعال كلها
قال اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في
المتن والا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال
انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا مسند الى ما هو له
عند في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته
وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب
ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين

احدهما

احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ غافلا عنه لا يتعين كونه حقيقة بل
ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان
المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما بهذا الاول لا يكون اسنادا
الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة
فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من
قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى
ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما علم
ان المتكلم عالما بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده
بناء على سهو او غلط او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم فيه لما مر
الاول انه جعلها صفة للكلام والمص للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه
على ما لبس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة
ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذلك قول الشيخ عبد القاهر
انها كل جملة وصفتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع
موقعه فتعريف المص غير منعكس طردا وعكسا عنه الثالث انه غير منعكس
لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا
لانه ترك القيد بقولنا في الظاهر والا عتذار عنه بانه انما ترك
مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز اولا تما
لا يلتفت اليه في الغرابات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر
فان قوله في الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون
عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الا

37

والمتأول والمتأول واحد يقال تأولت الشيء وأولته اذا طلبت ما يؤول اليه
والمراد به ههنا المجهول الاسناد اياه غير ما هو له في الحقيقة مع طلب اسناده
اياه ما هو له بالقرائن ذلك الاسناد وذلك بنصب قرينة دالة
على ارادة الفاعل الحقيقي ولكون وضع غيره موضعه على طريقة التخيل

فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في صام نهاره
فانه اسناد الى ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفى وكذا الكلام في سائر
الاثباتيات بخلاف غير الاثباتيات مثل امنهارك صائم وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك
فليتأمل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي وسيجيء مجازا حكميا ومجازا في الاثبات
والاسناد مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس
له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل
فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول يتناول متعلق ما اسناده
وحقيقة قولك تأولت الشيء انك نطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع
الذهني باول العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل
الامر اي كذا يؤول اذا انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان
ينصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار
الى تغيير التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع
شتيت كمريض ومرضى ملابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان
والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا
يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبتدأ اي للفاعل
او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبتدأ له او الى المفعول به
اذا كان مبتدأ له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر
من الامثلة واسناده الى غير ما هو له اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل
في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل
ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الا
تم ما هو له لغير ما هو له بهذه الملابسة كما استعير للرجل الشجاع اسم

على السرابر والقابل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس
اما الاول فلصدقه على نحو قولها فاتما حي اقبال وادبار مما وصف الفاعل
او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال
لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز
في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها بجسمها منه الاقبال والادبار وكيف
ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كان لا نوافقه
منه اذ لو قلنا اريد انها ذات اقبال وادبار فذاك الشعر على انفسنا
وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا ساغ له عند من هو صحيح
الذوق والمعرفة نيابة للمعاني وعدم معنى تقدير المضاف فيه اذ لو كان
الكلام فدجي به على ظاهره ولم تقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء
بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس
اي الى فاعل ومفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وعدا اسناد الى المبتدأ
والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه
على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المثبتات فان اسناد القيام والضرب ليس
الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب
المثبتين الى ما هو له فقد دخل في التعريف ما لا يجاز العقلي ما هو منفي نحو ما قام
يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال
ان الاسناد اعم من ان تكون على جهة الاثبات او النفي اثبات الفعل لما هو له
معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان
معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان
اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له

فنكون

الاسد لشابهته اياه في الجرءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد
وانما الغرض تشبيه عدة لحاله بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل
الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه
الذي يقاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا
شبه بالليس فرفع به الاسم ونصب الخبر قال الغرض بيان تقدير
قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم
عيشة راضية فجعل بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة عيشة مرضية
وسيل مفعم في عكاظ اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد
اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل نحو جد جده
لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول الا بمعنى نالت الشعر
فكقول من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن
العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه
ما يشبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناصفه بمعناه وذلك قولهم ظل
ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان و
نهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب وضربه التأديب في
السبب الفعلي ومثله يوم يوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج ما تعريضه
للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو
رجل عدل وانما هو اقبال وادبار على الامر والثاني توصيف محدث
صاحبه مثل الكتاب للحكيم والاسلوب للحكيم قال البنى للفاعل قد اسند
الا المفعول لكن لا الى المفعول الذي بلابسه ذلك المسند بفعل آخر من افعاله

مثل

مثل اثبات الكتاب وكلامنا ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه
مجازا يجب ان يكون مما يلابس ذلك المسند وكذا اذا اسند الى المصدر
الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو ضلال بعيد وعذاب اليم
قال البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد
جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك الفعل
ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن
الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه
الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم
في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة (فاعل المفعول) فتأمل
وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل
بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل او شبهه بتلبسه بالذي
هو له في الحقيقة كتلبس النجارة بالمشتري في قولهم ربحت تجارتهم
وذلك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل و
كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما يشمل هذا التعريف نحو قولهم نهارك
صائم وليلك قائم وقول الشاعر بات يصارعني الهم بين جنبي وقول الآخر
ليلي بهم دراز ونحو قولهم نعمت الليلة ليلتك وانجبت المهرة مهرك
ولا نطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر و
ما اشبه ذلك من الامثلة الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز
العقلي اعم من ان يكون في الاسناد نسبة او غيرها فكما ان اسناد
الفعل الى غير ما هو له ان يسند اليه مجازا فكذا ايقاعه على غير ما هو له
ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما هو له ان يضاف اليه لانه

جاز موضوعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد
خاصة او المطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم
من ان يكون بدل عليه الكلام جزءه كما مر او يكون مستفادا منه كما في
هذه الامثلة فانه جعل فيها البين بينا فاتا والليل والنهار ماكرين والليلة
مسرورة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل تمييزا كقوله تع اولئك
شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث
نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون
كناية كما ذكر وانى لهم سئل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم
بقرينة اضافة السئبة اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي
على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص وقولنا في التعريف بناء ول
يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل راسنا الاثبات من
الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه
مراده ومعتقده وكذا اشفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما
يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه
لا تاول فيها قال قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا
من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج قول الجاهل
ودون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه
ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف
ما عند المتكلم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة
وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا
يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه الحقيقة

الكعبة

الكعبة وانما قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض
المص عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لجواز ان يقال بمقتضى
ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في
نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا
ما يحضر عنده ويرتسم فيه وحينئذ الحقيقة الكعبة خلاف ما في نفس
الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة
كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد
تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند
العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور
الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ
لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين بحيث كل منهما بقائمة
حاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى بكون حصولهما معا احدهما قصدا
ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل على ان
يسند الى الكل من قوله عند المتكلم وضرب من التاول لكن اسناده
الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله
لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود
ليست من المحصلين فان قلت ما ذكرت من تفسير كلام المص مشعر
بان مراده بغيرها هو له عند العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول
الجاهل والمعتزلي ممن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله
الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاول والقصد الى انه اسناد الى

ذب

السبب

لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له بحسب نفس الامر
فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر فغير نافع ذكره
فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند
المتكلم فى الظاهر وصار قوله بناء تأول ضابعا واسنادا لخروج نحو قول
الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر
الاعم اعنى ما يقصد فاعليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعنى المغاير
ما فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل
والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له فى الواقع وقول المعتزلى
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فانه خرج جميعها بقوله بتأول وبقى التعريف
سالما فيخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه كقول الدهرى والمعتزلى انبت
الله البقل وخلق الله الافعال بالتأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا
نحو قول الدهرى انبت الربيع البقل بتأول جائز بظهر انه موحد لكونه الى
غير ما هو له فى الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول سئل عند
اخفاء حاله من الدهرى واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما السند الى
السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا
فى ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له الاعم
من ان يكون فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر لانا نقول
فرقنا بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه
الا فى ضمن الخاص عدم ارادته الا فى ضمنه وقد تبين ان الفاظ انما تنشأ
من ارادة الخاص بخصوصه فلا فاوت فى ارادة العام بعمومه فليتأمل
فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اى ولان مثل قول الجاهل

خارج

خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اى الصلتان
العبدى اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز
اى على ان السناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشى مجازا وادا
لم يعلم او يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره لعدم التأول بل حمل على الحقيقة
لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر كما مر من قول الجاهل كما اسند
يعنى لم يعلم او لم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره مثل الاسناد الدال على ان
السناد مبرء الى جذب الليالى فى قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى
على ذنبا كله لم اصنع من راءت راسى كراسن الاصلعى مبرء عنه قنزع
عن قنزع اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى الراس جذب الليالى
اى مضيها واختلافها وفى الاساس جذب الشهر اى مضت عامته
ابطئ واسرعى حال من الليالى على تقدير القول او كون الامر بمعنى
الخبر ويجوز ان يكون منقطعا من الاول اى اضعى ما شئت ايتها
الليالى فلا تفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا ابالى مجاز جزان بقوله
متعلق باستدل عقيبه اى عقيب قوله مبرء عنه قنزعا عن قنزع
افناه اى ابا النجم او شعر راسه قبل الله اى امر الله وارادته للشمس
اطلعى حتى اذا ادركك افق فارجعى فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل
لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون الاسناد الى جذب
الليالى بتأول بناء على انه زمان او سبب وافاسه اى المجاز العقلى
اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت
الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان
المراد باحياء الارض تهييج النمو فيها وايجاد النامية فيها واجداث نضارتها

فلا

بانواع النباتات والاحياء في الطبقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة
الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازديادها فيهما
النامية وهو في الطبقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغر
مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان لخواص الفعل شباب الزمان في
المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واجي الارض الربيع بها على وهذا التقسيم
للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان
الاسناد المجازي لا يخرج العرف عما هو عليه بل حاله كما كان سائر الالفاظ
المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وانه لما عسر ان يستبعد من اجتماع
المجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد دان كانا مختلفين وانحصار الاقسام
في الاربعة ظاهر على مذهب السلف لانه اشترط في السند ان يكون فعلا او معناه
فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره
صائم انما هو الاسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الطبيب احيا بني علاقا
المجاز اسناد احيا الى ملاقاته للاسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا
واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن
كثير واذا ثلث عليهم ايانه اي ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تع
او كقوله ايها اللاقتباس وان كان في المعنى اذا ثلث عليهم ايانه زادتهم
بعد تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان الاسناد زاد
الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم
نسب الى فرعون الذبح الذي هو فعل حقيقة لانه سبب امر بتنزع
عنهما لباسهما نسب تنزع اللباس عن آدم وحوا وهو فعل الله حقيقة
الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته

اما

قوله اعلم ان المراد بشباب الزمان ازديادها وقواها النامية فمثل شبابه بالازمانة يقوم به
وازديادها القوى انما يقومها لا بالازمانة فلا يصح ارادته من الجيب باعتبار اضافته
اليه وقت ازديادها وقوة الارض وليس بشيء اذ الوقت اعتبار لا يقوم
بالزمان بل بنفسه فالجواب ان يجعل الازدياد بمعنى المعتد به فان يجيء
متعديا ويجعل مضافا اي المفعول والمراد ازدياد الزمان المعتد به
حسن حلبي

اما على الناصبين بوا نصب على انه مفعول به لتقول اي كيف تقول يوم القيمة
ان يغنيم على الكفر بوا يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله
حقيقة وهذه كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع
عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان
الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي
ما فيها من الدفائن والاحجار ابن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة
وهو غير مختص بالخبر كما توهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره
في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا
وقوله تع فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة ويا هامان سبب
امر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلبئس الربيع ماشا
ولبئس نهارك ولبئس جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي
الى ابليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تطع
امر فلان على الشذوذ اليه وكذا لبث النهر جار واصلوثك نامرك ونحو
ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة حارقة عن ارادة ظاهره
لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لغظة لغة كما مر في قول
ابي النجم من قوله افناه قيل احد او معنوية كاستحالة فيام المسند
بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون
بحيث لا يدعي احد من العقلاء والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل
اذا خلي ونفسه يعني محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة
اي من جهة العادة نحو هدم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من
ان يكون بجهة صدوره منه كضرب وهدم او غير كغرق وجد ومرض

وهات وصدوره عطف عليها استخالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فما يدعي
الموحد الحي انه ليس بقايم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به
مثل اشاب الصغير ابن وابن الربيع الفعل فتمثل بهذا الكلام اذا
صدر عن الموحد تحكم بان الاسناد مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له
لكن امثال هذا ليست مما يستجيله العقل والا ما ذهب اليه كثير من ذوي العقول
ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته بريد ان الفعل في المجاز العقلي
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
لما فر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو الفاعل او المفعول به الحقيقي
لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الا ما هو له قطعا كما ان المجاز
الوضعي لا بد من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون
له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا كمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند
اليه يكون حقيقة او ظاهرة كما في قوله نعم ما بحت بحارتهم اي فجار بحوا
في بحارتهم فوا ما حقيقة لا ظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرني
رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز
بريتنا صفحتي تمر بغيوم تشاكل الغمر ابريزيك وجهه حسنا اذا ما زدته
نظرا اي بريزيك الله حسنا في وجهها او دعيه من دقايق الحسن والجمال
يظهر عند التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي عليك فقال
اي اقدمني لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت
بي نحوك اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لجبني بضرب
المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهواي يضرب المثل
بي للهلاك في محبتك فبمعرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا

لم يطلع

لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر و
تعريض حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل
فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما
في قولنا ما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو قد مني بلدك حق
لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني وبزيك
ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار
اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على
حقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا البصيرة والزيادة
واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه
فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون
على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل
لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن
فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فاعلا فمجاز والا فيمكن تقديره
وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظم في
سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية
عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل
نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا
الى ان ما ورد من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة القرينة وهي ان تنسب
اليه شيئا من اللوازم الماوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية
بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع

فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع
الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي
هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا
القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي
بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو
الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي
المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يؤخذ بالذكر وينسب
اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي في ما ذهب اليه السكاكي نظر
لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قولهم فهو في عيشة راضية
صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تغيير الاستعارة بالكناية على مذهب
السكاكي وقد ذكرناه لحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولك فهو في صاحب
عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قولهم
خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف
الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء
الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك
في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل
بقولهم فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب
لان قوله نهاره صائم تمانيا قش فيه بان الاستعارة انما هي في ضميره
المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست
من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قولهم يا هامان
ابن لي صرحا لهامان لان المراد بربح هو العملة انفسهم وليس كذلك

لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع
البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل
الحقيقي هو الله تع على السمع من الشارع لان اسماء الله تع توقيفية
لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس
كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من
الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من
باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللوازم يوجب انتفاء الملزوم و
جوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية
في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء
السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال
السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل
وهو ان المنية يدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا
المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع
وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار القايم
بادعاء القائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا
يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله
من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تع حقيقة
حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الرب لكن بادعاء انه قادر
مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في
الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى

ولانه اي ماذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله
قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على
ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما
صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لانم ان
ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن
التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء
بدليل انه جعل نحو قوله قد زرارة على القمر من قبيل الاستعارة
مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم
مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير
صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية
فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى
فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار
القائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن
اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التحملات المستبشعة
وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المستذل وعن
الثالث بان الامر بالبناء الهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا
كان المراد بلفظ هامان هو البناء حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة
ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان
المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض
والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على المسمى من غير توقيف ولذا

صرح

صرح بان اكثر اسماء الله تعالى مستعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك
لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب
على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقيف

الباب الثاني احوال المسند اليه

اعني الامور العارضة له من حيث
انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات
الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا كونه مسندا اليه الحكم
مؤكدا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه المسند مقدما او مؤخرا متوقف
او منكرا ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما
حذفه فقدم على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو
متقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى
امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود
القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان
الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى التفصيل
الثاني مع اشارة تاضمنية الى الاول فقال فلاحتراز عن العبث
اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس
الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة ركن الاعظم من الكلام
فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة
وانما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ
التنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى
الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ
من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة

بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك
عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال بحسب لان
الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد
في دلالة اللفظ بالاصالة على العقل فالاعتماد عند الذكر يكون الاعتماد
بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت
قلت عليل ولم يقل انا عليل للاحتراز عن التخييل المذكورين او اختبار تنبه
السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه
بالقرائن الخفية ام لا او ابهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له
وافخاما او عكسه اي ابهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي
الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك
ان تقول ما اردته بل غيره او تعيينه او ادعائه اي التعيين او نحو
ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات
فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول
الصياد غزال فان المقام لايسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه
وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال
الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم
او على تركك نظايره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم
لايكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم
بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار
والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون
المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول

ولا

ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض
الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما
المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا
بانه بلغ من الفخامة مبلغا لايمكن ذكره قال الله تع ان هذا القرآن
يهدي للتي هي اقوم او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لاتوجد في
الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لايقدر المتكلم على ادائه على اللسان
او لايقدر السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن
الواقع في بليته يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما
هو في لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لاتقدر على استماعه لايحاشه
السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى
للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل اي الاعتماد على القرينة او
التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه
اولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت
لهم الاشارة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاشارتين في
تمييزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها
او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام
حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا
للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء
ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في
مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال
لك من بنيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله

الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجيب
او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل
الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة وربما جعله صاحب المفتاح مقتضيا
للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين
نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه
ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر واراده تخصيصه بمعين وحينها
لا يقتضيان ذكره بل لابد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ
ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء
شرط الوصف لاقتضاء عموم النسبة واراده التخصيص وجوابه ان
عموم النسبة واراده التخصيص بتفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق
له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله
وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خرج من هذا الفاسق الفاجر
يفهم منه ان المراد كل احد ولا يغني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل
اراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا
او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي
اعم من الموجب والمرجح ولا تنافي المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى
الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما توفيه اي جعل
المسند اليه موفقا وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التوفيف
جعل الذات مشارا بها الى خارج مختص بشارة وضعية وقدم في باب
المسند اليه التوفيف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التوفيف وفي المسند
بالعكس فتوفيفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار

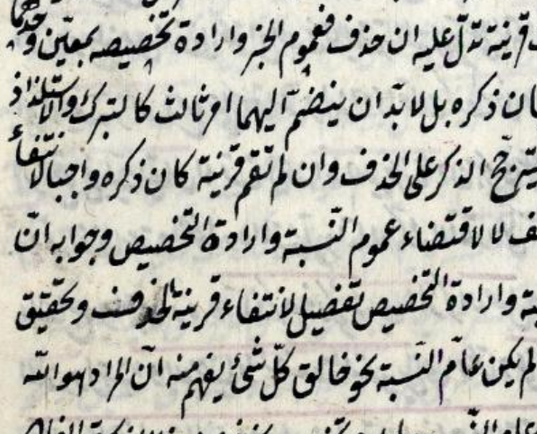

كما هي افادة المخاطب الحكم اولازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم
كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع
النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة
في الاعلام به اقوى فكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية
فافادته اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التوفيف لانه كمال التخصيص
والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك
اعبد الها خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل
احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة
ثم التوفيف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها
بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر
لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او
كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه
الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي
غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤوسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تعظيم
حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية
في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية
راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب
دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي
بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب

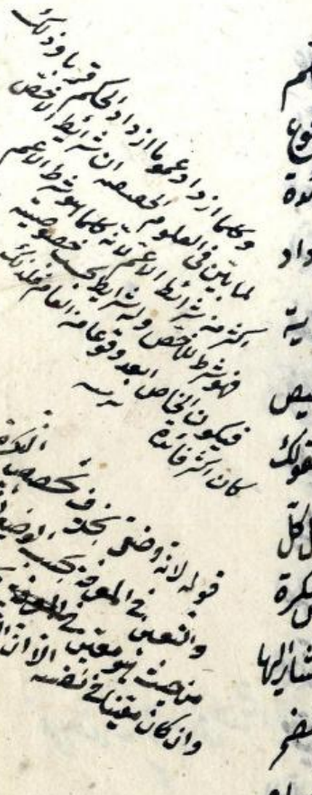

على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان
لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا
بعينه بل تريد ان اكرم اليه واحسن فتجرد في صورة الخطاب ليفيد
العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ في صورة الخطاب لما اريد العموم
فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتجرد
في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل
عليه الكلام اى يحمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم
يشوبذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اى توصيف المسند اليه بارادة
علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف
لانها اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون
ممتازا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم
جاءني في ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن احضاره
ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اى با
المسند اليه لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم و
المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة
فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا
بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم
المختص بشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود
انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز
عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب
والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره

تحقيقا

تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول
هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظ يعني
احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر من تقدم الذكر ونحوه
ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا
والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر
جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع
ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه
اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره
كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها
الكلية وافادتها للجزئيات الارادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة
معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة و
النسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا
نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها
ال في التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ
ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له و
كل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها
الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف
على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق والواجب لذاته
لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو
يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق
فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب

لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون آله بمعنى المعبود بحق و
الله علما للذات الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود
او موجود الا الذات الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب
الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالذات
الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما
في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم
نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اى يدا جهنمي
لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير
وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب
الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم
الى اللازم او من اللازم الى الملزوم الا ان هذا اللزوم انما هو
بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم
يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية وتمايد على ان الكناية انما
هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي
سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت
هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء
ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لينتقل
منه الى جهنمي كما ان طول النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل
منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا
جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت
حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام

على اختلاف الرأيين في الكناية

صح

او

او ايهام استلذاذه اى العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل
والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في
الاعلام وبالموصولية اى توصيف المسند اليه بايراده موصولا
وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف
لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم
الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس
صفة للخناس وتوصيف المضاف كتوصيف المضاف اليه وما ذكرنا من
الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر
والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة
الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان
يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل
له فلذلك كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة
المختصة بواحد فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت
من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود
بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت
انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه
ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف الموصولة
فان وضعها على ان تختص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها و
هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل
الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال
المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم

ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين
في بلاد ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام
ونذرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى
تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه
اى راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من رادير وداذا
جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه
عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه عن يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه
منه وهي عبارة عن التحيل لموافقته اياها فالكلام مسوق لنزاهة
يوسف وطهارة ذيله والمذكور اد آل عليه من امرأة العزيز او زليخا
لان كونه في بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل
المراد فاباءه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن
الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة
تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه
وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه
ولا يتعين مثله في التي هو بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وتما
هو نقض في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت
السقط اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا
فانه ادل على عدم خوفهم النصاري من ان يقول نحن عبيد الله و
المشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح
انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح
او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن

التصريح

التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما
لان ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم
ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة
بدلوهم • واسمعت سرح اللحظ حيث اساموا • وبلغت ما بلغ امرؤ
بشبابه • فاذا عصارة كل ذاك اثام • او تنبيه المخاطب على خطاء
نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم
اى تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا الى تهلكوا و
تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في
قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل
الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ وردة المصنف
بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء
نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد صدق على انك اذا
قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين
تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه او ينافي الاخوة
ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اى الى طريقه تقول عملت هذا
العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول
والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من
الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتي بالفاكهة
على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين
يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان
الخبر المبني عليه او من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم

الاعلام ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اى وسيلة
الى التعويض بالتعظيم لشانه اى شان الخبر نحو قول الفرزدق ان
الذي سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت
الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعايم كل بيت ففي قوله ان
الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة
والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم في تعويض
بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها
واعظم او شان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم
الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبئ عن الخيبة والخسران
وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة
لشان الخبر نحو ان الذي لا يوف الفقه قد صنف او شان غيره نحو ان
الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو
ان التي ضربت بيتا مهابة بكوفة الجند غالت ودها غول فان
في ضرب البيت بكوفة والمهابة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبئ
عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق ايماء زوال المودة
ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق
بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما
فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه لا يرى ان قوله ان الذي سمك
السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر
وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل في هذا
المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد قصر في

شرح

شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان
الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات
لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى
وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان
الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره
في تعقيب الوجه بالعلة لكن هيهات عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ان المسند اليه
موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام
ينادي على فساد هذا الراي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم
او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي يحبني
اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون
ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه باراده
اسم الاشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره
في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار
بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى
ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتنزيله كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية
منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او الراجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه
اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو القسم فرد انصب على المدح او
على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية
يعني يقيمون بالبادية لان فقد الغرض في الحضر او التعويض بغباوة السامع حتى كانه
لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الا للتعجيز
كقولك فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه

ثم ان ذكره علة البناء قد تجعل ذريعة الى التعظيم
والاهانة والتحقيق والتنبيه على الخطأ بلا شك
فان لم يشترط في البناء تقدم المبنى عليه بل جعل
بمعنى الربط وجعل الخبر بمعنى المسند كان البيان
متناولا للجملة الاسمية والفعلية وان اشترط
كان المرقى بيان احوال الاسمية ويوقف حال الفعلية
بالمقايسة لكون علة تلك الاحوال مشتركة بينهما

المراد بالحضر خلاف البادية يعني ان العزة مثلا يقيم
البادية وفقد بها المن لا يقيم فيها بل في الحضر فمدح بالاقتصر
باق متزلزل في البادية كذلك

في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخذ ذكر التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد و
ذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه
انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثل كثير في علم المعاني كما في مباحث التعريف
والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا
للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قدر المسند اليه يؤتى بهذا
وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور
المعبر عنه بشيء يوجب تصوره ايا كان ولو سلم فذكره في هذا المقام
توطئة وتمهيد لما يتوقع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار
اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي
يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه
القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا
لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم
المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره
بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن
ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة
ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنا بان يحكى
عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني
زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر
نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب
فهو وان كان غائبا لكن يجري ذلك عن قريب فكأنه حاضر وقد يذكر

المعنى

المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم فعلق
لان المعنى غير مدرك حسا فكأنه بعيد او التنبيه اي تعريف
المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف
اي عند ايراد اوصاف على عقيب المشار اليه يقال عقبه فلان
اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته
بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه
جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف
التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون
الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من
الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان
اورده باسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد
اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا
من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة اولانه لا يكون طريق الى احضاره
سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام
اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حقيقة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول
عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية
نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت او آية عمران كالتي
اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا
في قوله قالت رب اني وضعتها انثى لكن ليس بمسند اليه والذكر

المراد المعهود في الخارج
لجواز ورود نصب من الحقيقة

اشارة الى ماسبق ذكره كناية في قوله رب انى نذرت لك مافي بطني
محررا فان لفظة ما وان كانت تعم الذكور والاناث لكن التحرير و
هوان يعتق الولد لخدمت بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث
وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو جاء
الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق
الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف
المنادي واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة
الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد
كقولك الرجل خير من المراة ومنه اللام الداخلة على الموقعات
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد
ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي المعرف بلام
الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن
لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام
الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتخذة في الذهن على
فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن و
مأتيا من مأتيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق
الكلي الطبيعي على كل من مأتياته وذلك عند قيام قرينة
على ان ليس القصد الا نفس الحقيقة من حيث هي هي
بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع
الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث
لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما

ذكرناه

ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتخذة
في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود
منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء
التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق
بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل
في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة و
لقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه
فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة
موضوعة للحقيقة المتخذة في الذهن واذا اطلقتها
على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه
على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا
النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة
الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف
نحو ادخل السوق فان المراد به نفس
الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة
فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى الحقيقة سواء
وبالنظر الى نفسها يختلفان واليه اشار
بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار
القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام
المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا

القرينة

للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس و
هذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى
الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى
تكلفوا ما تكلفوا ويعلم مما ذكرناه من تقرير كلامه
ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام
الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام
كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف
في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف
بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي
التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة
للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال و
النساء والولدان لا يستطيعون على ان
قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او
للرجال والنساء والولدان لان الموصوف و
ان كان فيه ف التعريف فليس لشيء بعينه كذا
في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين
ف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان
اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا
يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف
ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله

غير

غير المغضوب وضالة فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا
على واحد فما وجه دخول التوكيد وراثت اسامة مقبلا اجيبة ام مجاز قلت
بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون
الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا
اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة
ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام الغرينة فهو لم يستعمل
الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف
باللام الشار بها الى الحقيقة الاستغراق كقولهم ان الانسان لفي خسر انثنى
باللام الا الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث
تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي
شرط دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وحقيقة ان
اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون الجميع
الافراد او بعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فان لم يكن للحقيقة الا
بعض واحد وجب ان يكون للجمع والا بطل صاحب الكشاف
حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله
ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال وانما على حصة معينة منها
واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد الخ
في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام تتناول كل محسن ويشير الى
بطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام الذي في الحد
للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام
اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه

من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة وامّا
على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه
علم الشخص كزيد وامّا على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة
كرجل وامّا على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا
خفاء في تغاير بعضها عن بعض الآتي في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة
الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست بنهي ولا له
على البعضية او الكلية يخرج ذهني وذكري والرجعي والذكري وان قصد به الاشارة
الى ما يكون حضور في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال
الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن
تعريف العهد على هذا التقدير لان المتبادر الى الفهم من المعهود الفرد معين او اثنان
او جماعة بخلاف الحقيقة فان التبادر بها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونه
حاضرا في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء
ليس باعتبار لعدميه وهو اعني الاستغراق قسمان حقيقي وهو ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة
وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب مقاصد العرف كقولنا
جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا
فان قلت الصاغة جمع صابغ والالف في اسم الفاعل والمفعول اسم موصول
لا يوصف عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما
هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه نعل في صورة
الاسم والهذا يعمل وان كان بمعنى الثابت ذاتا ما ليس في معنى الحدوث نحو الانوس
والكافر والصابغ والحائك نحو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف

تعريف

تعريف انتفاء وكلام الكشاف والمفتاح ينفصح عن ذلك في غير موضع و
نسلم فلا نسلم ان المراد بقسم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره
والموصول ايضا مما ينتظم للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا وافرح
القائمين الآن او غدا ظاهر والاستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثنى والجمع لانه يتناول كل واحد واحدا من
الافراد والاستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج
الواحد والاستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الوا
والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلين دون
لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما ورد البيان بلا
الذي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق
النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق يحتمل عدم الاستغراق احتمالا
مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يحتمل عدم الاستغراق
والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا
في البداءة نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره على نقيض ذلك فالمدعى وفي
المقامات بأهل ذا المعنى فتنبه شرا وابا اذا كانت النكرة مع ما ظاهرة نحو
ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا
يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان وايا ما كان الاشارة صاحب
الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع
يجوز نفيه والقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة للنفي
فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد
كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به

ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو أعلم غيب السموات والأرض
وعلم آدم الأسماء كلها وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما
هي إلا آيات بينات بعيد والله يريد ظلما للعالمين إلى غير ذلك والعدد أصح بلا
خلاف جائي القوم والعلماء الآربعة أو الأكثرين مع امتناع قولك جاءني
كل جماعة من العلماء الآربعة على الاستثناء المتصل فإن قبل المفرد يقتضي
انسحاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا انسحاب الجموع حتى إن معنى قولنا جاءني
الرجال جائي كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي دخول الواحد والاثنين
من الحكم بخلاف المفرد فلنا لو سلم فلا يكون دخول الواحد والاثنين ايضا
لأن الواحد مع الاثنين الآخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع
من الجموع والتقدير أن كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فإن زعموا
أن كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني
جمع من الرجال باعتبار مجيء فردا وفردين منه فممنوع بل هو أول المسئلة
تظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تع رب اني وهن العظم
مني أنه ترك جمع العظم إلى الافراد لمطلب شمول الوهن العظام فردا فردا
لقوة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن
بالصيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام ودون
كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت
العظام وهن البعض بل الوجه في أفراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف
وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده إلى ان هذا الجنس
الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن
ولو جمع لكان القصد إلى معنى آخر وهو ان كم بين منه بعض عظامه

ولكن

ليس المراد هو نفي امكان القصد الى معنى آخر
انتفى بل ليس القطع بوجوب القصد الى ذلك
الامكان وان حتى كان

ولكن كلها يعني لو قيل وهن العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن
ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كأنه وقع من سامع شك في الشمول
والحاظة لبيان القيد في الكلام ناظرا إلى ما يفيده وهذا المعنى غير مناسب
للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهن العظام يعيد شمول الوهن لكل
من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في انه
يجمع وهن العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي
بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد
صاحب الكشاف انه لو جمع لكان مقصدا إلى ان بعض عظامه تمام بضعة
الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض يبقى خارجا
كأنه واحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر ولكن
لان افراد الجمع المحلى باللام تفيد الحكم بكل فرد تماما هو مقرر في علم الاصول والنحو
وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تع واللذ يحب المحسنين
الجمع لتناول كل محسن وفي قوله تع وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما
وجمع العالمين ليعم معنى انه يريد بشيء منها أعظم من خانة في قوله تع والله لا
يحب الخائنين خصيما أي والله أعظم من خائن خطأ وفي قوله تع رب العالمين انه
جمع ليشمل كل جنس من جنس ما يسمى عالما يعني لو افرد لتوهم انه اشارة
إلى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك
فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا إلى معنى آخر
وهو النبه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المراد المفرد يفيد شمول
الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا
لشمول الحكم لكل آحاد المفرد كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس

تما سمي بالعالم وعلل هذا الا نها فت وايضا لادلالة لقوله يشمل كل
جنس تما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما هيات مختلفة و
الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه النفرقة لا يوجد ها عقلا وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد منتشا كان او
منتشا تما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في
غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح
نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان
المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد منه كما
في قوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا فان المفرد المعرف باللام
صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجميعة في الجنس وزان المفرد
في تناول الجنسية والجميعة في جعل الجنس لافي واحد اذ نه كذا في الكشاف فحينئذ
قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجازا مثل قولهم ينو فلا
قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس
ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اريد بالواحد
الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كما تقوم في سائر انواعه وانما
الجمع فلا بد خل تحته الا ما فيه معنى الجنسية قلت هذا الكلام مبني على ما
هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام يعني كل جماعة جماعة اورده
توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد به انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في
غير مرة والاستعمال ايضا شاهد بذلك واذا طبقت الكلام في هذا
المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه اقدام
واقدام وكلت دون الوصول اليه افهام ولا كان هنا مظنة ان

اعتراض

اذا اريد بالرجل مثلا كل المتصف وصفه بالطوال والا لكان كل رجل طوالا وانما نحو انا نحن الصغر
فلم يرد به كل فرد فلم يكن كل فرد فلم يكن ان المتبع الوصف منعوتا بل اريد الجنس وجرد الاسم عن علامة الالة
عما مع الوصف فالمتبع لفظ وهو الى لفظ عما التنا كل فالاولى الا يذكر هنا لانه مستدرك

اعتراض وهو ان افراد الاسم بدل على واحد معناه واستغراقه بدل على
تعدده والوحدة والتعدد متباينان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه
وللاشتمال بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا
عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع
امتنع ج وصفه بنعت الجمع الرجل الطوال للحافظ على التناكل اللفظ
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق يعني كل فرد لا مجموع الافراد
ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وجاز حكاه الاخفش في
نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اكمال ونطفة
امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها اي خلق والنطفة مر
من اشياء كل منها ممشج اي مختلط فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء
لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى الشيء من
المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع
نحو قول جعفر بن علبة الحارثي انا ابن اي هو اي وهذا احضر من الذهبي
الهواء ونحو ذلك والاحضار مطلوب لتحقيق المقام وفرط السماء
لكونه في السجن وجيء على الرجيل تبع الركب اليمانين مصعدا اي متعد
وذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بكلة موثق والجنيب
المجنوب المتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت
خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لنضمنها تعظيما
لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي
حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما

لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه
المضاف وغيرما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او تتضمنها
تحقيرا المضاف نحو ولد الحجام حجر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاقر او غيرهما
نحو ولد الحجام يجالس زيدا او بنادمه وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تعميم
متعذر نحو اتقى اهل الحي على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن
الفصل المانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح
بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كاستلذاذ السامع او المتكلم نحو
حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو
صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تع لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها
استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي
ارسل اليكم لمجنون او اعتبار الطبيعة مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من
غير عكس واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق لاحضاره سوى الاضافة
نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية ونحوها كقولهم لك ذلك على
رأس او عيني او الارض النخلة من رأسها يعني على جنس الرأس ونحوه ذلك لان الاسم
المفرد حامل لمعنى الجنسية والفرد بنية فاذا اضيف اضافة هي نحو اضافة الجنس
دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو قوله تع ولا طائر
يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله تع وامّا تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه
للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى
المدينة يسعى او للنوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة
اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن

آيات

عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة يعظم شأنها وتخرج ابصارهم بها
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الاهتداء
وان التعظيم او دل عليه واو في بناء وبنه او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ
في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يكاد ان يعرف كقوله اي قول ابن
ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له
عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التنكير
كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر
والفرق بين التعظيم والتنكير ان التعظيم يجب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة
والتنكير يجب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات
والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والفرق ان اشارة بقوله وقد جاء
للتعظيم والتنكير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي
وقوع وكثير هذا ناظر الى التنكير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم
ويجيء كلمة للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم
والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد يتكثر
المسند اليه لعدم علم المتكلم بحاله من جهات التعريف تحقيقا او تنجا علا اولانه
يمنع عن التعريف الخ كقوله اذا سيمت مهندة يمين لطول الطل
بدا له شيما لم يغل بمنه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح
وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تع ولان مسهم نفحة من عذاب
ربك للتحقير واعترض المص بان التحقير مستفاد من بناء المرة وغشي
الكلمة لانها امام قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح
الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة وغشي

الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف
وان اريد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا ممنوع
لعرق الظاهر بين التحقير في نحو ما العذاب وبينه في نحو عذاب بالاضافة
ومما يجعل التعظيم والتقليل قوله نعم اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
اي عذاب هائل او شيء ما من العذاب ودلالة اللفظ التنكير واضافة العذاب
الرحمن عليه ترجح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لتسكم فيما اخذتم فيه
عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه
للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب
من كل نطفة معينة وحي نطفة اليه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من
نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي يختص بذلك النوع من الدواب وحر
بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية تنكير المسند اليه هي
اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فوهم
بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه
تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة
منه وتعسف ظاهر بل قصد صاحب المفتاح انه مثال لكون المقام للافراد
شخصا او نوعا للتنكير المسند اليه وحذف الكناية بكثير لنكتة له وللتعظيم نحو
فاذقوا الجزاء من الله وقوله والتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا
اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية
لا للتاكيد وهكذا ايجعل التنكير علما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير
ونحو ذلك في كل ما وضع بعد الامر المفعول المطلق وبهذا تحل الاشكال
الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى

من معدودة

من معدودة ومستغرقا حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء
وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن ما به ولا
حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن
الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغنزه الشيب الا اغنزارا اي ما اغنزه الا
الشيب واغنزارا ولا الى ما ذكر بعضهم من ان قولك وضرب زيدا مثلا يحمل
من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه
كالنهد بدو الشروع في مقدماته فيفيد الاحتمال بعد المستثنى منه كالمقعد
الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا
غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للانكار وعدم النعيين قوله نعم او اطرحوه
ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران والتقليل قوله فيوما يجعل نظر
الروم عنهم ويوما يجود نظر الفقر والجدبا اي بعد ذي تنزر مما تحبون لكن
وفر نسائك وشيء يسير من فنطاني جودك واحسانك واعلم
انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بما
بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمد ام فتى
هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره الا ترى الى قوله او يزيد بسط بعض
النفوس تمامها اراد ونفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره
بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما وصف اي وصف
المسند اليه اخا للمح ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المنا
من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان
ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه
دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرته وقوعه واعتباراته

والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر
وهو الانسب هنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف
اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا
عن معناه كقولك لجسيم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج
يا فراش ينفله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف
للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة
بن كلدة من قصيدة اولها ابتها النفس اجملي جزعا الذي لا جزعا ان الذي تحذرين
قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الا لمعي
الذي يظن بك الظنن كان قد راي وقد سمعا الا لمعي والبلقي
الذكي الموقد وهو امر فوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير
اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا ينتفع الاستشهاد من امر
لمن قد يحاول البدء عافا لا لمعي ليس مسندا اليه وقوله الذي يظن بك الظنن
الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الا
لمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قولهم نعم ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا قال المبرد
سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير اورد محصلا
اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص
عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان
بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك
الاشتراك والاحتمال وحصصته بالافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة
عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر

عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفه برفع الاحتمال او لكون
الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير
حيث يتعين الموصوف اي زيد قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين
اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا الثلاثة بعض الوصف تخصيصا
او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر
كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الذهاب وقد يكون الوصف
لبيان المقصود وتقريره كما سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس
لبيان ان القصد فيهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد
هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون
جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب
صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يشابهها من الجملة نكرة فانه انما
يكون باعتبار الحكم الذهني بمناسبة التنكير وينبغي ان يكون هذا مرادا من قال
ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الكلم ويجب تلك
الجملة ان تكون خبرية كما تقدم لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم
ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف ببعضها قبل ذكرها وانما يجيء
بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عند ما كان يعرفه قبل
بما من اتصافه ببعض تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك نحو
قوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب

الكشاف في قوله تع وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير لمن اقسم بالله
ليبطئن والقسم وجوابه صلة من فلنا مراده ان الصلة هو الجواب
المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قايم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل
قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية
بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم
انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تع فاتقوا النار التي وقودها
الناس معرفة بسورة البقرة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة
التحريم نزلت اولا بكيفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت
في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف
يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم
للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلعم والمشبه كون
ما سمعوا الاية عليه اذلك مخوطبوا في سورة البقرة واما تاكيده فللتقرير
اي تقرير المسند اليه اي تحقيقا مفهومه ومدلوله اعني جعله متقررا محققا فانا بنا
بحث لا نظن به نحو جاني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع
لفظ المسند اليه او حمل على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم
التجوز او السهو لكن فرقا بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع
التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم
وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما بطلعك عليه فصل اعتبار التقديم
والتاخير مع الفعل وذكر العلامة رحمه الله في شرحه ان المراد بمجرد
تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من مباحث التقديم والتاخير بطلعنا

عليه

[illegible] خلاف اصرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه
انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي
بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم و
تقويته قلنا لا نسلم ان المعهد تقرير الحكم ابدا وانما هو مجرد تقرير المحكوم
عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم اياه والتكرير بل التقديم الذي
الى نصر بجعلهما بابه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو
تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير
مع الفعل بل في آخر بحث تاخير المسند وليس كما انه اراد ذلك فلكن قوله
كما بطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم
عليه دون الحكم كما جعل قوله في الايضاح اشارة الى هذا او لو سلم فكان
ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه
موخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما بطلعك
اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان
نحو انا سعيت في حاجتك وحدي اولا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص
الحاصل من التقديم واريد في هذا المقام مثل ابراد كل رجل عارف
وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع
انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا اعتبر اسلوب الكلام ومثل
هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام الملخص على ذلك كيف وهو يعترض
على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا ظهر ان ما يقال من ان
معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير
المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي اولا غيري غلط فاحش

عن ارتكابه غفلة مما ذكرناه الوجه الصحيح او دفع توهم الجواز اما التكلم بالمجاز
كقطع اللص الامير الا امير اوقفه او بنبه لئلا يتوهم ان السناد والقطع
الى الامير مجاز وانما قاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو كجاءني
زيد زيد لئلا يتوهم ان المجاء عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع
هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول
كجاءني القوم كلهم اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك
لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء
على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد
منهم وربما يجمع بين كل واجعين بحسب اقتضاء المقام كقوله فسجد
الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجودهم مع تفرقهم
واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يتبين وجه التعبير والتعريج على ابليس ولا
لا اجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما يتوهم وهم هنا بحث وهو
ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم الجواز لان
كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول
على سبيل الجواز والا لكان تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا
يفيد الشمول انه بوجب ذلك اصلة وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا
لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على
خلاف ظاهره ومجوزا فيه انتهى كلامه وانما نفى كونه
لدفع توهم عدم الشمول نظرا لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا
فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون لجائي واحدا
منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا او اذا توهم السامع ان لجائي رسولان

لهما

او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما
بل اعنيهما او عينهما وكذا اذا توهم ان لجائي احدهما والآخر محرض ونحو
ذلك فانما يدفع هو بنا كيد الاسناد لان توهم الجواز انما وقع فيه وانما
بيانه ان ما يعقب الاسناد اليه بعطف البيان فلا يخلو اما ان يختص به نحو قدم
صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من
اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف
ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف
بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى لا تتخذوا
لعادٍ قوم هود انه عطف بيان لعادٍ ولما به فائدة وان كان البيان حاصلا
بدونه ان يتنبهوا بهذا الدعوة وشيكا ويجعل بينهم امرا محققا لا شبهة فيه
وبوجه من الوجوه وتما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما
مختصا يتبوعه ما ذكروا في قوله واحكم المؤمن العائذات الطير بسمهان
ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل
الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة
البهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة قال فلت فقد اورد المص فيه
لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الصفة وذكره للبيان والتقرير
واورده السكاكي في باب عطف البيان مقررا بانه من هذا القبيل فما الحق بذلك
قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد
انه من قبيل الايضاح والتقرير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده
في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث
التأكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون معقودة اذا وصف صناعي جيء به

للايضاح والتقرير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام الشارح وتقرير
ذلك ان لفظ الهيئين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الا
ثنينية وكذا لفظ الآلهة حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام
في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الآلة لاعن اتخاذ جنس الآلة وفي الثاني
اثبات الواحد من الآلة لا اثبات جنسه فوصف الهيئين باثنين وآلهة بواحد
ايضا حال لهذا الغرض وتقرير او هذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث
قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على اثنين الجنسية والعدد المخصوص
فاذا اريد ان الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق الحديث هو العدد
شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يحققه ويقرره فلم يفهد
ان تاكيد ضمني لانه انما يكون بتكرير اللفظ المتبوع او بالفاظ محفوظ فما وقع
في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهيئين اثنين ونحن
واحد من التاكيد الضمني ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل
قوله نع نحن واحد مثالا للوصف للتاكيد نحو امس الدابر فالكل عنده ان كلا من اثنين
وواحد وصف ضمني جيء به للبيان والتقرير كما في قوله تعالى وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير
بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق
في باب الوصف فالآيتان نظيرتان في ان الوصف فيهما للبيان
والتقرير فان من حيث انه في الهيئين اثنين والهة واحد لبيان ان القصد الى العدد
دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى
الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت تمام لا مزيد عليه للمنصف
وبه تبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصر على ما

نوحه

على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان
لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل
على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين ووحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما لكونهما وصفين بل ذكر للدلالة
على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء
الآخر اعني الجنسية وكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف
بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه
فلا يصح التعريف على شيء من الصفة لانها البتة يكون للتخصيص او
تاكيدا او مدحا او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض
من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فجوز ان يكون ذكر اثنين
وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود
وتقريره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر
كذلك عند المحقق الابهري ان السكاكي جعل من الصفة ما هو كاشف وموضح
ولم يخرج بهذا من الصفة ثم قال وزاد انه ليس ببدل لظاهر لانه لا يقوم مقام
المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة اخباره مقام المبدل
الابهري الا ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن
ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا يصح
لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لا ان المقصود
بالنسبة انما هو النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآلة على ما مر تقريره وانما
ابدل منه اي من المسند اليه في هذا اشعارا بان المسند اليه هو المبدل منه
وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك

والا فالمسند اليه عند التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح اشعار بذلك فلا زيادة
التقرير نحو جاني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات
المبدل منه وان كان مفهوما مغايرا بين وجاني القوم اكثرهم في بدل
البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه نحو البهين اشتين اذا جعلتا بدلا لا يكون بدل الكل دون
البعض لان اصدق عليه اثنين هو عين ما اصدق عليه البهين وسلب عمرو
ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون البدل
مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه
اجمالا ومقتضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبتدأ ولمحضا لما اجمل اولا وسلبك عن بدل الغلط
لانه لا يفيد في تصحيح الكلام فان قلت ثم قال فهنا لزيادة التقرير وفي التاكيد
للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح بناء على عادته اقتناء زينة الكلام
وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير
والنكتة فيه الاشعار الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بها
التبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل
الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين
انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من الشيوع والتكرير والاشعار
بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض
والاشتمال باعتبار ان المبدوح مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما
في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المبدوع فيه يجب ان يكون بحيث
يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضرب زيدا

اذا ضربت

اذا ضربت غلامه نحو جاني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل الاشتمال
على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا تخلو عن ايضاح
البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتقرير بعد الابهام وقد يكون
في بدل الكل ايضاح وتقرير كما مر فكمال الاحسان ان يقال لزيادة التقرير
والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا
على المسند اليه فالتفصيل المسند اليه مع احضار نحو جاني زيد وعمرو فان
فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق
اي بثبوت الحكم للمتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز
بقوله مع احضار عن نحو جاني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل
مع ان ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او تفصيل المسند اليه
بانه قد حصل من احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده متراخيا او غير متراخ
كذلك اي مع احضار واحترز به عن نحو جاني زيد وعمرو بعده بيوم او
سنة وما اشبه ذلك نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد
فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء يدل على ملابسة
الفعل للمتابع بعد ملابسة المتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم
الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما يستقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ابعدها
والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب اجزاء ما قبلها وهنا من الاضعف الى الاقوى
او بالعكس ولا يعتبر الترتب للفاء حتى جاز ان يكون ملابسة الفعل لما بعد
قبل ملابسة للاجزاء والاخوة ان كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات
الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاني القوم حتى خالد اذا جاؤوا
معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه

يعبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى ايجادا للمتبوع
او اضعفها قال فلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على
تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلها معا قلت ذكر
الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى
ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه امر من كلام فيه امر زايد على مجرد
اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من
الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه فعلى هذا في نحو جاءني زيد فعمرو
يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كان معلوم ان المجائي
زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة
تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيء عقيب زيد
ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية قال
قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء مع غير تفصيل للمسند نحو جاءني
الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق
ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام و
لو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او ورد السامع
عن الخطاء في الحكم الى الصواب وتحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا
عمرو لكن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني
زيد لكن عمرو لكن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح
ولم يذكر التلخيص هنا لكونه مثلا لما في الرد الى الصواب الا ان لا يبقى الحكم عن
التابع بعد ايجابه للمتبوع لكن لا يجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور
في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا

ايضا

اي ابطال المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو لبد خل الدار زيد او عمرو والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها
الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وبعد العطف بكما في
من حروف العطف اي المفردة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها وقوم يها نفسير المضمر المجرور من غير اعادة الجار والمضمر المفصل المرفوع تا
غير تاكيد او فصل وهو مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل
اي تعقب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به
اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال
لانه تخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه اذ
فانه يقال ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث
لا يتعداه ويقصره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصل قصر المسند
على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته
ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا
عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى
قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في
تاكيده لا عمرو فان قلت الذي سبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو
قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يتعداه ويقصره
قلت نعم ولكن غالب المسند اليه في الاصطلاح على ان يكون المقصود هو المذكور
بعد الباقي على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته
من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يجيء

الاضافة

اضافة بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه
الا ترى الى قولهم في ابائك ذا بعد معناه مختصا بالعبادة لا يعبد غيرك
ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند اليه على المسند يكون لقصر
المسند على المسند اليه كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك
هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقابلين
هم الذين ان حصلت صفة المفلحون وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم
الحقيقة فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه وزعموا ان معنى لا يعدون
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى
وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم
اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للتعريف باللام اورده الشيخ
في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان تنكير المعرف باللام معنى غير ما ذكر وبيانا
مثل قولك هو البطل المحامي ولا تريد به ان البطل المعهود او الفرد الجنس
البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك جعل سمعت به
البطل المحامي وهل حصلت فيه هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل
حتى يستحق ان يقال ذلك له وراء ذلك وطريقة طريقة فهل تعلم
سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا الكلام سواء
واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل
بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر
لا صفة والتاكيد والايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون
غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للمخصص اي قصر المسند على المسند اليه
نحو زيد هو المنطلق من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف

في قوله تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد
وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلاً بدونه بان يكون بناء الكلام
على تخصيص المسند اليه كما في قولك ما انا قلت هذا لاحد اي لا احد غيري قلت لا احد
او قصر المسند اليه على المسند نحو الكريم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم
الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب والمشيب
الشيب غالباً فالجود هي للحمام اي لا جود الا للحمام واما تقديمه اي تقديم المسند
على المسند فان قلت كيف يطابق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب
الكشاف بانه انما يفيد مقدم وموخر للمنزل للافادة في مكانه قلت التقديم
ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل
وذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم
لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر وتقديم الفعل على الفاعل وذلك
بان تعمد الى الاسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتوخره
تارة فتجعله فاعلاً نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومرادها
الكشاف انه هو الضرب الاول وكلامه ايضاً شاهد بان طلان التقديم على
الضرب الثاني لكونه ذكره اي ذكر المسند اليه اهتم وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
انا نجدهم العمد وبابا التقديم شيئاً يجري مجرى الاصل غير العناية به والاهتمام
لكن ينبغي ان يعتبر وجه العناية شيئاً ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من
الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك
العناية وبم كانت تلك العناية كان اهتم هذا كلامه ولاجل هذا اشار
المصنف الى تفصيل وجه كونه اهتم فقال اما انه اي تقديم المسند اليه الاصل
لانه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فمقصود في اللفظ ايضاً ان يكون

ذكره

ذكره قبل ذكر الحكم عليه لا مقتضى للعدول عنه يعني ان يكون التقديم الاصل
انما يكون سبباً للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل
كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه
لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم
المسند على ما سيجيء تفصيله واما التمكين للخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقاً
اليه ومن هذا كان حق الكلام طويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد
التشوق الذي وقع في النفس كيف يكون اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة
هي شرقي بها نغبها حقباً والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والذي يسبق الى الفهم ان ابدان الاموات كيف تجمع من الرفات كذا في ضرام السقط وقيل بان
امر الآله واختلف الناس فداع الى الضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد
وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان لبس المراد بالحيوان المستحدث من
الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى عليهم ولا النفخ على ما وقع
في الشروح لانه لا يناسب السباق واما تعجيل المسرة او المساءة للاستقبال
او النظير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما الابهام الذي
لا يزول عن الخاطر او انه يتسلط به ما مثل اظهما نعظمه نحو
رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار
ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو انصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار
لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على
انه جعل الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الآن الزاهد
فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح

التخصيص نوع خفاء عبد القاهر أورد في دلائل الاعجاز كلا ما حاصله ما اشار
اليه المص وقد تقدم اي المسند اليه يفيد التقديم تخصيصه بالفعلي اي قصر
الخبر الفعلي عليه والتعبير بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به
صاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من الاستثناء نحو وما انت علينا
بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل
من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا مع اي مع انه مقول
لغيري فالتقديم يفيد نفي الحكم عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي ينفي عنه
ثم العموم والخصوص انما يقال هذا الا في شيء نسبت انه مقول لغيرك وانت تريد
نفي كونك القائل له لا نفي القول والا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان
التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول
او اعتراك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم
يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت
ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هو لهذا القول لغير
المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان
بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد
غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لعرض آخر غير التخصيص
كما اذا خاطر المخاطب بك ظنا بين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول
والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك
فالمقول له انما قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقديم المسند اليه
ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف
قولك ما انا بينت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انار اثبت

الفعل

اولان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد باول خبر
وبالخبر الثاني الاخبار والمص لما فهم من الثاني ايضا مع خبر البداءة اعترض
عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون
تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات
وقوع الشرب مثلا فلا جمع لما سياتي في احوال متعلقات الفعل او لا بغرض
عند اثبات وقوع الفعل لزكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا
نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما
يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى
لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله منى تهز بني قطن تجدهم
سبوقا في عواتهم سبوق جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف ألم
فهم حنوف والمراد هم حنوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله
هم حنوف بتقديم المسند اليه يقول المص هذا غير لائق باعادة لفظ
ليس بشيء واعترض ايضا كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروطا بكون الخبر
فعليا على ما سياتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان حنوفا
جمع حانف بمعنى خنيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريحهم بانه للتصوير
بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا جبار
الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان
الحصر في قوله منهم حنوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص
ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله وامالحالة
المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عاما بالنسبة الى كل مسند اليه
والمراد تخصيصه ببعض وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا للزيادة

التخصيص

لانه يقتضي ان يكون انسانا غير المتكلم فدرائي كل احد لانه قد نفى عن
المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه
العموم لما تقدم قال المصنف رح لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من
الناس وقد تقدم ان الفعل الذي بعد النفي المقدم تثبت له نقيض ما ثبت لغير المذكور
حال
هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي
هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد
الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الكلي بخلاف الثاني فانه لا ينافي
على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب
الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا اجمل كثير من الناس على انه سهو من
الكاتب والصواب ما انا رأيت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين
احدهما مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن مجموعة بدلا عن
الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل بخلاف ان يكون ما انا رأيت احدا
ردا على من زعم انك رأيت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون
كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير
الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين
وفسروه في قوله نعالى كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعة النساء
وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا
على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام المصنف
انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب بسوى فيه
الواحد والجمع والمؤنث والمذكر وقبل هو مبني على ان احدا اسم في معنى
الواحد لا بغير بغير الوصف فيجوز ان يغير موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا

مذكرا

مذكرا او مؤنثا اي احدا من الاحرار او المؤنثات او الجماعات فاذا كان احد هنا في
معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس فيلزم المذكور وكلاهما فاسد ان
لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رأيت رجلا والا لما كذبت شنباء وانا قلت
شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد
وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله في قوله تعالى قل هو
الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم يكون المعنى ما انا رأيت جماعة الناس
والمنفي ح هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل
ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي
وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب
كلي وخصصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني ان لا
يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون فرد ائي
كل احد بل يمكنه ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب
الجزئي لا بقال السلب الكلي يستلزم الجزئي فصح ان الرؤية الواقعة على
احد منفية وبهم ما ذكره المصنف لانا نقول المعبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع
ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل
احد ويلزم المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص
اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول
في قولنا ما انا رأيت احدا اذا كان عاما الواقع في سياق النفي يلزم ان
يكون المخاطب عاما كذلك وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطاب
في هذا المقام انما يكون في الفاعل كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي
من الفعل الواقع على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب

ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لكان الخطاء
في الفاعل فحسب والنقد بر بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان ابا
بعد تعيين الفاعل هنا هو التسبب الكلامي اعني عدم رؤية احد من الناس
فحسب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب
في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه وزعم انه غيرك او انت بشاركة الغير فحسب
وهمه وحصرت في نفسك هذا التسبب اعني عدم رؤية احد من الناس
اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب فهذه
هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي منقاربة ومنشاوهما
انهم لم يجاوزوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على
الفعل ووقوع النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون وقوع النفي عند قصد التخصيص
فجعلوا التخصيص في قولنا نحو انا ما قلت كذا مثلا بنحو انا ما قلت كذا اولبس
هذا اول فارورة كسرت في الاسلام فمقول محصول كلامه انه اذا قدم
المسند اليه على الفعل ووقع النفي جميعا فحكمه حكم الشبث تارة للتقوي وتارة
للتخصيص كما مر ذكره عن قريب واذا قدم المسند على الفعل دون وقوع النفي
فهو للتخصيص قطعا لكن فرقا بين التخصيص بالنفي فان قولك انا اسعيت
في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي احد في حاجته و
اصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بشاركة
الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي
واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بشاركة
الغير وانما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على الاشارة اليه الشارح
العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله

الذي

الذي سعى فزعم انه انت وحدك او انت بشاركة الغير ولا يذهب عليك ان ثبوت الفعل
قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا
ما انا قلت هذا كنت بغيت ان تكون القائل لهذا القول فكانت الناظرة
في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان قطعا قول
ان نقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شبثا ما انا رأيت احدا من الناس
لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل و
رأى كل احد من الناس فبغيت ان تكون ذلك هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب
ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل شبثا او لم ير احدا من الناس
واصاب في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بشاركة الغير
فلا بد وان يقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شبثا انا ما رأيت
احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا
انا الذي لم ياكل اليوم شبثا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا
التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد
قال شعرا او اكل شبثا او رأى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال انا
قلت شعرا ما انا اكلت شبثا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع
بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد
بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطاء فيمن نفى عنه الفعل
فزعم انه غير المذكور وحده او بشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل
ووقع النفي جميعا بل الواجب فيما يلي وقوع النفي ان يكون المخاطب مصيبا
في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو
المذكور وحده او بشاركة الغير فليتامل ولما انا ضربت الا زيدا الا نه

يقتضي ان يكون انسانا غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه
مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى
الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث علله امتناع ما انا ضربت
الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير
والبادئ بحرف النفي يقتضيه ان لا يكون ضربه يعني ان علة امتناعه للذي ذكروه
لا تا لا نسلم ان البادئ بحرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان
مثل هذا ايجاب تقديم المسند اليه والبادئ حرف للنفي انما يكون اذا كان الفعل
المذكور بعينه محققا منتفيا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط حتى
هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاده ووقوع الضرب على
عدا زيد مخطئا في اعتقاده ان فاعله انت فتقصد رده بالجواب
بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني
ان ذلك الضرب الواقع على عدا زيد امسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا
كان النزاع في هذا الضرب الواضح المعين على غير زيد وانت قررته ونفيت
ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا بالك ولا لغيرك ايضا وهذا الذي
ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل
المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيناقض الخلاف
ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى الضرب معين وح يكون نفي الضرب
محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتنافيان التوفيق لا يقال يجوز ان يكون
هناك ضربان وقع احدهما على ما عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت
المناظرة في فاعل الفعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم
ان لا يكون زيد مضروبا بالبتة بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا

يكون

ان لا يكون زيد مضروبا بالبتة اصلا لانا نقول المنتفي بالآخرة هو نوع الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو واقعا بغير زيد ومنقطعا عنه هذا مع ما عندي
ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض
عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور
هو المتكلم والفعل المذكور هو الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات
دون النفي فلا يكون من اقتضاء النفي في شيء كما اذا قلت ليست الدنيا ضربت
الا زيدا فانك اعتقدت انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان
فثبت ان تكون ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصلبس مخالفة لهم
في مجرد التعليل بل يظهر اثر عاقي قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه
لا امتناع حينئذ عند المصلبس لجواز ان يكون احد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة
وعندهم يمنع هذا الا اقتضاءه ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له
لا مر عدا مج والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه
المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا
او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قلت
او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قلت فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد التقوي والبه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم رد اعلى
من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم
مشاركته اي غيره فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك
لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون
على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري
منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد دفع

قوله فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء المفرغ في الاثبات والام بحر فيما لا يستقيم فيه النفي
الا ان مراده ان رح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون المستثنى منه النفي لرفوعه بالفاعلية
للفعل بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر
الموصوف فتعين كون الاستثناء رح الاثبات والمستثنى منه اقدر
كل احد لا الا زيدا منصوب على ظن ضربه الا زيدا حسن فتدبر

شبهة حالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر منك من غيرك
وفي الثاني انه صدر عنك بشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول
نحو لا بل غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوية الحكم و
تقريره في ذهن السامع ودون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل لا اني فصد الا ان تقرر
في ذهن السامع ويحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا اني غيره لا يفعل ذلك
وسبب تقوية تكرار الاسناد كما يذكر في باب كون المسند اليه جملة وكذا اذا
كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي فصدا
الى التخصيص بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا به ليفرع عليه
التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص
نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا انا لا اكذب
انت مع ان فيه تأكيدا ولذا اذكره بلفظ كذا لانه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم
تكرره فتفطن لان لا تكذب يفيد نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على ما مر
ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان
عدم الكذب في هذه الحالة التي انت تتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند نفيا الى الضمير
على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه
فلينا مل وكذا قولنا ما سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي
بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهل الذي
قصده صاحب المفتاح حيث قال ليس اذا قلت ما سعيت في حاجتك
او سعيت انا في حاجتك يجب ان لا يكون ان عند السامع وجود شيء
في حاجته قد وقع خطأ منه في فاعله فتقصد ازالة الخطأ بل اذا قلت
اي المثال الاخير ابتداء مع تعهد السامع صدور السعي في حاجته منك غير

مشوب

مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما يعرض النفي النحو
لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه
هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز
او السهو او النسيان ما لا يدرك النظر فيه على التعجب والتحير وذلك
انه قال انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت
في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتقيد وجود السعي منك
صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء
لا فادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا
بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما
يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته لافادة
وجود السعي فاما ان يكون بانيا على انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار
انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف
ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في
الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى
الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير سهلة
كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على
الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه ما بنى والشيخ بنى
على الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف والى بنى الفعل
على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل
نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص
واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى

احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في
دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس يقع القصد به بانارة
الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت
ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة واذا اعتقد انه امرأة ونارة الى الواحد فقط
كما اذا عرف ان اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان
او اعتقد انه رجلان ولفظ رجلان لا يقبل الاجحاز مفتاح عن ان يدخل في تخصيص
الجنس تخصيص النوع كقولك رجل طويل جاني على معنى ان الجاني من جنس طوال
الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر
فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما ينعر بالفرق بين البناء على المنكر
والبناء على المعرف بل شارح في موضع من دلائل الاعجاز بان البناء على المنكر
ايضا قد يكون للنوعي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في
التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى النوعي وافقه اي عبد القاهر
السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه
في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي
فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للنوعي مضمرا كان المسند
او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره الخطيب انه
ان كان المسند نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف
انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله ينصر
وامثاله تمام الكلام في المسند اليه مظهرا معرفا ومذهب السكاكي انه ان كان
نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كالسياق وان كان معرفة فان كان
مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل موخرا

فهو للتخصيص والا فلا سوى بينهما ولم يتعرض في كتابه للفرق بين النفي وغيره
وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء
لكن على سبيل القطع لا لاحتمال التقديم وكرر ذلك فمن اراد النوعي فبين كلامه
وكلام الشيخ تعارض والى هذا اشار يعقوب الا انه قال التقديم يفيد الاحتفاء
بشأن طابن اشار الى الاول بقوله ان جاز تقديره كونه اي المسند اليه في الاصل
موخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا كما تقدم فانه يجوز ان يقدر ان
اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل
والى الثاني اشار بقوله وقد ذكرناه في الاصل موخرا
على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي للحكم سواء
كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار
اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا
كقولك زيد قام فانه لا يجوز ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مفتاح
هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاني مفيدا الاختصاص لانه لا يجوز تقديره
في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاني رجل فهو
فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي
مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل
بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنى وبه فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله

واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال
من المضمر يعني قدر ان اصله جاني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاني لا فاعل له
وانما جعله من هذا الباب لئلا يبقى التخصيص اذ لا سبب له اي للحكم
للتخصيص سواه اي سوى تقديره كونه موخرا في الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم

قوله اذا اعتقد انه امرأة الخ اقول اذا اعتقد انه امرأة ونارة الى الواحد فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة
الى قصر الافراد واذا اعتقد انه امرأة ونارة الى الكل فقط ومع اعتقاد انه رجل ايضا
ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلث وهو الاوجه واذا كان الاول اظهر
ثم تاتي قصر الافراد لا يظهر من صورة ونوع القصد اي الوحدة لان اعتقاد
الجاني رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى اقول شرط قصر الافراد
وجوب الاجتماع اي بحيث اعتقاد المخاطب به كما قال صاحب رحمه الله

قوله فهو للتخصيص الخ اقول فيه بحث اذ لا يلزم من كون المسند اليه مضمرا
كونه للتخصيص لجواز ان يكون للتقوي كما في قمت انا فتدبر

قوله وقد ذكرناه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى الخ اقول فيه بحث
اذ لا يلزم من كون المسند اليه مضمرا كونه للتخصيص لجواز ان يكون للتقوي
كما في قمت انا فتدبر

قوله فانه يجوز ان اصله قام زيد فقدم الخ اقول فيه بحث اذ لا يلزم من كون
المسند اليه مضمرا كونه للتخصيص لجواز ان يكون للتقوي كما في قمت انا فتدبر

قوله وقد ذكرناه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى الخ اقول فيه بحث
اذ لا يلزم من كون المسند اليه مضمرا كونه للتخصيص لجواز ان يكون للتقوي
كما في قمت انا فتدبر

واذا انتفى التخصيص لم يصح بوقوعه مبتدأ بخلاف النكرة فانه يجوز وقوعه
مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة ويجيء في النكرة دون
المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل النكرة من هذا الباب واعتبار التقديم
والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع نحو لنا رجل جاءني على ما مر اي معناه رجل جاءني
لا امرأة او لا رجلان دون نحو لهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص
اما على التقدير الاول اي تخصيص الجنس فلما مناح ان يراد المهر شر لا
خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكعاب لا يمهره ولا يفرعه واما
على التقدير الثاني اي تخصيص الافراد فلقبوحه اي هذا التقدير عن مطابقة
استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد
الى ان للمهر شرا واحدا لا شران وبعد الظاهر وان قد صرح الائمة بتخصيصه حيث
تاولوا بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه
وقولنا بوجود المانع من التخصيص تقطيع شأن الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم
والتهويل كما مر في تنكير السند اليه ليكون المعنى شر قطيع عظيم اهر
ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم مناه اهر ذا ناب الا شر اي الا شر
تقطيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي
فبناء التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا يجرد جعل نكرة مخصصة بالوصف
المفاد من التنكير لان الائمة لم يصرحوا بالتخصيص بمعنى حصر حتى تاولوه
بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد اجعل التنكير للتعظيم يجعل
النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو
مذهب السيد فبناء التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ
كالمعرف فلا يصح فيها ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف بعضه وقوعها

مبتدأ

مبتدأ ولا يدفع هذا الابهام بقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة
التقديم الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف بناء
على ان التقييد بالوصف عند بدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني
معناه لا قصير من غير تقدير كونه موخرا بدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في
نحو قولنا ما ضرب اكبرا خوياب وهو في معنى ما ضرب احد الا اكبر وفيه اي
بما ذهب اليه السكاكي مراجحة به لمذهبه نظرا الى الفاعل اللفظي والمعنوي
كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل
والتابع تابع بل امتناع تقديم التابع اولى واولم يبقيا على حالهما فلا امتناع
في تقديمهما وايا ما كان فيجوز تقديم المعنوي دون اللفظي فحكم لا بقال الفاعل
لا يجعل التقديم بوجه والتابع يجعل على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز
كما في جوده وتطبيقه واخلاقا فياب وقوله والمؤمن العائذات الطير
لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل
مبتدأ وقام مقامه ضمير فلا ويجوز الفسخ بالتابع دون الفاعل تحكم والا
سند الاول بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض متناقضا تعتبر في وجوده قطيعة
فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق
واما التابع فلا نسلم امتناع تقدمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في
قوله بنت بها نبل الخلال بليلة فكان محافا كله ذلك الشهر فان كلا تاكيد
لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام عليك وبيت
الحماسة لو كان بشكلي ايا الامهات الق الاحبا بعدهم من شدة الكلم
الشتيت لا شكاتي وساكنة خبر بشيء راو خبر على مهد فان قوله
وساكنة عطف على خبر وكنوا ناداست وهو في قولنا انا قمت وانت قمت

وهو قائم عند قصد التخصيص ليس ببدل ولا عند السكاكي بل مؤكد اصطلاحي مقدم
والجبل بعلبة وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال
كونه تابعا مشابها عند النحاة ولهذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير
عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك
احدا بالرفع على الابدال لامتناع تقدم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع
تقدم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا
كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت تاما يشهد به يحتمل ان يكون
كله تاكيدا للضمير المستتر في كان كما يدل عليه قوله مثل المحاق على الشهر فكان
قوله ذلك الشهر بدلا منه وغيره له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الغزو
فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والكلام
جواز تقدمه على العامل ايضا ثم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو
والفاء وثم واو اول على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل
جميعا فلم ينقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص بصورة المنكر اعني رجل جاءني
لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكر
السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ويفيد ذلك
تما بستفاد من التنكير فيجوز ان لم يجز هاهنا لامر يخص المقام لكن استلزم كلامه
ذلك حيث قال انا ابن رجل اكرمك بذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا لا
يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او بغيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم
فلا بد منه لانا نقول قد ذكرنا ان ما يختص بالوصف يشبع التاخير به لصحة
وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا
توجيه

الكلام بل الجواب انا انما نعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص
النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني
يعني لا امراة ولا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهرشة لاجزاذا لدليل عليه
لا عقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شة لان المعنى ان الذي اعجزه
من الشر لا من جنس الحبر ثم قال السكاكي وبقرب من قبيل اهو قائم زيد قائم في
التقوي لتضمنه اي قائم التصدير مثل قائم فينكر الاسناد ويتقوى الحكم وقال
انما قلت بقرب ودون ان اقول بمثله لان قائم لم يتقدمه في الخطاب
والحكاية والغيبة انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الحالي عن الضمير وهذا معنى
قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه منقض للتصدير بالحالي عنه من جهة عدم
تغيره في الكلام والخطاب والغيبة كما لا يتغير الحالي عنه نحو لنا غلام وانت غلام
وهو غلام وقد يضعف قوله وشبهه محققا ونظن اذ اسم منصوب على انه مفعول
اي لتضمنه التصدير مع شبهه اي مشابهته للحالي عن التصدير يعني ان قولنا وبقرب
يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله
لتضمنه التصدير علة للاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن
اراد هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي
وشبهه بالحالي عن التصدير لم يحكم بانه مع التصدير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم
بذلك لكونه نبها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة
لام التعريف على صريح الفعل ولا عمل قائم مع التصدير معاملتها اي الجملة في
البناء حيث انه في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه قائما
مقتضى للتصدير ومشابها للحالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان
جعل قريبا من هو قائم في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عامل

معاملتها في الاسناد فان قيل لو كان للحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قايم
بناء على شبهه بالمثالي لوجب عنه ان لا يحكم بالاعراب والافراد فيما اسند الى الظاهر
نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بجيء اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد
الى الظاهر قلنا جعل نابعا للمسند اليه الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا
معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل نابعا
لعارف المسند اليه الضمير عارف المسند اليه الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال
المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا المسند الى الظاهر مفردا
كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام وبما
بري تقديمه على المسند كالملازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية
في نحو مثلك لا يبخل وبغيرك لا يجود يعني انت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير
يحمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس يتخذ اي الامير يحمل
وانما اتخذ ذا لا اول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن
اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن سد مسده ومن هو
على احص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها
كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا
لزم الثبوت لذا انه او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل
لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود
عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له
من محل يقوم به ولانه اذا ثبت الاتخداع للغير مع غير القصد الى ان انسانا
سوى المتكلم يتصف بالاتخداع ولا شك في ثبوت عدم الاتخداع
لا في الجملة لزم سلب الاتخداع عن المتكلم فهما قد استعمل على سبيل الكناية

وم يقصد

ومم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا
اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري جنابا وانا المتعاقب منكم لكاني
سبابة المندم فان التقديم فيه كالملازم عند قصد هذا المعنى والى هذا
اشار بقوله من غير اراده تعريض بغير المخاطب بان عبر اراد بمثلك
وبغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله مع غير معناه
حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير اراده التعريض اي لم يبتنيا
من اراده التعريض كما تقول ضربني مع غير ذنب اي ضربا لم يبتنيا من ذنب
كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه
غير على سبيل الكناية ويلزم فيه من فلبسبة له كقوله اي بري تقديمه كالملازم
لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية الى
المطلوبة بها اغلب للحكم واثبات للحكم بطريق الكناية ابلغ ما سبجي والتقديم
لكونه مفيد للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله بري
تقديمه كالملازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس
وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم
بري كالامر الملازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت
اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل
اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو
قلت ينفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما معلولا باعن جهته ومغيرا
عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان
يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المقرون بكل على المسند المقرون بحرف
النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد

ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد
من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي لا يفيد الا سلب
العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير
عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى
الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن
حاصلا قبله بعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيد النفي العموم
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد
لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض
بان استعمال كل في التاكيد اكثر فاحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض
ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك
في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة
والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان اللازمة انما في صورة التقديم
فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه
معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا
يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب و
السلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند
وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية
والا فالسالبة الجزئية اعم منها صدقا عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا
انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية

عند وجود

عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان يعني انهما متلازمان في
الصدق والا فقد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من
ان يكون جميع الافراد او بعضها وانما كان جدق نفي القيام عن البعض و
كلها صدق نفي القيام عن البعض صدق نقيضه عما صدق عليه الانسان في الجملة
فكلها صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير
وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان
صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منتفيا عن كل
فرد من الافراد او بان يكون منتفيا عن بعض من الافراد ثابتا لبعض آخر وعلى كل
تقدير يلزم منها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد جوازان يكون منتفيا
عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم بدون كل
معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه
ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس بمعنى
آخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير جاز فلان قولنا لم يقم انسان سا
مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن
كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا
المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن
بعض دون بعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فا
بلفظ الاستلزام اشعارا بان ايجاب السالبة الكلية فانها تقتضي بخبرها
نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية
وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود
موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي

وكل نكرة كذلك مفيدة للعموم النفي وانما قلنا نكرة مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم
في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات
كالمصدرة بلفظ كل فقد ورد ما يدل على ان النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم
النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة
في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يعم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
عليه لفظة كل وقلنا لم يعم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل السلب
العموم فيجب ان يكون بعد لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير
بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين بعد
انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانا نعلم بالبرهان ان يكون كل انسان
لم يعم لافادة النفي عن الجملة ولم يعم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا
نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان
النفي عن الجملة في الصورة الاولى اي الموجبة المعدولة المحمول نحو انسان لم يعم
وعن كل فرد في الصورة الثانية اي السالبة المهملة نحو لم يعم انسان
انما افاده الاسناد اليه لا ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال
ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار
مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد اليه
كل ايضا مفيدا لهذا المعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لان
تاكيد الان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذه السببية كذلك
لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يعم وعن كل فرد في لم يعم كل انسان انما افاده

هو النكرة ع

نقل الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل تقوية وتما كان لقائل ان يدفع هذا
المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد
ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى
منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال وان الصورة الثانية
اعني السالبة المهملة نحو لم يعم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت
النفي عن الجملة فاذن دخلت كل على التاكيد اي على افادة النفي عن جملة الافراد
حتى يكون معنى لم يعم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون
كل تاسيسا بل تاكيدا على امر من الغير لان هذا المعنى حاصل بدونه واذا
لم يكن تاسيسا فلم جعلتها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يعم كل انسان لعموم
السلب مثل لم يعم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل
ان لم يعم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزم منه النفي عن الجملة ايضا
فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى اي منهما حملت يكون تاكيدا الا تاسيسا
فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لانه سبيل لا يقال دلالة قولنا لم يعم انسان على النفي عن جملة الافراد
بطريق الالتزام ودلالة لم يعم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون كل
تاكيدا الا ان نقول انا ان نشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين اولا نشترط فان لم نشترط
لزم ان يكون كل في قولنا لم يعم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة
او عن كل فرد وان نشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يعم
عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يعم على النفي
عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم

عن الجملة اما بان يكون منفيا فقط عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان
هو الفهم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل
انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فاما اذا جعلنا
النفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا فطعا لان هذا المعنى لم يكن
حاصلا قبله فلا تامل ولان النكرة المنفية اذا تممت كان قولنا لم يقم انسان مساويا
كلية لا مهملة كما ذكره هذا الفاضل لانها قد تبين فيما ان الحكم مسلوب عن كل واحد
من افراد الموضوع لا يقال سلبها مهملة باعتبار اهمال السور لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي الكلية التي يكون
موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب
او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي قد بين فيها ان
الحكم على كل افراد الموضوع فظاهر ان العاقل اذا علم قولنا لم يقم انسان انما
هو نفي الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد
بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة
ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا
واحد فلم يقصدوا الا انحصار فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا
طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون
جعله النفي وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية
كما انه في الموجبة سور للجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف
واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة
العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي وانحوي

لنفي الشمول

قوله ان كانت كلمة كل اراد بها اتمام لفظ كلمة ايا الا الشيخ
بقوله ان كانت كل داخلة باعتبار ما وبدل كل كل بالكلية والا فقد
قرر بانك خبير ان الاصل في كل افراد الصغير الرابع اليه وقد يكون
الا معناه يجب ما يضاف اليه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل
شيء ذائقة الموت وامثالها حسن حلبي

لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان تقدم النفي عليها سواء كانت مع
لا داة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قولك اي الطيب اكل ما يشتهي المرء بدركه
بجري الرياح بالا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل ما يتمنى المرء حاصلا على اللغة
المجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما بان يكون عطفا على داخلة في حيز
النفي واما بان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة
وكلاهما ليس ببديع لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخر عن اداة النفي
شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه بالواو واما الاول فظاهر
واما الثاني فلان التاخر عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فعل نحو ما زيد كل
القوم واما جاءني كل القوم وخبر ذلك من الامثلة المذكورة او كما يقع فيها كل ممتنى
المراد حاصلا فان حصص التاخير باللفظ فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على
الفعل المنفي وان جعلت اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه العمال
واما اذا كان الكلام لا يخلو عن التعسف واما وضع به لتغيير عبارة الشيخ
وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا
يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي فانه متاخر تقديرا لان مرتبة المعمول
التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد
بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما
يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل
العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا نحو ما جاءني
القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم لتاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك
متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم آخذ
او الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل

منفيا بلم لان النفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين
في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت
كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى
اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان
كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا
في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا
وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض القوم ولو قال ثبوت الحكم
لشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة لكان
احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى
مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل بيضاء شحمة
يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذها وما آخذ انا
كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المراد ببعض متمنعا نفي تعلق الاخذ
ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الدون والاستعمال قال الشيخ
اذا انا ملنا وجدنا او خال كل في حيز النفي لا يصح الا حيث يراد ان بعضا كان
وبعضا لم يكن ودبه نظر لانا نجده حيث لا يصح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله
ما والله لا يجب كل مختال فخور والله لا يجب كل كفار اثيم ولا تطع كل
حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن كل داخلة
في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تنفي معمولة للفعل المنفي عم النفي
كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي
ثم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل فعلت
ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر

ولا النسبان

ولا النسبان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد فرد وقوله اي قول ابي النجم
فما اصبحت ام الخيار تدعى علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا
مما تدعيه علي من الذنوب قال الملخص المعتمد في اثبات المطلوب الحديث
وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام
عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم
فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما رد على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد
ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله لم
كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك
لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا
كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد اليه لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا
اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم
فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم
على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يقيم الوزن وبافا
كلا ما لم اجد شيئا مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك
العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الفصيح الى الرفع
المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة والعاقل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها
لجعلها مفعولا وهو ممنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم تستعمل في كلا
الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم و
تظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في
كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جايز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه
اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه

81

مضطر الى الرفع اولو نصبها لاشتغل بها الفعل مفعولا وهو غير جايز لان كلا اذا اضيف
الى المضمر لم يستعمل الا ما كبدا او مبتدا لانه قياسها ان يستعمل تاكيدا ما تقدم
او اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اذا
اضيف الى المضمر كانت الجملة بعدها ذكرها في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا
لان العامل فيه معنوي لا لفظي جايز في الصورة ما جيء عليه فلذلك يقال ان الامر
كله لله بالرفع والنصب والا يقال الا مر ان كله لله هذا كلامه وانا ما اجزه فلا قضاء
المقام تقديم المسند وتسمى بها نه هذا اي الذي ذكر من الحذف والذكر و
الاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كلها مقتضى الظاهر من الحال
وقد خرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال
اياه فوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان
مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه
وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل معهود في الذهن مبهم با
عتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الايهام ثم التفسير المناسب
لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين
حصله والنزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ
اشعار بالفاعل ولا يلبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان
ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير
المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثلا نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب
في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من
يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والمتقدير زيد نعم رجلا فليس من
هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو

مقدم

مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان
ونعموا رجالا الزيدون ولغات الابهام المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره
بالنكرة اولا مع قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فجوز ان يكون من
خواصه التزام كون ضمير مستترا مميزا غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع
لشابهته الاسم الجامد بعدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام
ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا
الاعتبار يصح التمييز بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل
رجلا قال الله تعالى وزرعها سبعون ذراعا او لرفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر
وقولهم هو اوهي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه خلاف مقتضى
الظاهر وبخلاف ما نبه هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي
هند ملیحة وفائدتها لا تعمى الابصار فصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث
ولم يسمع نحو هي الامر بني عرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه
والعالم يتعرض المصنف نحو قولهم بالله رجلا وبالها قصة وربه رجلا وقوله تعالى
فاذا هي شاخصة ابصار لانه ليس من باب المسند اليه لانه ليس من باب المسند اليه
لتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر بما يعقبه او يعقب ذلك الضمير اي يجيء
على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير مع التفكر
انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس
عليه من التشوق الى معرفة ما فصد ابهامه فيتمكن السرور بعد في ذهنه
فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له
في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل سهولة ولهذا اشترط ان يكون
مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعني قصد

الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان
وهو مقتضى التزام ما خبر المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل
ابو موسى مجدك نعم حدا او شيخ لحى خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ا
ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون
الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان هذه ضمير افعلل وضع
المضمر موضع المظهر في باب نعم كما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع
المظهر لاستهجاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن اولانه بلغ
من عظم شانه ان صار متعقلا الاذهان نحو هو الحي الباقي اولادعاء
ان الذهن لا يلتفت الا غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق و
قد يعكس اى يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر
اسم الاشارة فللكمال العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
كقوله اى ابن الرآوندي بحكم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بديع كما
العقل معناه فيه كما تقول جاءني رجل عاقل عاقل مررت برجل عاقل اى كامل في الرجولية اعجبت
اى اعجبني عجبا عجيبا او اعجبت عليه وصفت مذاهبه اى طرقه معا
وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير
العالم النحرير اى المتقن من نحا العلم اتقنه زنديقا كافرا نافيا للصانع
قائما لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق
غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام
المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة
والعالم المتقن زنديقا كافرا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض
المحسوس كانه يشير الى السامع بان هذا الشيء المتعاين المتميز هو الذي جاء به

تلك

تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فيفيد اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة
عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف
او التهكم عطف على كمال العناية اى للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا
كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته
بمنزلة الحاضر المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة
موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول
ابن دمينة تعالت اى اظهرت العلة والمرض كي اشجى كما احزن من شجي
شجي على احد علم يعلم وانما شجيا شجو فهو مشتق يقال شجاني هذا الامر اى
احزني وما بك علة تزيدين قد ظرفت بذلك اى بعقلي لم يعقل به
لادعاء ان خلقه قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة
وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيبة اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن
اى تمكن المسند اليه عند السامع كقولك هو الله احد الله الصمد من حمد
الله احد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من غير باب المسند اليه
قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في
صدر السامع وتربية المهابة او تقوية داعي الحق مر اى يكون داعيا لك
امرته بشيء الا امتثال والاتيان به مثالها اى مثال التقوية وادخال
الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا فكان انا آمرك

وبابه اى وضع المظهر موضع المضمر لنقوبة داعى العامور من غيره اى من غير باب
المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأى فتوكل على الله حيث
لم يقل على ما فى لفظة اليه من عقوبة داعى النبى الى التوكل عليه لانه على ذات
موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اى
طلب العفو والرحمة كقوله الهى عبدك العاصى اتاك مقرا بالذنوب
وقد دعاك فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواك
حيث لم يقل انا العاصى اتبتك على ان يكون العاصى بدلا للاتان فى ذكر عبدك
من استجلاب الرحمة وترقيب الشفقة ما ليس بلفظ انا وفيه ايضا تمكن
من وصفه بالعاصى كما فى قوله تع قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا
الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث
لم يقل فآمنوا بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وبشعر بان
الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كائنا من كان انا او غيرى اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لقه قال
السكاكى هذا الغنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه
ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فى العبالغة
او دنى نتائج وبحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص
بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غايب والاول اوفق
بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الثلثة فى الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخر بين
وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح فى كلام السكاكى ويحتمل ان
يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غايب او بالجمع

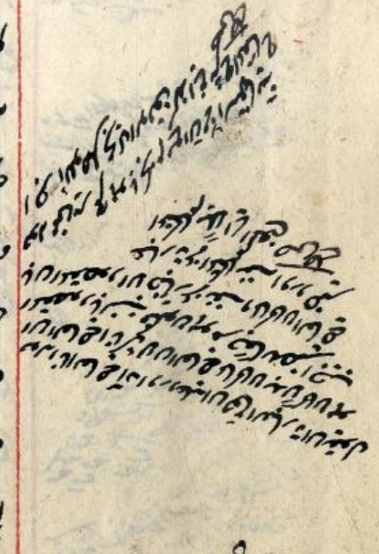

على معنى سواء كان فى المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها قد اورد فى الكلام
ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا
انسب بغصة والمص من تعميم تغير السكاكى وبسط هذا النقل عند علما المعا
النفاتا ماخوذ من النفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى
يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى النفاتا فى علم البيان مبنى على
انه كثيرا ما يطلق البيان على علوم الثلثة كقوله اى امرأ القيس تطاول
ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وبروى بكسرهما مختصة
هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا
من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر
فهو النفات لانه قد صرح بان فى قوله لبلك النفاتا لانه خطاب لنفسه و
مقتضى الظاهر ليلى بالمتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالنفات هو التعبير
عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير
عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق آخر من الثلثة بشرط ان يكون
الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر هو سوى الكلام ان
يعبر عنه بغير الطريق وبهذا اشعر كلام المص فى الايضاح وانما قلنا ذلك
لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتبارانهم ان الالنفات هو انتقال
الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر
غير ما يترقب المخاطب لعيد نظريته لنشاطه وايقاظا فى اصغائه فلو
يعبر هذا القيد لدخل فى هذا التعبير اشيا ذلبت من الالنفات منها نحو
انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذى فعل كذا
ونحن اللذون صبحوا الصباح ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بغير

المتكلم

او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغايب ومنها نحو يا زيد قم وبا رجلا
له يحتر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم
لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك
نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي
جار على اسلوب وان كان بصدد على كل منها انه تعبير عن متكلم بطريق آخر ومنها
نحو يا من هو عالم حقيق بي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو
قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجدانا كل شيء بعدكم عدم فان الالتفات
في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام
المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر
واسيء الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس
آمنتم فلبئس شيئا وقال المبرد في قوله انا الذي سمتني امي حيدرة كان
القياس ان يقول سمتكه امه حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما
كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول
وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهذا مع ذلك قبيح عند النحويين
حتى ان المازني قال لولا الاشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من
زاد او لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا او هو ان تكون التعبيران في كلامين وهو غلط
لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا فمن قرأ لنريه بياء الغيبة
فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس
بكلام اخر بل هو من متعلقات لنريه وتتمة له وهذا اخص اي الالتفات بتغيير
الجمهور اخص منه بتغيير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق
من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر عنه بطريقا منها فعدل

بطريق بعد التعبير عنه

بطريق آخر

يا الآخر

التعبير

الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس
كلي كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت
له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من بنات جاء مني وخبرته عن ابي الاسود
في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي نقصة
يغض منها وبات له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في
البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة
التفاتا وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات
في ثلث ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز
ان يكون احدها في بات والآخر ان في جاء مني احدهما باعتبار الانتقال من
الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال في الغيبة في بات او يكون الثاني
في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في ذلك للخطاب
والثالث في جاء مني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فنجيب ان مبنى الثلث
على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء
حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال عن الخطاب في ليلك الى
الغيبة في بات فد اضمحل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
الانتقال الا التكلم في جاء مني الآمر الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف
في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن
يبلغ منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك لعلكم تشكرون ثم تولينم
من بعد ذلك حيث لم يقل من بعدكم فمثال الالتفات من التكلم الى الخطاب
والا فالعبد الذي فطرني واليه ترجعون ممكن ان يرجع قال فلم ترجعون
ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله

فائدة الالتفات بنوعيه الاستحسان والاهتمام
ان المراد من اول الكلام الى الخطاب

ثم تولينم

الالتفات من التكلم الى الخطاب

ومالا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم كما يجئ
فالمعبر عنه فى الجميع هو المخاطبون لكن فان قلت حيث يكون قوله ترجعون واردا
على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر
قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر بمقتضى
ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب
مثل التكلم فى قوله من بنا جانبى وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظا
وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وهذا
شعر بانحصاره فيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون وجانى
فى الآية والبيت التفات عند السكاكى وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر
لما انحصرت الالتفات فى خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكى ايضا فلا
يتحقق الخلاف بينه وبين غيره ثم لئن انه ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وان
مثل ترجعون وجانى من خلاف المقتضى على ما حققناه وانا اعطينا
الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر فى الواحد المتكلم لعظمة المجمع تعظيما
له لعدة عظم المعظم كالجماعة ولم نجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام
القديم وانما هو استعمال المولدين ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة
بن عبدة طحا بك اى ذهب بك قلب فى الحسان متعلق بقوله
طروب قال المرزوقى معنى طروب فى الحسان له طرب فى طلب الحسان و
نشاط فى مراودتها بعد الشباب اى جاوز ولى الشباب وكاد ينصرم
عصر حان مشيب اى زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفنى لبلى فيه
التفات من الخطاب فى طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل
يكلفنى ضمير القلب ولبلى مفعوله الثانى اى يكلفنى ذلك القلب لبلى وطالبنى

بوصلها

بوصلها ورُوى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى شد ائدَه
وزافرها وعلى انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله
طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكى لا عند الجمهور وقد شطّ اى بعُد ولبها اى
فرعها وعادت عوادٍ بيننا وخطوب قال المرزوقى فى عادت يجوز ان يكون فاعلن
من المعاودات كان الصوارف والخطوب صارت تعاوده ويجوز ان يجعل من عاد
بعود اى عادت عوادٍ وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل وبالغيبة
حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم والله
الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم
الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل فى ضرام السقط ان
من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين واحدا كقوله تعالى
اياك نعبد فان يا قبل هذا الكلام وان لم تخاطب به الله من حيث الظاهر
فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك تجرى من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف
قول جرير بقى الله لبس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اعنى الطالب
بافداك ابى وامى بسبب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات
فى شئ لان المخاطب بالبيت الاول امراته والمخاطب بالبيت الثانى هو الخليفة
فهذا مخصص من تعميم الجمهور نقول ابى العلماء هل يزجرنكم رسالة مرسل
ام ليس ينفع فى اولئك الوك منه الالتفات عند الجمهور من الخطاب فى يزجرنكم
الى الغيبة فى اولئك يمنع اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب بنى كنانة
بالاخبار عنهم وان كان بريا من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل
يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولئك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين
احدهما تعقب الكلام بجملة مستقلة متلائمة به يسمى المعنى على طريق الالتفات

او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزعموا الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله
ثم اخر فواصرف الله قلوبهم وفي كلامهم اي خصم الغوي ظهري والغوي
فاصمانة الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام
اتشتي يوم خيفل عارضيها بغرغ بسقائه سقي الشآم والثاني ان تذكر معنى
فتوهم ان السامع احتلجه شيء فتلتفت الى الكلام بزيل احتلاجه ثم
ترجع يا امعصودك كقول ابن ميادة فلما صرمنه يبيد ووفى البأس راحة
ولا وصله بصفو لنا فكأرمنه لانه لما قال فلما صرمنه يبيد وقبل له وما تصنع به
فاجاب بقوله وفى البأس راحة ووجه اي وجه حسن الالتفات على الاطلا
ان الكلام اذا انتقل عن اسلوب الى اسلوب كان احسن نظرية اي تجدد
واحدا من طريقة الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا لاصغاء اليه اي الى
ذلك الكلام وقد يخص مواقعه بلطائف اي فيكون لكل التفات سوى هذا الو
العام لطيفة ووجه يخص بحسب مناسبة الكلام كما في سورة الفاتحة
فان العبد اذا ذكر المتبوع بالحمد عن قلب حاضر مجد ذلك العبد من نفسه حركة
للاقبال عليه اي على ذلك المتبوع بالحمد فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات
العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى حاتمها اي خاتمة تلك
الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك المتبوع بالحمد مالك
الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف ملك الى يوم الدين على طريق الاتساع
والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم
فح يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك المتبوع
بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والبداء
في تخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة

والمعنى

والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك المتبوع بالحمد بما يدل
على تخصيصه بأن العبادة مع غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبأن الاستعانة به
في جميع المهمات منه لا من غيره ونعم المهمات مستفادة من اطلاق الاستعانة والاحسن
ان يراد الاستعانة على ادآء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة لئلا يلزم الكلام
يكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فالطريقة
المحض بما سوى هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة
يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكر
الملخص جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انما ذكر المتبوع بالحمد والربوبي
على تلك الصفات تعلق العلم بعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة فا
التفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك بامر هذا صفاته عبد
فقيل اياك ليكون الخطاب دال على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا
يحق العبادة الا به لان المخاطب دخل في التميز واعرف فيه فكان تعلق العبادة
به تعلقا بالمتميز بشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء
وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى الذات
المتبوع بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد
وصف اولا بانه الله المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية
لينتظم لهم امر المعاش وبسعادة الامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب والشهادة
معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه وبسبب
هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم
التحقق عند العبد متميزا عن سواه ذوات حاضرا في قلبه بحيث كانه يراه وبنا هذه
حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانما ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه

بيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف
مقالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون
والصوم وغير ذلك ومقالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى
والليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلع
بسهولة على ما هو من دقايق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وقوله تعالى
يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف
تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها
وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه
اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض هكذا في
النسخ والصواب ففزع بصيغة يفزع وهذا في الكلام الاسباقي كلام الله تعالى
اكثر من ان يحصر ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى
وان الدين لواقع وكونه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع
له الناس اى يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجمع ذلك
وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وقد يكون معنى لواقع ليقع ومعنى
مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتها
عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه للاستقبال يكون واردا على مقتضى
الظاهر قلت نعم لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما اذا قام بهما كان
مجازا وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتبصر بل غير الواقع

بسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سئلوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ
ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا

بشاهد ربه ويراه ولما اخر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر
اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث السند اليه فقال ومن خلاف المقتضى
تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية
وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب
الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اورده
تنبيها على ان اداى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول الفرغري للحجاج
وقال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لا مملكنك جلدك على الادهم يعني
القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا معمول قول الفرغري فابرز
وعيد الحجاج في معرض الوعد فتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه
على الفرس الادهم اى الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه
الاشهب اى الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو
القيد فنبه على ان الحامل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصد الامير من كان
مثل الامير في السلطان وبسط اليد فحدر بان يصفد اى بان يعطى المال كثيرا
ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق من صفد وقال الحجاج له
ثانيا اذا اى الادهم حديد فقال لان يكون حديدا اجدر ثم ان يكون بليدا فحمل
الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل
بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك
الغير اولى بحاله اى حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة
قل هي مواقيت للناس والحج سئلوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ
ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا

منزلة الواقع والمخبر عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر
ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف واثباته ما ليس في الفعل وان شئت
فوازن بين قولك ثبت ان الدين لواقع وذلك يوم يجمع له الناس وقولك
ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق وعلى ان مقتضى الظاهر
فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام
بعد محمل النظر ومن اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد
اجزاء الكلام مكان الاخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي
الى اعتباره ومن جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا له
كما اذا وقع ما في موضع المبتدا نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله فحسبي قبل
التفرق ضبا عاو لابك موقفا منك الوداعا اي لابك موقف الوداع
موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه ومن جهة المعنى لتوقف صحة عليه
ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والماء عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك ليحمل به او المعروض او بريء
عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك
لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان
المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه لهذا الاعتبار وامّا قوله
فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي ذهب السوء من الناس
واتصفوا باصناف اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لما يبال انسان
منهم اهجينا كان ام غير هجين بتقبل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان
اظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولابك موقف منك الوداع وجعل

المعادلة

بصف نافذة بالسن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طبت السطح
بالغدن اى الغضر اليسا عالى الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الغدن
بالسباع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال لياخذوها وحاصل نظم ان
لسن شبطا عا ولعاقل ان يقول انه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة مالا يتضمنه
قولنا كما طينت الغدن بالسباع لما يريها ان السباع قد بلغ من العظم والكثرة
الى ان صار بمنزلة الاصل والغدن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى الغدن
والثانى ان يتضمن ما يوهم كون المقصود فكيون ادخل فى الرد كنوله ثم انصرفت
وقد اصبت ولم اصب جذع البصرة فارح الاقدام والمعنى فارح البصرة
جذع الاقدام على انه حال من الضمير فى انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك
لان الجذع حداثة السن والفروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأى
والبصيرة بالفروح ووصف الاقدام والاقتحام فى المعارك بالجذع كما يقال
اقدام غر وراى مجرب فليس فى هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ابهام
لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصرة
حال من الضمير فى لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشئ اى الفيته ووجدته اى لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام وفارح
البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر
منه الدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يبت اعلاما بان الاقدام
ليس بعلة للاقتحام وحثا على ترك الفكر فى العواقب ورفض التحرز خوفا من الوقوع
كذا فى الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى جرحت جعلى قرينة
على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه ودلالة
الكلام على اثبات الجرح له لا ينافى ذلك لانه اذا جعل جذع البصرة حالا

من لم اصب صار المعنى لم اجرح فى هذا الحال بل جرحت جذع الاقدام فارح
البصرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالاسب ان يجعل جذع البصرة مفعولا ثانيا
لا حالا لانه احسن وادبه للمقصود والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى
وهو ان جذع البصرة حال من الضمير فى انصرفت وجذوع البصرة عبارة عن انه
على بصيرة التى كان عليها اولا ولم يعرض لذانه تندم فى الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد
عن الاقدام وفروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذو
لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما رمت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا
منى وانا على بصيرتى الاولى لم يتبدل لى ندم فى الاقتحام ولا تعلب بى احتباري التطرق
والانحراف بل قد صار اقتحامى فى الحروب فارحا لطول ممارستى وتكرر مباشرتى

الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر فى حذف المسند اليه واما قال فى
المسند اليه حذفه وفى تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركن فى الكلام
واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لقطا كانه اتى به
لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط الغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فالا
فيجوز ان يترك ولا يوتى به لغرض كقوله اى قول صاحبى بنى الحارث الخزرجى ومن يمك
امسى بالمدينة رحله فانى وفيارها الغريب فى الاساس الما فى رحله اى فى منزله
وما واه وفيار اسم جعل لفظ البيت خبرا ومعناه الحكم على الغربة والتوجع من الكربة
حذف المسند من الثانى والمعنى اى الغريب وفيارا بخلاف غريب لقصد الاحتراز
عن العيب فى الظاهر مع ضيق المقام بسبب الجزم ومحافظة الوزن ولا يجوز ان
يكون غريب خبرا عنها باعتبار افراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر
نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفى ارتفاع فيار وجهان احدهما العطف على محل
اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضى الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر

حاصل هذه الابيات ان الشئ فى ام اصب راجع الى العيب الذى هو الحال

حبناج

قوله لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر هذا عند البصرية لان العامل
بالخبر المبتدا عندهم هو الابتداء وفى هذا ان ثم عطف قبل مضى الخبر على محل
اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء فيلزم اجتماع العوامل المؤثرة على امر واحد
وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل فى الخبر ان هو الابتداء الذى كان
عاملا قبل دخولها فلا يلزم فى العطف المذكور ما ذكر قوله احدهما العطف
على اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعض المعطوف عليه
فى مثل هذا محل الا واسم حسن حلبى

عاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثانية
ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة بأسرها عاطفة على جملة ان مع اسمه وخبره
ولا شركة هنا في عامل كما تقول ليست زيدا قائم وعمرو مطلق والثالثة تقديم
خبر ان على خبرها ان قصد التسوية بينهما في التحيز على الاعتراب كما اذا اخبر في غير ذوي العقول
ايضا بيان ذلك انه لو قيل اما غريب وخبار جاز ان يتوهم ان له مزية ما خبار
في الثانية بشرف الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليبنى الاخبار عنهما دفعة
حسب الظاهر تنبيها على ان خبار مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء
في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب بقصد الى التحيز وهذا الوجه هو الذي قطع
به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى الآية وقال والصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة
على جملة ان الذين امنوا الى آخرها لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه
على انهم مع كونهم بين المذكورين ضلالا اشدهم غيا بتاب عليهم ان صح منهم
الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وهنا بحث لا يحتملها المقام وقوله لحن
ما لحن عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا خرج بان المذكور خبر
عن الثاني وخبر الاول محذوف يدل عليه مثل البيت السابق وكذا قوله رمانى بأمر كنت
منه ووالدي بريا ومن اجل الطوى رماني على التأخير بأن لو والدي وخبر كنت محذوف
فهو عندهم من عطف المفرد المجرور الخاص على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء
والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فما قبر معن كيف واريت جوده وقد كان
منه البر والبحر منزرعا ان البحر مرفوع بالابتداء وعلى تقدير التأخير والمعنى كان منه البر منزرعا
والبحر ايضا منزرع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه
لان هذا الابتداء في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف

ثم الثاني

ثم اشتمال في

ثم الثاني منصوبا اي كنت منه برا ووالدي ايضا بارا وكان البر منه منزرعا والبحر ايضا
منزرعا فيكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد فاضلا وعمرو فاضلا لم يكن بعيدا او قولك
زيد مطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام
وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف كالمر مع اتباع الاستعمال لان اذا
للمفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعدا وركب فلا بد
من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت
يدل على ان المبتدأ حاضرا والباب او نحو ذلك والفاء في فاذا التي هي للسببية التي يراد
بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف جملا على المعنى
اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت في كون
مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف في لا يكون مضافا
الى الجملة وقيل البتة اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فبا المكان زيد
والتزم تقديمه لشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يظرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب
اذ لا معنى لقولنا فبا المكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا ومرتحلا وان
في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومحلا اي بعدا وطولا
اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا والسفر الرفاق وقد نوعلوا
في المضي لارجوعا لهم وحن على اثرهم حن قريب فحذف المسند وهو مكانا
حنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاحتقار والعدول الى اقوى الدليلين
اي العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في ان مالا وان ولدا وان زيدا
وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر
لو اسقطت ان لم يجز لحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة
بشأنه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اي المحافظة على الشرط والمنص بعدها

مثل الاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال سلمه ان محلا يجيء على هذا
الاسلوب الذي هو حذف جزء المكرر ظرفا ولم يجيء وان بدون ضيق المقام
فافهم وقوله سبحانه قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي بتقدير لو لتملكون تملكون
فحذف تملكون الاول وابدل منه ضمير المتصل المجيء الواو وضمير منفصل وهو انتم ليتقدر
الاتصال بسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة
والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تقدير المقدر
فلو اظهر لم تحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل
الفعل المحذوف لا مبتدا، ولانا كيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم
تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يجوز حذف المؤكد و
العامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما
يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم
المخصوصون بالشح المتبايع لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة
المبتدا والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصا
فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في هذه الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان
قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدا بل تاكيد متقدم وهذا
الكلام صريح في مناقضته بل هو حجة عليه لانه قوله فصبر جميل تحتمل الامرين حذف
المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل فحتى للحذف
تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون خاصا
في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الا الى الله ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر
فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل
اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله

على حذف

على حذف المبتدا، موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف
المبتدا، وليس على خصوص حذف الخبر اي الجعل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر
لان وجود القرينة شرط الحذف فلا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو سهولة
ويرجح حذف المبتدا، ايضا بقراءة من قرأ صبرا جميلا بالنصب قال معناه اصبر
صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا، التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا، معرفة
اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل من صبر
غير جميل وليس المعنى على هذا بل على ان اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحمل الامرين
قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي ولا تقولوا الهنا او في الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة
فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز اي ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي متسوون
في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في حصة ورتبة
قيل هم ثلثة فحذف المبتدا، قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء
على ان ذكره يجر الى ما ليس بمراد كقولك لمن ضرب زيدا من ضربك زيدا عندك ام عمرا فانك لو قلت
ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا
وليت ام الهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين ابني المسند اليه والمسند
وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد
وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو وقام منقطعة لامتصلة لانك تقدر
على الاستبان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير
كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة
على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت
واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب
بين معنيي الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد او تكلم ولا بد للحذف

على خصوص حذف الخبر

انه اذا اصاب الانسان مكروه
فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى
صار هذا المقام مما يفهم منه
هذا المعنى ح ه

قوله على ان يكون المبتدا موافقا له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اي الجعل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فلا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو سهولة ويرجح حذف المبتدا، ايضا بقراءة من قرأ صبرا جميلا بالنصب قال معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا، التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا، معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على ان اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي ولا تقولوا الهنا او في الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز اي ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي متسوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في حصة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا، قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يجر الى ما ليس بمراد كقولك لمن ضرب زيدا من ضربك زيدا عندك ام عمرا فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام الهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين ابني المسند اليه والمسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو وقام منقطعة لامتصلة لانك تقدر على الاستبان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد او تكلم ولا بد للحذف

قوله على ان يكون المبتدا موافقا له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اي الجعل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فلا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو سهولة ويرجح حذف المبتدا، ايضا بقراءة من قرأ صبرا جميلا بالنصب قال معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا، التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا، معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على ان اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي ولا تقولوا الهنا او في الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز اي ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي متسوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في حصة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا، قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يجر الى ما ليس بمراد كقولك لمن ضرب زيدا من ضربك زيدا عندك ام عمرا فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام الهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين ابني المسند اليه والمسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو وقام منقطعة لامتصلة لانك تقدر على الاستبان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد او تكلم ولا بد للحذف

قوله على ان يكون المبتدا موافقا له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اي الجعل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فلا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو سهولة ويرجح حذف المبتدا، ايضا بقراءة من قرأ صبرا جميلا بالنصب قال معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا، التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا، معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على ان اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي ولا تقولوا الهنا او في الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز اي ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي متسوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في حصة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا، قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يجر الى ما ليس بمراد كقولك لمن ضرب زيدا من ضربك زيدا عندك ام عمرا فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام الهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين ابني المسند اليه والمسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو وقام منقطعة لامتصلة لانك تقدر على الاستبان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد او تكلم ولا بد للحذف

من قرينة كونوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف
فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فقدر الفعل
اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى لكلام له
وان اريد ان السؤال عن فعل الفعل وصدر عنه فمقدر به مبتدا كقولنا الله
خلقهما يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسناد اسم الفاعل
وهو حاصل في قولنا الله خلقهما الظاهر ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل
الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا
عن الفعل وتقديم المسؤل عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة ايلى من حمله على جملتين
لما فيه من الزيادة وان الواقع عند حذف جملة فعلية كونه سهلا ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق
اى كونوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول حزابن نهشل مذ رئيته بزيد ابن
كهلا نهشل ليشبك بزيد كانه قيل من يشبكه فقال ضارع اى يشبكه ضارع اى اذ ليل
لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ ولان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل
اى يشبكه من يذل لاجل خصومة لانه كان مجلجا وظهيرا للاذلاء والضعفاء و
تعلقه بيشبك المقدر ليس بنحوي من جهة المعنى وتمامه ومحبط تمائح الطوائح
المحبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال طلح الطوائح
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة بمعنى خبر القياس كالوائح جمع ملقحة يقال طلحته
الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وتمائح بمعنى تمحظ
وما مصدرية اى سبائي من اجل اذهاب الوقائع ماله او يشبكه المقدر اى يشبكه لاجل

اهلاك

اعلاك المنايا بزيد وطلح على التقدير بن بمعنى الماضي عدل عنه اليه استحضارا
لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى فضل نحو يشبك بزيد ضارع وهو ان يجعل
الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسند اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر
جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو يشبك بزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب
بزيد مفعولا بشكر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه
لما قيل يشبك بزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما
قيل ضارع اى يشبكه ضارع فقد اسند اليه مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين
اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال
ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يشبكه لانه سؤال عن تعيين الفاعل
العلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنتين
اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو بزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه
بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل كحصول
نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمح في ذكره اى ذكر الفاعل فيكون الفاعل
رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمح
في ذكر الفاعل والعارض انه تفضل نحو يشبك بزيد بنصب بزيد وبناء الفعل
للفاعل على خلافه سلامة عن الحذف والاضمار واشتماله على ابهام الجمع بين
المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو بزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام
بزيد دون الاهتمام بالفاعل وتقدمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به
فوق الاهتمام بالفاعل وبان بناء الكلام في اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم
المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اى ذكر المسند
فلما مر اى في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قا
ثم

ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد بنبأ في جواب
من قال من بتكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت
هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك والآن بتعين كونه اى المسند اسما او فعلا مجردا
الثبوت او التجدد كما سنذكره ايضا ان بدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك
زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كتشل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول
التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على غير المسند واما تعجب
المتكلم للسامع فبالذكر المغنى عنه في الظاهر واما افراده اى جعل المسند غير الجملة
فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم او لكونه سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى
للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قايم فليس بمفيد للتقوى بل هو مفرد
من زيد قام في اعتبار التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة تقوى الحكم معناه مع عدم
افادة نفس التركيب تقوى الحكم نحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوى نحب
التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قايم ونحو ذلك او يقال
تقوى الحكم في الاصطلاح هو ناكيده بالطرق المخصوص نحو زيد قام واما مجرد
مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت
في حاجتك ورجل جاءني وما انت انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه
يفيده ضرورة تكرر الاسناد وعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى و
اجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا
ناكيده مقدم لامبتدا والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه
ووضع قوله غير سببي موضع الفعلي في عبارة المفتاح عدول اليه لعدم لزوم
صاحب المفتاح فقد قسم الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انا وجدنا مفردا مع قيد التقوى
وانتم قلتم ان المسند كلما يفيد التقوى فهو جملة فيكون قولنا عرفت
عرفت داخلا في الجملة لان المفرد مع التاء مفرد والجواب مذكور في المطول

هذا جواب عن سؤال مقدر نحو انا سعيت انتم شرطتم ان يكون المسند مفردا امرين احدهما
ان لا يكون سببيا والثاني ان لا يفيد التقوى والمفرد في زيد قائم مفرد مع ان الشرط
الثاني مفقود لانه يفيد التقوى والجواب ان الشرط ان لا يفيد التقوى الكامل وهو قريب
عند زيد قائم لافادة التقوى والمراد من التقوى التقوى الكامل بدليل ان النفي اذا دخل على الاطلاق
ينفرد الظلال رح

او بالانتفاء عنه فزعم الصفار انه يشمل السببي بعض الاحيان كل مسند محكوم به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء
او بنفيه عنه والعاقل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي
لانا نبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه
هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدا فظاهر انه
لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة
خبر مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد تقدم الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم
بمفهوم لمفهوم وهو آ بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت
مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق
الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل جملة
لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المحوج مسندا فعليا
فقد حصل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوى يقتضي افراده وعما
ذكره الفاضل العامة في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه
فعلي بخلافه في نحو زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه
هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله سد بجملة فالمحكوم به
في زيد منطلق ابوه هو المقيد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان
اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند
هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه
ليس بفعلي كما انه ليس سببيا والامكان المناسب ان يدور في الفعلي منالا
فهذا التعليل لانه لخفائه اولى بان يمثل به وايضا القول بان مفهوم منطلق
ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه بحكم محض تم المذكور في قسم النحو

هو ان المسند الى هذا الاسم عجب او نفيه لا المسند مع انه لا يكون مفيدا للتقوى
بل لانه ليس بحكم بثبوته مطلق ابوه
كما لا يخفى

وايضا دليل ثان واثبات خبط ظاهر

من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو كان رجل كريم اباوه وصف سببي
وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسنداً سببياً لكنه لم يعد به في الجملة
عبارة المص او ضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تقرير المسند الفعلي امثلة منها
الكرم من البر سنتان وفي الدار خالد وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل على انوى
الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدراً بالجملة كان المسند في المثالين
جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على
شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر
باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا
في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيده بمثال الاخير بقوله اذا التقدير استقر
او حصل لانه لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك
تعطف ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا كما تقدم مفرداً
كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل
منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضايعاً ولذا ترك المص ايضاً
ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتغير تقوي الحكم بذكر في تقديم
المسند فلو كان قصده ايضاً امثلة لافراد المسند لكان المناسب ان يخبر عامة
هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي في توسط
امثلة الافراد بين تغيير بهما لا يكون مناسباً وهذا ظاهر للمتطلع المعارن بحال
التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق ولم يقيده لاشكاله
وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضاً كنحو زيد انطلق ابوه
ويمكن ان يقيد بانه جملة علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد
مسنداً اليه في تلك الجملة مخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد

قوله لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه اراد بالتفسير
المتعارف وهو تركيب تقييدي دال على ماهية
المعرف والا فقد تقرر في المعقول ان قوله نحو زيد ابوه
منطلق تعريف بالمماثل فتدبر تحقيق حسن جلبي

قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت الخ رد عليه بان
بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند
جملة حتى يعرف كونه سببيا مع ان جعل السببية احدى
ضابطتي معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف اولا كون المسند
سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند الكلام جملة لا طائل تحت هذا التقرير
اجاب عنه بعضا الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند وجملته
فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي الحكم يؤتى بالمسند جملة
والمقصود ذكر ما يجب في الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصده حالة مقتضية
لاتيان المسند جملة لا يؤتى الى المحذور اصلا وفيه ان قولك المقتضي لجملية المسند كون
المسند جملة علقت على ما هو مآل المعنى لا يخلو عن سماجة حسن جلبي

لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد
مسند اليه وحل محله نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت
عمر في داره وزيد كسرت سيف فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملاً لان المبتدا اعم من ان يكون
قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم مما في الخبر وغيره فيعم هذا المسند السببي
هو محجوج الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح اعلم ان يكون مفهوم المسند
مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبراً عنه او منتفياً عنه
مطلوب التعلق بغير الذي بني عليه ذلك المسند تعلق اثبات لذلك الغير بنوع ما
او تعلق منتف عنه بنوع ما او يكون المسند فعلاً مسنداً الى اسناده الى بعده بالاثبات
او بالنفي بمطلب تعلق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد
ذلك المسند متعلقاً بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق
مع الحكم عليه بكونه لمسنده اليه ابوه قد تعلق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق
عليه لان معناه اجعل مبتدأ ذا وصف منطلق مثلاً خبراً عنه فخرج من هذا القسم
نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء
لما عرف من تغيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل المسند اليه بعده
وهو اخوه ثم تعلق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ منتعلاً به مضافاً الى ضميره
فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلاً منصوب معطوف على قوله
ان يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط
وان قوله او يكون مرتوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما للحالية المقتضية لكونه
جملة فعلية اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببياً ولا يخفى انه سهو والا لكان
المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلاً اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك

قوله على ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه ان ارجع الضمير الى كون المسند
سببيا فضمير به وان ارجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي ان يكون
كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان قوله مع مجرور اما اخبار الكلام محذوفة كان او
مفعول فضلة - قوله حكم عليه ضمنا بما هو اي المسند مثل حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه
والمفعول بانه وقع عليه الفعل وعلم ان بعض الامثلة التي اوردت
في تفسير الشارح التسببي خارج عن توصيف السكاكي لامثل زيد مررت به
وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل فيها فاعلا بسبب ما قبله فيخرج هذه الامثلة
عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوي
بنا على ان الضمير مطلقا يعرف الخبر والمبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة على ما يكون
وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصورة لم ينشأ من قصد
التقوي حسن جلبي

قوله تعلق منتف مطلق
لتعلق

قوله فالاول نحو زيد ابوه منطلق او ورد عليه ان المسند في مثل زيد ابوه عمرو
يشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعلق ذلك الحكم بالمبتدا او بتعلق اثبات
واجيب بانه متوقف بمعنى غير وفيه ظهر صحة تعلقه بزيد اذ المعنى
ومعنى ابوه منطلق الاب وهو متوقف بمعنى الاب غير زيد
وهو زيد عمرو حسن جلبي

لان المسند اسم الفاعل لا يكون جملة صح فاعله

اي السببي

لان تعليقها

لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاغرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان
المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في احد بين المثالين وقد يكون
جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي
يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان
يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا
في جملة وقعت مسندا اليه مبتدإ ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا
محذوفا هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند
سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت
كون المسند سببيا وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو الماخوذ من
مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد
للمسند باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك
والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو الجزء
من اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي
والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات
الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قايم امس
او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فانه لا يدل الا على زمنة
مبهمة بصيغته بدل عليه مع افادة التجدد والذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم
الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير
قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم
او كلما وردت عكاظ هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون

وبنو فزون

وبنو فزون وكانت فيه وقايع قبيلة يعنوا الى عرفهم عرف القوم هو الفهم
بامرهم الذي شهر بذلك وعرف بنو تسم اي بنفرس الوجوه وبنا لها بجدت
منه ذلك التوسم شبنا شبنا وجدر منه النظر لحظة لحظة يعني ان لي علما كل
قبيلة جنابة فتى ورد واعكاظ طلابي الكافل بامرهم واما كونه اسما فلا فادة عدمها
اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق
بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك تمايناسب الدوام والثبوت كقوله
لا يألف الدرهم المضروب صرنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو
منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دايم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر
المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان
الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا
هو موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا
شيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل
وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق
يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويتزجه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قايم
لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والالم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل
وما شبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه
او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلكثرة فوايده وتنوعها لان
ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب
لقوة الفايدة كما مر في المسند اليه ولما كان هنا مظنة السؤال وهو ان خبر كان
مما هو المفعول وتقييد كان به ليس لكثرة الفايدة او لا فايدة في نحو كان زيد
للخبر لكون الخبر لكثرة اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فعال والمقيد في نحو كان زيد

المسند كونه اسما مناسب لان المسند كونه اسما يفيد عدم التقييد والتجدد وكلما يفيد عدم التقييد والتجدد كونه اسما مناسب المسند كونه اسما مناسب

مطلقا او مطلقا لا كان لان مطلقا او نفس السند حقيقة او الاصل زيد مطلق
وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمطلقا كما في قولك زيد مطلق في
الزمان الماضي وابقا وضع الباب لتغاير الفاعل على صفة اي جعله
صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اي تلك الصفة متصفة
بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون
اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف
بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء
الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل
زيد اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال وامانركه
اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات
او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع
او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف
ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او فاذر على الكلام فيتولد منه العداوة
وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو ان اكرمني اوان تكرمني
اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين
ادوات اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في
علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول
ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك
اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية
فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك
وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت

مجيئه

مجيئه فمفهوم صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص مجموع
في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط
بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام
ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يجمع عمرا ان غربت اغربت واما ذكر الشارح
العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي
نظرا الى انها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد
بالشرط يخرجها عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده
بقوله في نفسها فتعرف منه وتخلص الكلام اهل العربية بما ذهب اليه
المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزء من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع
عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط
بين القضيتين نعم لنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل الصدق
والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر بعض الحواشي
وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك وقت
تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية
بحسب اعتبار المنطقيين غير ها بحسب اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به و
الشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر
ان الجزاء بناء على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة
الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه
هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها
باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن

بقية

فتأمل

الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انما تشارك الحملية في انها قول جازم
موضوع للصدق والكذب ويخالفها بان طرفيها مفردان نائبان عما يقع خبرا وان لم
يكونا خبرين وبان الحكم فيها بس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى
ان قولنا كلما كان الشمس طالعة فالنهار موجود مفهوم عندهم ان وجود
النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع
الشمس وظاهر انه جملة خبرية فيد مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا
المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا و
نحو كثيرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا الشرطية الاستقبال
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى
الا على طريقة الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاد
فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط عدم
الجزم بلا وقوعه كما ذكره جمع النحاة وصرحوا بانها انما تستعمل في المعاني المحتملة
المتكوكة فلم لم يتعرض له المص قلت لان الغرض ببيان وجه الافتراق بين
ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع
الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلينا مل
وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها ان الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني
اكرمك حيث لا يعلم السائل انكرمه ام لا فتبه في المثال على اشتراط الخلو عن
الجزم بالبلاء وقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك اباً كيف تراني حتى مستعملة
في مقام الجزم لنكتة فظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لا هو انتفاء
كونه اباً له فكم فلوم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل و
قدرها الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك

اي ان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع
موقعا لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي
على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا
الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا
الشرطية تقلب الماضي الى معنى الاستقبال مثل ان تكرمني اكرمك فاذا جاءتهم اي قوم موسى
الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها
وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا ويقولوا هذا
بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جميعا في جانب الحسنة بلفظ الكون الماضي مع
اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت بتعريف الجنس
اي الحقيقة بلا استغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه
كالواجب الكثرة واستماعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكثر كثرة جنسها ولذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم
حسنة وان اصابكم مخجل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع
بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد
كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما
ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم
حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والنص قد تقطع بكون تعريف
الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف
العهد وزعم انه يقتضي لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور
فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا لكون اللام اشارة الى ما
لو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة

المطلقة للمقطوع بها كثرة وقوعا وانسباقا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقتضى الحق البلاغة لكونه اولى على تقدير ان يجعل السنة المعهودة الى آخره فانه ان اشتمل بعض افراده على نوع من الكثرة فالكثرة المطلقة غير مقطوع بها والمعهود منها ما يقابل القليل وان اريد العهد على مذهبه بناء على ان السنة المطلقة نزلت منزلة المعهد الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لغرض الاحتجاج بها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقتضى الحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعيد تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقتضى الحق البلاغة اما معنى فلكونه اولى على سوء معاملتهم لان السنة وضع الخطب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظايم من السنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون الثاني ولا يسلم ترك الشكر على القليل تركه على الكثير فانه قد يعد ترك الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فيوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افراده او ما من حيث هي فمتى فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لا محالة وان جعلت الحسنة بمعنى الواقعة الموجودة امكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وح يظهر فساد ما قيل اذا اقتضى الحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار واذ دخل في الالزام لكون اشارة الى حاضر معهود ولا يكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة المعهودة

بناء

بناء في القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان مبنى كونها معهودة انها عبارة عن حجة معينة من السنة وهي الخصب والرخاء ومبنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا ظهر صحة ما ذكر في كونه اقتضى الحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل بتنكير على قلتها ان قلت جاء الاستعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى واذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى واذا امسه الشر فذو دعاء عريض قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المبني عن معنى القلة واما تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكاب الضلالة فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر بمثله حقه ان يكون في حكم الامر المقطوع به واما الثاني فلان الضر في حقه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه نبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لان مقتضى المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها يقول ان كان فيها اخبرك بمجيئها هل حوقام السيد وكما اذا استفتى لا البتك تتعمد ان تطلع الصبح وتبقض الليل افعل كذا فتجاهل تهويلا وتفخيما او قس على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فاذا تفعل او تنزيلا اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يوذي اباه ان كان اباك فلانا تودّه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يوذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه

اى فرض الشرط كى يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة
وخو ذلك نحو اضرب عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر
والنهى والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا او اعراضا او معرضين ان كنتم قوما
مسرفين فحن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اى مشركين
مقطوع به لكن جىء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف
وكمال التفاوت ذاتا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض
المحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان
يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ذاتا بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل
فى فرض المحالات ينبغى ان يكون كلمة لو كما فى قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم
يعنى الاصنام لانا نقول ان ثم دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط
ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال
لو طار لانا نقول ان المحال فى هذا المقام بمنزلة ما لا قطع فيه على سبيل
المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هنا جمح استعمال ان فيه كما ذكر
صاحب الكشاف فى قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا اذ لا ايمان
التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل مجىء كلمة الشك على سبيل الفرض
والتقدير اى ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم فى الصحة والسداد فقد
اهتدوا فى قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم ان كان هذا هو الحق من عندك
فامطر علينا حجارة اى ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفى حقيته وتعليق
العذاب بكونه حقا مع اعتقاده باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان
كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المنصف به اى بالشرط على
المنصف كى اذا كان القيام قطعى الحصول بالنسبة الى البعض وغير قطعى

بالنسبة

يالنسبة الى الاخرين فمعنى للجمع ان فيهم كان كذا تغليبا لمن لا قطع بانهم يقومو
ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله مع ان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا بان
مع للزمان بتحملها اى يحتمل ان يكون للتنويع على الارتياب وتصوير ان الارتيا
مما لا ينبغى ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويبطله
عن اصله وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان بينهم من يعترف بالحق وانما ينكر عنادا
فجعل للجمع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد وعنا لان عدم الشرط
يكون مقطوعا به فلا يصح استحالان لما لم يقل الشرط انما هو وقوع الار
فى الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدو
الارتياب فى الاستقبال ولهذا زعم الكوفيون ان ان هنا بمعنى اذ او قد
نص المبرد والزجاج على ان ان لا تغلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من
النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضى مع ان جعل الشرط لفظ كان الخ قوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لغوة دلالة كان
على المضى لتحققه لان للحدث المطلق الذى هو مدلوله مستفاد من الخبر فلا يستفاد
منه الا الزمان الماضى ولهذا ذكر صاحب المفتاح الكشاف فى قوله تعالى وان يبينك
الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان
يبينك قبل النهى فنهج مجال المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد
ان ذكرناك فجرها فلما اريد جعل الشرط ماضيا فقد كان يستفهم الفتح فان قيل
لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع
بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فلنا هذه نكتة فى الاستعمال ان فى هذا المقام
ليس من التغليب فى شىء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال

غُلِّبَ على المرئيين خطاباً غير المرئيين قطعاً اعني الذين لا خطاب بارئيا بهم عن
يجوز منهم الارئياب وعدمه ويكون معنى الكلام او التغليب غير المقطوع بانصافه
بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمة والتغليب جرى في فنون كثيرة
منها تغليب المذكور على الاناث بان يجري على المذكور والاناث صفة مشتركة بينهم
بينهم على طريقة اجرائهم على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت
الانثى من المذكور القانتين بحكم التغليب لان التنوث بما يوصف به المذكور والا
والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل للابتداء
الغاية اى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من آل عمران بنت عمران اخي موسى
والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بكتب ربها وبكتبه وكانت
من المطيعين له ومنه تغليب جانب المخبر على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم
قوم تجهلون بناء الخطاب والقياس بناء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظ قوم
الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب
على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر
للحسن والحسين والشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على
الآخر بان جعل الآخر متبعا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد به هما جميعا
وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث
كالعمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لانه قبل قوله تعالى وكانت
من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري الوصف عليهما المشتركة
بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متبعا للآخر في اسمه
ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يبقى في المعنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد
من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق قمران

الاعلى

الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو فيه مختلف قال الاكمل
يقال القمران في علم الشمس وعلم الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع
الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فلكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز
لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا تري ان القانتين موضوع للمذكور الموصوفين
بهذا الوصف فاطلاقه على المذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له ونص على
هذا الجمع لاشتماله بالسياقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على
فرد من غير هذا الجنس مغلوب فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله
تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس من الملائكة لكونه جنيا
واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس واحد بان ينسب الى الجميع
وصف المختص بالاكثر كقوله تعالى فتحت جنك يا شعيب والذين امنوا
معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا اذ دخل شعيب بحكم التغليب في العود
الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به
ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم
فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون ممن قرأ بالتاء الخطاب والمعنى على
انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعبر خطاب من
سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر
من غير عطف او تثنية او جمع وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم
اى جزاؤهم وجزاؤكم وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم
لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب
اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم

ل

لا يقول اعبدوا الحق يخص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا العلم
تقول ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء
على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص
بالعقلاء وقد يجمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غير
كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق
لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام
ايضا من انفسها ذكورا واناثا يكثركم ويكثرهم ايها الناس والانعام في هذا
التدبير وجعل للافئدة من التوالد والتناسل فهو كالمشبع والمعدن
للذهب والتبر فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام
المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والاصل ذكر الجميع
اي الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على
غيرهم والاصل خطاب الجميع بلفظ المختص بالعقلاء ففي لفظكم تغليبان ولولا
التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم وايا ما كذا في الكشاف والمفتاح
وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض
اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم
ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالح
ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء
ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا تبقى بها فاكم وتدوم بدوامكم وبقاء هذا
يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا اشبه لنظم الكلام بما قدروه
وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا
وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين

يؤمنون

يؤمنون بما انزل اليك والمراد المستقبل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب
ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع لغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت
ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي
تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان كان كل قد ثبت للحكم من اول الامر معللا
فيكون له في النفس استقرار لا يكون بما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا
لتعليق امر بهو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال
متعلق بغيره بمعنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امران التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال
الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول
الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كلام من اذا وان بمعنى الشرط والجزاء
فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع
ومضية واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال فيمتنع
تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه
ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي لدلالته
على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر يحلان الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا تخالف ذلك لفظا الا لنكتة
تطبيقا للفظ بالمعنى ونفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء
وقوله لفظا اشارة الى ان للتلازم بين الجملتين ان جعلت كلتاهما او احداهما اسمية او فعلية
ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس
معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر

فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب
المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمعروض الصدق كما مر
بل هو مترتب عليه هذا اولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال ليناسب اذا كما
الشرط لفظه كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا
جيء بها في مقام اذا كبدء مع واو الحال لمجرد الربط والوصل ولا بد حينئذ
نحو زيد وان كثر ماله يبخل وعمرو وان اعطى جاهلا يلئم وفي غير ذلك قليلا كما في
قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فليتعم لساكنك
البال وقوله ايضا وان ذرفت عما اجن صدورها فقد الهبت وجدا غموس
رجال لظهور ان المبني على المبتدا دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للما
كقوله تعالى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله
نارا او للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتآخذة في حصوله نحو ان
اشتريتا كان كذا حال انعقاد اسباب الشراء او كون عطف على قوة
الاسباب لابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده بالواو لانها كلها علل
لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك
ان مت كان كذا مع انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحققه ووقوعه
او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت
بحسن العاقبة هذا جملة مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان
اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب
اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي حضور الطالب ذلك

الامر

الامر فربما يحمل ذلك الامر اليه اي يأتي ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ
الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله مع ولا انكر هو انتهى
فيا ايها المتكلم على البغاء ان اردت تخصيصا جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في
اراد نهي المخصص فان قبل تعليق النهي على الاكراه بارادتهن التخصص يقتضي
جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط
يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بانتفاء الشرط يوجب انتفاء
الشرط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط
من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء
بل هو المذكور بعد ان وأخواتها معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بها تحصل
مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناها اللغوي يقال
شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا يستلزم انتفائه
بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني
انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا
لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي
عن الاكراه بعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احرى بارادتها او لان الآية
نزلت فيمن يردن التحصن وبكر هن المولى على الزنا الثالث ان المكره هو
معناه الذي يحرم الاكراه او طلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة
التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ فانما يكون
على فعل برد الفاعل نفسه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا
يتحقق الاكراه عليه هذا والرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه

بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر
يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اى ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما
لما ذكر او التعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي
الي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد
عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك
في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك
بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا اشتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير
لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان
ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله وما كان في هذا الكلام من الخفاء
والضعف نبه اليه السكاكي والا فهو ذكر جمع ما تقدم ثم قال ونظيره في
نظير لئن اشركت في التعريض لانه في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط
للتعريض قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني اى ومالكم لا تعبدون الذي فطر
بدليل واليه ترجعون اذ لا تعريض لكان المناسب بسياق الآية ان يقال
واليه ارجع ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم الخاطبين الذين
اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهواى ذلك الوجه ترك التصريح
بنسبتهم الى الباطل وبين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي بعاطف
على وجه مبين على قوله اى على قبول الحق لكونه اى كون ذلك الوجه ادخل في الحا
النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه وشبيه بهذا النوع من الكلام
المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب انصفك المتكلم بدا اولا الى المتكلم
فدا نصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب وشبيه ايضا
الاسترفاد راجع لاسترداده للخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطايف الا

سالیب
الحکیم
وقد کثر

وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت فما قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم
اى ان يجدكم مشرفوا ملكة وبظفر والكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة و
يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم ويودوا
لو تكفرون اى تتمنون ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة
والقتال وقد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل
في الثالثة الى لفظ الماضي فما نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو الموجود
في الكشاف ان الغرض من هذه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين و
ارتدادهم لانهم يريدون ان يحبطوا بهم مضار الدنيا والدين وكفار المضار
عندهم ان يردوا المؤمنين عما كفار العلهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم
لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادهم
ان يردوهم كفارا مصادفهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين
لهما اى كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها والضحة اللزوم بالنسبة
اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين نابئة البتة ولما حب اليهم من بغضهم لكفره
اخرا لانتهاء بالمؤمنين واتقعها للمشركين لاحتمام مادة الخاصمة وارتفاع المقاتلة
والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما
لدى المصادفة بتذكرا بينهم من القرابة والمعارفة وبما تشاركوا عليه من قولهم اذا
ملكت فاسجح وانما انتفاء وودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا
محتملا لكن لا يخفى انه بعيد واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط
فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر وصحح
وقوعه جوابا كقولك ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه كقولك ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى

وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت فما قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم
اى ان يجدكم مشرفوا ملكة وبظفر والكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة و
يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم ويودوا
لو تكفرون اى تتمنون ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة
والقتال وقد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل
في الثالثة الى لفظ الماضي فما نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو الموجود
في الكشاف ان الغرض من هذه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين و
ارتدادهم لانهم يريدون ان يحبطوا بهم مضار الدنيا والدين ويكفار المضار
عندهم ان يردوا المؤمنين بما كفار العلهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم
لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادهم
ان يردوهم كفارا مصادفهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين
لهما اى كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها والضحة اللزوم بالنسبة
اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين نابئة البتة ولما حب اليهم من بغضهم لكفره
اخرا لانتهاء بالمؤمنين واتقعها للمشركين لاحتمام مادة الخاصمة وارتفاع المقاتلة
والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما
لدى المصادفة بتذكرا بينهم من القرابة والمعارفة وبما تشاركوا عليه من قولهم اذا
ملكت فاسجح وانما انتفاء وودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا
محتملا لكن لا يخفى انه بعيد واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط
فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر وصحح
وقوعه جوابا كقولك ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه كقولك ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى

على كلا مايين اى اذا رجع استنادنه واذا استنادنه خرجت كذا في دلائل
الاعجاز فما في الاية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما
واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ورد
الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم اولم يظفروا فالاولى ان يكون
قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان عاطف الشرط
وغيره كثير في الكلام قال الله تع وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
عطف على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تع وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو
انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على فاء اقلت الظاهر انه من الضرب
الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف
على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا اولم
يظفروا والا يقال ان الاية نزلت في حاطب ابن ابي بلتعة حين وجه كتابا
الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام لفتحها فظفر المشركين بهم يظنونهم
كفارا مثلهم فلا عداوة ولا وداد للكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم
مؤمنين لم يحقق العداوة وبسط الايدي والالسن ووداد الردة الى الكفر لانا نقول
هو انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من مخاطب الكفر والنفاق والله
يعلم ان الكتاب لم يصل اليهم واتى اخذه اصحاب النبي عليه السلام عن الطريق
ولو للشرط اى لتعليق مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط يعني ان الماضي مع القطع
بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما يقول لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام
بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها
لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك لو
معلقا امتناع اكرامك بامتناع من مجيء مخاطبك فغيرها اشكال لانه جعل

اما فاء وجعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط
فلانه يلزم حينئذ ان يتحقق الجزاء في مثل لو جئتني لاكرمتك
مع انه غير متحقق واما ان جعله ثلاثة يلزم
ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير المجيء وباطل

اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء
والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجه بعض من
اطلع عليه بانه على حذف المضاف اى انما لتعليق امتناع ما امتنع وتعليقا
لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم
بالوصف مشعر بالعلية وكانه قيل انما لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا
معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف تنبه له السكاكي
على هذه العبارة وغفل عنه المهرة ممن متعنى كتابه فعندها ان لتعليق الامتناع
بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء
والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط
سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع
النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع
عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من
المسبب لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء
السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب
الا ترى ان قولنا لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما يستدل بامتناء
الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء
الفساد لجواز ان يفعله الله تع بسبب اخر فالحق انما لامتناع الاول لامتناع
الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط
عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كان الشمس طالعة كان النهار موجودا
او شرطا نحو لو كان بالمال لجبن او غيرها نحو لو كان النهار موجودا والشمس طالعة

وأما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم فانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط
الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الأول لامتناع
الثاني اي لبدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس
الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع
التالي فهو لنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس
بانسان وقوله لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره
جماعة من المحول وتلقاه غيرهم بالقبول وفي نفوسنا من هذا شيء فانهم لو لا
لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يبدل بامتناع الاول على امتناع الثاني
حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او
اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء
الاول فنقول لعل شاء الله لهذكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية
فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء
مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ذا هي للاميري ان قولهم
لو لا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لو لا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي
سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا
قطعا قول ابي العلاء المعري فلو دامت الاولى لكانوا اكفر هم رعايا ولكان
بالهند جوام الاميري ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق
وكذا قول الخابيه ولو طار ذو جاف فبلى طارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران
الفرس بسبب انه لم يطر ذو جاف فبلى فلينامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا
لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع

باستفائها

بانتفائها ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء
الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة ان انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير
التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياس
لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب
العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على فاعدة
اللغة اكثر لكن قد يستعمل على فاعدتهم كما في قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فالظاهر ان الغرض من التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء
الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد
غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من
لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله تع عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم
يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا انما
لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان فلسنا قد نستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط
مما يبعد استلزامه ذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب
والبق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط
وعدمه فيكون وانما سواء كان الشرط والجزاء متباينين نحو لو اعتنى لانتبه
عليك او متغايرين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو لو ان ما في الارض
من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم
تكرمني لاشتهرت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط
مع استبعاد لزومه لوجوده عند عدم الشرط بالطريق الاولى نستعمل

لهذا المعنى لولا ايضاً نحو لولا اكرامك ابا ك لاثنيت عليك بمعنى انني عليك
على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا و
لو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها
من تقدير انتفاء الجزاء بناءً على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف
مثلاً فيجوز ان يكون هذا منفياً وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتاً وكذا بقدر
انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناءً على عدم ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام
قلنا لا يجيء على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء
ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكريراً كما اذا قلنا لو جئتني لا
كرمتك اكراماً مرتبطاً بالمجيء ونحن نعلم قطعاً ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك
هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وبسبب كل حال دخل في لزوم شيء لشيء
او شبوته له يجب ان يكون ملاحظاً للعقل عند الحكم وقيد ذلك الشيء
وزعم ابن الحاجب انه مستفاد من وضع الجزاء بلفظ الشيء دون المنفي اذ لا عموم
للشيء فيجوز في نحو لو جئتني لاكرمتك ان يقدر الثناء
المنفي غير المشروط بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لم يخف الله لم يعصه
نفي العصيان مطلقاً فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وينتقض وهذا
وهم لانه انما يعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو انتفى
لاثنيت عليك ثناءً مرتبطاً بانعامه فلا نسلم ان المنفي عام بل معناه لو لم
يخف الله لم يعصه عدم العصيان مرتبطاً بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاء
بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعبر بل اجري
على اطلاقه فلزم العموم في نفسه مثبتاً كان او منفياً واما قوله لو علم الله فيهم
خيراً لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه صورة قياسية اقترانية فيجب

فليعتبر ذلك في النفي
ايضاً حتى يكون مفهوم

ان يتبع

ان يتبع لو علم الله فيهم خيراً لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيراً لا
يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب
ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانا لازمين ومبتنيين وهو ممنوع ولو سلم فا
سنحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله بهم خيراً محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان
يستلزم المحال ومن اغلط لان لغط لو لم يستعمل في صحيح الكلام وفي القياس
الاقتراني وانما يستلزم المحال يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض
التالي لانها لامتناع الشرط والكائن لامتناع غيره ولهذا لا يجري الاستثناء نقيض
التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم نعم انه قياس اهملت فيه
شرائط الانتاج واي فائدة يكون في ذلك وهل تركب القياس الا لحصول
النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيراً وارد على قاعدة اللغة يعني
ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو اسمعهم لتولوا
كلاماً آخر جيء لطريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير
الاسماع فكيف على تقدير الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكره والاقول يجوز ان التولي
يكون معلول عدم الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض
عن الشيء وعدم الانقياد له على تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء كم يتحقق منهم
التولي والاعراض ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد فان قبل انتفاء التولي خير وقد
ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خيراً وانما يكون
خيراً لو كانوا ممن اهله بان اسمعوا اشتاقوا انتفاده والهموا بعرضوا وهذا كما يقال لا خير
في فلان لو كان له قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناءً على عدم
القوة والقدرة ليس خيراً فيه واما قوله تع ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً
فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكاً لكان

في صورة رجل تكيف اذا كان انسانا وجملة ان يكون عالما صل لو تمانعا لامتناع الشرط
والجزاء اما لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذلك الملك في صورة
رجل واذا كان لو للشرط في الماضي يلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق
الغرض اذ الثبوت مبناه التعليق والحصول الغرض والاستقبال مبناه المضي فلا يعدل
في جملتيها عن المعلقية الا ضرورة الا لنكتة ومذهب المبرد انها يستعمل في
المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا ابو العلاء ولو وضعت
في دجلة الدراهم لم تغرق من الجرع الا والغلوب فوا الجيف تأسفه مفارقة
بغداد وشوقه ركابه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى
ان وضع ركابه الدراهم في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع
الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم اي لو تعنتم في الجهد والهلاك لفقد استمرار الفعل فيما مضى
وتنافوضا لانه كان في ارادتهم استمرار عدل النبي عليه السلام على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله
في كثير من الامر كما في قوله تعالى سخر الله منهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث
لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده
وتنابعه وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال
الهوان والخفاف بهم وهكذا كانت الكائنة لكابات الكذبة في المنافقين وبلاياه النازلة
بهم تتجدد وتنافو قتا وتحدث حالا فحالا فكان قبل ان اراد بالفعل في قوله ليعدل
استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان استقام عيشكم بسبب انتفاء
استمرار على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنكم
باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا

بالى الامتناع

اي الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار
فحمل لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع فلنا المظاهر هو الاول
وللنبأ في ايجاد وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد الاستمرار الثبوت يجوز ان
ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب
الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت ولهذا قالوا ان قوله انهم وما هم
بمؤمنين رد لقولهم آمنا على ابلغ وجه وآكده وان قولنا ما زيدا ضربت
وما مررت بزيد لاختصاص النفي بالنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي
يفيد الاختصاص ولهذا ظاهر في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى
الخطاب لمحمد عليه او الكل ممن يتأتى منه الرؤية اذ وقوعه على النار اي ارادوها
حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا ما اي تحتهم او ادخلوها فيقرفوا مقدار
عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا
امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع
او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض
فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما
هي في المستقبل لانها انما تكون في العتيد لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاما
استعمل لو واذ فيها مختصان بالماضي فحق المناسب ان يقال ولو رأيت
ولكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده
بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقق ماض بحسب التأويل كانه قبل قد انقضى
هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم
هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عليه او للمتهي فلا استشهاد لان لو التمني

اللهم ولو بالقيت واتبي اباي بكم الام
بوم القيمة ولو بالسقط وقال

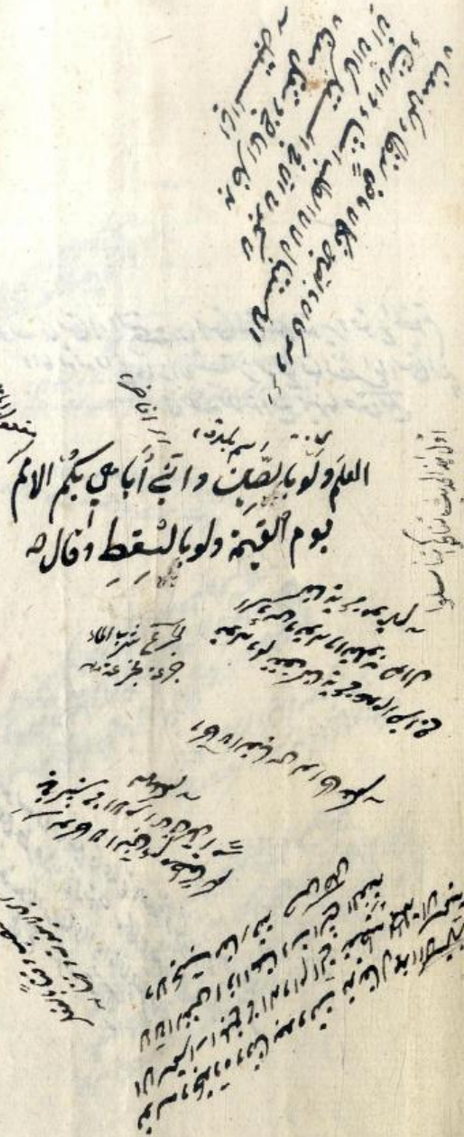

يدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا انه قد التزم ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون
ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال
والاستقبال بعدها فقوله ربما يود هو من تنزيل المضارع منزلة الماضي في قولهم البعير يحن
واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة الاستعمال
كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا
اي رب شيء يود الذين كفروا المحقق وثبت فلا يحتاج ما به من التعسف ورب
ورب هنا للتقليل المستفاد بالنسبة اي انه بالنسبة الى اهوال القيامة يسيرا ما يكون فان وجدت
منهم افاقة آمنوا اذلك ويجوز ان تكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب
انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا اقد اذا دخلت على المضارع من التقليل
الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو
للتمني حكاية لود انهم جمعوا بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله
ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ابعد سدادا حسنا وامن زعم ان لو الواقعة
بعد نعل بهم منه معنى التمني وان مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا
مسلمين او الاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله بمعنى صورة رؤية الكافرين
موقوفين على النار فائلين بالبنان تردد ولائكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية
الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم منقادين بنلك الفاعلة
كما قال الله تعالى فتسبر بحكاية بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح
استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اي صورة انا
السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة
وذلك لان المضارع تمابدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد فكانه مشخص

بلفظ المضارع

بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في
امر مشاهد بالعرانة او مقاربة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون
دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحق ان يعبر
عنه بلفظ الماضي لكونه عما يدل على الوقوع لا محالة كما تقول لقد اصابتني حوادث
لو بقي الامر الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن ثبوت الماضي لجعل الجملة الثانية
اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات
المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى ولا تتبع الا فعلية البتة واما
تنكيره اي تنكير المسند فلاراده عدم الحصر في العهد المعهود ابن من تعريفه كقولك
زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال لك
قائل عندي رجل فتقول تصديقا لما قال الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد
او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب
او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة
كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ممتنع
بمنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداع او
وقوله يكون مزاجها عسل وماء ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك
وكم درهما مالك وكذا في ما اذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته
وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده خبره واستدل
بعضهم على ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة بمنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل
في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في
المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين متعذر

عند العقل الثانی ان العلم بحکم من احکام شیء یستلزم جواز حکم العقل علی ذلک الشیء بذلک الحکم وجواز حکم العقل علیه یستلزم العلم بذلک الشیء لامتناع الحکم علی ما لا یعلم بوجه من الوجوه وکلاهما فی غایة الفساد اما الاول فلان وجوب کونه معلوما لا یستلزم کونه اسما معرفا اذ النکرة المخصصة بل النکرة المخصصة معلومة من وجه والحکم علی الشیء انما یستدعی العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة فی الاخبار بالمعرفة غلط لما سیجیء فی تعریف المسند ولان ما ذکر علی تقدیر صحته انما یدل علی الاستبعاد کما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثانی فلانه لا یدل الا علی ان المحکوم علیه یجب ان یکون معلوما وهذا لا یستلزم کونه معرفة کما مر علی ان قوله جواز الحکم علی الشیء یستلزم العلم به ممنوع بل انما یستلزم جواز العلم به وهو لا یوجب کونه معلوما واما تخصیصه بالاضافة نحو زید غلام رجل او الوصف نحو زید رجل عالم فلکون الفائدة اتم لما مر من ان زیادة المخصص یوجب اتمیة الفائدة وجعل المعمولان المسند کالحال ونحوه من المقیدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقیل لان التخصیص عندهم عبارة عن نفض الشیوع ولا شیوع للفعل لانه انما یدل علی مجرد المفهوم والحال مقیده والوصف یجیء للاسم الذی فیه الشیوع نحو فمخصصه وهذا اکوهم لکلامه ان اراد الشیوع باعتبار الدلالة علی الکثرة والشمول فظاهر ان النکرة فی الایجاب لیست کذلک فیجب ان لا یکون الوصف فی نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشیوع باعتبار احتمال الصدق علی کل فرد بتعرض من غیر دلالة علی التعیین ففی الفعل ایضا شیوع لان قولک جاءنی زید یحتمل ان یکون علی حالة الرکوب وغیره وکذا طاب زید یحتمل ان یکون من جهة النفس وغیرها فی الحال والتمییز وجمیع المعمولات مخصصة الا بری الی صحة قولنا ضرب شدید ابا الوصف واما ترکه فلاری ترک تخصیص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق فی ترک تقیید المسند المانع من مزیته

الفائدة

الفائدة واما تعریفه فلافادة السامع حکما علی امر معلوم له ای للسامع باحدی طرق التعریف هذا اشارة الی انه یجب عند تعریف المسندان یکون المسند الیه معرفة اذ لیس فی کلام العرب کون المبتدا نکرة والخبر معرفة فی الجملة الخبریة باحد طرق التعریف مثلا ای حکما علی امر معلوم بامر آخر مثل ذلک الامر المحکوم علیه فی کونه معلوما للسامع باحد طرق التعریف سواء یتحد الطرفان نحو الرکب هو المنطلق او یختلفان نحو زید هو المنطلق فقوله بامر آخر اشارة الی انه یجب مغایرة المسند الیه والمسند بحسب المفهوم لیکون الکلام مفیدا فحینئذ ابو النجم وشعری شعری متاول بحذف المضاف باعتبار حالین ای شعری الآن مثل شعری فیما کان ای المعروف والمشهور بالصفات الکاملة وبمثل هذا التاویل یلازم فی کل ما اتحد فیه لفظ المبتدا والخبر علی ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة الیه فی قولنا زید شجاع فمن سمعه یقاوم الاسد فهو هو فاتحاد الضمیرین لمن سمعه والآخر لزید وهذا مفید من غیر تاویل اولازم حکم کذلک عطف علی حکما ای اولافادة السامع لازم حکم امر معلوم باحدی طرق التعریف بامر آخر مثله وفی هذا اشارة الی ان کون المبتدا والخبر معلومین لا ینافی کون الکلام مفیدا للسامع فائدة مجهولة لان ما یستفیده السامع من الکلام هو انتساب الخبر الی المبتدا او کون المتکلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا یوجب العلم بانتساب احدهما بالآخر والحاصل ان السامع قد علم امرین لکنه یجوز ان یکونا منعدمین فی الخارج فاستفاد من الکلام انهما متحدان فی الوجود الخارجی بحسب الذات نحو زید اخوک وعمرو المنطلق حال کون المنطلق فی الامثال الاخیر معرفا باعتبار تعریف العهد او الجنس وفی هذا المثال لما سیجیء من ان المحصر وما ورد علی تعریف العهد قول ابی فراس فان نکون نوابر آمن جنایته فان من نصر الطائی هو الطائی ای هو هو یعنی ان النابر صر الطائی والطائی سنبان

على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة الجنابة الى
كل منهما حسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى في الكامل في الجنابة المر
على كل جانٍ ولم يبرز وان مر نصر لما في تقدم جنى جنابة حتى يصح له التنكير والمذكور في
بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه
والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ
الايضاح لكن قوله بأم معلوم على الآخر مشعر بأن ذلك ويدل على انه يجب معلومية
الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان
تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين
المتكلم والمخاطب باعتبار ذلك النسبة للغلام من غلمانه والا لم يبق
فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل
وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف
باللام صناعة وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب
ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة
ان كان مسند اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعر
ان له اخا لامتناع الحكم بالنسبة على ما لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسها
اي وضع عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط به التقديم انه
اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اضافة احدهما
دون الاخرى فحتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فان
بهما كان بحيث يعرف السامع اضافة الذات به وهو كالطالب بحسب
زعمك ان يحكم عليه بالاخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ
وانبهما كان بحيث يجهل اضافة الذات به وهو كالطالب ان يحكم بشيوته

للذات

للذات او بغيبة عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف
السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اضافته بأنه اخوه واردت ان تعرفه
ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاله ولا يعرفه على التعيين واردت
ان تعينه عند قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وبهذا يتضح ما في قولنا ابيت
اللعن غرابها الرماح ولا يصح رماحها اكتاب الغراب ولهذا قيل في بيت
السفط يوض بحر اتقفر ما وه ان الصواب ماوه تقفر لان السامع يعرف
ان له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان
اطلاق ولم يعرف انسان زيد بأنه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه
على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا
يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع واولئك هم المفلحون انه اذا ابهم
ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استحبرت منه هو فقيل زيد التائب محل
نظر فس على ما ذكر بأسباب طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس
قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو انما محمد رسول او تخمينا نحو زيد الامير اذا
لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير حقيقي بل مبالغة لكماله فيه اي الكمال
ذلك الجنس بذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فتنزل الكمال
في صورة النوع ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة
غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو
الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة
على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان خلت لكونها في المقام الخطابي
على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد

وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس الحقيقة فهو
يعني ان زيدا او جنس الامير وعمرا او جنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان الحمل
متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود على الاخر
في الخارج يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى
القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر كقولك زيد انسان او قائم مثلا فانهما
متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر
قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاد فرد مثلا
اتحاد جميع افراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا
يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل
ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام
الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غير هذا والامير الشجاع اي لا الجبان والامير
هذا او غلام زيد او كان غير معرف اصلا كقولك التوكل على الله والتقوى خير الزاد
والكرم في العرب والاقدام من قريش لان الجنس مع واحد ما يصدق
عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يكفي تحقق واحد منه في الجملة بدون
الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان
يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم على هذا القياس فلينأمل فان فيه
دقة وبهذا ظهر ان تعريف الجنس في الله لا يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله
على ما مر لان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول
الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور
قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده
بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة

هو الرجل

هو الرجل الكريم وهو الساير راكبا وهو الوفي حاين لا يفي احد لا احد وهو الواهب الف
فنطار فالاول هو الواهب لامانة المصطفاة اماما محاضا او اباعشار الفخر
عليه هبة المائة من الابل حال كونه محاضا او عشارا والهبة المطلقة اما هبة مطلقا اي حال كا
والهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المطلق
باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الماهية
مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا
انت الطيب ليس معناه في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب
كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات
في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم علي مع لم يحب احدا اظلم مثل الظلم
الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنب عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مخصوصة
عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المطلق اي الذي كان منه الانظلا
المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك
ولم تعد انا محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المطلق اذ لا وجه له
للجنية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حا
حاجتك عرض فيه معنى الجنية ح مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظ قد
اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قولك انا اخبأ او اذا فتح البكاء على تنبل رأيت
بكاءك على الجبلا فانهما لم تر د قصر الجنس على بكائه لا يجاوزه الى شيء آخر والا لم
يجز جعله خبرا بالقوله واذا فتح البكاء على تنبل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا
اذا فتح البكاء على تنبل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يجفى على مازه وربه باسالهب الكلام
نظهر ان الغرض ان تثبت لبكائه الجنس وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى
كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا اسقط ما قيل

انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الجنس على بنائه يعني انه لا
يتجاوزه الى بناء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان
اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان
وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان نسبت
له العبد به ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلايل الاعجاز فان قيل اللام
في لا يكون للجنس تنافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس معه القصر قلنا
قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه
وكذا اللام الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اي
تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة
والمعهود في زيد المنطلق بعينه تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون
الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا
جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال
له القصر في الاصطلاح وقبل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر ليدل الاسناد على
الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لتدل النسبة على الامر الذي
لا بد منه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومشبها به المعنى
وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومشبها به المعنى والذات هي
المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة سواء فلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد
يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا وورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها
والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب
هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح عند

البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما يكون هو من جهة ان السامع قد يعرف
ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اضافة يكون صاحب اسم زيد وسوق
هذا الكلام انما هو لافادة هذه الجهة واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب
قطعا لان الخبر الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان
في الواقع مخبرا به عن شخص واما كونه اي المسند اليه جملة فقد توهم كثير من
النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل
الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت
في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند اليه المبتدا لا ما يحتمل
الصدق والكذب والغلط في اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا
انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري
والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو ابن زيد وان لك هذا ومتى القتال
وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا و
كذا قوله صح بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم ان زيدا فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو
نعم الرجل زيد على احد القولين والاجود ان تقدير القول في جميع ذلك نعت
فالمتقوي او الكونه سببيا كما مر من ان افراده الكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي
الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف
الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذاك اي متعلق به مرتبط لان
السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما
ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا يسند عن ان يسند اليه شيء فاذا
فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا اليه سواء
كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير

به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا فيخرج عنه
نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبق الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يوتى به ليعرى عن العوامل الا لحديث قد نوي
اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار
عنه فهذا هو تنبيه له وتقدمة للاعلام فاذا قلت قام وخل به خلبه وحول الحالة نحو
وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وما الجملة بعد الاعلام بالشيء
بمنزلة الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الا
في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما الشبه ذلك
فان قلت هب انه لم يتعرض الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشيء من امره
وكونه واحدا منفصلا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصوله التخصيص مثل انما
ما سعيت في حاجتك ورجل جاني وما الشبه ذلك مما قصد به التخصيص قال
المسند ههنا جملة قطعا فانت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر المسند وامكانه
قال التقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص
من حيث انه تقوية وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف
ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص
ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا
على ما تاكيد وبهذا ظهر فساد ما قيل ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد
التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل
الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح
بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند نحو
انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها واشرطيتها

لما امر نظر بتنبيه الاختصاص الفعلية او هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان
الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل مشابهة فالاول عند الاجتماع
ان يرجع الى الاصل ولانه يثبت تعلقا بالفعل خطوطا نحو الذي في الدار اخوك
فعند التردد والحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على الاتصاف وهو ان المفهوم من نحو لنا
زيد في الدار نسبت فيها او مستقر او استقر ثم عبارة النحويين
في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان
التقدير قد اشتغل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فيكون المقدر فعلا لا جملة لكنه
لو قصد هذا الوجه ان يقول اذا المقدر فعل لا مع قولهم الظرف مقدر بالجملة
انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا او حمل لا مع لعبارة المصنف اصلا مع ان
فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على غير الاصح ونسادة ظاهر لان الظرف في ذلك المذهب مقدر
لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذا الظرف مقدر بالفعل او انما خيره فلان ذكر المسند
اهم كما مر في تقديم المسند اليه وانما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي قصر المسند
على المسند اليه كما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام
لا يتجاوزه الى القعود ونحوه فيها يقول اي بخلاف حضر الدينا واعترض بان المسند
هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الخبر
الراجح الى حضر الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الشمول مقصور على الاتصاف في
حضر الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف في حضر الدنيا والى اعترض
النفع في جانب المسند فالمعنى ان الشمول مقصور على عدم الحصول والكينونة في
حضر الدنيا فالمسند مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله نحو لكم

ولي دين معناه دينكم منصور على الانصاف بلكم لا بنصف بلي ودين منصور
على الانصاف بلي لا بنصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه
البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله مع ان حسابهم الا على ربي ان
معناه حسابهم منصور على الانصاف على ربي لا بنجا ونوابه الانصاف بعلي وليس
القصر حقيقيا حتى يلزم منه كون دين منصورا على الانصاف بلا الا بنجا ونوابه الى
غيرهما اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولي دين ومن هذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح من ان الاختصاص المستفاد من تعريف الجزءين انما هو بالنسبة الى امور عارضة لا
لا بنجا وزابه الى غيرهما بل بالنسبة الى كل امر كما في قولك زيد قائم وعمرو قاعد
لا بنجا وزابه الى غيرهما بل بالنسبة الى كل امر كما في قولك زيد قائم وعمرو قاعد
كما ان معنى قولك قائم زيد ان المخصص به القيام دون القعود الا ان غيره لا يكون قائما فلينظر
الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد
التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب
فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقدمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى
بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر
كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس الا ان يكون حقيقيا بل الفائدة
ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في
مقابلة حور الجنة قصور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها والتنبيه عطف على تخصيصه
اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت
لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالقرائن
مكي في البيع وبالنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح
النبي عليه الصلوة والسلام له اهم لا منتهى لكبارها واهنة الصغرى اجل من الدهر
فانه لو اخر الظرف الذي له عن المبتدا اعني اهم لتوهم انه نعت لا خبر ثم هذا التقديم

واجب

واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل لتصير المبتدا بتقدم
الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام
رجل وبشرط ان يكون الخبر ظرفا او لا يصح قام رجل لان الاسناس باق لجواز
ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولا
يلزم اشعوا في الظروف فانهم يشعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة
فلا يجب التقديم كقوله ع واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان
التخصيص اذا كانت بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة
ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ليس بمتبوع هذا المقام
ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا
حصلت الفائدة فاخبر عما شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح
وكوكب الفقص الساعة زاد التفاؤل نحو سعد بفرة وجهك الايام واليمن
الا ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند
المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه بشر فاشرق جامع صار مضافا وفاعل
هو الدنيا والضمير العايد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها
اي بحسن الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان بشر فاشرق مسند
الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على خمس بشر فاشرق مع الفعل المقدر
وهو سهو شمس الضحى وابو اسحاق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند
ضمنه الاستفهام نحو كيف زيد وكونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحق
احدهما الوصف اما الاول فلشهرة امره والان الكلام مع الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان
الاهمية ليست اعتبارا مغايرا للاعتبارات المذكورة بل هي المقتضي للتقديم
وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر فمنها تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا

فائدة

وتزيين نقوش الاعوام

نحو انا عرفنا الآن اسنادا واحدا هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف
الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان
الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كما مر في
قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدإ والخبر
ولو بعد العوامل وبين الفاعل وعامله فلا بد هنا من زيادة اعتبار الخامس
انه اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الثالث مع
ان المتفق على خلافه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدإ قصدا مع ما فيه
من الاستدراك والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ
الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدإ الثاني اسناده الى الضمير
الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدإ الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدإ
وهذا تمام ما نقل عنه احد ولم يتبين له ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت
ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدإ و
كلام الشارح ايضا ليس عن اعترافه بذلك وكلام المعارض غير وارد
بتمامه المقصود فيما رأيت به فيجيء كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن
نحو انا عرفنا مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت فلت اما الاول فوجهه
ان الاسناد في الدرجة الاولى وهي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في
الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير
العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى او لا تفاوت الا في اللفظ
فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد
الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد

اسانيد وانه ان اراد الاسناد الذي يقتضيه المبتدإ اسناد مجرد الفعل الى المبتدإ
فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد
الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير
كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدإ ثانيا فانه
منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسم والاقتضاء و
تغيير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يتفطن به شيء من كلام
الشارح ولم ينبه عما فيه من الغلط ولم يتعرض بتحقيق مقصود السكاكي من هذا الكلام
ولم يرده ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح تلقيا لما كان عند
المناظرة وتشنيعا على جرمي عليه وانا اقول في كلام الشارح نظر من وجوه الاول
ان لفظ المفتاح صريح في ان يكون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو
لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد ونحو ان زيدا في الدار
يحتمل الثبوت والتجدد بحسب قرائن الاحوال او حصل فالقول بان كل جملة اسمية
يفيد الثبوت وسم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بانها
للتجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يجتمع بطلانه الثاني ان قول
صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الى آخره كلام ظاهره ان المراد بالاسناد
في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدإ كما زعم الثالث ان
حمل قوله في بحث التقوي صرفه الى المبتدإ لا بد فيه من اسناد مجرد الفعل الى المبتدإ بعيد
لانا لا نسلم ان المبتدإ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تخالفه
انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدإ فباعتبار
انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال مع ضمير المتصل به
فعل والرابع انه ان اراد بالاسناد المنسبة المعنوية المخصوصة فلبس في

نحو انا

باعتبار اسناده إلى الضمير وكلامه ههنا صريح بأن تقدم الاعتبار الأول على الثاني
وكلامه في بحث التقوي لا يدل إلا على أن تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر إلى
هو الجملة إلا المبتدأ لأنه الذي يسند عليه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقولهم
صرفه المبتدأ إلى نفسه وإنما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لأن
هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر
بخلاف الاعتبار الثاني فإنه إنما يكون باعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا
إلى المبتدأ ولا يخفى أن كون الخبر مقتضيا للضمير أو غير مقتض وصف له سابق على
وأنه بهذا الاعتبار قال ثم إذا كان مقتضيا للضمير صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ
ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ والخبر نفسه إن كان الخبر مقتضيا للضمير أي مسند إليه نحو
لزم اسناد الفعل إلى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك
الضمير إليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل إلى الضمير المتقدم عليه وعلى
اسناد الجملة هو الاعتبار الأول منه وحينئذ لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي
الاسناد الثلثة على الوجه المسند كما زعم وأما الثاني فهو أن يقال كلامه أنه
إذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند فعلا ويقدم
ذلك الفعل البتة على ما يسند إليه بالدرجة الأولى يعني على فاعله سواء
وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام أبوه زيد على الأول أو لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد
والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند إليه بالدرجة الأولى وأحترز
بقوله بالدرجة الأولى عن نحو زيد عرف يعني من اسناد الفعل بتوسط الضمير
إلى المبتدأ فإنه بالدرجة الثانية ولا يشترط فيها افادة التجدد تقديم الفعل
البتة على هذا المسند إليه وهذا معنى الاحتراز عن زيد عرف وإنما عرفت

وانت

وانت عرفت لما ذكره الشارح من أنه لا يفيد التجدد تنبيه كبير مما ذكر في هذا
الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند إليه غير مختص بهما
كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سيجيء والغرض إذا تعين اعتبار ذلك فيهما أي في
البابين لا يخفى عليك اعتباره في غيرهما من الفاعل والملحقات بهما والمضاف إليه
وإنما قال كثير مما ذكر لأن بعضها مختص بالبابين كتقديم الفعل فإنه مختص بالمسند
لأن كل فعل مسند دائما فلا يصح أن يكون غير المسند فعلا نعم يصح أن يكون جملة
فعلية وأما ما يقال من أنه إشارة إلى دفع أن يقال لا يجري في غير البابين كما
التعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف إليه فليس بشيء لأن قولنا
جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما
يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه فكفى لعدم الاختصاص بالبابين
ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع أحوال متعلقات الفعل

سبق إشارة إجمالية إلى أن متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الأحوال المذكورة
في البابين لكنه أراد أن يتعرض لتفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد
دقة توضح هذا الباب وأراد بالأحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل
وتقديم المفعولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول
كالفاعل مع الفعل في أن الغرض من ذكر كل من الفاعل
والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما بعرف بالتأمل إفادة وتلبسه به أي تلبس
الفعل بكل منهما لكونهما يفترقان بأن تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه
بالمفعول من جهة وقوعه منه وقوعه عليه ومن هذا يعلم
أن المراد بالمفعول المفعول به لأن هذا التمهيد لحذفه وإن كان سائر المفاعيل

بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكر جامع المتعلق افادة تلبسه بها
من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك فافادة وقوعه مطلقا اى بلا
الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وشبوته في نفسه من غير ارادة ان
يعلم من اوقع ما وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول موهما
بل المباشرة ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة
على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول
ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول
والمسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله
فالغرض ان كان اثباته اى اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اى نفي
الفعل عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده
او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فعلا من
عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول
لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالملفوظ به فان السامع بفهمهم منها ان
الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينقض
غرض المتكلم الابرهي انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان
جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت
له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم
الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان تجعل الفعل حال كونه مطلقا
اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه
اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة
او لا تجعل كذلك الثاني كقوله تع قل هل يستوي الذين يعلمون والذين

لا يعلمون فان الغرض من اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده ولا خصوص
ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد حقيقة العلم
ومن لا يوجد ومع هذا لم تجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص بدل عليه
القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي
في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله
عليه الصلوة والسلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام
مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعلمك ايا هم ان الغضب مع التدين آخذ مع تحقق
الحقيقة فيهما تارة يرجح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه
قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم فهو بابا نحو فلان
يعطي الى جنبه يفعل الاعطاء وهو بهذه الحقيقة ابهاما للمبالغة بالطريق
المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل الصنف قوله بالطريق المذكور اشارة
بما قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق والبه اشار بقوله
ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار
كناية اذا كان المقام خطابيا بكفي فيه مجرد الظن لا استدلالا يطلب فيه
البلغين البرهاني افاد اى المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اى كون الغرض
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للمتحكم
اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وحقيقته ان معنى يعطي مع يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام
الخطابي على استغراق الاعطاء بمعنى وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
لا يقال افادة التعميم في افراد الفعل بناء على كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا لان الغرض معنى الاطلاق ان يغير عموم افراد الفعل

فيبصرها كل راءٍ ويسمعها كل واعٍ بل لا يبصر الرائي الا ما ظهر ولا يسمع الواعي الا
اخباره فذكر اللزوم واراد اللازم على ما هو طريقة الكناية ولا يخفى انه يفوت
هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره بما في التفاعيل عن ذكره والاعراض عنه
من الابذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه
المتفرد بالفضل والاحرى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل
المتعدي المسند الى فاعله اثباته له او نفيه عنه مطلقا بل قد تتعلق
بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على ثبات المفعول
ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قد تتعلق بمفعول لانه لو
لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص
افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول
بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين
اي يفعل اعطاء تام غير مقيد المفعول وقلنا ان يعطي مع قصد انه يفعل
كل اعطاء تام غير اعتبار التعلق للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم
المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار
والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اياه وجود
القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع
شرطا فان الجواب يدل عليه وبينه تام لم يعلق به اي على فعل المشية
بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه يدل
قبل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه بهم عنده
فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول
الخنساء يرثي ابنها ويصف نفسه بمنتهى الحزن والصبر عليه ولو شئت انا

اوخصوصها ولا غلقة بمن وقع عليه فكيف بجميعهن لانا نقول لا نسلم ان المقام
اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا بانه الغرض والمقصود وعدم كونه مرادا
من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم و
الفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى
ما ذكره في اخر بحث الاستثناء في نحو ما جاءني الا زيد بعد الانحصار مبالغة بتنزيل
جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة
الاعطاء لا غيرها وهذا التعميم قرينة مانعة من الحصر لان ما ذكره من الحصر
مما لا يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم
ان لا يكون غيره موجودا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا سعة منه
العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فلحظ عليه فان هذا الفاء
مما وقع فيه لبعضهم خطء عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية
عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول الخنساء في المعنى المذكور مخاطبة بالله معترضا بالسفهاء
شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر وسميع واع اي ان يكون ذو رؤية
وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الدالة الظاهر على
استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا عطف على المضارع المنصوب قبله اي
فلا يجدوا اعداؤه وحساده الذين يمنعون الامامة لا منازعته الامامة
سبيلا فالحاصل انه نزل يرى وسميع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية
والسماع غير متعلق بمفعول مخصوص ثم جعلها كناية عن الرؤية والسماع
المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين
مطلق الرؤية ورؤية آثاره وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة
على الآثار واخباره بلغت في الكثرة والاشتهار ما يحيث يمتنع خفاؤ

فبصرها

ابكى دما بكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها اعدوه زفرة الكمد المتلهبة
وسهم الشتا بالزفر مولع فان نعلق فعل الشبه ببكا الدم فعل غريب فلا بد من ذكر
المفعول ليقرب بنفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اى قول ابى الحسن
علي بن احمد الجوهري ولم يبق منى الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكى بكيت
تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه حذف مفعول الشبه بناء على عزيمة تعلقها
به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الغرام من ان المراد لو شئت ان
ابكي بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول الشبه ولم يقل لو شئت تفكرا الان
تعلق الشبه بكيت تفكرا ببكا التفكر غريب كتعلقها ببكا الدم فدفع
هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكا الحقيقي
لا البكا التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا ابكيت تفكرا
بل اراد ان يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول في حتى
لو شئت البكا لم تسعفني وعصرت عيني ليسيل منها دمع فلم
اجد وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكا الذي اراد ايقاع الشبه
عليه بكا مطلق مبهم غير متعدى اما التفكري البتة والبكا الثاني متعد
متعدى اما التفكر فلا يحتمل تغير اللاول وبيانا كما اذا قلت لو شئت
ان يعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلايل الاعجاز وتمام شتاء من
سؤال التأمل وغلبة التدبر في هذا المقام ما قبل ان الكلام في مفعول ابكى
والمراد ان البيت ليس منه من قبيل ما حذف منه المفعول للبيان بعد الابهام
بل الغرض الخ فلا يقال يحتمل ان يريد انى ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في
ما يؤذن الدمع فصرت بحيث اقدر على بكا التفكر والمعنى لو شئت بان ابكي
تفكرا ابكيت تفكرا اعلم ان مذهب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا

فيكون

بالزفارة

تفكرا ام

نعم

بد

فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على
قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر
ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر
فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فتأمل بحسن ترتيب النظم فلينا مل
وتما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام
امرته بالقيام قال الله تع امرنا مترفيها ففسقوا اى امرناهم بالفسق وهو
مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم
ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اى البحتري وكم ذدت عني
دفعت عني مع تخايل حادث يقال تخايل فلان على اذا ظن بعدل وكم في
البيت خبرية مميزها قوله من تخايل حادث واذا فصل بين كم الخبرية و
مميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك
الفعل نحو قوله تع كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا على المفعولية
وسنون اتأم اى شدتها وصولتها خرزن اى خطمن اللحم اى العظم فحذف
المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو
قوله الى العظم ان المحرم بنيته اى العظم بل كان في بعض اللحم فنزك اللحم بعد
من التامع هذا الوهم وبعد بصقة في نفسه من اول الامر ان المحرم مخ
في اللحم حتى لم يرد الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه
يتضمن ابقاء الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بو
بقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان
كان الضمير كناية عنه كقوله البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السود والمجد
والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره

لكان المناسب في قوله لم يجد الانبان بضميره اي فلم يجد وفيه نفوذ للغرض وهو ابلغ
في الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى
بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لشيء ان يكون اصاب
مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ابقاء
نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء فيجوز ان يكون السبب
اي سبب حذف المفعول في سبب البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له
قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب المثل صريحا قد يدل على تجويزه
بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده في الجملة وايضا في هذا الحذف
بيان بعد الابهام واما التعميم في المفعول مع الاختصار كقولك فلان ممن يرزق
ما يريد اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن
ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه
اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعوا الى دار السلام اي يدعوا
العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة عم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق
المستقيم الموصل اليها يخص من يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان
الاول ينفيه العموم مبالغة والثاني تحقيقا وبهما وان احتمال ان يجعلا
من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقي يشهد ان المقصد في
هذا المقام ولذا جعل الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق
بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي
للعموم في غير المفعول به قوله نعبد واياك نستعين اي على كل امر يستعان
فيه ويحتمل ان يراد على ادا العبادة لاستلزام الكلام وههنا بحث وهو ان
ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير

المفعول

المفعول بحسب القرائن وح ان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون
عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم
نعم الظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام و
الحذف انما هو للجزم والاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لجزم الا
اختصار وقد دفع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو ان ذكره كما سبق
في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند
قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في
سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني
وعليه قوله ع ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث
على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يوم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ
من حيث الظاهر فظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس
بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما
يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فنحو ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم
خلاف المقصود ومع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يوم كل
احد ممن يجوز العقل والعرف ابلاغه اياه نعم قد يقال اولا تقييد التعميم بالذي
لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف انما
يكون لدفع الابهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فيكون التعرض لما له
مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الابهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم
غير مناسب وثالثا ان هذا الاستفهام في نحو قوله نعبد والله يدعوا الى دار السلام
مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل
يحقق المقصود وعلى ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف

لمجرد الاختصار فوله ادعوا الله او ادعوا الرحمن علي ان الدعاء بمعنى التسمية
الخ بتعدى بالمفعول الثاني اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء
الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدى بالمفعول واحد لزم الشرك
ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه
ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الملك القدوس
وابن الهمام وبث الكنبة في المزدوجة لكنه لا يصح بأو لانها لاحد الشيئين المتغا
ولان الخبر انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا الان ايا ما بمعنى
لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى وما ورد ما مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون وجد من دونهم قدرهم هب الشيخ عبد القاهر وصاحب
الكشاف ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم
اي عبد ربهم السقي ومنهم الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن
المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما
لتوهم ان الترحم عليهما بس من جهة انهما يلاقيان الذود والناس عن السقي بل من
جهة ان مذودهما غنمهم ومسقيهم ابل الا ترى كانك اذا قلت مالك تمنع اخاك
كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب
المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان عنهما وكذا
سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن
من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي عن الناس بل من جهة ذودهما عنهما
وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون
غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يحصل الترحم فلينا مل فيه وقه اعتبرها صاحب المفتاح
بعد التامل في كلام الشيخين ونقل عنهما الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما الرعاية

على الفاصلة نحو قوله ضحى والليل او سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما
تلك مخذف لان فواصل الآي على الالف والامتناع في ان يجتمع في مثال
واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار
لفظي يظهر المحذوف مثل والتراكرين الكثير او التراكرات اي والتراكرانه
واما الاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه
اي من النبي صلعم ولا رآني منه اي العورة واما لنكتة اخرى كما ضفاه او التمكن منه
الكناره ان مست الحاجة اليه او نفيه او ادعاء نفيه او نحو ذلك كقوله تعالى الله
لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لنفيه ولان الغرض
هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار
والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد
فانه مصيب في اعتقاده ووقوع عرفانك على انسان مخطئ في نفس الامر انه غير زيد
وتقول لمن يعتقد انك عرفت زيدا عمرا لا غيره وقد يكون الرد
ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
زيدا وعمرا او غيرهما وتقول لمن يعتقد انك عرفت احدهما فكان على المتكلم ان يذكر
بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليعم خلافه
القصر بانواعه الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرمت وعمرا لا اكرمت في الامر والنهي
فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ومحل ولذلك اي ولان التقديم
لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعوله
في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا اضربت ولكن اكرمته اما
الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا مع الاخفا

وكذلك لا غير وصرح في غيث نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص
صح ان يقال ما زيدا اضربت ولا غير وكما ذكرنا في ما انا قلت هذا ولا غيري
وكذا يصح زيدا اضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان
له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاب في الضرب فيرده ايا الصواب
في الاكرام وانما الخطاب في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده ايا الصواب ان يقال
ما زيدا اضربت ولكن عمرا او ما كنه زيدا عرفته فنا كيدان فقدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر
المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم
على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص
ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهذا
ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت بما فيه من التكرير المفيد للتاكيد و
معلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فتبقوى بازدياد التاكيد
لا محالة وعلى هذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله فبايا فارعبون انه من
باب زيدا ضربته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في الفتاح
بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارعبوا فاعبدون وتحقيق الفاء
بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يتعرض فيه التخصيص لان
الغرض منه مجرد تقرير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان
ارضي واسعة فاياي فاعبدون فنوعي على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون فالفاء
في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا
العبادة لي في ارض فاخلصوا حالي في غير هذه فحذف الشرط وعوض منه تقديم
المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جواب

الشرط

الشرط تسامح بناء على انه تقرير لما هو الجزاء اي فاعبدوا انكانه هو هو واما
الفاءات الثلث فاولها جاز ان كان في الشرط المحذوف اثبت نسبتها
على مسببه عما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر و
الثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد
وقع في بعض النسخ واما الخ فاما ثمة وفهد بناء هم فلا يفيد الا التخصيص
وذلك لامتناع تقدير الفعل معه مما يجيء واما فهد بنا ثمة فلا لتزامهم وجود
فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيدا فقائم اصله مهما
يكن من شيء فزيد قايم يعني ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا
جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا واما
الدنيا فاذا يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء
واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء الموذنة بان ما بعدها لازم
لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موضع
الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم مقام اللازم
اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اياي الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام
الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان جزء ما يلزم حذفه ينبغي ان يشتغل
بشيء آخر وحصل ايضا ابقاء الفاء منوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء
السببية في ابتداء الكلام ولذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المعمول والظرف
وغير ذلك من المعمولات تما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر
اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل
هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الفاء المانع وبظهر بذلك من هذا التحقيق
ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا عبدنا

ثمود دون غيرهم ردًّا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل
الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاء
زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدًا فاكرمته واما عمرًا
فاهنته وليس في هذا حصر ولا تخصيص لانه لم يكن عار فاثبوت اصل الكرام و
الاهانة وكذلك اي ومثل قولك زيدًا عرفت قولك بزيد مررت ممن اعتقد
انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت
وفي المسجد صليت ونادبيًا ضربته وما شابا حجت والتخصيص لازم
للتقديم غالبًا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه
التأخير يعني انه لازم للتقديم لزومًا اكثريًا كما يقال تحرك الفلك الاستقبال
لازم للمضغ غالبًا اي بخلاف التماح وقوله غالبًا اشارة الى ان التقديم قد
فلا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك
قال الله يع وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه
ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعًا فاسلكوه وقال ان علينا
لجمعه وقرآنه فاذا قرأناه فاتبع قرآنه وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما
بنعمة ربك فحدث يا غير ذلك من المواضع مما لا يحس فيه اعتبار التخصيص
لنسبة المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في
اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة فاصلة النظم السجعي الذي هو على حرف
النون للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله ولهذا يقال
في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي
الى الله نحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في

في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدًا عرفت والثاني بواسطة مثل
بزيد مررت مع ان الذوق ايضًا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحا
من ان التقديم في نحو الله احد وايا ك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر
لان الذوق وقول ائمة التفسير والبيان عليه والاهتمام ايضا حاصل لا علا بنا
الاختصاص والبه اشار بقوله وبعيد اي التقديم في الجميع وراء التخصيص
اي بعيد اهتمامًا بالمقدم لانهم يعتقدون الذي سنادهم وهم ببيانه
اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز اتم بحثهم ان عنده وراء التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان ينظر فيه وجه العناية بشيء ويعرف له معنى و
فذكر بعض المتأخرين انه يمكن ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غيره لان بنا
من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضًا ان يجعل التقديم
معتبرًا في كلام فائدة وغير معتبر في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب
في التواني والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما بدل نادر لا يدل اخر بل
لان الله كما ان كانوا يبتدئون باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى
فنعقبه الموحدون بتخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام به والرد عليهم اورد
اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدًا الاختصاص والا
اهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله مع احق
برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهتم فيه القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهتم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق
بافراء الثاني اي هو مفعول اقراء الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير
اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار
تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقراء

وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف بسم الله افعل كذا البسملة للاختصاص
الاهتمام

الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت
للخطام واخذت بالخطام والاصل ان اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة
الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة وأوجدها
والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة
اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدأ به ولا بعد على المذهب الصحيح وهو كون
التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق
الاول قوله باسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض ان
لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول
عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم
على المفعول لانه عمدة يقتضيه الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه
والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا ينفصل بينهما بشيء
والمفعول الاول نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول
الثاني لانه مع الفاعلية وهو اخذ عاط اي آخذ العطاء وانما يترتب المفاعيل
فتقبل الاصل تقديم المفعول ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة
ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر
المال عقيب ذي المال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع
التوابع الاصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل ثم البيان او لان ذكره
اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فجعل الاهمية ههنا قد تكون
الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملة له ولغيره من الامور المقتضية
لتقديم المسند اليه وكلام صاحب المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه
فمراد المص بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع

بسم الله

بيانه واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم
المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي لتخلص الناس من شره وكقولك
زيد رجلا او اكان زيد ممن لا يتقدر منه ان يقتل احدا فالغرض الاهم
الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التأ
اخلالا لايضاح المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه كونه فاعل
لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يعلم
انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة
اصناف والسبب في تقديم الاول انه مؤمن ظاهر لانه اشرف الاو
واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود اولا
في الخبر اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة
موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف
وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها
فحينئذ احد امرين اما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف
على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول او غير ذلك و
ثانيهما ان يكون العناية بتقديمه ايا كان نحو نفسه نصب عينك كتقديم المعمول
على العامل في قولك وجه الحبيب ثمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم
المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على احد امرين مفعولا جعلوا
فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه
يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك
ملتفت اليه منتظر لذكر كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى
بتقديم الجار والمجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية

الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لأي كلام حديث بذكر القرية هل
فيها مثبت خبر ام كلاهما كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف
قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض
كما اذا اردت ان في الدار خبرا ما نعا مثل الاخلال بالمقصود بقوله تعالى وقال الملأ من قومه
الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال
الخ من قومه على الوصف اي الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا لا
هنا اسم التفضيل من الدنو وليست اسما والدنو بعدي بمن ومثل الاخلال
بالفاصلة في قوله تع آمنا برب هرون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى
احق بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق
للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا لله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء
اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بلله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار
تعلقه بلله فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد
يا مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم
احدهما على الاخر صح تعلق تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه
ما يدل على ان المنكر تعلقه جعلوا لله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه
ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وابراده في الذكر احتم لكونه في
نفسه نصب العين المؤمنين ولانجل انه كالبرهان على ما ذكره وثانيها انه
جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم
الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب ما تعقد
ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخيره
وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو بعدي

بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفناهم الكفرة وفتناهم
في الحيوة التي دنت من قوم نوح ثم اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من
حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم وشبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان
مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبب على المتن
من باب تقديم معمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من
ان قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر
نعم قد وضح البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه تمم الحكم تعميما للفائدة
وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يتبع
الاعتبار تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل واعتاجا التقديم
على الفعل من جهة الحصر لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه
على الفعل **الباب الخامس القصر** وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللفيحة
على فرسي اذا جعلت دريئة له للغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء
بطريق مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون
بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب
الاضافة النسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي
لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل الاضافة الى معين آخر كقولك
ما زيد الا قائم يعني انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا يعني انه لا يتجاوزه
الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا بناء على كون
المخصص مطلقا من قبيل الاضافات ولهذا جرح صاحب المفتاح بنفيه الى الحقيقي
وغير الحقيقي نقلة جدواه توهم المص انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال
حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون غيره او بوصف مكان

آخر او الا تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا القصر
شامل الحقيقي وغير الحقيقي لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر
اعم من ان يكون واحدا او اكثر الا ما لا نهاية له او لواحد الواحد الخارج عنه اكثر
من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر
ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وخالدا وبكرا شعراء
فليتأمل فهذا استثناء توهم اختصاص القصر بغير الحقيقي نعم انه قد او رد
الا مثلة في استثناء هذا القصر من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا
عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر
لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا
واذا تأملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على
الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي لحكم العقل بإثبوته للمدعى لانه
عاما كقولك في الدنيا شاعر او في قبيلة كذا شاعر آه وان خاصا كقولك زيد
وعمرو شاعران حينئذ اول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيدا فالقصر في كل منهما
اي الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشارك غيره في الصفة
لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة ولكن تلك الصفة يجوز
ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه
ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن
يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية التي يصح
معنى قايم بالغير لا نعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فبها غير المعقول
وبينها عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا العجيب هذا العلم وصدق الصفة

المعنوية

المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل
في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي قسروها
بما دل على ذات باعتبار ما باعتبار معنى هو المقصود وعموم من وجه لتصادقهما في جاءني
رجل عالم وصدقهما بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني
هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى والاول انسب وما
قولك ما هو الا زيد وما زيد الا فاضل وما الباب الا مسدود وغير ذلك مما وقع فيه
الحبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اراد المبالغة انه مقصور على الكون زيدا
او فاضلا او ساجا فليتأمل والاول قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد
الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر
الاحاطة بصفات الشخص اذ ما من منصور الا وله صفات يتعذر احاطة
المتكلم بها فكيف بحيث منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان
هذا النوع من القصر منقض بالمحال لان الصفة المثبتة تقتضي البتة وهو
ايضا من الصفات فاذا انتفت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا
اذا قلت ما زيد الا كاتب على انه لا يتصف بغير لزم ان لا يتصف بالشاعر ولا
بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة
على الموصوف من الحقيقي كقولنا ما في الدار الا زيد على ان الكون في الدار منفي
عن زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين
لا يجري في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد
بغير المذكور كما يقصد في قولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيدا
في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات
المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة

ويمكن ان يجبر هذا بانه قصر للموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد
بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء فيتبين
فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة
دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني
اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر
او مكانه ولفظ او للتنويع فلا يناسب التفسير وقوله دون اخرى معناه
متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد الشركة في صفتين والمتكلم
يخصصه باحديهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من
الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في
الاحوال والرتب نحو نقبل زيدا دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم والقائل ان يقول ان قوله دون
اخرى ودون آخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد
آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين
او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقد كاتبا
وشاعرا او منجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو
وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع
فقد دخل القصر الحقيقي في هذا القسم لانه تخصيص امر بصفة دون سائر
الصفات او تخصيص الصفة بامر دون سائر الامور وكذلك الكلام
على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر
الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر
يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا

تمالا بنع

تمالا يقع وكذلك الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير
الحقيقي لان الاعم انهم انتفعوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه
ليس رواجا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد
هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه حصته بغير الحقيقي
لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يتفرع عليه التقسيم
الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذا
العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات
غير صفة واحدة ولا يرد ايضا بين ذلك لكذا الاشتراك صفة بين جمع
الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان
كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف هو بان
الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر
والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان
آخر فالمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف
واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة
في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد
يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك
زيد وعمرو في الكتابة وبسبب هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي نحو
لفظة الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو
تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد
العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا

مازيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام ويقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد وبسبب هذا القصر قصر قلب لقلب
حكم المخاطب اذ ساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس والغرض ا
صرح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من يساوي
عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها فقصر الموصوف
على الصفة واتصافه وانصاف غيره بتلك الصفة قصر الصفة حتى يكون
للمخاطب يقولنا مازيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على
التعيين ويقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير
ان يعلمه على التعيين وبسبب هذا القصر قصر تعيين لتعينه اما هو غير معين
عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص
شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا
عنده قصر تعيين وجه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعرف المتكلم
احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان
آخر فلا تدل بنسبة الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك
اذا قلت مازيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على
التساوي فقد حصرت بالقيام منجاوزا القعود وكم ولم تخصه بالقيام
مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى تنوع القيام
مكانه وكذلك الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء
بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه اللص قصر تعيين و
جعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان تلك مراد اللص بالاخرى
احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت مازيد الا قائم لمن اعتقد

اتصافه

اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي هي احد الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة فلت
مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منتفية واذا
اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب
لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل
اعتقد اتصافه باحدى الصفتين مع غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل
واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيص صفة مكان اخرى بل تخصيص
صفة بصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون
اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز
نفيها واثبات الاخرى وهنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما يجوز
ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود وعلى التعيين
فاذا قلت مازيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي
جوز ثبوتها له على التعيين وهو القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا
اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجز انتفاء احدهما فلا يكون قولك مازيد
الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانها فلت بعد
ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق
في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص
شيء بشيء دون آخر لان قولك مازيد الا قائم لمن يرد د بالقيام والقعود
تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فح يكون قوله
دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب
بمن يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من يتساوى عنده

وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا او نقلا بمعنى
المخاطب بالاول من يعتقد الشركة اونسا وباعنده وبالثاني من يعتقد العكس او
نسا وباعنده وسيجئ القصر الذي يكون المخاطب به من نسا وباعنده سواء كان اول
اخرى او امكان اخر قصر تعيين وكفى دليلا على صحة ما ذكرناه كلام المفتاح وركاكة هذا
الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله عفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة
وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا اعدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المغيبة في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما
لا كونه مغفلا لامتناع اجتماع الشاعرية والمغفلية لان الافحام هو وجه ان الرجل
غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين
ليكون اخبارنا مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما
سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كما
لقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماع
فمنوع واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر
بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا كقولنا زيد
قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها
المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو الذي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون حكمه
عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء
الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا
يخرج قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي
بين الشعر والكتابة حيث انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح
والحق انه لا حاجة الى اعتبار هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا الشرط حاصل في قصر القلب

فما لا يفهم

فمما لا يفهم من اللفظ بادنى قرينة الا بجاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حتى يكون صاحبه غافلا عنه
فقد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه
المتكلم ونفي ما اثبته وايضا فانه اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب
معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين و
انما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه داخل
فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او
غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعاقبين لا يتحقق
امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة جعلي مثالا لقصر الافراد والقلب يجعلي
مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يجعل
القصر بتوسط حرف النفي والاستثناء وبتعريف المسند بمعنى القيام والمخصوص به
وما شابه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من
طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض
لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يجيئان غير المسند
والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول
الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصر اي في قصر الموصوف على
الصفة افراد زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما
ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف
النفي والاستثناء لفظا

اليه

صوره لكنهما يجيئان غير المسند اليه والمسند فيظهر تحقق الطرفين
ان يقرر والمثال المذكور ههنا بعينه بان يجعل المسند اليه والمسند
طرفي التقديم فان قدم على الباب الرابع لم يوجد الا حكم ما ذكره
والا ورد ان ما ذكره من التقديم ليس احد طرفي القصر بل هو
قسم واحد من اقسام احد طرفيه فتامل

128

حروف العطف وانا لكن نظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف
انه جيء طريقا ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا اليا ذلك في بحث العطف وقلنا زيد
قائم لا عمرو وفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على قبحها لكن لم
يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى
بخلاف مجرد الاثبات فانه خال من هذه الدلالة اذ ما زيد قائما بل قاعد و
في قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمر او ما عمرو بل زيد
ويصح ان يقال ما شاعر ولكن زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما
بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في
شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل لان
اصله العمل وانما تنوافي اللغة العالية وهو غلط فاحش لا يعرف له
وجه صحة واعلم انه قد لا يكون في قصر الموصوف مثال للافراد صحا لان يكون
مثالا لا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا صالح
لهما ولما كان كل مثال لهما صالحا لقصر التعيين لم نتعرض لذكره
وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا
ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد
والكل صالح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها
انما كقولك في قصر افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما
يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس الغرض بقولهم ان لا تنفي عن
الثاني ما وجب للاول انما تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول
في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل

ما كان

لا شاعر الا هو

لا يكون قصر افراد بهذه الآية لجواز ان يكون المخاطب عالما بانتفاء الشركة وجاهلا بالحكم

للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على رأيه افراد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان

ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان المجيء
زيد لا عمرو وهذا كلام مع من غلط فزعم ان المجيء عمرو لا زيد لا من اعتقد
انهما جاءا ثم وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم
تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو
فهو كلام مع من زعم ان المجيء عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا بل قال رجعت
ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف في الكلام هو الاول وهو
الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بكونه وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه و
انما كان مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما
ليست هي النافية بل ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته
القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي غيره
بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل
بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا بد لها من الدخول الا على الاسم واما
النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه
ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان او فرق بان ان يكون في الشيء
معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا
يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول
بقوله تقول المغرب انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم
الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير
هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة
وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير
الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة

خطأ اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام
معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا البتة ثبت ان انما تختص
بمعنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد
محذوف والبتة خبر ان فتدبر هذا ان الذي حرمه الله عليكم البتة وهذا بعيد القصر
كما مر في تعريف المسند ان نحو المطلق زيدا او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب
قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر
انما البتة بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله مع انه لا وجه لرفع البتة الا على انها
انما حرم الله شيئا هو البتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة
والعائد محذوفا والبتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم البتة لا
مجال للارتكاب بهذا التأويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون
ما كافة وان يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون
ما كافة وحرم مسندا الى البتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والبتة خبرها
اولى لينفي ان عاملة على لغة هو الاصل واشار الى الثاني بقوله وتقول النحاة انما لاثبات
ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده انما في قصر الموصوف
نحو انما زيد قائم فهو لاثبات القيام لزيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه وانما في قصر
الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات القيام له ونفي ما سواه من قيام عمرو وقعود بكر وغيرهما
فما سوى المحكوم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص بظهور انه لا ينفي كل
حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الخبر الاخير مما بعده للموصوف اولا ثباته
على الصفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله وتصحة انتصاب
الصبر معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر

في علم النحو

في علم النحو لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر مخصوصة مثل
التقدم على العامل والفصل بهما للغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية
ههنا سوى ان يقدر تنبه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا
لم تر شيئا يشهد بصحة هذا الانفصال بيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه
من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض التحجر والتمثل فقال
قال الغرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانا الماجد الحميد وقد
الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي بالوم بحميه ليم وعنف من حماه وحربه
وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع
عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى
انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم
وليس كذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز
ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يقبح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم انا على
ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبره اي ان الذي ابوا
انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود
والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا فرق
في العدول عن لفظ مضى الى لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف
صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان
غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا
انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الطبقة هو المستثنى منه العام
وهو غائب وقد يستدل على ضعفه بما ذكرنا من اعمال الصفة الواقعة بعد
على ما صرح به بعض النحاة نحو انا قائم ابواك ومثل ما قائم الا ابواك وقد نقل

في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وجه انه لما كانت كلمة
ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اشتملت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن
معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء
لامر ولمن يرد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء و
ضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن
عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لانا تاكيد على تاكيد قلت
اما الثاني اعني الاثبات الضمني فنتاكيد مطلقا واما الاول فنتاكيد ايضا بالنسبة الى
نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة
ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى تكون كل كلام فيه
انما تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا القائم ومنها اي ومن طرق القصر
التقديم اي تقديم ما حقه التاخير خبر كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في
قصر الموصوف بتميم انا وكان الاصل ان يذكر مثالين لان هذا
المثال لا يصلح مثالا للجمع لان التميمية والعبسية ان سنا فهما يصلح مثالا لقصر الافراد
والا فهما يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كنت مهتما افراد انس اعتقد انك مع
غيرك كتبة وقلبا لمن اعتقد انهما غيره وعينيا لمن اعتقد اتصاف احدهما
به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقدمه وهذه الطرق بعد اشتراكها
في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا وانت تريد
اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فلحكمه صواب في بعض وهو ما اشبه
المحكوم به خطا في بعض وهو ما ينبغي واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف
على احد الوصفين او كون الموصوفين والخطا ينعيه واما في قصر التعيين فالصواب
ايضا كونه لاحدهما والخطا نحو بزكل منهما على التساوي يختلف باختلاف وجوه فدلالته

الرابع

الرابع اي التقديم بالنحوي اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم
في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح
البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي
والاستثناء واما المعاني بعد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف
ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي لما مر من
الامثلة فان المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس
فلا يترك عليهما الا كراهة الاطناب كي اذا قيل لك زيد يعلم النحو والتصريف و
العروض فقلت وزيد يعلم النحو وعمرو يكبر تشغل فيها اي في هذه المقامات زيد يعلم كل
لا غير اما الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني
فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير ونية
على الخصم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا
هذه ليست عاطفة واما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا سواء
ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير
ولا وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي و
الاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلوما الا النحو وليس العالم بالنحو الا زيد
واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف فيكون بان يحذف
المنفي ويقام مقامه لفظ احصر منه وتاله ويكون العطف بحاله نحو لا غير
وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ احصر
يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وحينئذ لا يبقى العطف فلينامل فالاصل
في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون
المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اي التعود

والحق النفي في الوجه الثالث من وجوه الاحتمالات ان النفي بغير بلا العاطفة لا مطلوب
النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم بل هو بقاعد وانما لم يقبل طريق العطف
كما في المفتاح لان الحكم مخصص بلا ودون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء
ولا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك
في تراكيب المصنفين لانا نجيب كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط
النفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح وهو الاصل الا يجاز ان لا يكون ذلك
المنفي منفيا قبلها بغير هما او اداة النفي لانها موضوعة لان تنفي بها او وجبت
للتبوع لا لان يفيد بها النفي بل شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود هنا في النفي
والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة ووضع فيها النقائض
حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت
لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بالبتة وكذا اذا قلت ما يقوم الا
زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا بلا هو
منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما المانع من قوله بغيرها
فكأنه يجوز كون منفيا منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به غيرها
من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بنحوي
الكلام او علم السامع او المتكلم او شيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع
وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا استثناء في ذلك وكان الا
ان يصرح به المص ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مدفوع
بالتأمل في قولنا وان ابى الرجل الكريم ان لا يؤدي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤدي
غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الحصر لذلك الشخص مفعوله بغيرها
اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا

حسن

بخفي

ولا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم فداخذوا
هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احترز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو
زيد قائم لا قاعد لا فاعد على ان يكون الثاني نائبا كيد او نحو جاءني الرجال لا النساء
لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا او يجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين
اي انما والمقدم فيقال انما انا بمعنى لا نسبتي وهو باثني لا عمرو والتمثيل نحو زيدا
ضرب لا عمرا احسن لان المنفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي
والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران
صريحا في النفي فلا بد وان يكونا ضربين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك والمعنى الموجب
فلا يلزم خروجها عن وضعها وما مر دليل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح
انه يصح ان يقال ما من اله الا الله واحد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله
واحد الا وهو يقول ذلك لان من لوازم الاتي بالنفي واحدا بهذا المعنى علمه بجميع
الاعيان وهذا اكثري يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا
صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك
لا عمرو نفيا عن الثاني بما اوجب به للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي
فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد
عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي
بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا بمعنى لا جتى اذ لا دلالة لقولنا
امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي
جواز نحو لنا ابى زيد الا القيام لا القعود وفرت الا يوم الجمعة لا سائر
الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان
الصريح بالاستثناء مشعر بان المنفي ايضا في حكم المصرح به اي لم ير زيد الا

لكن النفي مصرح به

ج

القيام

وما ترکت القراءة الا یوم الجمعة فیمنع ثم قال السکاکی شرط مجامعة ای النفی
العاطفة للثالث ای انما ان لا یکون الوصف بالنفی مختصا بالموصوف لعدم
الفائدة فی ذلک عند الاختصاص نحو انما یستجیب الذین یسمعون فانه یمتنع
ان یقال لا الذین لا یسمعون اذ کل عاقل یعلم انه لا یکون الاستجابة الا ممن
سمع وتعقل بخلاف انما یقوم زید لا عمرو اذ لا اختصاص للقیام بالنفی زید
وقال عبد القاهر لا یحسن المجامعة المذکورة فی الوصف المختص کما یحسن فی غیره
وهذا اقرب اذ لا دلیل علی الامتناع عند قصد زیادة التحقیق والتاکید ولم
یذکروا هذا الشرط فی التقدیم لاوجوبا ولا استحسانا فکان دلالة علی العصر
اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفی فیما یجری فیه النفی بعد من نادرة نحو
ما جاءنی زید وانما جاءنی عمرو وبناء اخری نحو انما جاءنی زید لا عمرو وانما انت منذر
لست علیهم بمسیطر وفیه بحث لان الکلام فی النفی بلا العاطفة والا فلا
دلیل علی امتناع نحو ما جاءنی الا زید ثم یجیء عمرو وما زید الا قائم بل هو بقاعد
وفی التنزیل وما انت بمسمع من فی القبور ان انت الا نذیر واصل الثانی
ان یکون ما استعمل له مما یجهله المخاطب وینکره بخلاف الثالث ای الوجه
الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل الثانی النفی والاستثناء ان یکون للحکم الذی
استعمل هو له من الاحکام التی یجهلها المخاطب وینکرها بخلاف الثالث فانه اصله
ان یکون للحکم المستعمل هو فیه مما یعلمه المخاطب ولا ینکره کذا فی الایضاح و
قد یغفل عن دلیل الاعجاز حیث قال اعلم ان موضع انما یجیء الخبر لا یجهله
المخاطب ولا ینکره او ما ینزل هذه المنزلة وما والا فما ینکره او یجعله فیه انکار
لان المخاطب اذا کان عالما بالحکم ولم یکن حکمه مشوبا بالخطاء لم یصح القصر
بل لا یفید الکلام سوی لازم الحکم فکان مراد الشیخ انه یجیء الخبر من شانه ان لا

یجهله

یجهله المخاطب ولا ینکره حتی ان انکاره بمنزل بادنی تنبه لانه لا یصر علیه وعلی
هذا یکون موافقا لما فی المفتاح وهو ان طریق انما ان یسلک مع المخاطب فی مقام
لا یصر علی خطائه او یجب علیه ان لا یصر ثم انه قد یترک کل من الاصلین اخر اجا
للکلام علی خلاف مقتضی الظاهر فاشار الی امثلة الاصلین وترکهما بقوله کقولک
لصاحبک وقد رایت شجاعا من بعید ما هو الا زید اذا اعتقده غیره ای اذا
اعتقد صاحبک ذلک الشیخ غیر زید مصرا علی هذا الاعتقاد وقد ینزل المعلوم
منزلة المجهول لاعتبار مناسب فیستعمل له ای لذلک المعلوم الثانی ای النفی
والاستثناء افرادا ای حال کونه نصا للافراد نحو وما محمد الا رسول ای مقصور علی الرسا
لا بعدا له الی البشریة مع الهلاک فالمخاطبون وهم الصحابة رضی الله عنهم اجمعین
عالمون بکونه مقصورا علی الرسالة غیر جامع بین الرسالة والبشریة من الهلاک
لکنهم لما کانوا یعدون هلاکه امرا عظیما نزل استعظامهم هلاکه منزلة
انکارهم ایاه ای الهلاک فاستعمل له النفی والاستثناء والاعتبار المناسب
هو الاشعار بعظم هذا الامر فی نفوسهم وشدة حرصهم علی بقاء النبی فیما
بینهم حتی کانهم لا یخطرون هلاکه بالبال او قلبا عطف علی قوله افرادا ای او
یستعمل له الثانی حال کونه قصر قلب نحو ان هم الا بشر مثلنا تریدون ان تصدونا
عما کان یعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبین فان المخاطبین بهذا الکلام
وهم الرسل لم یکونوا جاهلین بکونهم بشرا ولا منکرین لذلک لکنهم نزلوا
منزلة المنکرین لاعتقاد القائلین ان الرسول لا یکون بشرا مع اصرار المخا
طبین علی دعوی الرتبة ای لان الکفار القائلین لهذا القول اعنی ان انتم الا بشر
کانوا یعتقدون ان البشریة تنافی الرسالة فی الواقع وان کان هذا الاعتقاد
خطاء منهم والرسل المخاطبون کانوا یدعون احد الوصفین اعنی الرسالة

فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخراجي البشرية بناء على ما اعتقدوا
من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي
انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان
ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة
وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بانهم مقصورون
على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم
اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم
من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان والمساهلة معه
بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لامن العثور
وهو الاطلاع حتى يراد بتبكيته اي امساك الخصم والزامه لا التسليم انتفاء
الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره
ولكن ذلك لا ينبغي ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا جلي جوابا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق
كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه
استعمل بنا في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون
ذلك بل يدعونه والاول وفق بجواب الحسن فلم قلت ولما استعمل على سبيل
المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا
رسلهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقولوا ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم
الا تكذبون فظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون
انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح

على انه

على انه قصر افراد بالنظر الى الذي يسمى القصر قصر تعيين بناء على انكاره وهي ان الكفار
ترى المخاطبين وبناء على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل البتة بل غايته امر هم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصر هم على الكذب قصر تعيين وقوله
كقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل
فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك وتقريره
انت تريد ان تقصره عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك وقبقا مشفقا
على ذلك الاخ والاول بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى
الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ فرض انه ليس باخيه لكنه غير
مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان
يكون معلوما للمخاطب لاصراره على انكاره ولادعاء ظهوره فيستعمل له
الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا
ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره و
لذلك جاء الامر انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بانما نبه على ان ادراك
الجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي
هو ناكيد على ناكيد وتوسيط ضمير الفصل الذي كذلك لافادة الحصر وتصدير الكلام
بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما يحق الاعتناء به مصروفة ثم
الناكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله
ولا يشعرون فتعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر و
ثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة
الاخيرة في ان لا تخصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وشتا

تنبيه

كاشتراك الاخبرين في صحة المجامعة مع لا العاطف ومزيته انما على العطف
انه يعقل منها اى من انما المحكمان اى الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا
بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قايم لا
قاعد او على العكس نحو ما زيد قايما بل قاعد فتعقل المحكمين معا ارجح
اولا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقع
اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بحال الكفار
من فرط جهلهم كالبهايم بقطع النظر والتامل منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من
البهايم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلى
ما يرى بالغلب اذا كان لا يراد بالكلام بعد ما نفسى معناه ولكن التعريض
بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان لبس الفرض من قوله تعالى انما يتذكر
اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان غاير
انهم من فرط الجهل كالبهايم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل
نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرا وما ضرب
عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما
الا زيدا واذى الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين
الفعل وساير المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام
الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نقدا ونحو ذلك وكذا
بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني
احد الا اخوك وما ضرب زيدا الا اسيء وما سلب زيدا الا نحوبه فمعنى الاستثناء
بوتخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل
على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فخرج

فقوله

بخ التحقيق

في التحقيق اما قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا
وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر سواء كان حقيقيا باعتبار ذلك وقد تقع بحالها
بحالها اى جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور
حال كون المقصور عليه والاداة بحالها وهو ان يكون الاداة مقدمة على المقصور
عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول و
التقدير ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل
والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا الشهي بالقوم الا كارها بابا
الامير ولا وفاء للحاجب وقوله كان لم يمت حتى تسوك ولم يقم على احد الا
عليك النوائح وكذا سايرا لمعمولات وانما قيل ذلك لانه لا يستقيم قصر الصفة
قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو هي الاول في الضرب المسند الى زيد و
الصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب
فلابد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما
جاز مع ذلك لانها في الحقيقة ناشئة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالها احترازا
عن تقديمها مع ازالتها عن مكانها بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه
كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول
على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب الا
عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه
ممنوع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود والضابط ان المقصور عليه
يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع
او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمها بحالها ايضا ممنوع
عند بعض النحاة وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم

لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيخيل المحق لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد
ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد و في ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احدا الا زيد عمرا
هذا عند من يجوز استثناء شيئين بمادة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز
ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا والا كثرون على منعه مطلقا
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيآن فتقديرها بحالها انما يجوز على تقدير ان لا يجعل
الاستثناء مقدرا ويجعل المقصور في النية متقدما ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان كثير النحاة على منع ذلك
الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاء في الا زيدا احد وتابعا للمستثنى نحو ما جاء في الا زيد الظريف
او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ابتك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعولا رأيت والعامل في الموت

أراد لنا بادي الرأي منصوب بتعسوب بمضمر اي اتبعوك بادي الرأي وكذا
باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوابح في البيت الثاني
مرفوع بمضمر اي قامت النوابح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل
واعتبار الضمير لا يجلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر
المنصوب ومن هذا قبيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر
كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل ما ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا
قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان ما
ضرب لا بهاء استفهام عن جميع ما وقع عليه الفعل حتى كانك اذا ضربت
زيدا او عمرا او بكرا فقيل لك ما ضرب فقلت زيدا لم يتم الجواب
حتى تاتي بالجميع نعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مقصورا على زيد
ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد حكي عن
بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قابلين ان الفعل المضمر ليس فيه
اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم انتفاء
القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجمع
اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما يجيء المبتدا والخبر او الفاعل
والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك المستثنى
منه فتفرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه اليه
مقدرا وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما
ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص
قال صاحب المفتاح ولذلك تراهم في علم النحو يقولون ما ثبت المضمر في كانت
في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي تري مبنيا للمفعول في قراءة

الحسن فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما
بعيث الا الضلوع بكسر الشين للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام
مع شيء من الاشباع وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان
حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال انا نثبت الفعل
بالنظر الى ظاهر اللفظ كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل
والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والاكثر بسند
الفعل المفرغ الى الفاعل المراد ظهوره وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة
هو ذلك المقدر العام وليس بمذكور فرفع الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم
اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما دخل عليه وكقوله تعالى
ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا فمن قرا بالياء فان فاعله ضمير عائد
الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام
الا هند بدلا من المضمر العائد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز
النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد
الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في
جنه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي ما كسوته لباسا و
في نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وفتنا من الاوقات
وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح غير
المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ
ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في
سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفته اي في كونه فاعلا
او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان المنفي متوجها الى هذا المقدر

العام المناسب للمستثنى منه جنسه وصفته فاذا اوجب منه اى من ذلك المقدر شئ
بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشئ على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع
بعد الا بعد الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدإ نحو ما زيد الا يقوم او صفته
نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم وبعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك و
كثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتته الا اتاني وفي الحد
ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم
تعجب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال تما لا يقارن
مضمونه بمضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير اى ما ايس الشيطان من
بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير
معه صقره غدا اجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يوخر
المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير تما وقع بعده بمنزلة الواو
بعد الا تكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اى تقديم المقصور عليه على
غيره للالتباس فانه اذا جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء
على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وانما
ليس الامر مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب
عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيدا الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيدا
فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان
تقديم المقصور عليه جائز اذا كان غرض التقديم مجرد الحصر كما في قولنا انما
زيدا ضرب فانه لحصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامي ما لم تزده معرفة
وانما لذة ذكرناها اى ما ذكرناها الا لذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما
اذا كان الحصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغيره كالا في افادة الحصر

اى الحصر

اى لحصر المصوف على الصفة وحصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول
في حصر ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم قلبا وفي حصرهما ما شاعر غير زيد
بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا للعاطفة لا تقول ما زيد
غير شاعر ولا متجما ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها
مثبتا قبلها بغير عاطف من كلمات النفي الباب السادس الاستثناء قد يقال على الكلام
الذي لبعضه نسبة خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم الذي
هو القاء الكلام الاستثنائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسيم الطلب
وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية
لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله اللفظ الموضوع له كذا او كذا ظهر ان
ليس مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي
ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود
بالبحث عنه آخرا الامر فالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك
وغير الطلب كالافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم
ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا الطلب لاختصاصه
بمزيد اختصاص ايجاب لم نذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشائيات غير
الطلبية في الاصل اخبار نقلت لمعنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح
لان السابق في هذا الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبيا
استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض
ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا لغرض
اخر آخر هو على معناها الحقيقي وتتولد منها بحسب القرائن ما يناسب
المقام وانواعه كثيرة وجرى على ما ذكرناه المصنف حيث قدم التمني والاستفهام والامر

والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا والثاني التمني والاول ان كان المطلوب
به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج
فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد
حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منا التمني وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة
واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا يتمنى المحال
وبطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت
الشباب يعود يوما لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطمأنينة في
وقوعه والا صار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى وانما ذكرنا ما هو موضوع للتمني
اشارة الى ما يستعمل في التمني مجازا كما تقول وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم
ان لا شفيع له لانه يصح حمله على جهة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم ولا
سند عاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن
ليت هو ابراز المتمني بكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد
يتمنى بلو نحو لو انا ننا فنحدثنا بالنصب على تقدير فان نحدثنا فان النصب قرينة
على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما عمل ان
في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع
وافقا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طمأنينة به في وقوعه وقيل انها لو التي يجيء
بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وجيء بحرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها
عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان
لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف
التقديم والتخضيض وجيء نحو هلا والا بغلب العدم همزة ولولا ولوما ماخوذة
منها من هل ولو التمني في حال كونها مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينها

علة لتضمن الشئ معنى الشئ

علة لتضمن الشئ معنى الشئ تقول ضمنت الكتاب
كذا بما اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب و
التزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمنها يعني ان الغرض
من تضمنها معنى التمني بيان فائدة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين
هما اياه في الماضي التقديم نحو هلا اكرمت زيدا ولو اكرمته على معنى لبتك اكرمته
فعدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التخصيص نحو هلا تقوم ولو ما تقوم
على معنى لبتك تقوم فعدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو من ضرب من
التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فعوله
لتضمنها مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا و
ان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا
المزيدتين مطلوبا بالالتزام التركيب الثبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا
مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنها البس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد
ايضا محمول لما كلام المفتاح حيث قال اذا تبين هذا فاعلم ان زيدا فانما
اللام لبتك اكرمته متولد امنه معنى التقديم وانما لم يجعل تركيبها من اول الامر
لتضمنهما معنى التقديم والتخصيص من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة
فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمنى ما مضى يناسب التقديم وما يستقبل
السؤال والتخضيض وانما ذكر مع هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لا
احتمال ان يكون كل منها حرفا موضوعا للتقديم والتخضيض من غير اعتبار التركيب
قال التفتازاني في الحروف تمنى بها وبكثير من اخواتها وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم
ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك
بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه بعده عن الحصول اشبه المحالات

فان التركيب مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالالتزام لانه التركيب الثبيه على الزام هل ولو معنى التمني هذا

والممكنات التي لا طماعية في وقوعها ينتولد منه التمني كما مر من انه طلب محال او
ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن
ثمة كما يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع
ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت
الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب وقد مر انواع الطلب الاستفهام
وهو طلب حصول صورة الشئ في الذهن فان كان تلك الصورة وقوع نسبة بين
الشيئين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة
له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف وايين واني ومتى وايان فبعضها يخص
بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشئ منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار اعم فقدمه الملخص فقال فالهمزة لطلب
التصديق اي ادراك وقوع النسبة اولا ووقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد
وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما
بالايجاب او السلب ولكن بطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة
كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان
في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند اعني الخابية وفي تلك
ام اتي الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق
والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وبطلب
بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور
الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا
عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يسند الى حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها

يكون

يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر اي اعمرا عرفت وانما في
ازيد قام فلانا ذلا يلزم ان تقديم المرفوع يسند الى حصول التصديق بنفس الفعل
غاية انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب
التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام
بان هل معناه فذلا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي التي
يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضرب زيدا اذا كان الشك في نفس
الفعل اي الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد وارد به بالاستفهام ان علم
وجوده نحو على هذا الطلب التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت اضرب زيدا
ام اكرمته نحو لطلب حصول احد هذين الامرين هو ام الكرام والتصديق حاصل
بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور
المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن ونحو قولك اقرنت مع الكتاب الذي كنت
تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام الشريعة سؤال
عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام الملخص لا يخلو عن تعسف والفاعل في انت
ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد
والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع
ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو في الدار صليت واليوم الجمعة
سرت وانا ذو بنا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز
وتمام بيان ذلك انك تقول ما قلت شعرا قط ما رأيت اليوم انسانا فصحيح
ولا يصح ان تقول انت قلت شعرا قط انت رأيت اليوم انسانا اذ لا معنى
للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا الان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة
بالفعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك

مما يكون ان ينص فيه على معين فاما قبل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق
فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يخص بهذا دون ذلك حتى يسئال عن فاعله وهل
لطلب التصديق مخصب وبد خل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد
اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اذا قال قائل صر
يطلب التصديق اتسمع هل زيد قام ام عمرو لان نوع المقرو بعد ام دليل على
كونها منصلة وام المنصلة لطلب نعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل
الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا
لطلب التصديق بنفسها تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد
قائم فانه يصح ولا يمتنع لما سيجئ قال قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف
يصح طلب التصور مع حصول التصديق بخو ازيد قام ام
عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب
تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور
بوجه ما وفيه هل زيدا ضربت لان التقديم يسند الى حصول التصديق بنفس
الفعل فيكون هل طلبا لحصول الحاصل وهو محال وانما يمتنع لاحتمال ان يكون
زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اى هل ضربت زيدا ضربت
لكنه يمتنع لعدم اشتغال الغير بالتضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم
لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه ح لتصحيحه سوى ان الغالب في
التقديم هو الاختصاص وعند ابو جب ان يصح لوجب ان يتمنى على قصد الا
هتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون ضربت اى لم يصح هل زيدا ضربت
لجواز عند بر الغير قبل زيدا اى هل ضربت زيدا ضربت بل هذا ارجح لان
الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يسند الى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون

هل طلب

هل طلب التصديق فجر وذكر بعض المحققين من النحاة انه مع وجود الفعل في
الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل
زيدا ضربته بل لا بد من الفاظ به لفظا وجعل السكاكي فتح هل رجل عرف نوادر
اى لان التقديم يسند الى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم
والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في
قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون
رجل فاعل محذوف ويلزمه اى السكاكي ان لا يفتح هل زيد عرف لان تقديم
المظهر للمعرفة ليس للتخصيص حتى يسند الى حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر
مع انه فتح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان جعل زيد خرج على تقدير الفعل
فتصحيح للوجه البعيد لانه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك
لجواز ان يكون نصبا لعلة اخرى فان انتفاء علة محصوصة لا يوجب انتفاء الحكم
مطلقا فتعانه فافهم الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي فتح هل زيد عرف لانه
يلزم عدم فتحه وعلل غيره اى غير السكاكي فتحها اى فتح هل رجل عرف وهل
زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كعوتك اهل عرفت الدار
بالغير بان وتركت الهمزة قبلها لكثرة دورها في الاستفهام فانفتحت هي مع الهمزة
وتماثلتا فحذفت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فلذا ما جيء بمعناه
فان قلت هذا ينتقض لا بفتح او بفتح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها
الاسمان نحو هل عمرو قاعد والا نما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل
زيد قام قلت الفرق انها اذا قارنت الفعل في خبرها تذكرت عهودا بالحري وحنت
الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراقها الاسم بينهما بخلاف نشأت

ما اذا لم يقرنه في خبرها ما تاهه

عنها فاعلة وهي اى هل تختص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كما تسبق

وسوف فلا يصح هل ضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اضرب زيدا وهو اخوك يعني
انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال يعني انه لا ينبغي ان
يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالا
لاستقبال فلا يصح لانكار اثبات الفعل في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك
ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب
في المستقبل وقد صرح العكاكي بذلك وقال يجب ان يكون الضرب واقعا في الحال
واعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع يعني
انه لا ينبغي ان يقع ~~يعني انه لا ينبغي ان يقع~~ سواء كانت القرينة مقالية كما في المثال
او حالية كما في قولهم اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب ابا ك واشتمك
السلطان فانه لا يصح وقوع هل على هذه المواقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع
ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا تقييد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب
مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ممنوع الا بري ان الصحة فقولنا اتجيء
زيدا راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال المحاسبي سا تغلب على العار
بالسيف غالبا على قضاء الله ما كان غالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم دا
خرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب بتجريد صدر الجملة
الحالية عن علامة الاستقبال كما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل
المقيد بالحال يجرد عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو بين بادي على خطائه ولم يشتغل عن احد
امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث
مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا خالفنا على القاصر يجب ان يتبعوا فيها من غير تامل
ويأخذوها مذهبا والاختصاص التصديقي بها اي لكون هل مختصة على اطلب

التصديق

التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال نختصك بالعبادة يعني لا نعبد
غيرك وتخصيص المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا
اظهر ما موصولة وكون مبتدا وخبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي
زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما
يدل عليه حيث يدل بعرضه له اما اقتضاء والثاني اعني تخصيص المضارع
بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني
اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء
والنفي والاثبات انما يتوجهان الى ما فيه الصفات التي هي مدلولات الافعال من
حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات
فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل
كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم
تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما
سيجد في معرض الثبات ادل على كمال العناية بحصوله من العناية باعتباره على اصله
كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة
على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل
انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار
كون الجملة اسمية لان هل اودعي للفعل من الهمزة فتركه معه اي ترك الفعل مع هل
ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصوله ما سيجد ولهذا اي ولان هل اودعي للفعل
من الهمزة لا يحسن هل زيدا منطلق الا من البليغ لانه الذي يفصله به الدلالة على
الثبات وابراز ما سيجد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يعرف بينه
وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله فوقع

اى هل قسمان بسيطة وح الى بطلب بها وجود شئ اولا وجوده كقولنا هل الحركة
موجودة اولا موجود ومركبة وح الى بطلب بها وجود شئ لشئ اولا وجوده
له كقولنا هل الحركة دائمة اولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولا
وجوده لها وقد اخذ فى هذه شيئان غير الوجود وفى الاولى شئ واحد فلذا كانت
مركبة بالنسبة اليها فالوجود فى البسيطة محمول وفى المركب رابطة والبائنة من
الفاظ الاستفهام تشترك فى انها تطلب التصور وتختلف من جهة ان المطلوب
بكل منها تصور شئ آخر فقط فبطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا
ان يشرح هذا الاسم وبيان مفهومه وانه لاى معنى وضع فيجاب بابراد لفظ
اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية الشئ اى حقيقته الى هو بها
هو كقولنا ما الحركة اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ ويجاب بابراد ذاتيانه من الجنس
والفصل ويقع على البسيطة فى الترتيب بينهما اى بين ما الى شرح الاسم و
الى طلب الماهية يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا شرح
الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم
اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف انه موجود استحال
منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية
ما به يكون الشئ هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ
بالجملة وبين الماهية الى تفهم من اللفظ بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم
فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما
للحقيقة فلا يقف عليه الا المتناص بصناعة المنطق فالموجودات لما كانت
لها مفهومات وحقايق كان لها حدود تجب الاسم وتجب للحقيقة
واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد

بحسب

لم

بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى اول التعا
ريف حدود الاشياء الى يبحث عن ثبوتها وجودها فى اثناء التعاليم تمام حدودها بحسب شرح
الاسم ثم اثبت وجودها وبحث عنها صار ذلك للحدود بعينها حدودا للذات
والحقيقة كذا ذكره الشيخ فى الشفاء فعلم ان الجواب الواحد يكون حدا بحسب الاسم
وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين
ومن العارض الشخص لذى العلم اى يطلب من الامر الذى يعرض لذى العلم
فيفيد شخصه ونعنى كقولنا من فى الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد
شخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما
اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف
فى الخارج فى شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال
السكاكى يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس عندك وجوابه
كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية بحقيقة نحو الكلمة اى اى اجناس
الالفاظ ح وجوابه لفظ مفرد موضوع والاسم اى اى اجناس الكلمات هو وجوابه
الكلمة الآلة بما مع فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول
ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفى الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما
المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا او الذاكرات ويسئل بمن
عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل اى ابشر هو ام ملك ام جنى وجهه
نظر اذا تسلم انه سؤال عن الجنس وانه صح فى جواب من جبريل ان يقال ملك
بل جوابه انه ملك بانى بالوحى الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع شخصه
او نعته واما ما ذكره السكاكى فى قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما
يا موسى انه معناه ابشر هو ام ملك ام جنى فساده يظهر من جواب موسى

الاشياء ٢٥

بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه
بما ذكرناه ويسأل بأي عما يميز احد المشاركين في امر عمهما نحو اي الفريقين خير
مقاما اي احسن ام اصحاب محمد ثم قال الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد ثم
قد اشتركا في الفريقية تسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك
فيه هو معمول ما اضيف اليه اي بوضحه قوله في الكشاف يقول العاقل عندي ثياب
منقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في
الثوبية قبل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم
متضمن للاشارة خاصة او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز
لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثمائة ام غير ذلك
والغرض من ذلك السؤال التقرير والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخا
طب
على الاقرار ومن آية تمييز كم سبق بادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين ما يميزه جعل
منه وجب زيادة من فيه تقول بكم ثوبا ما لبيس بالمفعول كما قرن في الخبرية وذكر بعض
المحققين ان تمييز الاستفهامية لم اعتر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر
ولا دليل على جوازه كتابه من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة بعينة وبسأل بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان
ماضيا كان او مستقبلا وبأيان عن الزمان المستقبل قيل وقد يستعمل
في مواضع التفخيم مثل سيسأل أيان يوم الدين وانى يستعمل تارة بمعنى كيف
ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال و
من اي شق اردتم بعد ان يكون الماتي موضع للحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى
كيف هو وانى بمعنى من اين كقولك هذا اي من اين لك هذا الرزق

الآتي

الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعارا بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين
وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا ذكر بعض النحاة ان اني
بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشروني
لنا بجاء من اني او مقدرة كقوله تعالى اني لك هذا اي من اين نقال الملخص رحمه الله
قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه فظهر
ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص
بطلب التصور كسائر الاسماء والاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق بغير افتراق في الاستفهام ولهذا
يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل
يستوي الظلمات والنور وقوله تع ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله تع
ام اذا كنتم تعلمون وقول الشاعر لعمك ما يغني الثراء عن الفتى
ان
اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر بمعنى بل الآتي للاضراب والمعنى هنا بعد بل الآتي يكون للانتقال من كلام
الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تع ام انا خير من هذا الذي هو مهين
وبهذا انجلى ما قيل في قوله تع اكذبهم بآياتي ولم يخطوا ابرا علما ام اذا كنتم
تعلمون من ان لم ان كانت منقطعة فشرطها ان يليها احد الشيئين
والآخر بلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة
بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام
ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها منقطعة والمعنى اكذبهم ام لم تكذبوا فانا
ذا لم تكذبوا فاي شئ كنتم تعلمون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بعونه القرآن
وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه تمام تحريم احد قوله

كالاستنباط بحكم دعونك ومنه قوله تع حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه
متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم تشغلنا ركاب ونا مل الا يكون
لنا اوان والتعجب نحو مالي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فابين
تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم ادب فلانا اذا علم ذلك والتقرير
قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت ويقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار
بما يعرفه والاحاطة اليه وهو الذي قصده المص ههنا بقوله والمقرر به الهمزة
اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة
الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان
تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت
في تقريره بالمفعول وكذا ابزيدا مررت وازيدا انا كلمت وغير ذلك
وانما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل في قوله مع حكاية انت فعلت هذا
بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام
قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى المفعول في قولهم
ام انت فعلت هذا او قال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل
لكان الجواب فعلت ام لم افعل واعترض المص عليه بانه يجوز ان يكون
الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابرهيم
هو الذي كسر الاصنام حتى يمنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه
يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم
بعد ان تولوا مدبرين ثم تمارأوا في كسر الاصنام فالوا من فعل هذا بآلهتنا
انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم
قد علموا ذلك من خلفه وذمه الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوه

في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه ليكسرهم اقبلوا اليه يسرعون
ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها
حينئذ تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي
فان هل يكون للتقرير بغير الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاشتقاقية
للتقرير بما يشتق منه نحو كم آتيناهم من آية وما ذا انعلت بفلان
ومن الذي فعلته ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني
اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار فلا يجري فيه
هذا التفصيل وهو مثل قولك اذا يضربك لو فعلت كذا ومتى تفعل
كذا اوكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن ابن تدري ما العار من الرشد
وما اشبه ذلك واما الهمزة في الانكار ما يليها كالفعل في قوله ا
اصطفى البنات والمشرف من مضاجعي فانه ذكر ما يكون مناقضا للفعل فلو كان
للانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على السبيل الذي توهم
لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تع اهم يقسمون رحمة ربك
فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لانفس القسمة وكالمفعول في قوله
ع اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله لا اتخاذ الولي و
اما قوله ع اتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلهذا
اولي الفعل الهمزة وكالحال في قولك ارا جلا اسير اليه وكذا غير ذلك
من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته بحمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل
بحسب تغاير المقام وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار
على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على
ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله ع افانت

نكرة الناس وانما نشأت شبهة القوم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب
وهو النبي صلعم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها حالة
الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى ان قوما شعقة بانهم وبالغ
في حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لاجعال همزة الانكار بمنزلة دون
النفي وقدم ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف بجملة السكاكي
على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة دون النفي
في ذلك قال السكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا
للتقوي والتخصيص مطلقا ان كان مقررا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا
منكرا او للتقوي ان كان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم
قال فلا تحمل قوله ءالله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله
دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم
ان مثل هذا التركيب يكون حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى
وهذا خلاف اذهب اليه فيما سبق الى ان المظهر المعرف لا يحمل اعتبار التقديم
فكانه بنى على هذا مذهب القوم ومنه اي مجيء الهمزة للانكار ليس الله بكاف عبده
اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال
ان الهمزة فيه للتقرير اي تحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف
لا بالنفي وهو ليس الله وهكذا قوله نع الم نشرح لك صدرك والم نجدك يتيما
وما شبه ذلك فقد قال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما
حسن فعلم ان التقرير يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل
بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله نع ءانت قلت للناس اتخذوني
وامي الهين فقال الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عليه من هذا الحكم لا بانه

قد يقال

قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل
ان يلي الفعل الهمزة وانما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله والانكار الفعل صورة اخرى وهو نحو ازيدا ضربت ام عمرا
لم يرد الضرب بينهما من غير ان يتعلق تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه
بهما يتعقبه من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تع ءالذكرين
حرم ام الانثيين امما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض
انكار التحريم عن اصله وكذا اذا ولي بها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرا ولم يرد
الضرب بينهما وبين الفاعل نحو في الليل كان هذا ام في النهار وفي السوق
كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون
الامر الذي كان نحو اعصيت ربك قال العصيان واقع ففي هذا الاستفهام
تقرير مع التثنيع والانكار مع ان ما كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله افغير
البدر يوضع في مهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة
من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث المفعول ما دخلت عليه
الهمزة وذلك في المستقبل نحو انقضي ربك مع لا ينبغي ان يتحقق
العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم
يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم ذلك
الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقيمكم على الاسلام والحال انكم
لها كارهون مع لا يكون هذا الالزام وعليه قوله مع اهل جزاء الاحسان
الا الاحسان وقول الشاعر وهل ينهض البازي مع اهل وكره اذا اذخر
الطعام اجره وما قد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ اجاء
كقوله مع ماذا عليهم بمعنى اي تبعة وبال عليهم في الايمان وترك النفاق

لو امنوا بالله م

وهذا للذم والتوبيخ والا فكل معلمة وايتاكم عطف على الاستطاع ثم اصلوا الكلام
تأمركم ان تشركوا ما يعبد اباؤنا والتعجب نحو من هذا او التهويل كقوله ابن
عباس رضي الله عنهما ولقد نجيناكم ال اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عالياً من المسرفين
والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه
هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا استعملت حملها على حقيقته تولد تلويحة
الغرابة ما ناسب المقام والا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضاً
شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب
فلا ينبغي ان تقصر في ذلك على ما سمعته او منال وجدته من غير ان
تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها
اي ومن انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء
واحتر بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب
العلو سواء كان عالياً حقيقة او لا على الدعاء والالتماس وفيه نظر لانا لا نسلم
عدم الكف عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما ذا وضعت
فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو
الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظاً وقيل بالتوقف بمعنى
كونها للقدر المشترك وبمعنى الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب
والندب والاباحة موضوعة لكل واحد منها ومنال للقدر المشترك
بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن
الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى
ما هو اظهر عند العقل لقوة امارته فقال والاظهر ان صيغة الامر المقترنة

بالتلام

بالتلام نحو لينفق زيد او غيرها نحو اكرم عمراً ورد بكراً في هذا اشارة الى ان اقسام
صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفعل غير المخاطب
والثاني ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول
والثاني لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماهما النحويون امراً سواء استعملا في حقيقة الامر او غيرها حتى ان لفظ الغير
يا امر عندهم واما الثالث فلما كان اسمائهم بسموا امراً تمييزاً بين البابين موضوعة
لطلب الفعل استعلاء اي كون الطالب مستعلياً سواء كان عالياً في نفسه
او لا والتبادر الى الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة لا ذلك الطلب اعني طلب الفعل
استعلاء والتبادر الى الفهم من قوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح
واتفاق ائمة اللغة على اضافته نحو قم وليقم الى الامر لقولهم صيغة الامر ومثال
الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلاً بعد كونها
حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانا لا نسلم
ان الامر في قولهم صيغة الامر مثال بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الطلب في عرفهم
حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام
الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثلتها
قلنا مسلم ولكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن قسمتهم نحو قم وليقم امراً دون
ان يسموه اباحة مثلاً بعد ذلك في الجملة وان لم يصح دليلاً عليه وقد يستعمل
صيغة الامر لغير اي غير طلب الفعل استعلاء كما بناسب المقام بحسب القرائن
وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلاً او يكون لطلبه لكن لا على سبيل
الاستعلاء فالاول اشار بقوله كالاباحة والثاني بقوله والدعاء

نحو جالس الحسن او ابن سيرين والنهد بداى النحويف وهو اعم من الا
لانه ابلغ مع تحويف وفي الصحاح هو تحويف مع دعوة فالنهد بدون تحو
اعلموا ان التسخير والتعجيز فانهما بصورة من مشكة والتسخير كونهما فردة فحا
سنابين والاهانة نحو كونوا حجارة او نحو حديدا اذ ليس الغرض ان
يطلب منهم كونهم فردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في
التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم فردة فغيبه دلالة على سرعة تكوينه
مع انهم فردة وانهم مسخرون لا منقادون لا يحضر وفي الاهانة
لا يحصل الفعل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة
بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينهما وبين الاباحة ان
المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل
فابيح واذن له في الفعل مع علم المتكلم بالترك وفي التسوية كانه
توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه
فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل
الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الا انجلي ص
الانكشاف بغول بسزول ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك عندي الذي اقاسي فيك هموما زائدا اقاسيها لبلاء الليل
لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا مما عرض له في الليل من تباريح
البلوى وتواتر الاشواق والاستطالة تلك الليلة كانه لا يرغب
انجلاءها وليس له طماعية ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي
والى الثاني اشار بقوله اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل
الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على

سبيل

ولان زيادي يظلم في عيني لا زدهم الهموم على فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ص

التسخير بيان

على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن هو مساوٍ لك رتبة افعل هذا دون الاستعلاء
وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس يسمى في العرف انما يقال للطلب على
سبيل نوع من التضرع لا الى حد الله عاء ثم الامر فال السكاكي حقه الفور
لانه الظاهر من الطلب عند الاطلاق كما في الاستفهام والنداء ولنا در
انهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه انما يغير الامر الاول دون الجمع بين
الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم
اضطجع ينبادر الفهم انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه اراد الجمع
بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو
المقام عن القرائن بل لبس منهوم الا الطلب الاستعلاء والفور والتراخي
منوط بالقرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها
اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وقوله
حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة سمي هذه الصيغة
بها اي معنى استعمل كما سمي افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه
المتبادر الى الافهام وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي
يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى
قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تحرك فالاشبه للمرة وان
كان راجعا الى ايجاد الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال
وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف
عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض
فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان

ن

قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك
كقولك لعبدك لا تمتثل امر فلان لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد
طلب كفه عن الامتثال ولا طلب تركه او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن
لا على سبيل الاستعلاء بل على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تمتني
اعدائك او على سبيل الالتماس فيكون النهي مساويا كقولك لمن يساويك
لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات
على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو احد هذا الخط المستقيم ولا تكن
الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني النهي والاستفهام
والامر والنهي تجوز تقدير الشرط بعدها واجراء الجزاء عقيبه مجزوما بان
المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه
انفقه وفي الاستفهام ابن بيتك ازرك اي ان تعرفني ازرك وفي
الامر اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك
اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكرنا في تحقيقه وجهان احدهما ان
هذه الاربعة انما معنى الطلب والطلب لانفكاك عن سبب حامل
للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب
في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت
عامتها علة كالعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية يتقدم في
الذهن على الكل المعلول ويتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول
الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا
عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب وذكر المسبب الذي صح
مسببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب

اوليس

او ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم
السبب الحامل بان مفادة بعد هذه الاشياء وشبهها ان كل واحد كلام
لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب
بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره بمعنى
ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا
ذكر الطلب ولم تذكر بعده ما يجعل توقفه على المطلوب يجوز الخا
كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره واذا ذكرت بعده والكل
غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط
مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة حالا لان
يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا ايت بيتك اضرب
زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفني اضرب زيدا في السوق واما
قوله تع قل للذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة
تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا
على شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا لم يقصد السببية يبقى
المضارع على رفعه اما حالا نحو زرهم في حوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم
رجلا يجيئك واستبنا فا اي جوابا عن سؤال ينجر منه ما قبله نحو قم
يدعوك واما العرض وان عدة النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها
الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي
ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو باقيا على حد
الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا
للحاصل فمولد منه بقرينة المقال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه

لعبادي

قف

طب

بل النهمزة فيه هجرة الاستفهام دخلت
على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة

بغير تقدير الشرط على المخاطب وطلبه وهذا في النفي
بهمزة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا
صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه
الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس
مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار اي ان لا تسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر اي ان
لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي بانه يجوز نصبا على القرينة ويجوز
تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة كقوله ام اتخذوا
من دونه اولياء فالله هو الولي اي في غير ان اتخذوا اولياء بحق فانه هو
الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لا غير قوله
ام اتخذوا الانكار لكل ولي سواه قال فلان لا شك انه انكار فنفي
بمعنى لا ينبغي ان نتخذ من دون الله اولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو
الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق
للعبادة فلان ليس كل ما فيه معنى الشيء يحكم حكم ذلك الشيء ولا يخفى
على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فانه اوكد بالفاء بخلاف اتضرب
زيدا فانه اوكد استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو والحالية وذلك
لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكار بمعنى النفي لم يجعلوه الا ان لا فرق بينهما
اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما
حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسيعرض له في بحث
في الايجاز ان شاء الله ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو
طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا وايا وهيا
للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة

وبالنسبة

وبالنسبة الى الامر الذي بنادي له يعني انه بلغ من علو الشان بالحيث ان
المخاطب لا ينبغي بما هو فيه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ
جهده فكانه غافل عنه بعيد واتى بالهمزة للتعريب وقد يستعمل
في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله الا كان
سعاد الاراك تبعثوا بكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب
والبعيد لانها طلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها
في القريب اما لاستحضار المدعو مرتبة المدعو
نحو يا الله وامالته على عظمة وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الاشتغال
كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على
اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من
التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه بتنزيله منزلة البعيد نحو
نحو يا هذا وقد يستعمل صيغة اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب
الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب
الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل قال قولنا ايها الرجل
اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب
الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو
انه في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال
باكرام الضيف او التعاظم نحو انا المكسبين ايها الرجل اي مختصا بالمكنة
او مجردا لبيان المقصود بذلك الضمير للتفاخر والتعاظم نحو انا اذا دخل
ايها الرجل من بابي وخرج متقمرا ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء

وليس بدلان اتيا وما جعل وصفا لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل
عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق معه معنى النداء
اصلا فكره التصريح بادائه فقولك ايها الرجل قائما مضموم والرجل مرفوع
كما في النداء لكن مجموعهما في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره
اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما مقرون با
للام نحو حسن العرب اخرى الناس للضيف او مضاف نحو ايا معاشر الانبياء
وربما يكون علما كونا بينما يكتف الصباب قال ابن الحاجب المعرف باللام
ليس منقولا من النداء لاطلان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل من
مفعول قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون مفعولا وكونه مثل
المعرف فيكون منصوبا بفعل مبرائ او اخص قال الامام المرزوقي
في قوله انا بني نهشل لا ندعى لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الا
ختصاص وبين ان ينصب على الخبرية هو انه لو جعل خبرا لكان قصده ايا
تعريف نفسه عند المخاطب وكان تعليما لذلك لا يخفى من حمول نهم وجهل
من المخاطب بشانهم واذا نصب امس من ذلك فعال مفخرا انا اذكر
من لا يخفى شانه لا تفعل كذا او كذا او مما يستعمل فيه النداء للاستغاثة
نحو يا لله من آلام الفراق ومنها التعجب نحو يا لها ويا لله داهيا كانه تعجب بما عوه
ويستخبره بتعجب منه ومنها التلهف والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل
والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله
يا ناقتي جدي فقد اقتربنا انا نريد بك صبحي وعمري واجلابي وانسابي
ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان
منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة

منصوبا بايا ص

كقولك

كقولك يا محمد او كانك تدعوه وتقول فعال فانا مشتاق الى البكاء و
امثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام
ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور
الحاصلة الخ اي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله
للتقوى اولا ظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان
الطالب اذا اعظم رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يجعل الى حاصلا
فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من
البليغ بحيث لا يحتملها اي التفاؤل واظهار الحرص في وقوعه واما
غير البليغ فهو داهل على هذه العبارات اولا ظهار الحرص في حصول الامر
كقول العبد للمولى بنظر المولى مساعدة دون ان يقول انظر لانه في حصوله
الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على الغط
بان يكون المخاطب ممن لا يجب ان يكذب الطالب اي ينسب الى
الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك انا ابني غدا امقام
ابني نخلة بالطف وجه على الاستبعاد لانه ان لم يات بك غدا اضرت كاذبا
من حيث الظاهر فيكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة مجاز
لاستعمال في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الا
عتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في
الطلب حتى كان المخاطب سارع الى امتثال ومنها القصد الى استجلاب المخا
طب بتحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في
نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه وكذلك من الاعتبا
رات تنبيه الانشاء كما ظهر في كثير مما ذكر في الابواب الستة السابقة يعني

احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
فليعتبره اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء للخبر الناظر والمماثل
فى الاعتبارات ولطايف الاعتبارات فان الاسناد الانشائى
ايضا اما مؤكدا او مجردا عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكورا او محذوفا مقدما
او مؤخرا معرفا او منكرا او مجردا لغير ذلك وكذا المسند اسما او فعلا مطلقا
او مقيدا بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدما او مؤخرة
مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة فى ذلك مثل ما مر فى الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة
بما سبق والله المرشد الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف
بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطف بعضها على بعض
فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما
تعرف بملكاتها واما فى صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل و
الوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف
كلام على كلام ليشمل الجمل التى لها محل من الاعراب وذلك لانهم
وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين بالنظر للاصطلاح المشهور على
ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا
لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا
فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسناد ها
ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك
جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة
بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا على الاول اى

على تقدير

ب

على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اى
للاولى فى حكمه اى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او
صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها بدل العطف على المشرك
المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه بمفرد قبله بحكم اعرابه من كونه فاعلا
او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا تكون لها من الاعراب
الا وهى واقعة موقع المفرد فتكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك
فشرط كونه اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوها ان
يكون بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب
ويشعر كما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطى ويمنع كما بين
الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب وينعم او يشعر ويعطى
وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد
على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما
جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقوله ونحوه
الظاهر انه اراد نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء
وثم وحتى وهذا فاسد لان الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى
معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء كان وجد بين المعطوف و
المعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطى وثم يعطى
اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له
هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابى تمام فى قوله لا والذى
هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين
كرم ابى الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه ونوى غيره فهذا العطف

غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او جملة على جملة
باعتبار وقوعه موقع مفعول العلم لا وجود الجامع شرط بينهما قوله لانفي
لما ادعت الجبيبة عليه من انذارين هواه تدل عليه البيت السابق
وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال بالكوى ورسوم
فاعل زعمت ضمير الجبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم
البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا عدلت نفسي
على الف سواك تحوم والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في
حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي
ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن
مستهزئون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا
معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب
على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه
مشاركا لها في كونه مفعولا قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول
قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انا نحن مستهزئون لانه
بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اى على ان لا يكون للاولى
محل من الاعراب ان قصد ربطها اى ربط الثانية بالاولى على ما هو
عاطف سوى الواو وعطفت براى عطفت الثانية على الاولى بدلك
العاطف من غير اشتراط شئ آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو ثم خرج
عمرو اذا قصد التعقيب والمهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف
العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة وتفصيل ذلك ان حتى
والعاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واو وام في عطف

الجمل

للجمل مثلها في عطف المفردات وليست او مثل قوله تع كلح البعراد هو
اقرب وقوله اى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف الاستئناف
المجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها
في المفردات الا انها قد يكون للاستدراك فقط بل هو المجرد الانتقال من
كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى ابطال الاول وجعله في حكم السكوت
كقوله تع بل هم في شك منها بل هم منها عمون اما الفاء وثم فالعاطف
بهما يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون
المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها
عقيب ما قبلها في الزمان كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها
فبئس مثوى المتكبرين فان مدخولية الثم او ذمته بعد عقيب ما ذكر ومن
هذا الباب عطف تفصيل الجمل نحو وناداى نوح ربه فقال وحكم من قرية
اهلكناها فجاءها بأسنا بيانا لان موضع التفصيل بعد الاجمال والابهام
ان يكون منها معنى السببية نحو يغتم زيد فيغضب عمرو ثم كونها للترتيب
بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتب مما حصل بينهما في زمان
طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تع الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يتبدى عقيب نزول المطر لكن
يتم بعد حين ولو قال ثم نصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب
مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما يجئ للاستبعاد ومضمون الجملة الثانية
عن الاول وعدم مناسبته له ثم انشأناه خلقا آخر نحو ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون لاستبعاد الاشتراك بخالق السموات والارض وكذا قوله
ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان

وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والا
نقطاع بالكلية الى الله وهذا هو التنزيل الاكثر منه ان يخصص وقد يجيء مجرد الترتب
والتدرج في وقوع الاتيان منه من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من
سادتم سادا بوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله مع وما ادريك
ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت فيقول اذا عطفت
بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه
الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له
حكم اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد
الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول حقا لانك اذا قلت يغفر زيد يشفع
من غير واو احتمل ان يكون شفيعا رجوعا عن قولك يغفر ابطالا له
كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم
والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فبمقتضى ما يحسن فيه العطف
عما لا يحسن هو الذي تنسكب فيه العبرات والآسى وان لم يقصد
ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم
لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب كما لئلا يلزم من الوصل التشريك
في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم الآية لم يعطف الله يستهزئ
بهم على قالوا الئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف كما مر من ان تقديم المفعول
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون الاستهزاء لله
بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا
اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوتهم الى شياطينهم وليس كذلك
بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية

بل شرطية

بل شرطية وبعد التسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا
التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كما لاستفهام ولو سلم فلا
نسلم ان العطف مقتض شيئا يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا
الشرطية اي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا
اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء حصل
ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم التقييد
اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم
الجمعة سرت وضربت زيدا او قولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس
بقطع لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء
على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان
تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على
المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه
كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت
واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على
قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله
بهم فهذا غير مستقيم لان الجزاء عن استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزاء
ربهم وارادتهم اياه لا على اختبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل
انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم عن نشرهم لم يكن عليهم
مواخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي
وان لم يكن للاولى حكم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم
زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا

فان كان بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون ان يكون
في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اى احد الكمالين
فكذلك يسمى بين الفصل والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام
ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل مناسب وتحقيق ذلك ان الواو
للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة
لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل
لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم مقصود اعطاؤه للثانية ستة الاول
كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع
الرابع شبه كمال الاتصال والخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس
التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة
الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع
فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المغايرة
الستة فقال اما كمال الانقطاع فلا ختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى
اى ان يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا و
معنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد
الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اى اثبتوا من ارسيت
السفينة اى جعلتها بالمرساة نزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير
للحرب اى قال رائدهم القوم ومقدمهم اثبتوا قاتلوا فان موت كل
نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ولا التهجم ولا الاقدام يزيد به
وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرناه ولما كان ارسوا انشاء
لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا خبرا

جوابا

للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم
بالعكس اي بصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت
هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب
والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول
قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل
لاولاهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما اشار الى تحقيق
هذه المعاني من غير نظر الى ان يكون لاولاهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا
مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل
هو ما وقع في كلام الرائد والجملتين في كلامه بسبب لهما محل من الاعراب والاولى
ما نبه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما لا اعراب
ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انا مستهزؤن مما محل من الاعراب على
ما مر او مع اي لا اختلافهما خبرا وانشاء مع بان يكون احدهما خبرا مع
والاخرى انشاء مع وان كانتا خبرتين او انشائيتين لفظا نحو ما ان فلان
رحمه الله اي لبرحمه الله فهو انشاء مع فلا يصح عطف على ما ان فلان او لانه عطف
على اختلافهما والضمير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد
طويل وعمرو قائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون
الثانية مؤكدة للاولى او مبدلا عنها او بيانا لها واما شبه فلما لم يتميز عن
عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس
وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت
من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او
غلط وهو فيما ان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوي

من متبوعه بافادة التقرير مع الاضلال في المعنى او منزلة التاكيد للمقطع بافادة
المعنى فالاول نحو لاريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون
لم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية
ولاريب فيه جملة ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة
عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اى وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه منعلق
بوصفه اى في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق
الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر للاهم وذلك لما مر من ان تعريف
المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتميزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة
الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الاختصاص حقيقة نحو
الله الواجب او مبالغة نحو خاتم النبيين فيفيد ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب بالقياس اليه ناقص وانه الذي ينبغي ان يسمى
كتابا كما تقول هو الرجل اى الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس
برجل جاز جواب لما اى يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع
قبل التامل انه اى قوله ذلك الكتاب مما يخبر به جزافا من غير ان يكون
صادرا عن روية وبصيرة فاتبع على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر
عائد الى قوله لاريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب بايا
ما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لاريب فيه
تابعا لقوله ذلك الكتاب تنبيها لذلك التوهم فوازنه اى اوزان لاريب
فيه وزان نفق في جاديني زيفه والتاء في فوهدى اى هو هدى للمتقين
فان معناه انه اى الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها بالحق
فان تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة

جعل

جعل الخبر مصدرا للاسم فاعل او على حذف مضاف وهذا مع
ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان
الكتب السماوية كلها اى بحسب الهداية بغال لكن ذلك بحسب ذلك اى على قدره
وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها يتفاوت بها درجات الكمال لا
بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالفرقان فانه فاق سائر الكتب بالاعجاز فلم قلت هدى وادخل في الهداية
لانه ارشاد الى التصديق بها ودليل عليه فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان
زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما
في المعنى بخلاف قوله لاريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى
فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
ان قوله لاريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة
تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده
مرة ثانية ليثبته او بدل لانها عطف على قوله متوكد للواو اى للضمير
الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى اغبر
واقية بتمام المراد والغبر الواقية بخلاف الثانية فانها واقية لا تشبه غبر
الواقية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اى شان المراد لان الغرض من الابدال
ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه
لنكتة فكلية اى تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه وخطيرا او
عجيبا او بسيطا فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال
من متبوعه فلا يعطف عليه كما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يغبر
بدل الكل لانه لا يتم به غرض التاكيد الآتي لفظة غبر لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة

ودونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في البدل لا سيما الذي لا محل له من الإعراب
فالأول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم
بأنعام وبنين وجنات وعيون فان المراد بالتنبيه على نعم الله تعالى وللعلم
بتقضي اعتناء شأنه لكونه مطلوبا بالغة او ذريعة الى غيره والثاني اعني
قوله امدكم بانعام الى آخره أو في بناء دونه اي نازلة دونه المراد له للدلالة اي دلالة
الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطب بين
المعاندين فوازنه ووزان وجهه في اعجبني زيد وجهه له قول الثاني في الاول
لان بما تعلمون يشمل الانعام والبنين وجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل
منزلة بدل الاشتمال نحو قوله ان رجلا لا تغتم عندنا وان لا تكفن في السر و
الجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في
السر والجهر فان المراد به اي بقوله ان رجلا كمال اظهار الكراهة لافامته اي افامة
المخاطب وقوله لا تغتم عندنا اقوى بناء دونه المراد له للدلالة عليه اي لدلالة لا
تغتم على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لافامته بالمطابقة مع التأكيد
الحاصل من النون فان قلت فنون لا تغتم عندنا انما تدل بالمطابقة على طلب
الكف عن الافامة لانه للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه ممن لوازمه ومتفقيا
فدلالته عليه يكون بالكناية لا التزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا
لا تغتم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة افامته وحضوره حتى انه
كثيرا ما يقال لا تغتم عندي ولا يراد به كفه عن الافامة بل مجرد اظهار كراهة
حضوره والتأكيد بالنون على كمال هذا المعنى فصار لا تغتم عندنا دالا
على كمال اظهار الكراهة لافامته بالمطابقة وفرق من هذا ما يقال انه
لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه

الاسوة الاعطاء

اي نازلة

نه

فصل

فصل اصرح بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لافامته
ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالا
لتزام بقرينة قوله والا فاكفن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره
بالرحلة اظهار كراهة افامته بسبب مخالفة سيرة الكفن وزعم صاحب الفتاح
ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكأنه اراد بالتضمن معناه اللغوي
لان ارحل معناه اصرح طلب الرحلة وقد فصل في ضمن ذلك نهيه
عن الاقامة اظهار الكراهتها فظاهر ان كمال اظهار الكراهة لافامته ليس
بجزء مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني
على ان الامر بالشيء ينتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل بدل بالتضمن على مفهوم
لا تغتم عندنا وهو اظهار كراهة افامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف
ووزانه اي وزان لا تغتم عندنا ووزان حسنها في اعجبني الدار حسنها
لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تغتم عندنا تأكيدا لقوله ارحل
او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل
بعض مع ما بينهما من الملابسة واللازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان
الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل مفعول القول كما مر في ارسوا نزاولها
وقوله في كلا المثالين الخ الآية والبيت ان الثاني اي في بناء دونه المراد بدل
على ان جملة الاولى فيهما واجبة بتمام المراد لكنها غير واجبة اما في الآية فلما
بينهما من الاجمال والاما في البيت فلانها على تمام المراد من القصور او بيانا
لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه بجامع افادة الايضاح
فلا تعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء

نا

نبه

الاولى مع اقتضاء المقام ازالة توهم وسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك
على شجرة الخلد وملك لا يبلى فاكلا منها وزانه اي وزان قوله فقال يا ادم وزان
عمرنا في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر وحيث جعل قال يا ادم بيانا ونوضيحا
لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص
ولا يجوز ان يقال اقدم من باب عطف البيان للفعل لانا اذ قطعنا النظر
عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتأمل وقد
تعطف الجملة التي صلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها او معاير
للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم
ويذبحون ابناءكم وحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتغيير العذاب
وحيث اثبتها جعل التذبيح غير يسومونكم لانه اوفى على جنس العذاب
وازداد عليه زيادة ظاهرة كما في حيث الخ وقد يكون قطع الجملة عما قبلها
لكونه بيانا وتغيير المفرد من مفردات نحو قوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله
مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى الله وهو قادر على كل شيء
فكان قادرا على اشد مما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال
اراد ان يشير الى شبههما فقال وانما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة
عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما
لعطفها على غيرها تماما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار
انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين
انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا
دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يكفي دفعه بنصب قرينة وبسبب الفصل
لذلك قطعا مثاله ونظم سلمى اتبغي بها بدلا ازراها بالفضلا تهيم

فان ابن الحملتين الخبر بتان اعني قوله ونظم سلمى وقوله ارى بها منا سبة
ظاهرة كالتخاوهما في المسند للان مع ارى اظنها والمسند اليه ياء في الاولى
محجوب وفي الثانية محجب لكن لم يعطف ارى على نظم لئلا يتوهم
انه عطف على قوله اتبغي وقعا اقرب اليه فتكون هذا ايضا من منظومات سلمى
وليس كذلك وكمثل الاستيناف كانه قيل كيف ترى ما في هذا الغزل فقال
ارى بها تتخبر في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى يستهزئ بهم
عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فانه عطف
عليها بواو عطف على جملة قالوا انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر
ان قطعه ايضا لاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم
يبين امتناع عطف على الجملة الشرطية بقوله لانه تركيب لظهور امتناع عطف
غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع
فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى
فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذلك
الثاني لظهور المناسبة بين المسند بن اعني استهزاء الله بهم وتقاولهم بهذه
المقولات او فاق الحلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند
اليهما لكونهما متقابلين بستهزئ كل واحد منهما بالآخر بدليل انه علل قطع
الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا انا معكم بامر لا يعدم الجامع بينهما
فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية
جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها
مشتملة عليه ومقتضية له تنفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما ينفصل الجواب

(ى قوله لان ابتداءه فالاختصاص في الظرف)

عن السؤال بما بينهما من الاتصال وقال السكاكي اي النوع الثاني من الاتصال المقتضية
للقطع ان يكون الكلام السابق بمعناه كالمؤكد للسؤال فيتنزل ذلك السؤال
المدلول عليه بالمعنوي منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني فوصه جواباً
له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالمعنوي منزلة الواقع
لابصاره اليه الا لمكنه كاغناء والسامع ان يسئال او ان لا يسمع منه عطف
على اغناء اي مثل ان لا يسمع من المتكلم شيئاً يتعجب اليه وكراهة لاستماع
كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل العصا يا تكبر المعنى بتقليل
اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي
دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المص فكان المص نظر
الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها
انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته وحاجة الى ذلك
لان كون الجملة الاولى مثاراً للسؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة
الكفار عن قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها
مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار
من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون
جار على المتقين فاما اذا ابتدأ به وبنيت الكلام صفة المؤمنين ثم
عقبته بكلام اخر بانا صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم
قلت فقد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف

والفرق بين قول المص وكلام السكاكي
ان المص نزل الجملة المتضمنة للسؤال
منزلة ذلك السؤال والسكاكي نزل
ذلك السؤال المقدر منزلة السؤال
الواقع

وانه مبني

وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له بما حكم المتعاطفين وتابع له في المعنى
وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه وسيجيء الفصل لذلك
اي لكون الثانية جواباً للسؤال اقتضته الاولى استئنافاً وكذا الجملة الثانية
ثم اما شبه استئنافاً كما سيجيء مستأنفة وهو اي الاستئناف ثلثة اضرب
لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقاً نحو قال لي كيف
انت قلت علي سقم دائم وحزن طويل اي ما لك علي سقماً او ما
سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا وقع قيل فلان علي ان يسئال
عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا الا
سيما السقم والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما
ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق ودون السبب الخاص وعدم
التأكيد ايضاً شعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم
ان النفس لامارة بالسوء فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص
فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم
كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب ان كان متردداً في الحكم طالباً له حسن
تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان
لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب
للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له فاذا قلت فالعبادة حق
له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل
واذا قلت العبادة حق له فهو وصل حقي تقديري لاستئناف جواب
للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين

وانما اخّرا فصدقوا عند التثنية بحسب المقامات واما غيرهما اى غير
السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اى فعلوا قال ابراهيم
فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى فحيّاهم بتحيّة احسن من تحيّتهم لان
تحيّتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما وتحيّة با
لكسبية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام عليكم وقوله زعم العواذل التى
فى عمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جاعلة عاذلة لامراة عاذلة بدليل قوله
صدقوا وانما كان هذا مظنّة ان يتوهم ان عمرته مما يستنكشف كما هو
شان اكثر المعمرات والشدا بالسندركه بقوله ولكن عمرتى لا تخلى فعلل
قوله صدقوا عما قبله لكونه استيناقا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا
فى هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المص بمثالين لان السؤال عن غير
السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما ان يشتمل
على خصوصية كما فى المثال الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب
وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن ايضا
منه وهذا اقسم آخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتى باعادة الاسم المستو
نف عنه اى اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استوقف عنه
المحدث نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على
صفته اى على صفة مما استوقف عنه دون اسمه بحيث يكون المسند اليه فى الجملة
الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعنى صفة
تجعل كالسبب للحديث على الوصف وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتى
باعادة صفته اى اعادة ذكر الشئ بصفة من صفاته نحو احسنت الى
زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما ماذا احسن

نف

تى

اليه اهل

اليه واهل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف المبنى على صفة ما
استوقف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم
كتقدم الصداقة فى المثال المذكور كما سبق اما العلم من ترتب الحكم على الوصف
ان الوصف علة له واما اذا اعقب الاستيناف عنه فى الكلام السابق
بصفات ثم ذكرته فى الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت
الى زيد الكريم الفاضل حقيق بالاحسان فالظاهر انه من قبيل الثانى وعليه
قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال فى
الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة
اسم ما استوقف عنه او مبنيا على صفته وان كان من غيره فلا معنى لاشتماله
على بيان السبب كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل
البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت
وجهه انه اذا اثبت الشئ حكم ثم قدر سؤال عن سببه واهل هو واريد ان
يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون
تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة
باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وبهذا
يجرى هذا فى سائر صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف
فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه
فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على
قول اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اى هو زيد ويجعل الجملة
استينافا جوابا للسؤال عن مقدر الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف
كلا او مع قيام شئ مقامه نحو قول الحماسى بكوا بنى اسعد زعموا ان اخوتكم

فرسش لهم الف اى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة رحلة
فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام وليس لكم الا ف اى مؤالفة
فى الرحلتين المعروفتين وبعدوا اولئك اوبئوا جوعا وقوفا وقد جاءت
بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا فى هذا الزعم انا كذبنا فعليكم كذبتم
فحذف هذه الاستئناف كثير واقيم قوله لهم الف وليس لكم الا ف مقام
الدالة عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الا ف جوابا لسؤال
اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا بم كذبنا فقال لهم
الف وليس لكم الا ف فيكون فى البيت استئنافان كذا فى الايضاح
فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى
كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استئنافا جوابا له وبيانا لسبب
فاقيم مقام المستأنف قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله فى الوجه
الاول مؤكدا للجواب او بيانا له او بدون ذلك اى بدون قيام شئ مقامه
نحو فنعم الماهدون اى نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف اى هم نحن فحذف المبتدا او الخبر جميعا من غير ان يقوم شئ مقامهما
فلما فرغ من احوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى الطالبين المقتضيين
للوصل فقال واتاك الوصل لدفع الايهام فلعلهم لما وابدك الله فقولهم
لا رد الكلام سابق كانه قيل حصل الامر كذلك فقيل لا اى بس الامر كذلك
فهو جملة اخبارية واتاك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه
لو قيل لا ابدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاكيد
فلدفع هذا الوهم جيئ بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على

جملة اخبارية

على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف فى صورة
القطع نحو نظن السلم البيت دفعا للايهام واتاك للتوسط اى اتاك الوصل
للتوسط بين حالتين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اتاك
بكسر الهمزة فوقع فى ضبط عظيم واتاه واتاه بالفتح عطفا على اتاك السابقة
وقد علم مما مر اتاك الوصل اتاك لدفع الايهام واتاك للتوسط بين كمال الاتصال
وكمال الانقطاع فيقول اتاك الوصل لدفع الايهام فكذا واتاك الوصل للتوسط
فاذا التقتا اى الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى فقط بجامع اى
مع وجود جامع بينهما والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين
خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين
معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا
والثانية خبرية او بالعكس او كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان
يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية
او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى
بخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفى نعيم وان الفجار
لفى جحيم فى الخبريتين المحققتين السمية وفعلية او الانشائيتين
وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا فى الانشائيتين والاتفاق معنى
فقط كم نبه لانه مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على تمهيد
من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط
وكقوله واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف
قوله وقولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان

لانعبدون اخبارٌ بمعنى الانشاء اى لاتعبدوا كما تقول تذهب الى فلان
تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سوبح الى الامتثال
فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر
خبرا بمعنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اى وتحسنون بمعنى
احسنوا وهو عطف على لاتعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا
انشائيين مع عطف بان يكون كلتا هما خبريتين لفظا او بتقدير من اول الامر
صريح الطلب على ما هو الظاهر اى واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى
فى صورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون فى قوله تعالى يا ايها
الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله
لانه بمعنى آمنوا كذا فى الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون
خاصة بدليل قوله تعالى بالله ورسوله وبالثانى هو النبى صلعم وهما وان كانا
متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب
آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون
بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون
اى آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل
يا ايها الذين آمنوا اى قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اى فابشر
يا محمد وبشر يقال بشرته فابتشر اى سر اى صار مسرورا ومما اتفق
الجملتان فى الخبرية مع فقط والثانية انشاء فى مع الاخبار قوله تعالى
قل انى اشهد الله واشهدوا انى برئ مما تشركون اى واشهدكم
وبالعكس قوله مع انكم لتؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا
على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اى اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت

فقد جوز

قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان
يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون
احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر فى قوله تع فان لم
تفعلوا الا قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى
يطلب له منشأ كل من امر او نهى يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف
هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهى معطوفة على جملة وصف عقاب
الكافرين كما تقول زيدا عاقب بالعبد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا
وانشاء لا سيما صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المحشى ان قوله وبشر الذين
آمنوا عطف على محذوف بدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر الذين
آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذى خلقكم الآية فكانه امر النبى صلعم بان يبوح بى مع هذا الكلام لانه قد
اندرج فيه قوله وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول للغلام
وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحى ان ضرب غلامى وانا المنعم عليك
بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند
اليهما والمسند بن جميعا اى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه
فى الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند فى الاولى والمسند فى الثانية نحو بشر
زيد وكتب لتناسبه الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقاربهما فى خيال
اصحابها وتبعط ومنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند
اليهما واما عند تغايرهما فلا بد بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله
وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اى بشرط

ان يكون بان زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك
وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونها اى بدون المناسبة بان زيد وعمرو فانه لا يصح
وان كان المسند ان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا
صرح السكاكى باشتراط العطف فى نحو حبنى قبيح وبخلاف زيد شاعر وعمرو
طويل مطلقا اى سواء كان بان زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم
المناسبة بان المسندين اعنى الشعر وطول القامة قال الشيخ فى دلائل الاعجاز
اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه
فى الاخرى كذلك ينبغى ان يكون الخبر فى الثانى مما يجرى مجرى الشبيه والنظير
او المقتضى للخبر فى الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لم يكن خلفا
من القول السكاكى لجامع بان الشيئين قد ينقل المحل كلام السكاكى وتحرف
فيه بما جعله محتملا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا
لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما فى نقل المحل من الاختلال فنقول من القوى المدركة
للعقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى القوة المدركة
للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس
كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة مع فى الذئب
ومنها الخيال وهى قوة يجمع بينها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها
عن الحس المشترك وهى القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات الظاهرة من
طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهى الحاكمة بان المحسوسات الظاهرة كالحكم
بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعنى بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس
الظاهرة وبالمعانى ما لا يمكن ومنها المفكرة وهى التى لها قوة التفصيل و

والتركيب

والتركيب بين الصور اما خيالية فى الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم
بعضها مع بعض وهى ايجابا لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان
يكون عليها منتظما بل النفس تستعملها على اى نظام تريد فان استعملتها
بواسطة القوة الوهمية فهى المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة
وحدها او مع القوة الوهمية فهى المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكى
انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة حتما من جهة العقل
او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلى بان
يكون بينهما اتحاد فى التصور المراد بالجامع العقلى امر بسببه يقتضى العقل
اجتماع الجملتين فى المفكرة قال السكاكى هو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى
تصور مثل الاتحاد فى المخبر عنه او فى الخبر او فى قيدين قيدوهما مثل الوصف
او الحال او الظرف او نحو ذلك فظاهره انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا
يجلو التصور اى والتصديقات على المعلومات التصورية والنصدعنية
او عناصر هناك اى فى تصور من تصوراتها ثم اشار الى سبب كون التماثل
مما يقتضى بسببه العقل جمعها فى المفكرة بقوله فان العقل بتجريد الجملتين
من الشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته
الجزئى من حيث هو جزئى بل بتجريده عن العوارض المشخصة فى الخارج و
بتنزيه منه المعنى الكلى فيدركه فالتماثل ان اذا تجرد عن الشخصان
صارا متحدين فيكون حضور احدهما فى المفكرة حضورا للآخر وانما قال
عن الشخص فى الخارج لان كل ما هو حاصل فى العقل فلا بد ان يتشخص
عقلا ضرورة انه يتميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئى
بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم با

بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه
للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا احكامه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك
فان فارق تجريدهما عن الشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز
ان يتعدد ابعاد عرض كلية حاصلة في العقل مثل ان تعلم من زيد انه رجل
اسمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف
كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار
العقل وان كانت بحسب الخارج محصة بعضها منها وههنا نظر وهو ان التماثل
اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة
زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما
في الانسانية وقد مر جلاله والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف
له نوع اختصاص بهما ويستتبع ذلك في باب التشبيه اوصافا وهو كون
الشبهين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول
كل منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وعند امعان الجمع بينهما كما
بين العلة والمعلول فان كلا امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة
انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس
الى تعقل الآخر اما الاقل والاكثر فان كل عدد وجد عند العد فانيا قبل عدد
آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول
مثال للمتضايف بين الامور العقلية والثاني مثال للمتضايف بين
ما بين المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي
العلة والمعلول وبين مفهومي الاقل والاكثر لا بين الذوات بين الا يرى ان
تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوق فانه وبالعكس

وكذا

وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس
والمفهوم ان صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل
والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار
والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان
لكونهما نسبيتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف
على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر يقتضي الوهم اجتماعهما
في المفكرة فانه يعرف ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي
ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصورهما شبه تماثل كلون
بياض وصفرة فان الوهم يبرز هما في معرض المتقابلين من جهة انه سبق
الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف
انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الحمرة و
السواد ولذلك اي ولان الوهم يبرز هما في معرض المتقابلين وتحته
في الجمع بينهما في المفكرة حس الجمع بين الثلثة الخ في قوله كثلثة شعاع الدنيا
بسببها شمس الضحى وابو السحاق والقمر فان الوهم يبرز هذا في معرض الاتحاد
وبوجه ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض المشخصات
بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض
هو اشراق الدنيا بسببها على ان ذلك في الاسحق مجاز او يكون
بين تصورهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان
والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبي صلعم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس

لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما قرره المحققون من المنطقيين
من ان يكون مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه ذلك الا ان يقال
الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجودا بما مثله او ان يتصف
بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل
الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان
وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء
والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديتان
احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان
على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول
والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فلان الاول هو الذي يكون
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين لا
يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين
بالاولية والثانية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض الاول
والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت ان الوصفين
المتضادين في الاسود والابيض جزء او منهو بهما بخلاف نحو السماء
والارض فانهما لازمان لهما خارجان عنهما واما الاول والثاني وان كانت الاولية
والثانوية جزء من منهو بهما لكنهما ليسا بمتضادين فليس بينهما
غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في منهو

فلا يكونان

فلا يكونان وجوديين ثم بان سبب كون التضاد وشبهه جامعا
هو بينهما بنوع غاية اي الوضع بنزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة
التضايف بانه لا يجوز احد المتضادين او الشبيهين بهما الا و
يجوز الآخر ولذلك تجد الضد اغرب خطورا بالبال مع الضد من
المغايرات التي ليست اضدادا له فانك اذا خطر ببالك السواد الا و يخطر
به البياض وكذا السماء والارض بخلاف ذلك مبني على كلام الوهم والا فالعقل
يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي الخيال اجتماعهما
في المفكرة او خيال عطف على وهمي وبغير الجامع الخيالي امر سببه يقتضي
للخيال اجتماعهما وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو
بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب
مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة و
لذلك اختلف بالصور النابتة في الخيالات مرتبا ووضوعا فكم من صور
لا انفكاك بينهما في خيال ووجد في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب
عن خيال ووجد في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني تفصيل ابتناج
الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع
لا سيما للخيال الذي جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد
الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يعسر
الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما
ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي
ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد
وشبه التضاد لما من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن

مسبوق بالغير

في الخيال بسبب الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة و
بعضهم تمام بنفي ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان
فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما
منضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا
لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد
هذا السواد وهذا البياض جزئي فمماثل هذا معنى ذلك وتضايفه معه
ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل
والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات
واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الا
غلب وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي وهو تقارن التصورين في الخيال
ظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه مع المعاني وجميع ما ذكرنا
يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان فيما ذكرت من تعبير كلام المفتاح
شعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد
من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده
واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجيش يوم الجمعة وخاط
زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو حتى ضيفي وخاتمي فضي
ونحو الشمس والالف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة فلت ليس في
هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي
في صحة العطف ام لا فمسكوت عنه لا ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح
فيها بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبر آن
متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمقصد

لما اعتقد

لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهى منه وارادوا اصلاحه عبر ه الى
ما مر من قد كر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام
قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
نظر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبههما
وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو
بين السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو
بين نفس التصورين فيجب ان يريد بتصوريهما متعلقيهما حتى يكون له وجه صحة واما ما
يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو
مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه
سهو منه ومصير هذا التغيير صطلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه
وباباه قول في التصور معرفا كما لا يخفى على من له ادنى معرفة باسالب
الكلام فليتامل في هذا المقام فان فيه خفاء على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله
الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في
الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين
في الماضي والمضارع وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اريد مجرد
الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام
زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا ان زيد قام وعمرو
قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان
يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين وبان يكون
زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدم ما عليهما بعين يجب ان تقدر الا ما اسميتين
او فعليتين لان تقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية والمعنى انه كلام

في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل
منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة
فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا للحافظة على المناسبة
بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره
السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرا اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة
عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية الا ترى
خبر المبتدا والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عندنا او في داره وانما ترك
سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة الاسمية خبرها جملة فعلية
ونصح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والادب بشعوره
كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها
ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف
عليه في الوجهين واحد والاختلاف الاعرابين باعتبارين وبهذا
يحصل المناسبة والاولى في المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه
الجمهور وحتى على كثير من المحول الا كما مع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي
الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى
المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا يصدون وقوله تعالى فمنهم فريقا كذبتم
وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط
مثل اكرمت زيدا وان جفاني اكرمت عمرا ومنه قولهم قالوا لو لا انزل عليه
ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وتذييب شبه تعقيب باب الفصل
والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو وتارة وبغير الواو اخرى بالتذ
وهو جعل الشيء ذا نابه كالشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له

والحال

والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي والمحكوم
الجملة مطلقا على رأي والحق ان الحال التي ليست مما يشترط فيها ان
كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة
اسمية لزمه ان يجعلها نسقا آخر غير المؤكدة والمنتقلة وتسمى دائمة او ثابتة
نبا الجملة الحال الغير المنتقلة ليست محللا للواو وشدة ارتباطها بما قبلها فلا
تبحث عنها الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها موجبة
بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني
الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها
وبين عواملها فتكون مغنية عن تكلف تعلق آخر كالواو والسؤال المحض
على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فنقول لانها اي الحال وان كانت في اللفظ
فضلة بتمام الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا
من حيث انك بثبت بالحال المعنى الذي للحال كما بثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك
في قولك جاءني زيد راكبا بثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب
الا ان الفرق انك جئت به لتقيد به معنى باخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد
ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك بثبت
به المعنى ابتداء وقصدا او وصف له اي والان الحال في المعنى وصف لصاحبه
كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد بالحال ان صاحبها كان على
هذا الوصف حال مباشرة الفعل مقيدا للفعل وبيان الكيفية وقوعه
بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير
نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض
والطويل والقصير وما شابه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا

وها الجملة كما ان مرجع الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت
الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد
الا وله غرس اماثة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة لنكرة فانها قد تقترن
بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر
مستقر كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم وكقولك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل
تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم حال
عن قرية لكونها نكرة بسبب النعت وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة
مخصصة وحملا على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف وهو فاصل للحال
ان يكون بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما
جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون
الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث هي
جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت
من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر
من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا الحكم حكما
ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة
الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها جملة
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير
بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومع اصالته
انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو

او اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام
احوج الى الربط فصدرت الجملة الخ اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني
الواو الخ اصلها الجمع ابتداء من اول الامر بينهما بشيء بخلاف الحال المفردة فانها ليست
مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لشبهه بالمنعوت
وكونه للدلالة على معنى به صار كالجزء من تمامه فانتفى في الجميع ما اضمر في الجملة الواقعة
صلة فان الموصول لا يتم جزءا الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون
بالضمير والكل مقام ستقول الجملة الخ تقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير صاحبها
او لا يكون فالجملة الخ تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا
عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب
وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على خلاف وتما بين ان اى جملة يجب فيها
الواو واراد ان يبين ان اى جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واى جملة لا يجوز ذلك
فبدأ فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اى الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه
الحال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا صريحا او منكرا مخصصا لا مبتدأ
ولا خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ هو قوله
تصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اى
افاد كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا
عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما قيل عن ضمير ما يجوز ان تقع
تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المقدر بالمضارع لان
ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه

حال منها والا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فتصح الاستثناء وهابعوله
الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جائني زيد وبتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون
قولنا وبتكلم عمرو حالا عنه لما سبق من ان ربط مثله يجب ان يكون
بالضمير فقط قال فلت قوله فكل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية و
حينئذ يجوز ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه
الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد فكل جملة
تصح وقوعها حالا بان تكون الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام قال فلت
هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا
اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد بالحال عنه نحو جائني
زيد وهو ان يسأل بعطف فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية
وذلك لان الشرطية لتصدرها باحد المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط
بشيء قبلها الا ان يكون له مضلة قوية ومرجع اقتضاء لذلك كما في الطرد
النعت فان المبدأ لعدم استقلاله عن الخبر يعرف الى نعته ما وقع
بعده مما هو او ذي صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من
الاشتباك حوالاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها مفضلة
تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله
من الكلام وذلك اذا كان صدر الشرط المذكور اولى بالالتزام لذلك الكلام
السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني

واطلبوا العلم ولو

واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما
تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجشمي انها للعطف على محذوف هو ضد
الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان يشتمني واطلبوا العلم ولو لم يكن
بالصين وقال بعض المحققين من التحاة انها اعتراضية وبعني بالجملة الاعتراضية
ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا على طريق الالتفات
كقوله انت طالق والطلاق آلية وقوله نرى كل ما فيها وحاشاك
فانيا وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله ثم انا سببنا اولاد آدم والآخر عطف
على قوله ان خلت اي وان لم تحل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون
فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها
يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك و
ببيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع
دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو لا تمنن تستكثر اي لا
تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال ان يجيء للحال المفردة لعرا
المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وجيء اي المفرد
تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم
بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة بمقارن ذلك
للحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول هذا التقييد ثم قال فلما تحمل في قوله
تع الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن منكر من الله دون غيره و
لكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا بوهم ان معمول الجملة

وهذا معنى المقارنة وهو كذلك المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة
مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة
اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فان الفعلية
تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه
مضارعا والمضارع كما صلح للحال ايضا اما ان يكون مشتركا بينهما او يكون
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول
المضارع انما هو زمان المتكلم وقد مر ان حقيقة الحال الجزء المتاخر منه
او آخر الماضي واول المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون
مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد
يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان
المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا ومتقدره معنى فيمتنع دخول
واو الحال عليه مثله واما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع
المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض
العرب قمت واصك وجهه وقوله اي عبد الله ابن الهمام السلولي
فلما خشيت اظفارهم بجوت وارهنهم مالكا فمقبل على حذف المبتدا
اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون للجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى
لم توذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت
واصك وجهه شاذ والثاني اي بجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر
في الواو وفيها اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال
وليس المعنى قمت صاكا وجهه وبجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي و
الاصل قمت وصككت وبجوت ورهنت عدل من لفظ الماضي الى المضارع

حكاية

حكاية للحال الماضية وسمعنا صاحا ان بغرض ان ما كانت في الزمان الماضي واقع
في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم
هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا
منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو
فهو كقراءة ابن ذكوان فاسقيانا والاتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون
فان لا تخفف دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا
يصح عطفه على الامر قبله فيتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان
بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو
فاشار اليه بقوله وبحو ما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع
حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع
المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا
والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على
حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي
ههنا المنفي بما ولا ودون لن لانها حرف استقبال وبشرط مع الجملة الواقعة حالا
خلوها عن حرف الاستقبال كما سبق ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال
التي تدل على الاستقبال وان تباينا حقيقة كان لفظ يركب في قولنا جاءني زيد
يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم
لكنهم استشعروا ضد بر الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظة ما يجب ان يكون بدون الواو لان
المضارع المجرد جعل للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما
وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك الشيخ عبد القاهر في قولك

مالك بن ربيع افاد وامن دمي ونوعدني وكنت وما يشهد بي الوعيد ان
كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير مهنة
بالوعيد مبالية به ولا مع لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران
اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى
كقوله تع اخبارا عن بعض بني اسرائيل ان يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تع اجعلتم
اوجاءكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا
واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او بما فان كلا منهما تقلب معنى الفظ
الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله ان يكون لي غلام ولم يمسسني
بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم
ان ندخل الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا
عن الواو ولانه لم يطلع عليه للمبرد بتتبع جوانه ثم اشار الى سبب جواز
الامرين بالماضي مثبتا كان منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول مع
حصول صفة عبر بانه لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي
لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي
المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد يقرب الماضي من الحال
ويريد هنا الاتصال المذكور وهو ان المطلوب بالحال مقارنة حصول مضمونها
لحصول بحصول مضمون العامل لازمان التكلم وان كان العامل والحال ماضيين
وجوز ان يكونا مقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظة قد في الماضي انما
يقرب الماضي بالحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي
سببا لعدم مقارنته لعضون العامل كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية
وقد ركب فرسه وغايته ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي

ع

وان كانت

وان كانت بالنظر الى عاملة ولفظة قد انما يقربه من حال التكلم فقط والحالان
قد يتباينان لكنهم استشعروا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فانوا
بلفظ قد لتظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في
اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد
لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يفيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع
قبله بمدة طويلة لكن تصدير بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول
ابن العلاء اصدقه في مرة وقد امترت صحابه موسى بعد اياس النسع وبالجملة
يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي
هي زمان التكلم وانها متباينان جفنة وبهذا يظهر جلان ما قال السكاكي
من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت
الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان بشرع في الكتابة وقد
مضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلا انقضاء جزء منها جيء بالماضي
لتسببها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي
المنفي فانما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر لكونه ماضيا
منفيا احتاج في تحقيق المقارنة جنبه الى زيادة بيان فقال اما المنفي اي انه
جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول
اي دلالته على المقارنة فلان ما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء
الى حين التكلم كقولك ندم زيد وما نفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال
التكلم وعبر عنها اي عبر عن ما مثل ما دام للانتفاء مستدام على زمان التكلم مع ان
الاصل استمرارها اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان
التكلم كقولك ما ضرب زيدا امس لكنه ضرب اليوم فتحصل كلية اي ما النفي او دوام الاصل

فيه الاستمرار الدلالة عليها اى على المقارنة عند الاطلاق اى عند عدم التقييد بما
يدل على انقطاع ذلك الاتصاف كما في قولنا نام بعض زيد امس ولكن ضرب
اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد ومن غير الممكن يكون
الاصل الاستمرار وفاذا قلت ضرب زيد مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب
في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب انما استغرق النفي بجميع
اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم اراد وا ان يكون النفي والاثبات المقيد ان
بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء
لم يتحقق التناقض لجواز تقابر الجزئين فاكتفي في الاثبات بوقوعه مطلقا
ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق فاذا استغرق اذا استمرار الفعل
اصعب واثقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون
الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك وكذلك وتحقيقه
اى وتحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود فانه يحتاج الى بقاء الحادث
لا بد له من سبب موجود وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود
بعد وجود وكل وجود للحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم
فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي في انتفائه سبب الوجود والاصل
في الحادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه
والا فهو يفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه
اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من طلاقه
الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اى عدم دلالة على الحصول
فلكونه منفيا بعد ما كان الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز

ترکها

ترکها اى ترک الواو وتعكس ما مر في الماضي المثبت اى لدلالة الاسمية على المقارنة
لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالة الدوام والثبات نحو كلمته
فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه فمن رفع فوه وعوده على الابتداء اى رجوعه
على ما ابتدأه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اى والشهور
ايضا ان دخول الواو واو في من تركها للعدم ولالتها اى الجملة الاسمية على عدم
عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها حسن زيادة رابطة نحو فلما اجملوا
لله اندادا وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة او انتم تعلمون
ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن
الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضميرا ذي الحال
وجبت الواو سواء كان جزء فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد
وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل
وتنضم اليه في الاثبات وهذا مما يمتنع وتقدير عبد القاهر في ان لا يستأنف
لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك
اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضمير المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة
اسم صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه
في الاثبات لان اعادة ذكر لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع
والا لكنت عرفت المبتدأ بصفته وجعلته للثواني في البيان وجرى مجرى ان تقول
جاءني زيد وعمر يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ
للسرعة اثباتا فعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجيء الجملة الاسمية الا مع
الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشاذ الخارج عن قياسه واصله بحرب
من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان سمع فوه الى فمي مشافها ومع عوده

على بدله واعلم ان طريقه الذى جاء منه واما قوله اذا اثبت ابا مروان شمائله
وجدنه حاضره الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب فى المعنى من قولك وجد
حاضره الجود والكرم اى حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشئ منزلة غيره
ليس بعزيز فى كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء
العاطف على ارادته فقد هذا الكلام فى دلائل الاعجاز والذى يلوح منه ان وجوب
الواو فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع او مسرع وجاءنى زيد وعمرو يسرع
امامه او مسرع او بعده فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا
فى موضع آخر انك اذا قلت جاءنى زيد السيف على كتفه او خرج الناج
عليه كان كلاما فاترا الا ترى ان الابجاد يقع فى الاستقبال لانه بمنزلة قولك جاءنى زيد وهو متقلد
سيفه ويخرج وهو لا يلبس التاج فى ان المعنى على الاستئناف كلام وابتداء
واثبات وانك لم ترد جاءنى كذلك ولكن جاءنى وهو كذلك فحظهر منه ان الجملة
الاسمية لا يجوز تجريدها عن الواو والاجدر من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا
يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله مع بيانا او هم فانه بين ان الجملة
الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذف الواو استثقالا لاجتماع حرفى عطف
لا واو الحال هي واو العطف استغنت للفصل نحو لك جاءنى زيد راجلا او هو فارس
كلام صحيح واما جاءنى زيد هو فارس فخبيث وذكر قوله اهبطوا بعضكم لبعض
عدو انه فى موضع الحال اى متعادين بعكس بعادهما ابليس وبعادبانه فاول
وتنزله منزلة المفرد وعند اختلاف جاءنى زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب
ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذى يبين ذلك ما ذكره الشيخ
فى دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءنى زيد يسرع فهو بمنزلة جاءنى زيد
مسرعا فانك تشبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر

وجعل

وجعل الكلام خبرا واحدا كما انك قلت جاءنى بهذه الهيئة واذا قلت جاءنى زيد وهو
مسرع او وغلامه سبني بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدات
فاثبت المجئ ثم استانف خبرا وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال
ولهذا احتيج اليها ما يرتبط الجملة الثانية بالاولى مجئ الواو كما جئ بها فى نحو زيد
منطلق وعمرو ذاهب وشبيها الواو حال لا تخرجها عن كونها مجملة لتضم
الجملة الى الجملة كالفاء فى جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فى انها جاءت
لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة فى جاءنى زيد يسرع بمنزلة
الجزاء المستغنى عن الفاء لان من شانه ان ترتبط بنفسه والجملة فى نحو جاءنى
زيد وهو مسرع او وغلامه سبني بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء
الذى ليس من شانه ان ترتبط ثم قال الشيخ وان جعل على كتفه سيف حالا
كثر فيها اى فى تلك الجملة ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتنى بلدة
او نكرتها خرجت منها مع البازى على سواد اى اذا لم يعرف قدرى اهل بلدة لم اعبا
خرجت منهم وفارقتهم منكرا مصاحبا للبازى الذى هو اكبر الطيور مشتملا
على شئ من ظلمة الليل غير منظر الاسفار الصبح لقوله على سواد اى بقية من الليل
ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم مجئ مثل هذا فاعلا للظرف
لاعتماده على ذى الحال لا مبتدا ويبغى ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف فى تقدير
اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد او قال الخص لعله انما
اختار تقدير باسم فاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو المفرد ولهذا كثر فيها ترك الواو
وانما جوز التقدير بالفعل الماضي مجردا بالواو وقليلا كقوله وان امرا اسرى اليك
ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع
لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلام وهنه نظر

فهم

لة كما ان اصل الافراد تنكير الجزء والتعريف فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار
الافراد بالحال على الخصوص ودون الجزء ولا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو وجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو وهو الماضي الا ترى ان الجزء
تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع
والحق ان كونه على كفة سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف
خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وقائم زيد ويحتمل ان
يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم
الفاعل والاول ان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو ومن
اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة مقدمة والا فالواو
واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني فارس وعلى كفة سيف وما احسن
ما جاء من قرينة الاولى بكتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله رجس الترك
اي ترك الواو في الجملة الاسمية قال ومدخول حرف النداء على المبتدأ يجعل بذلك
الحرف نوع من الارتباط لقوله اما قول الفرزدق فقلت عسى ان ابصرتني كانما
بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية
وقعت حالا من مفعول ابصرتني والواو دخول كان على الجملة ام يحسن الكلام الا بالواو وقوله
حوالي اي بنو الكناني وجوابي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ورجس
الترك قال اخوي لوقوع الجملة الاسمية الحالية بغير واو كقوله اي ابن الروم
والله يبغيك لنا سالما ما برد اكبر بتجبل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم تتقدمها
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا في
الاحوال المترادفة ويجوز ان يكون منتقلة فصاحبها واحد كما كان في يبغيك
ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة ويجوز ان يكون صاحب الحال المتأخر

الام

الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان تجعل قوله برد اكبر تجبل حالا
من التعمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ مضمرا في الحال تجب الواو والا فان كان
الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو قوله قالت وافيا في واهبطوا البعض عدو اد
جزا نحو وجدته حاضرا الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكن الرابطة
في اول الجملة وهذا ان البيتان من هذا القبيل والا ضعف فليتأمل كقوله
نصف النهار الماء غامره الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة

قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فكلاهما نسبتان اي من الامور النسبية
التي يكون تعلقها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا
بالنسبة الى الكلام الذي يزيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى
كلام مساو لتأدية المراد فيها الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على
التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار
اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة
الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد بل ان هذا ايجاز وذاك
اطناب والبناء على امر عرفي اي والا فالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف
الاوساط الذي لبس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجاري
عرفهم في نائبة المعاني عند البلاغة المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام
لا تجد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا
لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيفما كانت ومجردة تالف
جرحها عن حكم الذوق فالايجاز ادا المقصود بافل من عبارة المعارف والاطناب
اداؤه باكثر منها ثم قال الاصفهاني كونه نسبيا ثم رجع فيه فقال انما سبق ابي
بالكون عبارة المعارف اكثر منه ويرجع فيه ايضا آخرا بي الكون المقام خليقا باسط

172

مما ذكر اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما
سبق بعض الاوساط بعينه يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة
المتعارف انما يوصف به لكونه اقل من العبارة اللايقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر
كقوله ع رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة
الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه
المقام لانه مقام بيان انعراض الشباب واكتهال المشيب فينبغى ان يبسط
فيه الكلام غاية البسط ويبلغ فى ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين
احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثانى كونه اقل مما هو مقتضى
ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف
ومقتضى المقام جميعا قبل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وهو
صدق الاول بدون الثانى كما فى قولنا اذا قال الحبس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل
من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لخفة
يقتضى حذف المسند اليه كما مر وصدق بدون الاول كما فى قوله ع رب انى وهن
العظم منى ويمكن اعتبار هذين المعنيين فى الاطناب ايضا لكنه ترك لانسباق
الذهن اليه مما ذكر فى الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا
بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب فلينأمل وقد توهم من كلام السكاكى
ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف
والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكى قد صرح
باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قبل الايجار اخص اصطلاحا
لاتم بطلقه على هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان
كون الشئ مناسبا لا يقتضى نفس الحقيق معناه لان كثيرا من الامور السببية

والمعانى

المعانى الاضافية قد يحقق معانيها وتعرف بتعريفات يليق بها كالابوة
والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم بيانه تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعلم
ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ضرورى وليس
المراد انه لا يمكن ان يتبين معناها اصلا لان ما ذكره السكاكى تقرير لها ثم البناء
على المتعارف والبسط بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى جهالة
لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف
ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه
او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعانى والقدرة على ادية المعانى بعبارات مختلفة
فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقامات امر شايع من
ارباب البلاغة واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم فى تفاهيم المعانى حد معلوم
من الكلام يجرى بينهم من الحوادث اليومية بدل بحسب الوضع على المعانى المقصودة
وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما
البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى
مقام يقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر بيانه فى ذلك
فى الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة ولا قرب الى الصواب او الى الفهم الذى هو
التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثانى اما ان يكون ناقصا عنه
او زايدا والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزايد اما ان يكون لفائدة او لا
فهذه خمسة اطراف ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرفى التعبير
عن المراد فهو ما ادية اصله بلفظ مساو له اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه وان
او بلفظ زايد عليه لفائدة فالمساوات ان يكون بمقدار اصل المراد والايجاز

ان يكون اللفظ ناقصا عنه وانبابه والاطناب ان يكون اللفظ زايدا عليه لفائدة
واحترز بقوله عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد وغيروا في
بيانه كقوله اي الحارث بن الحلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق
والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا ممنوعا اي الناعم في ظلال
العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في
العقل ولفظه غيروا في ذلك فيكون مخلا وبه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش
المعتد به اي العيش الناعم انما هو عيش الجهلة المخفين دون العقلاء المتألمين
في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم
الشاق كناية عن عيش العقلاء المحبرين في امورهم واشار باللطف وجه ايا
ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا
عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار وبنبه على ذلك
لفظة الظلال واحترز بقائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زايدا اجلها اصل المراد
لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كقول عدي بن الابرش بذكر غدر الزباء
بجذيمة الابرش وقد ذوت الاديم لراهشيه تحوا لقى اي وجد قولها كذبا ومينا
والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان
عرقان في ظهر الزندين والضمير في راهشيه وفي الفعل بجذيمة وفي قد ذوت
وقولها الزباء وعن الحشو الفسد واحترز بقائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا
لفائدة بحيث يكون الزايد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزايد اما ان يكون
مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت
ابي الطيب ولا اخضل نبرها اي في الدنيا للشجاعة والندى وجر الغنى لولا لفاء
شعوب وهي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث واتما عرفه للضرورة فالمعنى

انها لافضل

انها لافضل في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت
وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا استغنى بالخلود
وهان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من العلاك فلم يكن في
ذلك فضل وكذا الصابر اذا استغنى بزوال الحوادث والشدايد وبقاء النعم
هان عليه صبره على المكاره لوصوله بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون
على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب ان لي صبر ايوب فمن اين لي
عمر نوح فكان الباذل ماله فانه اذا استغنى بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه
اليه وانما يكون بذله حينئذ افضل واما اذا استغنى بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا
قيل فكل ان كلمت واطعم احاك فلا تزاد ويبقى والا كل وما يقال ان المراد
بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من لفظ الندى ولانه على
تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس لانعدام الخوف من الامور التي من شانها
الاهلاك وهذا بعينه مع الشجاعة والاظرف ما ذكره ابن جني وهو ان في
الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن
النفوس ويسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله
اي عن الحشو الغير المفسد للمعنى كالفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى فاعلم علم
اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته
بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه
في التنزيل نحو قوله تعالى مما كسبت ايديهم قلت امثال هذا ذكرت انما يقال في
مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه باهذا الخط كتبته
بيميني هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده
برهان فاما قولا لفظ يتفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس

ونعم لا معنى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظ مقول بالنعم معناه مؤثر في القلب
وما لا معنى له مقول بالنعم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في
قلوبهم انتهى وانت قدمها لانها الاصل والمعتبر عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ
الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدرك
وان خلت ان المنتأى هو اسم موضع من ارتأى عنه اي بعد عنك واسع
اي ذو سعة وبعد شبههم بالليل لانه وصفه بخال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت
الممدوح وان بعد في الهرب فارا في قطع الارض لسعة ملكه وطول يده والان له في
جميع الآفاق مطيعا لا وآمرو برد المهارب اليه فالا قليل كلا ما لا يخرج
لانه في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا
لا ما وانما قلنا اعتبارا ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية مع ان
يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون مخلا
وبالجملة يكون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة
بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان
ايجاز قصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير
لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم
على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
وان كان ارتفاع القتل حيوة كما لا يخفى فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل
الذي يتعلق به الظرف قلت لا لان الظرف متى وجب تركه لعدم احتياج
تأدية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان خطلا صح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به
اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان
يتعلق بفعل او فضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم او خبر
كلام

بان هذا المعنى

في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما بنا ظره اي اللفظ
الذي بنا ظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص
حيوة وما بنا ظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المنا
ظرة لكونه زائدا عليا معنى قولهم القتل انفى للقتل مخزون في القصاص حيوة احد
عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر
والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة
والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشمل على التصريح بها
وما يفيد تكثير حيوة من التعظيم لشانه اي لشان القصاص بانهم كانوا اعلم من
قتل جماعة بواحد فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة
او النوعية معطوف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وفي الحيوة الحاصلة
للمقتول اي الذي يقصد قتله او القاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص
من القاتل لانه اذا هم بالقتل تعلم انه يقتص منه فارتدع وسلم صاحبه من القتل
وسلم هو من القود واطرادة اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان
الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى
للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل
ادعى له وخلوه اي بخلوه قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه
يشتمل على تكرار القتل والتكرار وهو من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما
يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا
بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات
قلنا ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا الا بناسب
رجحان الحالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا

خطرة

يؤدي الى النكرة بان يكون كل من اللفظين بعض آخر واستثناء اي وباستثناء
قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي
الفعل اتى للمثل من تركه والمطابقة اي باشتماله على صفة المطابقة وهي الجمع
بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص
قتل وتعذيب للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وسببا منه عز توالى الاسباب
الحقيقة التي تنقض سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفان مكرر
متلاصقان الا في موضع واحد وجملة ما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب
الظاهر وهو ان الشيء يبقى نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم
الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر مثل
في الدار رجل لا يفيد الاختصاص واجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون
بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون
مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو
واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع
الثنايا اي اضع العمامة تعرفوني الشيبة العفية وفلان طلاع الثنايا اي كامل
لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها
فحذف الموصوف وقبل ان الصفة اذا كانت جملة لا تحذف موصوفها الا بشرط
ان يكون الموصوف بعض ما اضيفت المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك
ما في القوم دون هذا وفيه غير نادر لكنه اذا لزم منه اضافة غير الظرف يا الجملة
فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كبزيد في قوله بشبث اخوالي
بني سبزيد ظلما علينا لهم قديمة لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه
بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل

لكن

وتحقيق

وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر موضع فاعله وجعل الجملة علما
فهو محكي والا فمحكي حكم المفرد الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم
ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي صحيحة او نحو حاكسا له او غيرها معيبة
او ما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان
الملك كان انما يأخذ الصحيح دون المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء
او جواب شرط اما مجرد او الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم
وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وقوله تعالى وما تأتيهم من آية
من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله مجرد
الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب للشرط
شيء لا يحيط به الوصف او ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف
ما اذا ذكر فانه يتعين درجا سهل امره عنده الا ترى الى قول العبد
والله لئن فتح الله عليك وسكت عز الدين عليه من الطول المعترضة
للوعيد ما لا يتزلزل ولم يقض من موأخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال
المنجم اذا رأيتني تناديا وسكت جالت الافكار له عالم تجلى له واتى بالجواب
مثالها اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم
ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله
جواب الشرط اي او المحذوف غير اذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول
والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بسيتين اي منه

لعول

تسفينة

والمستثنى نحو زيد جائني ليس الا او المضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو
يا رب يا غلام وجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما
وتله للجبين فكا معطوف ونحو العطف نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف
على الجزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل
الا فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب ابنوه بني شبيبة فسرهم
وابتناه على الهرم اي فسناء نا او سبب للمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب
بعصاك الحجر فانبجست ان قدر نضربه بها فيكون قوله فانبجست جملة محذوفة
هي السبب المذكور وهو قوله فانبجست ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة
فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس بما اختلفوا فيه
ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انبجست فيكون المحذوف جزء
جملة هي شرط كقوله تعالى فان الله هو الولي اي ان اراد ولينا يحيى فالله هو الولي
فالفاء فيه مثل قوله فانبجست منه فاء فصيحة نظام كلام الكشاف ان تسميتها
فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام
الفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين
والمشهور في تمثيلها قوله فالوا حر اسالا اقصى
ما يراد بنا ثم الفضول فقد جئنا حراسانا او عبر عما اي
عبر الكسب والسلب نحو فنعم اما هدول

على ما مر

على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ والخبر في قول من يجعل المحذو
خبر مبتدأ محذوف واما الكثر اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا
ابنئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلون الى يوسف لاستعبره
الرؤيا فعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طرفي
فاحوت اسكنها وجع لاشكن ثم اعاود ها وندا فعني الى ان فجئت
العجب من كثرة معاودتي وشدة صدا فعتها والحذف على وجهين
احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر
لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له
بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد
له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي الحذف والمقصود
الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل
دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد
هنا من محذوف والمقصود والاظهر دل على ان المحذوف تناولها لان الغرض
الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل
ليشمل شرب البانها فانه اجتماعي ومنها ان يدل عليه سياق
لان ان يدل يتبع الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل
العقل عليها اي على المحذوف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك
اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله ويدل
على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس
المراد انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب فليتأمل و

ومنها ان يدل الفعل عليه والعادة على التعيين نحو قد لكن الذي يتمنى فيه
فان الفعل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى لقولهم الانسان
على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وانما تعين المحذوف فانه
يحتمل ان يقدر في حبه لقوله فقد شغفها حبا وفي امراوده نفسه لقوله
تراود فتاها عن نفسه وفي شأنه حتى يشتملها اي الحب والمراود
والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه
عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا
يصح ان يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر حتى
مراودته نظرا الى العادة ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف الشرع
في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الذي شرع
فيه واما الدلالة على المحذوف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له
من فعل يتعلق هو به على ما شهد به النحويون الخوبة ويدل على تعيينه
الشروع في الفعل في كو بسم الله نقدر ما جعلت التسمية مبدأ له
اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع
في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه
ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام
او المخاطب بالفعل كقولهم للمرء بالرفاء والبنين اي ارست
فان كون الكلام مقارنا لارساء المخاطب دل على ان المحذوف
ارست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق يقول وفقك
الثوب ارفاؤه اذا اصلحت ما رق منه الاطناب اما بالايضاح بعد
الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى

موضحة

موضحة وعلمان خير من علم واحدا وليتمكن في النفس فضل تمكن لما
طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع
فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان
الادراك لذة والحرمان منه مع الشعور بالمجهول بوجه ما ألم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل الشعور
بوجه دون وجه تشوقت النفوس الى العلم به ونوعت لفقدانها
اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به
للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكأنها لذة نال
لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم وما بواحي ذلك وما في قوله ثم هل
ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فائدة جعل العذاب يأتيهم
من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من
حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر
فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كان الصاعقة
من العذاب المستطرف لمجيئها من حيث يقع الغيث وبدا لهم من الله
ما لم يكونوا يحتسبون كقوله رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد
طلب شرح لشيء ما فاله اي للطالب وصدري يفيد تعيينه اي غير
ذلك الشيء والايضاح وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون
لاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله
واذ ابرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت
بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين
اي على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدا محذوف اذ لو ابتدا الاخبار

كنعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ايهام
جنبة الفاعلية اولا وتفسيرا بنا وقوله او لو اريد الاختصار مشعر
بان الاختصار قد يطلق عليها يقابل الاطناب وهو الايجاز والمساواة
وهذا بحسب اصطلاح البكائي ووجه حسنه اي حسن اباب نعم تسوى
ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال خطرا
ايا الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد ولا الايجاز من وجه حيث حذف
المبتدا الذي هو صدر الاستئناف وايهام الجمع بين المتنافيين
الايجاز والاطناب وقبل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع
بين المتنافيين من الامور العربية المستطرفة التي تظهر في النفس
عند وجدانها انها تستشعر استغراب عجيب وانما قال ايهام الجمع لان
حقيقة جمع المتنافيين ان يحدث على ذات واحدة وصفان يمتنع
اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال
ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في آخر الكلام
بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل
ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه اتى بهما اولا ثم اوضح لما سبق وسمي
بهذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف وكانه بجعل التفسير عقب المفرد
الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر
بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونفي بذكر بعده
ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قيل
واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح ذلك التنبيه على فضله اي مزيته

الخاص

الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام منزلا للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من
الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله
لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك
قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى
من الصلوات او الفضلى من قولهم الافضل الاوسط وهي صلوة العصر
على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكائيل وقد يكون في الكلام نحو قوله تعالى ولكن امتكم امة
يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى
اصبروا وصابروا الا ان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته
وصعوبته واما بالنكير بر لنكته نحو ليكون اطنابا لا نطول لما كنا كيد الانذار
في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا اردع وتنبيه
على انه لا ينبغي للمناظر ان يكون جميع همه وان يهم بدينه
وسوف تعلمون انذار لينجاذوا بتنبيهه عن غفلتهم اي سوف تعلمون
لخطاء فيما انتم عليه زواجا بتم ما قدامكم من عقول لغاد الله وفي تكرير
تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار
الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للناصح اقول لك ثم اقول لك
لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء
لمجرد التراخي في الرتبة وفي الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك
الدرج والاتي الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول
بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك

مابوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينبغي التهمة والاعتناء
عن سنة الغفلة ليتكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي
آمن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا
متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله يا ليت معي فأفوز فوزا عظيما ثم
حفرة من النار حطتم للشماتة مضجعا ويا فقر معي كيف وقد
اريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تكرير ما قد بعد
بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابطة كما في
قوله ثم ان ربك للذين هاجروا من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد حمى علم الحي
اليمانون انني اذا قلت اما بعد انني خطيبها وقد يكون مع رابطة
كما في قوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب بعقوله فلا تحسبنهم تكرير
بقوله لا تحسبن الذين يفرحون بعده غير المفعول الثاني واما بالا
من او غل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تغيره فقيل هو ضم الباء
بما يفيد نكتة تتم المعنى بدونها لزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء
في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كانه
علم اي جبل مرتفع في رأسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود
وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نارا
بقالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ
القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خبائنا وارحلنا الجزع
الذي لم ينثقب تشبه عيون الوحش بالجزع وهو بالعين المعجمة الخرز اليماني

الذي

الذي في سواد وبياض فشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم ينثقب
ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير منثقب كان اشبه بـ
العيون وقال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حديثين فشبهتهما
كلها سودا فاذا ما نابدا بياضها وانما شبهتها بالجزع وفيه سواد و
بياض بعد ما مؤنث والمراد كثرة الصيد بين مما اكلنا كثرة اللحوم
عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه تبين بطلان ما قيل
ان المراد به قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الفت الوحوش
رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط فسقيا
بكما يس من مزنم مثل خاتم من الدر لم يثقبه بتقبيل خال فانه لما
جعل الفم كأسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا مما
يكرر فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله لو وضع ذلك بان وصفه
بانه لم يقبله ملك منكر تأنيف غيره بفعله وهذا يخصص الايغال بالشعر
وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل
ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا
وهم مهتدون قال فوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول
مهتد لا محالة عليه لكن فيه زيادة حث على الاتباع فمن ترغيب في الرسل
اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وترجون صحة دينكم فينتظم
لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب جملة بجملة تشتمل
على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد عليه للتعقيب فالتذييل
اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من
جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد وهو اي التذييل

ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل
توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا
الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء الخصوص
فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يقال الجزاء
عام لكل مكافات بشعل نارة في معنى المعاقبة فاخرى في معنى الاثابة
فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا بمعنى
عاقبناهم بكفرهم مثل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب
مثلي هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب
اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما
قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وشهرة الاستعمال نحو وقل
قل جاء الحق وزهق الباطل وان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع
الضربان في قوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم
الخالدون فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله
كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على قبله وهو ايضا
اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظا ايضا تنبيه على ان هذا قسم
للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو
ايضا ينقسم قسمة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم
ان هذا تقسيم الضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم
ينبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة
اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق
في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني

الزبياني ولست عن كثب اخالا تلمه حال عن اخا لعوه بوقوعه
في سباب النفع او عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخ
يعرف بالتامل لان المعنى لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا
تلمه ولا تصلحه عن شعث اي تفرق وفي ميم حصال اي الرجال المهذب
المنقح للفعال المرضي للخصال فصدر البيت دال بمفهومه على نفي الكامل من
الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي
لا مهذب في الرجال واما التكميل وبسمي الاحتراس ايضا لان الاحتراس
هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقع عن ايهام خلاف المقصود وهو
ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء
يدفع ذلك الايهام وقوله مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في
وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك
غير مفسدها اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اي قوله صوب
الربيع اي نزول المطر قد يكون وقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل
لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك
بتوسط قوله غير مفسدها والثاني كقوله نحو قوله نحو فسقون باذن الله يوم
يجمعهم وبجبوته اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على
وصفهم بالذلة لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى
على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين ودفع الوهم واشعارا
بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذلك عدي الذل بعلى لتضمنه معنى
العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز
ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم

وفضلهم على المؤمنين حافظون لهم اجختهم ومن هذا القسم قول كعب
بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو
وبهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك في عجزه فلما
زال هذا الوهم بان حمله انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون
عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تكميل
للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا
يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون
مهيبا في عين العدو ولا محالة فيكون هذا ذيلا للتاكيد المفهوم لا
تكميلا كما زعم بعض الناس وجهه ظاهر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عدو عين العدو لجواز ان يكون بغضه تماما
بهاب ولا يبقباه بعد الذي يحط بالبال ان مع البيت اللطف وادق مما
يشعر به كلام المص وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال
يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة
وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله
مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة اي حين
يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره وتكيفه في تلك الحالة
واما بالتفهيم وهو ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بعضلة
لنكتة كالمبالغة نحو يطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان لا يكون الضمير
في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله
اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتاويه احتمال المراد
وكتغليل الملة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا

مع ان الاسراء

مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة واتى باسرى
في بعض النسخ واما بالاعتراض وهو ان يوتى في اثناء كلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما
مع الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا
للاول او تاكيدا او بدلا منه كما ستعرف به في قوله ج ويجعلون لله البنات
سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل
وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله
لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقدس عما ينسبون اليه والدعاء
في قوله اي وكالدعاء في قوله عوف بن محلم الشيباني بشكو كثرة وضعفه
ان الشماتين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه
اذا فسره بلسان آخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه
يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله ج واتخذ الله ابراهيم خليلا انما
اعترض لا محل لها من الاعراب نحو الا اهل انا هاوالحوادث جمة وانما
قدرناه تاكيدا وجوب اتباع ملته ولو جعلنا عطفا على الجملة قبلها لم يكن
لها معنى ومثله ما ذكره في قوله ج والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى
انه اعتراض بين قوله انى وضعتها انثى وقوله انى سميتها مريم ومثل
هذا الاعتراض كثير اما ملتبس بالحال والغرض وقد اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله ج اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان
قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها

او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله اى وكالتنبيه فى
قول الشاعر واعلم فعلم المراد بنفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا ان هج
الهمزة من المثقلة وخبر الشأن محذوف يعنى ان المقدرات البتة وان
وقع بنفا فخبر وفى اللفاشلبة وتسهيل للامر وقوله فعلم المراد بنفعه
جملة معترضة معترضة بين اعلم ومفعوليه والغاء اعتراضية وغير شائبة
من السببية وتمتاجا اى ومن الاعتراض الذى بين كلامين وهو اكثر
من جملة ايضا اى كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله ح فانوهن
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساءكم
حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض
باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار بايراد اتصالها بقوله
فان قوله نساءكم حرث لكم بيان لقوله فانوهن من حيث امركم الله
يعنى ان الماتى الذى امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصيل فى
الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث
يتاتى منه هذا الغرض والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امر وابه
والتنفير عما نهى عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة
التاكيد فى امر علق به كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حسنا
حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك
فقوله ان اشكر لى تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا بالوصية
بالوالدة خصوصا وتذكير الحمل العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستطراد
فى قوله ابى الطيب وخوف قلب لو رايت لهيبه ياجنتى لرايت فيه
جهنما فقوله ياجنتى اعتراض للمطابقة مع الجهنم والاستطراد ومنها

بيان

بيان السبب لامر مبنية عزابة كما فى قول الشاعر فلا هجرة بيدو ولا فى البأس راحة
ولا وصلة بعقولنا فكما رمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب
حتى تبين سببه بان فى البأس راحة وقال فاتوهن فاتوهن النكتة فيه اى فى الاعتراض
غير ما ذكر ثم عما سوى دفع الابهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ابهام
خلاف المقصود ثم تجوز بعضهم وقوعه يعنى ان القائلين بان النكتة فى الاعتراض
قد يكون دفع الابهام ايضا افترقوا فريقين فجوز فرقة منهم وقوع
الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان يليها جملة اصلا فيكون
الاعتراض فى آخر كلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا اصرع
فى مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى فى اثناء الكلام
او فى آخره او بين كلامين متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الابهام
وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقى الشرط ان لا يكون لها من الاعراب
محال فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل
وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما قول الحماسى ومامان منا
سيد فى قراشه ولا طفل مثا حيث كان سهيل فان المعترض التام تكميل
لانه تمام وصف قوله بشمول الفضل اما عم او هم ان ذلك لضعفهم فانا
هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكلامهم مع حيهما وآل على
ان الجملة التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا تمام
بشعوبه غير لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة
اخرى مشتملة على معناها باعرابها بدلا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها
تاكيد الاولى الا ترى ان يقال انه اعتد فى هذا الاشتراط على الامثلة

والاعتراض بهذا التفسير بين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة
لا بد لها من اعراب وبعضهم كونه اي وجوز العرفية الثانية من الثمانية
بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الابهام ان يكون الاعتراض
غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير
بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى وغير بعض كلامه على ما ذكرنا
ظاهرا وما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض
ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولكن لا تشترط
ان تكون جملة او اكثر من جملة فخ يشمل من التتميم ما كان واقعا
في اثناء كلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا
في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر
خلافا لابن هشام ان يشترط في الاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى ولا يشترط فان اشتراط ذلك لم يصح بل يجوز كونه
لا محل من الاعراب او لا يشترط فان اشتراط ذلك لم يصح بل يجوز كونه
غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم
اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب والام يشترط
فلا حاجة بنا قوله ولا محل له من الاعراب لا يشمل من التكميل ما كان
واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم
الا ان يقال الاعتراض اذا كان جملة يشترط عندهم لا ان لا يكون
لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو
لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا يخلو

ع ح ط

ع ح ط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام
واما بمدح او غيره واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بتكرير يسبحون وهو ممنوع به فانه لو اختصر لم يذكر وهو ممنوع به
لان ايمانهم لا ينكر من يشبههم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما
وفي ذكره اي ذكر قوله وهو ممنوع به اظهار شرف الايمان وانه
مما يتجمل به حملة العرش ومن حوله تعجيبا فيه اي في الايمان وكون هذا
الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالنسبة الى مثل فيها ومن الامثلة الخ
اورد هذا المثال في هذا المقام قولهم رأيته بعيني وقوله ثم يقولون
بافواههم وكذلك وجه ذلك ان هذا داخل في التتميم اذ هو اولى منه
بفضلة لنكتة ح النا كيد والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم
من غير تدبر ثم رحمة علي عن علم في الفلك ومنها قوله فتلك عشرة
كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة
توهم الاباحة قال الواوجي للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين
الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه
ح يكون من باب التكميل اذ المباينان يابى دفع خلاف المقصود ومنها
قوله ص اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه
لو اقتصر ترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب
المنافقين في دعوى المواطاة في الشهادة وفيه دفع توهم انهم
كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض
عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الابهام واعلم انه كما يوصف الكلام

بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما بسواه من اصل المراد او زائدا
عليه فكذلك توصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة
حروفها وقلتها بالنسبة الى الكلام آخر مساو له اى لذلك الكلام في اصل
المعنى كقوله اى قول ابي تمام بصد اى يعرض عن الدنيا اذا عنت اى ظهر
سوداء اى سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي
الهيبة والغرر اراد البكر والناهد المراة التي نهد ثديها اى ارتفع اقوله
اى قول الشاعر الآخر ولست بمنظار اخ يا جانب الغنى اذا كانت
العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى مسببه اعني الراحة وبالفقر الخشونة
يعني ان السيادة مع التعبة والمشقة احب اليه من الراحة والدعة
بدونها بصفة بالميل الى المعالي فمصراع اى تمام ايجاز بالنسبة الى
هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب
بالنسبة اليه ومثل هذا الاطناب يجاز لجواز ان يكون ايجازا بالتقصير
السابق وان يكون مساويا وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الا
ويغرب منه اى من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون
وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول اى نغير ما نريد بتغيير من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض
علينا انقيادا للهوى وتاسيا واقتداء بآخر منا بصفة ربانيتهم وتفاوت
حكمهم ورجوعهم الى الناس في المهمات الى رايتهم فالآية ايجاز بالنسبة
الى البيت واطناب بالنسبة الى قوله ويغرب لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت
مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا تم علم المعاني
بعون الله وحسن توفيقه والحمد على جزيل نواله والصلوة على النبي وآله

محمد

طناب

ض

علم البيان الفن الثاني

محمد آله وسئاله التوفيق في اتمام القسمين الاخرين وجوده بمنه الفن الثاني
علم البيان فقدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة
ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع
وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة
عليه اراد بالملكة التي يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد بدخل في قصد المتكلم وارادته بتركيب يكون بعضها واضح دلالة
عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد
جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وبتقييد المعنى بالواحد
للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة بعض بعضها اوضح دلالة
على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شئ
وبتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو
اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة بدون الوضوح والخفاء
مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان والحاجة
الى الامثال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو جلي بالنسبة
الى ما هو اوضح منه وجلي اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة
وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتقييد بالمعنى الواحد خرج

علم

ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد و
الضيغم والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما
يا دباه القوم في الدلالة الوضعية كما سياتي ثم لا يخفى ان تعريف
علم البيان بما ذكر هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما
بيناه مفتاح وقد الة اللفظ بين لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن
كل دلالة بجعل الواضع والحقا وجب تفهيم الدلالة والتنبيه على
ما هو المقصود منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به
العلم بشيء ما فالاول الدال والثاني المدلول ان كان لفظا فا
الدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة العقود والخطوط والنصب
والاشارات ودلالة الانين على المؤشر كدلالة الدخان على النار خاصا ان
الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان علينا ان نقيدها
بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبعية والعقلية
لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا يكون فالاول
هي التي يسميها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن
والالتزام والثاني ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبعية
كدلالة آخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك
عند عروض الوجع له او لا يكون وجه الدلالة العقلية المعرفة كدلالة
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر
ههنا هي التي تكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبعية و
العقلية لاختلافهما باختلاف الطباع والافهام والعقول نترك
التقييد لوضوحه ولكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك

ثم عرفوا

ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاق
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبعية
والعقلية لعدم توقفها على العلم بالوضع واراد وا بالوضع وضع ذلك
وذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن و
الالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر
من المبني للفاعل اعني الفاعلية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول
اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة ولا تفسيرها
به قالوا ويان بقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع
المعنى من اللفظ او افهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفوض صح ان يشتق منه صيغة
يحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وافهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها
منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ مفهم منه المعنى الا بر بالصحة قولنا اللفظ
متصف بافهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم
حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ الذي
يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان فقط او على خارج عنه
كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى بعينها الدلالة على ما وضع
له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام المعنى الموضوع له ومعنى
الدلالة المنسوبة الى الوضع وتسمى كلا من الاخريين اعني الدلالة على الجزء
والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان

حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء بنية وحصول الملزوم
يستلزم اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية لمعنى ان للواضع
مدخلا فيها ويجعلون العقلية بابقابل الوضعية والطبعية كما ذكرنا وقيدنا
الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون
الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع
قال قبل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر
دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له
مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل
بمطابقة وكذا اللفظ المشترك بين اللزوم واللازم اذا اريد به
اللزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام
ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه
موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه
لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم
على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على
وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له
من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع من حيث
انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم
وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ انما كانت وضعية
لكانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فان اللفظ

ان اطلق

ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فالمشترك
اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو يراد ايضا لم يكن ذلك الا راد
على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد
المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام
الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالالتزام وقيد
نظرا لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع
فانا قاطعون بانا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نستعقل معناه
سواء اراد اللافظ او لم يرد بالدلالة سوى هذا فالمعقول يكون الدلالة
موقوفة على الارادة باطل لامتناع التضمن والالتزام حتى ذهب
كثير من الناس الى ان التضمن منهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم
في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كان من باب المجاز
صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا ولا التزاما وعلى ما ذكره هذا
القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد باللفظ
واحد اكثر في معنى واحد وقد صرحوا بان كلام التضمن والالتزاج
يستلزم للمطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان
اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها
مطابقة ام تضمن وانما اخذت بصدد عليه تعريف الاخص وكذا المشترك
بين اللزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية لا بد منه وشرطه اي
وشرط الكاتب الالتزاج اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه
اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله
فيه اما على الفور وبعد التأمل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج

الى الموضوع بالنسبة سائر المجازيات اليه بدلالة اللفظ عليه دون
غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان
ذلك اللزوم الذهني مما ينشيء اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم
من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاح ارباب الصناعة وغير ذلك
مما يجري مجرى خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط
اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك
بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان
الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او غيره من قرائن الاحوال والاظهر
ان مراده من اللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن
تعقل المسمى لان مع اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا
اللزوم خرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا
بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما ينشأ في به الوضوح والخفاء والا يراد الدكور
اي ابراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا بنشأ في بالصعوبة اي با
لدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك
المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما
بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ والا عليه يتوقف الفهم على العلم
بالوضع مثلا اذا قلنا حاتم بشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفرد
والهيئة التركيبية امتنع ان لا يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة
اوضح من دلالة قولنا حاتم بشبه الورد واخفى لانا اذا قمنا مقام كل كلمة
منها ما يراد منها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان
فهما اياها من المفرد وفات كونها اجزاء من تلك الكلمات من غير تفاوت

والا لم يكن

وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المفرد فان ذلك المعنى اصلا وان فهم
والا لم يكن كل واحد منها والا دون ان يتوصل لم يكن واحد منها والا لانتفى
المفهوم المقصود ومن تولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل
واحد منها فنقيضه المشار اليه بقولنا والا ان لا يكون عالما بوضع كل
واحد منها وهذا اعم من ان يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها
والا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها والا دون بعض
وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها والا ويحتمل ان يكون بعض منها
والا تاملنا امل وانما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف
فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على
المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف
على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى
من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه
من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم
السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان
السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها
اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر
معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب
العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول
وكثيرا ما تتفاوت في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع
سبق علمنا بوضعها اما معاودة تكرر وامر اجعة تامل لطول العهد
بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد

بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة
او دلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون
واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة
المفتقرة الى الوسايط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب
قطعا عند العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل
وبطوء اخر هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطوءه ولهذا يختلف
باختلاف الاشخاص والاوقات وبناء في العقلية اي والابر لو المذكور
بناء في الدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح
اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في الخفاء ومراتب اللزوم للملزوم في
الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها
اقرب اليه من بعض سببه قلة الوسايط فيكون اوضح لزوما فيمكن
تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة
الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزوم
لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات
المختلفة الدالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا
هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم حصول المسمى في الذهن حصوله بينه
سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسايط متعددة سواء
كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى
قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد و
جبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبا
رات الى بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز
ان يكون

ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فيه فدلالة الشيء
الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك
المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل
ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم
من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلت الامر كذلك
لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما
ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكأنهم بنوا ذلك على التضمن هو فهم
الجزء ملاحظة بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء
كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس لم يخطر بالبال مع النوع
بالبال ولم تراع النسبة بينهما فانه هذا المحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز
ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت
قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدي به الكلام المطابقي المقتضى للحال وهو
لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت انما من المعاني الافرادية المختلفة
انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ
ولا يساعد كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره او هو من معظم
مباحث البيان وكثيرا ما يمثلون الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما
ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه
التركيبي لجواز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح
دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا اعتبرنا معنى تركيبي
بتركيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى

كان هذا تأويله للجمع الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية
ما يتسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به
لازم ما وضع ذلك اللفظ له بيّن باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان
داخلا فيه كما في المتضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة
على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يدل قرينة
على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب
الكناية من ان الاشتمال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم
الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم بسبب جعل اولا دلالة للملازم من حيث انه لازم على الملزوم
والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام
يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا
لا جرم ظاهر الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على
الكناية لان معناها لكل والجزء ومعناها لان المراد في المجاز هو اللازم فمتى
لم يقم قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون
المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج
اليه الكل في الوجود مع انه يسبق على الكل فتقدم في الوضع ايضا بوافق الوضع
الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة الخ كان اصلها
التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له
اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتناء
عليه فالمخصر المقصود من علم البيان هو الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان
قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه

فلم جعل

فلم جعل مقصورا برأسه ودون بجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه للكثرة
مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق
ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على
ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم
البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه
المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن
التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة و
هو المقصود والاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى غيره وبقوله التشبيه اي مطلق
التشبيه سواء على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك
ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير ليتبادر عوده الى المذكور المخصوص فان
كلام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت
فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان مع التشبيه في اللفظة الدلالة هو
مصدر فولك دللت فلانا على كذا اذا هديت له هو ان يدل على مشاركة امر
لامر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه
الشبه وظاهر هذا التعبير شامل للنحو قولنا قائل زيد عمرو وجاءني زيد
وعمرو والشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه
في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بحيث لا يكون
على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة
بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها والا على وجه التجريد نحو لقيت بزيدا
اسدا والمعتبر منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة

على مشاركة امر لآخر في معنى معين ان شئت شبهها في الاصطلا ح
خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بغلان اسدا
ولغيبتي منه اسد من قبيل التشبيه فمنع التشبيه في الاصطلاح عند المص هو
الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج
عنه نحو قاتل زيدا عمرا وجادني زيد وعمرو واغا قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور
ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المص لان المراد بالاظفار عنده معناه
الحقيقي على ما يستحي ان شاء الله فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي
ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد
بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف
منه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان
مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني قوله في صم
بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المخصوصين وهو اعلانه يسمى تشبيها
بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية
ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلا
لة الحال او نحوه الكلام ويسمى لهذا ايضا تخييلا وتفصيل هذا باب
التشبيه ان شاء الله تع والنظر ههنا في اركانه اي البحث تع هذا المقصود
انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به
ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة
المذكورة انما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة

امر لام آخر في معنى معين بالكاف ونحوه وانما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح
كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكور نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة
طرفاه اما حسيان فقدم البحث عن طرفيه لانهما لان وجه الشبه معهما قائم با
لطرفين والاداة آلة لبيان الشبه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة
بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منوطان بالحس
كالحدة والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات
والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ
حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة
وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم
والحرير في الملموسات وهذا كله مع ما فيه نوع سماح الا في الصوت الضعيف
والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الحدة والورد وبالشم
رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وبالمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ونسبتها
الى هذه الاشياء وكونها اجساما ممكنة قد استمر في العرف ان يقال ان بعض
الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او ينقلبان عطف على قوله
اما حسيان كالعلم والحيوة وجه الشبه بينهما كونهما حيثما ادراك على ما سيجيء تحقيقه
او مختلفين بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول
كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما شانه والسبع
حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس
بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان
تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان المعلوم العقلية مستفاد في الحوا
س ومنتزعة منها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من

وذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع
اصلا والاصل فرعا وهو غير جايز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف
الشمس بالظهور والمسك بالطيبة فقال الشمس كالمسك في الظهور والمسك
كالمسك في الطيب كان سخيفا من القول واما جاء في الاشعار من تشبيه
المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به
ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الحيوانات والموجبات
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقبلا للاعتبار وتسهيلا
للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان
اسهل ضبطا واشار بالتعميم في قسمي الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحس
المدرك هو اما واحدة من الحواس الحس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم
والذوق واللمس فدخل فيه اي زيادة قولنا او واحدة دخل في الحس الحيواني
وهو المعدوم الذي تركب من مجموع من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس
كما اي كالمشبه به في قوله كان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد
به شقايق النعمان وهو زهر احمر وسط فيه سواد وانما اضيف اليه النعمان
لانه هي اكثر ما يكثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب العطر
اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية بانقوته تشرين
عطارد من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجد
مما لا يدرك بالحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند
المدرك على هيئات محسوسة مجتمعة لكن مادة التي تركب هو منها كالا
لاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوسة بالبصر والعقلي

ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا قوته مدركا باحد الحواس
الظاهرة فدخل فيه الوهمي اي الذي لا يكون للحس فيه تكون غير منتزع منه
بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال ايضا ما هو غير مدرك بها اي باحد
الحواس المذكورة ولكنه يجيء او ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد تميز
عن العقلي كما في قوله اي كالشبه في قول امرئ القيس ابتلاني والشر
مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ابتلاني ذلك الرجل
الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي لسيف منسوب
الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده
ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب
الاغوال مما لا يدرك بالحس لعدم تحققها في الخارج مع انها لو ادركت لم
تدرك الا بحس البصر مما لا يجب التشبيه في هذا المقام ان يكون المراد بها
الحيوانات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس والا بها
الموجبات العاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث
المتصل والموصول وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت
الى الخيال من الحس المشترك اذا لم يتبع بها احساس قط والان انياب الاغوال
ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست
مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم يدرك الا بها وليست
ايضا مما تحقق بصرافة زيد وعمرو بل بالتخييل في هذا المقام ان
من قوى الادراك ما يسمى مخيلة ومفكرة ومن شانه تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها وتفصيلها والتصرف فيها واخراجها الى اشباه لا حقيقة
لها كانسان له جناحان او رأسان او لا رأس له وهي انما لا تشكل

ما عدا ل

ند ما ولا بقظة وليس عملها منظار بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام
تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة
القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالحيواني هو المعدوم
الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركته بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما ادركته
المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذته
المتخيلة في تصوير حاصلة السبع والشراع ناب بها كما للسبع وما يدرك بالوجدان
اي وجدان بحيوانيته العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة وسمي وجدانيا كاللذة
والالم الجسمانيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما
ليسا من الوجدانيات بل من المعقولات الصرفة كالعلم والجهل وتحقيق ذلك
ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم
ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما
حسي وعقلي فالحسي كادراك القوة الغضبية او الشهوية ما عندها كما
كتعلق القوة الغاضبة بالحلو واللامسة باللذيذ والباصرة بالملاحة والسامعة
بصوت حسن للشامة برائحة طيبة والذائقة بطعوم شهية وكذلك
البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة
كمالا وهو ادراكاتها المجردات البسيطة وانما تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو
اللذة العقلية ونفس علم هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات الا
بالواسطة من الباطنة وكذا الالم وهو الظاهر واما اللذة والالم الحسيان فعلما
كانا بسيطين من الامور الكيفية المحسوسين والادراك ليس الا ما يدرك بالحواس
الظاهرة وخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا
من المعقولات الصرفة سلكوا بهما في الجزئيات المستندة الى الحواس بل من

الوجدانيات

الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والحلم
والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجه ما يشتركان به اي وجه التشبيه
هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين به تحقيقا او تخييلا والافزيد و
الاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية
وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليست وجه التشبيه فالمراد المعنى
له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما به ولهذا قال الشيخ عبد
القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف
الشيء في نفسه حاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس ونحو ما في قوله
ان مثلي والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد طرفي او في كليهما
الا على سبيل التخييل والتوهيل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القائل
النور حتى ولكان النجوم بارين وجاها جمع وجيه وهو الظاهر والضمير للهيالي
او للنجوم تشبيه لاح بتبهين ابتداع فان وجه التشبيه فيه اي في التشبيه المذكور
في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوا
شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق
التخييل وذلك اي بيان وجوه في المشبه به على طريق التخييل انه اعتبر
للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل بحملها صاحبها من بشع الظلمة
فلا يهتدي للطريق ولا يأمن ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما
هو جهل بها بالظلمة بقوله شبهت جواب لما ولزم طريق العكس اي
طريق ان يثبت لاحد الضدين ضدها ما يثبت للضد الآخر ان يشبه
السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما
ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة

والسنة والعلم كالنور حتى يحيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم حماله
بياض واشراق تخوا بتكم بالحقيقة البيضاء والاول على خلاف ذلك
اي ويحيل ان البدعة وكل ما هو جهل تماما حصل له سواد وظلام كقولك
شاهدت سواد الكفر في جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني
تماله بياض واشراق والاول تماله سواد وصار تشبيه النجوم بين الدجى
بالسنن بين الابتداع كتشبيهها مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب
في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فما سواده مخفف او بالانوار اي
بالازهار مؤنثة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فما
سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن
بين الابتداع في كون كل منهما شيئا اخر ذا بياض خاص بين شيء ذي سواد
على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس بملون ملونا وعلم ان قوله سنن
لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى لسنن لاحت بين الابتداع وكان
اللطيفة فيه كثرة السنن حتى كان البدعة جمع التي تلمع من بينها فعلم من
جواب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به نسأ وجعله اي جعل وجه
التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا ان هذا المعنى تماله بشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا
يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد
ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في
فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به
بل ينتظر وقوعه في عمياء وعجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد
بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه

اوائل

او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه يكون استعمالها مصلحا او افسادها
لها منفيرا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالة
على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما
لا يتغير الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح
من جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو
استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما لا يفيد الكلام
وهو اي وجه التشبيه امر غير خارج عن حقيقة الطرفين وذلك
بان يكون تمام حقيقتها النوعية او جزء منها مشتركا بينها وبين ما هو اقوى
او مميز الها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعها او جنسها او
فصلها كما يقال هذا العنب مثل ذلك في كونها اكرباسيا او قطنا او من القطن
او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال
صفة وذلك الصفة اما حقيقية اي هيئة ممكنة في الذات مستقرة فيها
او الصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة
بالاجسام مما يدرك بالبصر او بغيره مرتبة في البصائر الجوهر ثنين المتماثلين
متلاقيان متغايران في البعض من الالوان والاشكال والمكان جهة
لمحاطة نهاية واحدة او جسم كالدائرة او نهايتين كنكل نصف الدائرة
او ثلث زيادات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير
المقدار كم متصل قار الذات وضع بالكم بقبل التجزي لذاته وبالاتصال
ان يكون لاجزائه حد مشترك يتبلاقي عنده وبه احترز عن العدد وبكونه
قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار
جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبل في الطو

ل

والعرض وحصلان فيها في الطول نقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول
الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني عبارة عن مجموع الحصولين وهذا
مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
وهي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظرا لان المقدار من مقولة الكم اعني
الذي ينقسم لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا ينقسم
لذاتها فيه والنسبة لكانه اراد بالمقادير اوصافا من الطول والقصر
والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطو والتوسط وما يتصل بها
اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بها الشخص باعتبار الملكة الخ
هي عبارة عن مجموع التشكل واللون والضحك والبكاء الحاصلين باعتبار
التشكل والحركة وكالحياء للاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الحاصلة
تحت التشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت
في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الا
الصفيفة والصوتية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين
والصوت حاصل من التموج المعلول للقرع الذي هو اصطكاك عنيف والقلع
الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع
وبحسب قوة المقارعة وضعفها تختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف
في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني الممتدة اوفي قصر المتعدد او
ضيقه او شدة التوائه كما في المزامير الملتوية بختلف جدة وثقلا او بالذوق
وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها
تسعة المرارة والمرارية والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة
والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ

الشبيهتين

الشبيهتان بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها كالاطعمة ولا اسماء لها لانها جهة
الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة
المسك او الى ما يثيرها كرائحة الملاة وبالتنفس وهي قوة مبثوثة في البدن
كلها بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وعند الاربعة
هي اوائل الملموسات التي بها ينفعل عن الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض
فيتولد منها المركبات والاولبان منها نفعلتان لان الحرارة كيفية من شانها
جمع المتشاكلات وتفريق المختلفات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشا كلات
وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة
التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة
هي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اصغر وبعضها ارفع والملاسة هي
كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء والاملس هي كيفية تقتضي قبول الغمز
الى الباطن وكون الشيء بها قوام غير سيال ينتقل عن وضعه لا بمد كثير بسهولة
وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة هي
بخلاف بل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والثقل
هي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى اصوب المركز لو لم يمنعه عائق والثقل
هي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى اصوب المركز لو لم يمنعه عائق وكل منهما
في الحقيقة مبتداء مرافقة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجد الانسان من
الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مرافقة ما بطبعه والحركة فيه كما يجد
الذي المدفوع فيه اذا جبه بيده كف الماء قسرا فانه يجد فيه مرافقة ما عدة
والحركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف والزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او العقلية

كلات

صوات

عطف على حسية اى الصفة الحقيقية اما حسية او عقلية كالكيفيات النفسانية
اى الخفة بدوات الانفس من الذكاء اى حدة النفوذ وجودة شدة قوة النفس
معدة لاكتساب الاداء وقبول بموان يكون سرعة انتاج الغضايا واسعة ا
استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدا
المخة والعلم العلم قد يقال على الادراك والفهم بحصول صورة من الشيء عند العقل
وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب
وعلى ملكة يقتدر بها على استحال موضوعات تخوعرض من الاغراض صادرا
عن البصيرة بحسب ما يمكن نبها ويقال لها الضاعنة والغضب وهو حركة
النفس مبدا ها ارادة الانتقام والحكم وهو ان يكون النفس مطمئنة لاجر
الغضب بسهولة والاضطراب عند اصابة المكروه وسايره الغرايز جمع غريزة
وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها
الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الان للاعتبار و
مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة
ومقابلتها وما اشبه ذلك وآ اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقة
كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا
بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في
ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري
الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوعمية الشبيهة با
لحجاب او بالنقاب للحجة وايا كلبها اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف
العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كا
تضاف الشيء بكونه معلولا بالوجود او العدم عند الفعل او كاضافة شيء

نصوري

صورتي وحسي محض وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد مركبا من
متعدد واما مركبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة
او مركبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر
لفظ المفتاح وبه نظر كما ستعرف وكل منها اما الواحد وما هو بمنزلة حسي او عقلي
واما متعدد وعطف على واما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وبمنز
الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراكها
الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه
لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة
الملتئمة وذلك المتعدد قد يكون ذلك اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي
وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي
او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من
الاجزاء لم ينتف بانتفاء الحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه
سواء كان تمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا
حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك با
لحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه لما كان ما خوذ من الطرفين موجود
فيهما وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس
لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز
ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآ
عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول
بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح

خ

فيه التشبيه بالوجه الحسي يجيء بالوجه العقلي دون العكس لما مر فقال فصل في اي
وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تعرير السؤال ان وكل وجه
التشبيه فهو مشترك فيه لان اشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي
لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه
تشبيه فهو كلي والشيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر
عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي
وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته
مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراده الحمرة وجزئياتها
الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينها مما
لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا الجليل جوابا عما ذكره صاحب المفتاح
وهو ان التحقيق في وجه التشبيه بأبي ان يكون هو بتمامه عقليا لان المفصل قد عدل
عن التحقيق بالتسامح كما ترى فوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام
المذكورة ودين وجه تضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد
وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت
سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به
عقلي او بالعكس فتصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين
يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات
والخفاء ان خفاء الصوت من السمعيات وفيه سامح لان الخفاء ليس بمسموع
وطيب الرائحة من الشميات ولذة الطعم من المذوقات واللين الملمس
من الملموسات فبما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس
والنكهة بالعنبر والريح بالخز والجلبة الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعداوة

ع الفائدة

من الغائدة والجرأة جمعها وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرؤ الرجل جراءة فهو جريء
وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على قسمين الحكماء مختصة بها ذوات
الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف
الجرأة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس
فيه تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فبما طرفاه معقولان فان الوجود
والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار
وبهذا اسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت
لاحد امرين من معاني ذلك او حكما من احكامه كما تثبت للرجل شجاعة
الاسد والعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور
بين الاشياء واذا قلت للرجل الفعل الفعاني هو معدوم او هو والعدم
سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما نفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل
هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نقول انا نظر انا بالظاهر فوجدنا موجودا كالمعدوم
وشيئا كلا شيء ووجوده شبيها بالعدم فان ثبت الاان نعمل على الظاهر فلا مضاء
فيه والرجل الشجاع بالاسد فبما طرفاه حسيان والعلم بالنور فبما الشبه عقلي
والمشبه به حسي فبالعلم يحصل بالحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك
المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر كخلق شخص كريم فبما الشبه محسوس
والشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر ومن وجه بعض الامثلة
تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعداوة من الغائدة واستطابة النفس وتذوكر
في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فبما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالجبوة
في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يتمكن بها على ادراك
كان جزئيا كعلم النحو مثلا والجبوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان

بانه كواحد طريقان اما الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل
والوجدان وجه الشبه بين العلم والحبوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل
والموت عدم الانتفاع كان ايضا هو صوابا والمركب لحقيقي من وجه الشبه
لا يقسم باعتبار حيثية الطرفين وغلبتها كما عرفت من ان الحقيقي مطلقا لا يكون
طرفاه الا حقيقيين لكنه يقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان
او مركبان او احدهما مفردا والآخر مركبا فان قلت ما معنى الافراد والتركيب
هنا ولم خصص عند التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم
ان لبس المراد بتركيب الشبه او الشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة
ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه
الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا تنزل منزلة
الواحد بل المراد بالمركب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او اياما عدد او خان
لشيء واحد فتنزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه الشبه ولذا
ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بان الكلام في الشبه و
الشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه
الشبه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل
منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان مركب الطرفين
بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد اليا متعددين وتنتزع منها هيئتين ثم تقصد
الشركة بين الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه
مركبا فلينظر في هذا فانه ظهر مما ذكرنا في المفتاح من ان وجه الشبه اما ان يكون
امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة
واما اوصافا منتزعة من مجموعها اياهيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر

فالمركب

فالمركب الحقيقي فيما اذا في التشبيه اذ من طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه الشبه في
قول ابن حجة بن الجلاح او قبس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما تزين في
ملاحة اللحاني بجم المجمر عنب ابيض في حبة طول وقد جاء بشديد اللام كما في هذا
البيت حتى ثورا اي تنفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة
وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان ما في كما قوله الحاصلة من تقارن
الصور البيض المسندة بزهة الصفار المقادير في المرآى وان كانت كبارا في الواقع
على الكيفية اي تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة المنضمة الى المقدار المخصوص والمراد
بالكيفية انها لا تكون مجتمعة اجتماع النظام والتلاصق والاجتماع شديد الافتراق
بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة كما تجده في رأي
العين بين تلك الاجرام وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيرا
المقدار مخصوص اي مقدار في القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكانه اراد
بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعقود وما لها من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء
وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس
الثريا والمشبه به هو العقود حتى تفتح نوره ويسيح وان العقود قد يكون معقدا وانه
لا يقتضي التركيب وانما والمركب الحقيقي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول
بشار كان مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه فوق رؤسنا واسيافنا ليل
تهاوى كواكبه اي تساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى
التاءين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من
اللطائف التي قصدها الشاعر على ما سنطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة

بيان لما فى قوله الحاصلة من هوى بنجم الرباء اى سقوط اجرام مشرفة مستطيلة
متشابهة المقدار متفرقة فى جوانب شبح مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى كذا اطرفاه
كما حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال قد تشبه النفع والسيوف فيه
بالليل المنهاوى كواكبه لا تشبيه النفع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكو
اكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسباقها حكم الصلة للمصدر
لئلا يقع فى تشبيه تفرق وبنو تهم انه كقولنا كان منار النفع ليل وكان السيوف
كواكب ونصب الاسباق لا يمنع من تقدير الاتصال الآن الواو فيها بمعنى مع
كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت
الناقة ولو ترك فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما يبينه على ذلك ان قوله انهاوى
كواكب جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو
كانت مستبدة بشبانها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان
السيوف فى اثناء العجاجة كالكواكب فى الليل بل عبر عن هيئة السيوف و
قد سلكت من اغمادها وهى تعلو وترسب وتجىء وتذهب وهذه الزيادة
زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع فى النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة
وذلك ان للسيوف فى حال اضطرام الحرب واختلاف الابدى بها للضرب
اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا
بتقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانحفاظ وان السيوف
باختلاف هذه الامور تتلافى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيو
ف مستطيلة فنبه على هذه الدقايق بكلمة واحدة وهى قوله انهاوى فان الكواكب
اذا انهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لرهاتها وبهاتها نفع وتداخل
ثم انها بالنهاوى يستطيل اشكالها فانها اذا لم تزل عن اماكنها فهو على صورة الاستدارة

رضعنها ٥

هذا كلام

هذا الكلام وقوله ان اسباقها حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على منار
النفع بل هو مما يتعلق به معنى الانارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال فى قولنا
زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا فى حكم الصلة للضرب وليس امرا وان المنار مع
المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الشبح فيما طرفاه محلها مختلفان احدهما
مفرد والآخر مركب كما مر فى تشبيه الشفوق باعلام ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر
مستطيلة محرفة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وهلم كما يجىء فى تشبيه نهار
مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجىء لهذا زيادة تحقيق فى تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين ومن بديع المركب الشبح ما اى وجه الشبه الذى يجىء فى الهيئات التى تقع عليها
الحركة اما ان يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة
وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجىء فى تلك الهيئات بسيطا وجهين احدهما ان
يقترن بالحركة غير عامن اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة
الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزاد به التشبيه دقة وشحذا ان يجىء
فى الهيئات التى تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين احدهما
ان تقترن بغير عامن الاوصاف والثانى ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غير عافا
الاول كما فى قوله اى كوجه الشبه الذى فى قول ابن المعتز او ابى النجم والشمس كالمراة فى
كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة
مع نوح الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم
بان ينبسط حتى يقبض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيعاود البدار اليه اذا ندم والمعنى
ظهر له رائى غير الاول فيرجع من الانبساط الذى بداءه الى الانقباض كانه يرجع
من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها لبينا يجرمها

وجد عامودية كهيئة المهية وكذلك المرآة اذا كانت في بدو الاشكال والوجه الثاني
ان يخرج الحركة عن غير هذا من الاوصاف فهناك ايضا بيع كما لابد في الاول من ان
يخرج بالحركة عن غير هذه الاوصاف فكذا في الثاني لابد من اختلاط وكان كثيرة
للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه
الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والالكان وجه الشبه مفردا وهو
الحركة لا مركبا فحركة السهم والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف
في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرد مصحف قارئ بحذف الهمزة اي قارئ
فانطبا فمرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرارا وبفتح انفتاحا اخرى فان
فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحال الاولى انطباقا والانفتاح الى
جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم
يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعرض ويسدر وكلما كان التعاقب في الجهات
التي يتحرك اليها اعراض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطائف
ذلك قول الشاعر في صفة الرياض صفت بسر وكالبنان تلحفت خضر الحرير
على قوام معتدل فكأنها والريح جاء يميلها تبغي النعانق ثم يمنعها الخجل وقد
يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن الطيب
في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتين جلوس البدوي المصطاد
بارح مجدول لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان
والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من توضع كل عضو منه اي من الكلب في
افعائه اي انه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موضع خاص وللجوع صورة خاصة
مؤلفة من ذلك وهو واضح وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطياد بالنار مو
على الارض ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كأنه عاشق قد مد

صفحة

صفحة يوم الوداع الى توديع مرتحل او غايم من نعاس فيه لوثة مواصيل
لتمطيه من الكسل شبهه بالممطى المواصيل بمطيه مع التعرض لشبهه وهو اللوثة و
الكسل فنظر الى الجهات الثلث فاعطف بحسب التركيب والتفصيل كلا ان تشبيهه بالممطى
فانه من قرب التناول يقع في نفس المرآى للمطلوب لكونه امرا جليا والمركب
العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بالبلغ نافع مع تحمل التعب في اقتضاء به
في قوانه مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا اجمع سفر
بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي في الحمار فعل
محصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا محصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم و
ان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد
فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر
الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة بقال ابرق القوم اذا اصابهم
برق وابرق الرجل سيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكى
ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة
اذا تحببت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم
فحذف الجار وادخل الفعل فلما راوها اقشعت وجلت اي تغرقت وانكشفت
فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه
من الجميع اي جميع البيت قال المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات المذكورة
السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تغرقها وانكشافها باضمحلال اي بواسطة
اتصال اي باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء
مطمع بانتهاء مويس لان البيت مثل في ان ظهر للمضطر الى الشيء الشديد
الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة تدرج فالباء في قوله

باتصال البيت هي التي تدخل في الشبه بل ان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والشبه
ظهور الغمامة ثم انك ترى بيع مثل الباء في قولهم الشبه بالوجه العقلي اعم فلينأمل
فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجملة كقولنا زيد يصفو ويكدر
تشبيها واحدا لان انتفاء وعلى احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان
الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين واحد بهما لا ندوم فلنا
الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطلقا متصلا بانتهاء
مؤسس وكون الشيء ابتداء لآخر امر زايد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو
ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى
لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء
في الصفاء حالة وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب
المقتضي ربط احد الوصفين بالآخر كذا ذكره الخ وقد نقله عن اسرار البلاغة
والاخ ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل من قبيل الاستعارة بالكناية
على ما سنعرفه ان شاء الله ثم قال وقد ظهر مما ذكرنا ان التشبيهات المجملة تغاير
التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه
اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا
قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات منسوق مخصوص
بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي
في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد
فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد حسي
كالكون والطعم والرايحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر او اخفاء
السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طابر

بالغراب

بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي
وشهامة النشان اي شرفه والشهامة الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس
واعلم ان الضرب للنشان قد ينتزع الشبه اي الشمائل يقال بينهما شبه بالتحريك اي
تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه ان وجه
الشبه من غير التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما
مضاد للآخر ثم ينتزع التضاد ومنزلة التناسب بواسطة تلميح اي ايهام
بعافية ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء
فيقال للجبان هو كالاسد والبخيل هو حاتم فكل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح
والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة
من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح
من ان التمليح هو ان يشار في مخبوء الكلام الى فضة او شعر نادر وان قولنا هو حاتم
مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في
علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي
في قول الحماسي انا بني من لبني انس وعبد شمس غير الضحاك حسبي ان قائل هذا الابيات
قصد بها الهجاء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه
بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبانة والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم
وحينئذ لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا للجبان كالشجاع في التضاد اي في كلا منهما مضاد
للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء فحينئذ لا حاجة بنا الى قوله ثم ينتزع منزلة
التناسب بل لا معنى له اصلا فانه لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد و
للبخيل هو حاتم وارونا التصريح بوجه الشبه كم بيت لنا ان نقول في التضاد وانه
في مناسبة الضدية بل انما صح ان نقول هو اسد في الجود ومعلوم ان الحاصل في التشبيه

ومثل

ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح
او النهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة وجوه الشبه في قولنا
للجبان هو اسد اغاهو للجراءة لكن باعتبار التمليح والنهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا
المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان
الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر
في المعنى هو التشبيه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على
حذف الموصوف اي كانك شخص قايم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو
كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد
التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اسد وكانه فعل كذا وهذا
كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسابر يشتق من المماثلة والمشاركة والمضاهاة
وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد
كلفظ نحو مثل وشبه بخلاف نحو كان وغاير وتشابه فان يليه المشبه به اما لفظا
كقولنا زيد كالاسد او كولد الاسد وقوله تع مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان
المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى
او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق للاية فان التقدير كمثل ذوي
صيب محذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق
عليه لان هذه الضمايركما لابد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اي عطفه
على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به وقد ولي الكاف لان المقدر في
حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف و
الايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تع انما مثل الحيوة الدنيا كماء ان ليس المراد

فاعلم ذكره

تشبيه

تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بغرور آخر يتحمل للتدبر فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا
مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان
قوله يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى من انصاري الى الله على ان ما
مصدرية والزمان المشبه بالكاف لان التقدير ككون الحواريين انصار الله وقت قول
عيسى من انصاري يا الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيتك خفوق
النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدار بعد الكاف كمثل ذوي
صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ليس المراد تشبيه كون المؤمنين
انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري يا الله فقال صاحب المفتاح اوقع الشبه
بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله والمعنى
المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع
الشبه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول المشبه والثاني المشبه به فجزم بان الصواب
المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح
العلامة قدر قول هذا البعض بل الآية لا تكون نظيرا للاولى او كصيب وبان تشبيه
الكون بالقول مما لا حاجة وجيهة وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر
التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى ع ان المراد ايقاع التشبيه
بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو
صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب
من السماء وبعيد وما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو
ان معنى كلامه اوقع الشبه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام
للعهد بين اي دابرا بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزم
قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله

يبان المشبه به الكاف نحو
لان التقدير ككون

والمشبه يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون
قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم
بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوفى اشبه بان كون الحواريين هم
المؤمنون لانهم حواريو محمد عليه وهم او حواري كل الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم
وقد يليه غيره اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا
لم يعتبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله مثل الذين
حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه
عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اي الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب
لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح
هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء والا لجاز ان
يتحمل تقدير بل المراد تشبيه حالها في خضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك
والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم يبس
فيطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا مضاف محذوف اي كمثل
ماء فتكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير
لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله
يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لو لا طلب
هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني ارى
الكيفية المنتزعة سواء وقعت حرف التشبيه مفردا بنى في التشبيه ام لا الا ترى
الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الا انه كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه
الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل التقدير وما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس
الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار

واغا شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها
وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه قال فيل سبب ان طلب مرجع
الضمير حوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به
ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير
مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع
القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كما قيل الجواب انه لما انتفى باب
الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي
لانه ادل على المقصود واشد ملاءمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت
وقد ظهر مما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف
المضاف فالمشبه هو بل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر
فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد
انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق الشبه وعنقيه
وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه او اريد شبيه لما في الحسبان
من الدلالة على الظن دون التحقق فيه اشعارا بان شبهه بالاسد ليس بحيث
ينبغي ان يهتم به هو هو بل بخلاف ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر
للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك واغا يدل عليه علمنا بان ابدا
لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل
او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد
لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاعلى يعود الى المشبه وهو
اي العرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود
وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب

فان تنفي الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول
ان الممدوح يجيد فالناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا
برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لا يشتبه ان يتناهى
بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها
فاجيب لهذا المدعي وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من
الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في
الدم فان قلت ابن الشبيه في هذا البيت قلت بدل البيت عليه ضمنا
وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تنفي الانام مع انك واحد منهم فلا اشتباه
في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فارقها حتى لا يعد منها فكذلك بشبهه
بحال المسك وليتمم مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف
على امكانه اي بيان حال الشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب
باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها
مبينة او مقدار هما اي بيان مقدار حال الشبه في القوة والعضب والزيادة
والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي
شدة السواد او تقدير هما مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقدير حال
الشبه في نفس السامع وتقويته شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه
على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقدير عدم الفائدة وتقوية شانه
ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط
الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم
كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا تجد السامع من الناس ما يجده بقوله
ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا

اذا قلت

اذا قلت في وصف يوم بالقصر ما يتصور وكالليل البصر وكانه سالمة لا
يجد فيه ما يجد في قولهم ايام كاليوم الغطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي
نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم ينزل ذاك
عن ذكر وفكر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالتسامع لا يصادف
فيه من الارتجة ما يصادفه من استماع قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب
عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاعراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه
اتم وهو اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة
ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون
المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا
يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه
اشهر كما اذا كان ثوبان متشابهين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود
وكذا بيان مقداره لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون الشبه على حد مقدار المشبه
في وجه الشبه لا زيد ولا انقص ليتشابه مقداره على ما هو عليه ولذا قالوا كلما
كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل
في القبول واما تقدير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس بالاتم الاشهر اميل
فالشبه به بزيادة التقدير والتقوية اجدر قال فان لم تحصر هذه الاربعة
بذلك قلت لان التنزيل والتشويه والاستطراف لا يقتضي الا غيبة
ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتنزيل مع
ان سواد تينها ليس اتم منه في وجهه ولا هو اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة
بين الوجه المجدور والسلكة الجامدة المنقورة ليست في السلكة باتم ولا هي بها اشهر
وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بنا ذبه هذه

الاغراض وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به
ان يكون اعرف بوجه الشبه من المشبه واحصل لبيان بها واقوى حالا معها والا
لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لازيادة تقريره و
الابرازه في معرض المتبايين او المتشابهة لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقدير
الشئ بما يساويه في التقرير الا بلغ او في معرض الاستطراف كما في قولهم فحم فيه جمر
موقد بحر من المسك موجه الذهب فعلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر
الموصوف الى الواقع وهو المعجم المذكور بل استطراف المشبه بصيرورته كالممتنع لشذا
اياه او للوجه الآخر اي نقلا كندرة حضور المشبه به في الذهن الا مطلقا او عند
حضور المشبه لمثل ما ذكر اي لاستطراف النوادر كذا ذكره الشارح
العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واحصل واقوى
في صورة الاستطراف خالياً عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول
بالمجهول وهذا انسب ببيان الكلام وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل
على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه الا جنبا يكون لزيادة التقرير
نعم لابد فيما يكون للتشبيه او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاختصاص
او الاستفتاح او الغرابة والندرة ليحصل الغرض واما في وجه الشبه الذي هو الهيئة
المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة المشبه المقصد الذي توجه
اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به
اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره
لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف عالما بمقدار المشبه في
وجه الشبه لا زائدا ولا ناقصا ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق
الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه

فيما يقصد

فيما يقصد من وجه الشبه اذا كان الغرض بيان امكانه او تقريره او تشويهه
وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تقريره مرفوع معطوف
على بيان امكانه اي تقريره بين المشبه في عيان السامع كما في تشبيه وجه اسود
بغرة الخيل او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور برسلي جامدة قد نثرت عليها الد
او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد بحر
من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه
في صورة الممتنع عادة لا استطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو
ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما
عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية بصفة البنفسج ولازوردية نز
قال الجوهري زهي الرجل فهو زهو اي تكبر وبه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها
بزهو زهوا ابرز رقبتها بين الرياض على حمر البوادن يجوز ان يريد بها الازهار
الحمر المشبهة بالبوادن كانها فوق قامات ظلعن بها او ابل النار في اطراف
كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا تبدو حضورها في الذهن
ندرة بخلاف صورة المسك موجه الذهب لكن يبدو حضورها عند حضور صورة البنفسج
فيستطرف لمشاهدة عيان بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر
انه اراك شبها للنبات غض برق واوراق ربطة من لهب نار في جسم يستولي
عليه اليبس وبنى الطبايع على ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان
ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشعف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به
وهو ضربان احدهما الهام انه انم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب
وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى دعواه انه زايد كقوله اي قول
محمد بن وهيب وقد اصبح كان غرته وجهي بياض في جبهة الفرس قوي الدرهم فقال

غرة الشيخ لاعذره واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حاتم بمتدح فانه قصد
ابرهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حاتم بمتدح دلالة
على انتفاء المدوح بمعرفة حتى المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاضافة اليه
والارتباح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند امتداح
المادح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالشبه به كتشبيه الجامع وجها كالبدر
في الاشراق والاستدارة بالرغيف وبسبح هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع
من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر
مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه بحقيقة كما في التشبيه الذي
الغرض منه اما التشبيه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه اما التشبيه به بالذات
في وجه التشبيه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص
في وجه الشبه على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من
غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر زايدا سواء وجدت الزيادة
والنقصان او لم يوجدا فالاحسن ترك التشبيه اما بالحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين
مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقولك اي ابي الاحياء
العامري تشابه ومتعي اذ جرى ومداه مني فمن مثل في الكمال سيبني نسبك فوالله
ما اوري ابا الخمر اسبلت جفوني بغال اسبال الدموع ولا المطر اذا مطل واستهلت
السماء فالبادي بالخمر للعدة وليست بزيادة على ما توهم ام من عبثري كنت
اشرب ما اعتقد التساوي من الدمع والخمر وهم يقصدان احدهما زايد في الحمرة والآخر
ناقص محاملحق به حكم شبهها بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين
في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس
متى اريد ظهوره وتميزه في مظلم اكثر منه اي من ذلك المتميز من غير قصد الى المبالغة في وصف

غرة الفرس

غرة الفرس بالصباح والانبساط وفرط اللمعان ونحو ذلك اذا لو قصد بشيء منه ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك فان قلت امتناع
احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي
بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض
من الاغراض وسبب من الاسباب غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استوى
في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون
احدهما ناقصا والآخر زايدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي
الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين والاخر باعتبار
وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فلنذكر منها الاربعة على الترتيب
السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه و
المشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهو اي المفرد ان غير مقيدين
كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله هن لباس لكم
وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كما للباس او لان كل واحد
يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كما للباس الساتر للعورة فان قلت اليس
قوله تعالى وانتم لباس لهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم ترتب الاشتمال
او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم علم لا يجهل من سعيد علما طائل كالمرقم على العاري
ان المشبه هو العالم المقيد بانه لا يجهل من سعيد علما شيء والمشبه به المرقم المقيد بكون
رقمه على العاري لان وجه الشبه هو التميز بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار
هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول
وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان ان ابى احدهما غير مقيد والآخر مقيد
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل قال المشبه هو الشمس غير مقيد والمشبه به هو

قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول
ان تشبيه المقصد ضرب من المبالغة فيكاد
الصفة تشتبه ولم تقصد الى ايهام ان في الناقص
انه كالزائد انما قصد الى الجمع بين الشيئين في
مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين
على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه
على وجه يوجد في الاصل فان اريد شيء من ذلك
فمتى اريد شيء من ذلك لم يستقم في التشبيه

المرآة معقد بكون نهائي كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما ذكر
معقد والشبه به غير معقد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار
النقع البيت وقد سبق تحقيقه وجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من الشبه
والشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى مفردا لا بعضها ببعض
فتشبه احداها بنظيرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد ضامت و
ثلاثة ضعف حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبه المركب بالمركب فقد يكون
وجه الشبه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله
وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر
وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسي لكن ابن هو عن التشبيه الذي يدرك
الهيئة التي تملا القلوب سرورا وتجيبا من طلوع النجوم لوامع متفرقة في اديم السماء
وبحر زرقاء وزرقتها الصافية وقد لا يكون لها هذه الهيئة كقوله فكانما التمزج والشري
قد اماه في شماخ الذروة منصرف بالليل من دعوة قد اسرجت قداحه شعشعة فاترة
لو قيل المزج كشعرف من الدعوة لم يكن تشبيها وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر في كل
جزء من اجزاء احد الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما
في قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية قال الصحيح ان هذين التشبيهين من
التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لوجه واحد كشيء بقدر تشبيهه به وهو القول
الفصل وقد ذهب الجزل ان جعلتها من المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال
في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع
انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به
من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب

الكوز

الكوز من الافراع والبلاء والغش من جرته اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد
بمركب كما مر من تشبيه الشفق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فانما
تشبيه مفرد وهو الشفق والمشبه به مركب من عدة امور كما تري وكذا تشبيه الشاة
الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والوحشي بعلم رأسه شجر ناعم والغرض
بيان المركب والمفرد المعتد احوج شيء الى التامل فالشبه به في قولنا هو كالرائم على الماء
انما هو الرائم بشرط ان يكون رمقه على الماء وفي تشبيه الشفق والشاة الجبلي هو المجموع
المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه
الشاة الجبلي من تشبيه المفرد كتشبيه السفط بعين الديك وتشبيه الشر بالبا المعقود
المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل الشبه في نحو قوله والشمس
من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة اخجت بحول
بيضا ذهب ذايب وقوله كان مثار النقع وقوله كان اجرام النجوم وقوله كانما
المزج من تشبيه المركب ذاهبا الى ان كلا من الشبه والشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب هكذا وكان ما ذكره المصنف اقرب
كان الفرق بين تشبيه الشفق وتشبيه الشاة الجبلي بانه تصدق في الاول ما يدخل فيه
الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله
اي قول ابي تمام ياصاحبي تعصبا نظر كما اي ابلغا في تعصبي نظركما واجتهدا في
النظر بعال تعصبه اي بغلت افعاله كذا في الاساس قربا وجوه الارض
كيف تصور اي تصور بحذف التاء بعال صور الله صورة حسنة تتصور تربا
نهارا مشمسا ذا شمس لم يتسنه غم تد شابه اي خالطه زهر الربا حصبا لانا
اخضر واشقر حمرة فكانما هو اي ذلك النهار الشمس مغمر اي ليل ذو غمر شبه
النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات تنقصت باحمرارها

من نور الشمس حتى صار يضرب إلى السواد بالليل الغمر فالتشبيه مركب والشبه به
مفرد ولا يخفى هذا من سياق وأيضا نفيهم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو
إذا ان نعتد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى بما طرح العطف او غيره با
لشبهان او لاثم بالشبه بها كقوله اى فوارم النفس جف العقاب بكثرة
اصطيادها الطيور كان قلوب الطير رطبا يبسها بعضها والذى وكرها
العناب والحشف هو ارذل ثمر البان شبه الرطب الطرى من قلوب
الطير بالعناب والبابس العتيق منها بالبان او ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يعتد
بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ فى اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث
احتصار اللفظ وحسن الترتيب وهذه الاثنان للجمع فائدة فى عين التشبيه او مفروقا وهو
ان يؤتى بشبه ومشبه به ثم آخر آخر كقوله اى قول المرتش الاكبر جف نساء النشر
الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف ورويه اطراف البنان
عنم هو بتحريك الزهر ان نعتد طرفه الاول يعنى المشبه دون الثانى فتشبيه التسوية
كقوله صدع الجيب وحاليا كلاهما كالليل او ثغره فى صفاء وادمعى كالدماء ان
نعتد طرفه الثانى يعنى المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اى قول البحترى
بات ندبا حتى الصباح اعنيد مجدول مكان الوشاح كانما بسم ذلك الاعنيد
اى النائم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او افاح جمع
اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء وفى قول الحريرى يعثر عن لؤلؤ
رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حب شبه لثة وفى كون معذب
البنان من باب التشبيه نظر لان المشبه اى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان
لفظ كانما فى بيت البحترى يدل على انه تشبيه لا استعارة وتسمع لهذا كلاما ان
شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد فى وصف ابيات احمد بن الهيثم

انتهى

انتهى بالمس ابيات تغلل روحى برد روح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب
وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبا ونسيم الصبا وضعف الزمان ورجع
الشباب وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار
وجهه بقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثانى محل وغير محل والثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما الثانى فتمثيل وهو ما اى التشبيه الذى
وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه
فى بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وتشبيه الكلب
بالبدوى المصطل والتشبيه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الآية والتشبيه
فى قوله كما ابدوف ثوما عطاشا اليس اباذلك وتبدو اى المنتزع من متعدد
بغير السكاكى بمبو غير حقيقى حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان
منتزعا من عدة امور حض بالاسم المتمثل مكانى تشبيه مثل البرد ومثل الخمار فان وجه
الشبه هو خوف الانتفاع بالبغ نافع مع الكدر والتعب فى استصحابه فهو وصف
مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو امر عقلى اعتبرها التوهم وكذا اخواته منهم كمثل الذى
استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بغير اخص من بغير الجمهور واما
صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه قال الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل
التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا بمال انه يقتضى التشبيه والانتقال
ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال
ضرب الاسم مثلا لكذا بمعنى ضرب النور مثلا للقرآن والحبوة للعلم واما غير تمثيل
وهو بخلافه اى خلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند
السكاكى ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود
المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكى وايضا قسم للتشبيه باعتبار وجهه

وهو اذا مجمل وهو ما لم يذكر وجه شبهه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه او من الوجه الغير الظاهر كون
ما هو ظاهر عنهم كقول احد نحويي بغداد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم كالحقة
المغرغرة لابن بري ابن طرفا هالي متناسبون في الشرف يشبع نسيبي بعضهم فاضلا
وبعضهم افضل منه كالتا اي الحلقة المغرغرة متناسبة الاجزاء في الصورة يشبع تعيين
بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونه مغرغرا مصمتة للجواب كالدايرة بخلاف ما لم يكن
مصمتة للجوانب فان موضع الانعراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله
ان هذا قول الاغاربة فاطمة بنت الخرشب جاين مدحي بنيها الحكمة وجم ربيع الكامل
وعمارة الوهاب وحنش للحفاظ وانس الفوارس سماه لاوزر با والعنبس وذلك لانها
سئلت عن بنيها ايتهم افضل فقالت عمارة لابل فلان لابل فلان ثم قالت فيكلهم
ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المغرغرة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف
بلى الملك للحجاج لما سئل عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا
اما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف
على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين بل يذكر الوصف
الذي يكون منهما اما وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه
وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يعلم ومنه اي ومن
المجمل ما ذكر فيه وصف الشبه بوجه بغير الوصف المشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول
كنوليا عن كاحلة المغرغرة لابن بري ابن طرفا هالي فوصف الحلقة بكونها مغرغرة غير معلوم
الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك
كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفها اي وصف الشبه
والمشبه به كليهما كقوله اي ابي تمام في المعتصم بن شهاب تسفح العيس بي والليل عند
في كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب صرفت عنه اي اعرضت ولم يصرف مواجهة عني

اعاوده

وما وطئ فلم يخب كالعنبس ان جعلته وانك اي انك ربيعة مثال فعلة في دوح
شبابه ربيعة اي اول واصابه ربيع كل شئ افضله وان نزحت عنه لجج في الطلب
وصف الممدوح بالمطاولة فانه عليه اعرض اولم يفرض وكذا وصف العنبس
بانه يصيب جنبة او نزحت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه
اي الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما
ذكر فيه وصف الشبه وحده كقولك فلان كسقراط وبه لدي ووصل مواهبه الى
طلبت عنه او لم اطلب كالعنبس فكانه تركه بعدم الظفر بمثال من كلامهم واما
مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجه شبهه كقوله وثغر في صفاء وادمع
كاللالي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني
ان يكون امرا ملازما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يتبعه مكانه
اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه لازما كقولهم للكلام
الفصيح هو كالعسل في الحلاوة قال الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه
لازم للحلاوة وهو ميل الطبع لانه اشترك بين العسل والكلام للحلاوة التي هي
من مطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف
اعتباري كتكميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه
الشبه حيث قصروه على الحسي والعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم
هذا يعني ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم
لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك
ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه مقسما بالحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه
هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة و
فساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل

وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة
فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو ضد او دون ذلك الذي يخطر بالبال
ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تفسير وجه الشبه بالحسي والعقلي ونحوه
بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يلازم وجه الشبه وذلك
لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكائنة اللازمة للجزئية
المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فتامل وايضا
قسم ثالث للشبه باعتبار وجهه وهو اذا قرب بتذل وهو ما اي الشبه
الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادئ
الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من مبدا الامر سبيد واي ظهر وان جعلته من
من مبدا لمعناه في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادئ اي يكون لوجهين اما
لكونه امرا جليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان اذا
الانسان من حيث انه مشخص اي جسم او حيوان اسهل واقدم في ادراكه من حيث
انه جسم متاس متحرك بالارادة فالحي لان المتصل يشتمل على المجمل ومشخص آخر ولهذا كان
العام اعرف من الخاص وجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس
فان الرؤية تحصل اولا اي الجملة ثم التفصيل نابئا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء
وفلان لم يعن النظر ولم يتبينه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروا
وغير ذلك في هذه الثانية لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على قوله امرا
جليا اي او يكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما
عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع
ما يناسبه اسهل حضورا منه مع لا يناسبه كتشبيه الجمرة الصغيرة بالكوز
في المقدار ما والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا حيث اعتبر المقدار والشكل لكن

الكوز

الكوز غالب الحضور عند حضور الجمرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور الجمرة المشبه
وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا تكون لتكرر اي تكرر مشبه به على الحس
او لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير متخلف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس
كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة
فان وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من الغرب
والتكرر التفصيل اي وانما كان قليلا التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به
بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال
مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر
على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من الغرب والتكرر يقتضي
سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به يبقى وجه الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير
سببا للابتذال كالسبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما
قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا
بعد فكر وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه في بادئ الرأي وعدم الظهور
يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقولهم الشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه
الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل وكذا
ينبغي في نفس الرأي للمرآة الدائمة الاضطراب الابعاد بستانا فتا ملا
ويكون في نظره متمهلا او لندور اي او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه
لبعد المناسبة كما مر من تشبيه النقيع بنار الكبريت واما مطلقا وندور
حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كما ينبغي الاغوال او مركبا خياليا كما علم
بالنوبة منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا
كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله

والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر بها الحس لانه
ربما يغمض الرجل وعينه ولا ينتقل الى ان يرى مرآة في يد اشل وانما كان مدار حضور
الشبه بسببها لعدم ظهور وجه الشبه لانه قرع الطرفين ومنها ينتقل اليه لكونه المشترك
والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه
اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه
الشبه والثاني في نفسه تكرر الشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينتظر في اكثر من وصف
واحد لشيء واحد او اكثر بعضه ان تعتبر في الاوصاف وجودها وعدمها او وجود
البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلهذا
قال وتبقى اي التفصيل على وجوه كثيرة واعرفها ان تأخذ بعضها من الاوصاف وتدع
بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت
رؤبينا كان سنامه سنا لهب لم يتصل بدخان او تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا
قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان يعمد
وصفان او اوصاف فانت تنظر فيها واحدا واحدا او تفصل بالتأمل بعضها
من بعض وان يكن في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر
في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تأخذ بعضا
وتدع بعضا كما تفعل امرأ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده
والثاني ان تنظر من الشبه في امور تعتبرها كلها وتطلبها في الشبه به كما عمدت
في تشبيه الثريا بالعنقود الى اجتماعها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة في العرف ثم اعتبارك في العنقود والملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر
الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الا نفس الحمرة بل الى
ما ليس بها في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة اي التفصيل موضوعة على ان غلب

الاعرف

الاعرف والاقدم فابقه لانتظام وتنظيط وكلما كان التركيب خياليا كان اوغل تأثيرا
امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية
فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ فاكان
من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون الغريب المبتذل فغرابته اما لكون
هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع والاعين وجه عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني
الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان مثل الشيء بعد طلبه الذوق موقعه
من النفس اطلف وباليسر قبولا ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه بيسر اما
يلي الاطلاع ونحو بابعد الظهور في بابه الا ترى ما يكون سببا لطف المعنى ودقته او
ترتب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء
فان يلي اول ورد تأمل الى سابقها فتحتاج في النظر والتأمل وعلى احلى من الفكر اذا صادف
منهاجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب وينظفر بالمقصود والخفاء المردود
المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال
من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد ينصرف في التشبيه الغريب المبتذل بالجملة
غريبا والخروج عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب كم قتلنا هذا الوجه شمس
نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء قال تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل
لكن حديث الحياء اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة ودقة وخفاء
ولم نقل ان كان من الغلبة بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان
من الغلبة بمعنى قابلته وعارضته فهو تفعل يبنى عن التشبيه اي لم تقابله ولم يعارضه
في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحي اذا نظرت
اي انداك فتفاسئه بجامعيها وقوله اي وكقول الحسود الوطواط غرمانه مثل النجوم ثواقبا
اي لوامع لولم يكن للثاقبات افول قال تشبيه الغرماء بالنجم مبتذل لكن بالشرط المذكور

اخرجه ايا الغرابة وتسمى هذا التشبيه التشبيه المشوه وهو ان يقيد التشبيه او المشبه به
او كلاهما بشرط او وجه دقي او عامي يبعد تعلقه تعرج اللفظ او سياق الكلام ومثله
قوله لهم يد بيسكون الارض اي لو كان اليد يسكن الارض وهذا العقبة تلك
يساكن اي لو كان الفلك ساكنا وعاقرا من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه
استمارا يا تقسيم باعتبار الاداة بقوله وتاعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد
وهو ما حذفت اداته مثل قوله ثغر مرمر السحاب اي مثل مرمر السحاب وهذا كما
ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو الريح تعبث
بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في
البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر يا المغرب يوصف بالصفرة قال
امتاع ورب نهار للغزال اصيلة ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل
صفرة وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وحسن
وقت الاصيل لانه اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي يا ليالي الاسحار وصبه
هواجر كما حفلت والشمس تنقض آصال هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين
المذكوران في البيت لانكما يسبوا بعض الادعام الغافلة للجاهير الناقدة من
ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اي الورق الذي يسقط من الشجر وقد
شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي
اصفر بتبر والخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر
او مرسل عطف على ما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته وصار مرسلا من التاكيد
المسند ومن حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من
من الامثلة السابقة المذكور بنفسها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبو
وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف بشئ بوجه الشبه

ل

في بيان

في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيا فيه الا في وجه الشبه في الحال الناقص
بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي وجه الشبه معروفا عند المخاطب
في بيان الامكان او مردودا وهو بخلافه اي ما يكون ناقصا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما
سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة
باعتبار ذكر اركانها كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اضمامه هذا
الاعتبار ثمانية فالمشبه به مذكور قطعا وحينئذ اما ان يكون المشبه مذكورا او
محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكورا او متروكا وعلى التقادير الاربعة فالا
اما مذكورة او محذوفة فهذه ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار
اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كاسد وكل منهما في الشجاعة او اختلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر
الاركان كلها او بعضها بان ذكر الجميع فيها وفي المراتب وان حذف الوجه والاداة
فاعلا حاد والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب
التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها قوله باعتبار متعلق
بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى علة مرتبة
مخالفة كما قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف
المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه كاسد مقام الاخبار عن زيد ثم اي
الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للترتيب في الرتبة حذف احدهما اي وجهه واداته
كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار
عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو كاسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد وقوله
قوة الغير اي الغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة

بعد الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاولتان منساويتان في القوة والاخريان
متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة
اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو
نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاولتين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما
كالاخريين فلا قوة له والمشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يقال
الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين
المشبه به من حيث الظاهر بخلاف الثاني وهو الفرق بين نحو قولنا لقيت اسدا
يرمي والبست في الحمام اسدا وبين نحو قولنا رايت زيدا اسدا او اسدا في الاخبار عن زيد
حيث يبعد الاول استعارة والثاني تشبيها وبتفرع على ذلك ما اذا اجري
في الكلام لفظ ذات فرينة دالة على تشبيه بمعناه نحو على وجهين احدهما
ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا
والخلاف ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه به مذكورا او مقدرا
وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر بابه كان وان والمفعول
الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه
اذا وضع هذا الواضع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه او لما اجري عليه او نفيه عنه
فاذا قلت زيد اسد فوضع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو ممتنع على الحيوان
فحمل على ادعاء اثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون
خلقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا
فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه بل وضع الكلام لاثبات
الفعل ورفعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكتوما
في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب

ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة
هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب
الى ان الثاني ايضا انما يسمى استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه
والملائم لفظي راجع الى غير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان
اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد
اسدا او لقيني منه اسدا فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على
المشبه على ما هو حقيقة الاستعارة له لا باستعمال فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه
له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا تسمى تشبيها ايضا لان الاتيان
باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه
مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها
وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فاذا ثبت ان اطلاق
اسم الاسد على هذا النحو الخ نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه
عليه فلا حسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد
وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول
شيء من الاداة الا بتغيير صورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب
لتعويض تقدير اداة التشبيه منه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لائقة بالمشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب فان الشاعر شبه ممدوحه
والغرض عزوبها عنا وبدر والصدود كسوف فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه
في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس
الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وتكون الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل
مما يحسن تقدير اداة التشبيه فيه بتغريب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاقا وزيادة

قرب كونه اسد دم الاسد المهزبر خضابه موت فرجى الموت منه بسرعة فانه لا سبيل
الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت ما فى ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس
السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم المهزبر الذى اقوى من الجنس
خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا فى الموت ومثله قول البحترى وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا وموضع رجلى منه اسود مظلم فانه ان ارجع فيه الى التشبيه المساوى حتى
يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بالبس فيه
فظهر انه اذا اراد ان يثبت به الممدوح بدرا له حد الصفة العجيبة التى لم تعرف
للبدر فهو مبنى على تخيل انه زاد فى جنس البدر واحدا له تلك الصفة فليس الكلام
موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة له كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن
الاسم المشبه به فى البيت مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام به مبنى على ان كون الممدوح
بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل فى اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول
الكاف فى هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحيث لا فضائهما ان يكون الخبر والمفعول
الثانى امرا بنائى فى الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول متفكوك به كقولك
كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما حكى عنهم
غير نائبة فدخول كان وحيث عليها كالقياس المجهول وايضا هذا الفرع اذا نافى اصلا
وخفف سره وجدت محصوله انك تدعى حدوث شئ هو من الجنس المذكور
الا اذا اختص بصفة عجيبة لم يتوقع جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه به معنى مثلا
قولنا دم الاسد المهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور
جوازها على ذلك الجنس اى الاسد الحقيقى فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول
كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو

ملت

تشبيه

تشبيه لا استعارة ولنا فى هذا المقام كلام مذكور فى اول بحث الاستعارة الى شاء الله
الحقيقة والمجاز الى هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثانى من مقاصد علم
البيان والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن
الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال
اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله فى غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة
ولان المجاز وان كان متوقفا على ان يكون له حقيقة كما هو مذهب الاكثر
لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له فى الجملة فالعوض للاصل مناسب
وقد عنوان باللغويين ليتميز اهل الحقيقة والمجاز العقليان اللذين هما فى
الاسناد والاكثر تركوا هذا التقييد لانهم يتوهمون انه مقابل للشرعى او العرفى
فالمقيد بالعقلى نظر الى ما فى الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا
او شرعيا او عرفيا الحقيقة فى الاصل مصدر جعل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا
ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشئ اى اثبته نقل الى الكلمة الثابتة
او المثبتة فى مكانها الاصل والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح
التاء للتأنيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث
سواء اجرى على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثانى فلانه
ينقل لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراه على موصوفها
بمعنى مفعول فانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ان اجرى على موصوفه نحو رجل
قتيل وامرأة قتيل والا اذا لم يجر على موصوفه فالتاء واجب وفاقا للنحاة
نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه
لما تقدم والحقيقة فى الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اصل فى المعنى وضعت لذلك
الكلمة له فى اصطلاح به التخاطب اى وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب

فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالاستعمال اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بما
بالاستعمال عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت
له عن شيء من احدهما الاستعمال في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا
الى الكتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس
بحقيقة ولا مجاز والثاني يخرج المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لانه في اصطلاح المخاطب
ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل
لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله
في اصطلاح به المخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح ج ٢
المخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا
لكون الدعاء غيرا وضعت له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع
انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر
اي اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد
والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان المجموع
غير مقصود في هذا القسم لم يتعرض الا لما هو الاصل اي الحقيقة في المفرد بالوضع اي وضع
اللفظ تبيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه
فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا لانه ليس بمعناه المجازي للان دلالته انما تكون
بقرينة يعني ان تبيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى لا يكون وضعا فان قلت بقي
هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى
قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي بذكر متعلقه
قلت لانم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين
من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره كالام في قولنا الرجل

مثلا

مثلا بدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل ودخل في قولنا دخل قام زيد بدل بنفسه
على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن مع الدلالة بنفسه ان يكون
العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي يخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع
لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه
اعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا بناء في ذلك
وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يجاوز الطهر
والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين لهذا مفهوم
ما دام منسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم منه دلالة
الحقيقة اما اذا حصصها باحد الوضعين كما اذا قلت القرء مع الطهر او لا بمعنى
الحيض فانه ينتصب دلالة على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق
ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على مع الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه
على مع الحيض وقولنا مع الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة
بواسطته وحاصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد
المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على
هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق مفهوم احدهما غير مجموع هذا تحقيق
كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض الفصل بانا لا نم ان معناه الحقيقي ان لا يجاوز
الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق بدل عليه وبال وقوله القرء مع الطهر
لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلامنا في قوله مع الطهر
وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية يكون لفظية وفي اكثر
النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان
الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا

في قولك رايت اسدا برميٰ موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس والى الرجل
الذي هو موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية نفسها وواضح لظهور ان
دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا بحال معنى قوله بنفسه اى من غير
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم
الدور حيث اخذ الموضوع له في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة
المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل
معنى كلامه ان خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما قرر
به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية مشتركان في كونهما حقيقتين و
تفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في
لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون
اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية انشاء الله تعالى والقول
بدلالة اللفظ لذاته ظاهر وفاسد من العجايب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحداق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح تفهم ان هذا من
تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم
بالوضع كافيا في الفهم والعصر حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم
ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قبل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد
ان يبطل كلام غيره ويحمله على معنى فاسد ولم يدر عنه هذا الكلام وقول كيف حال لكن ابطال
كلام العصر يحمله على معنى هو بريء عنه فالعجب انه لم يتنبه ان العصر ايضا فسر الوضع
بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا الذي نسبه
وابطله ثم تاوله فما اليوم هذا المجال قول من قال حفظت شيئا وغابت عني
اشياء فتقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها

من مخصص

من مخصص نسبة الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع
ومخصص وضعه هذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى
على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه وضع الالفاظ ووقف عباده عليها
تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة
من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص
وهو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية يقتضي اختصاص
دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لكان دلالة اللفظ على
المعنى لو كانت لذاته كدلالته على الالفاظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم و
لوجب ان يفهم كل احد من كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد
يفهم من كل لفظ ان له لفظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى
المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر
بحيث لا يفهم منه غير الاطلاق الاول المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات
الشرعية والعرفية مما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للرى
للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه
ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى
من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للمتضادين او المتضادين لانه ممنوع
وقد تاولوه اى القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اى صرفوه عن ظاهره وقال انه تنبه على ما
عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر
والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون
العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها معنى لا يهمل التناسب بينها فيضاف حتى
الحكمة كالغم بالقاف الذي هو وصف لكل شيء من اسمائين والغم بالغاف

الذي هو شدة بركة الشيء حتى يبيان وان لهما شركة الحروف ايضا حواص كالنعلان و
والنغل بالتحريك كالنزوان والحسدي فانى مسماهما من الحركة وكذا باب نغل بضم العين
مثل شرفا وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل
من جاز المكان يجوزه اذا تعداه منقل الى الكلمة المجاوزة الى المتعدية مكانها الاصلي
او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جاوزوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار
البلاغة وزعم المص ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اى طريقا بها
على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريقا الى تصور معناه واعتبار التناسب
في تسمية شيء باسم بغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بكسبه انسان له حمرة بامر
ووصفه بالحمرة فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيرها كما ان وضعه
للمعنى وبيان انه اولى بذلك منه جزء وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى
في الوصف دون التسمية فتندفع زوال الحمرة لا يصح وصفه بالحمرة حقيقة وصح تسميته بذلك
فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه
على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينتفض لوجود
ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما مخالف حقيقة الآخر
فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد واما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
في اصطلاح المخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اى ارادة ما وضعت له
فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة
وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح
المخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر
كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا
فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في اصطلاح الذي وقع المخاطب اعني

اصطلاح

اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا
فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعها الان هذا معنى قولهم على وجه يصح او هو متعلق بالمستعمل
فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما يقول حمار هذا الفرس مشيرا الى الكتابة لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقولنا مع قرينة عدم ارادته لان
الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فالملفوظ المستعمل في غير ما وضع له
قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا
والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى صار الاول وهو في اللغة
حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول منه بالعكس كلفظ الصلوة
المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء
مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع
الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة
وباعتبار خصوصية الفرسية والتدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة واما
من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى التدبيب انما هي لمجرد المناسبة
في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها صحيح الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة
على كل ما يوجد فيه التدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار رعاية المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة
اطلاق اللفظ عليا كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه
الشجاعة والا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه التدبيب والا يصح اطلا
الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اى من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي
خاص وهما يتعاقبان فانه اذا اطلق المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وبذلك او عرفي عام
لا يتعاقبان فانه اذا اطلق الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية والا كان الشارع
فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة بسبب اما الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح

الذي يوضع المخاطب وكان اللفظ مستعملاً فيما وضع له في ذلك النوع الاصطلاح ان
هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام
وخاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازاً
لغوياً وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة
في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازاً او فعل للفظ الحدث
يعني اذا استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث
يكون مجازاً او دابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول
مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من
المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة
المصححة بغير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة
على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسداً
يرمي وكثيراً ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال المشبه به
في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيراً ولفظ المشبه به
مستعاراً منه والمعنى المشبه مستعاراً له واليه اشار بقوله فيما الى المشبه به والمشبه
مستعار منه والمستعار له والمعنى الى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس
طلب عار به من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة
كاليد في النعمة وح موضوعة للجارحة المخصوصة فلكن من سنان النعمة ان يصدر منها وتحصل
بالعضو وهنا فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة فهي بمنزلة
العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة بالانعم مثل كرمت اباه بي فلان عند كما وجلت
يده لدي ونحو ذلك بخلاف اشتعت اليد بالبلد والقدرة وكاليد في القدرة لان اكثر ما

يظهر

لخصوصه في الريبة وجع الشخص المرتب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت
هي المقصودة في كون الرجل ريبة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيأ بدونها صارت
العين كانه الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى
الذي يقصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الريبة وان كان كل منهما جزء منه
وعكسه اي ومنه عكس المذكور رجع نسبة الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله
تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق والانامل جزء من الاصابع والغرض منه
المبالغة كانه جعل جمع الاصابع في الاذان لئلا يسمع شيأ من الصاعقة ونسبته اي ومنه
نسبة الشيء باسم سببه نحو وعبنا العنبث اي النبات الذي سببه العنبث او نسبته الشيء
باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه وورد في
الايضاح في امثلة نسبة السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم نظاهره اذ
سهولة من نسبة المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسير
اكل الدية انه يأكل الدم او ما كان عليه اي نسبته الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان
الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ ع
او نسبته الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اراني اعصر
خمرا اي عصير ما يؤول الى الخمر او نسبته الشيء باسم محله فليدع ناديه اي اهل ناديه
الحال فيه والنادي المجلس او نسبته الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو
واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي يحل فيها الرحمة او نسبته الشيء
باسم الله واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح به في الكشاف فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا
الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم اما اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها
لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت نعتبر في جميع اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر

لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فيستحيل انتقال الذهن من المشبه به اليه لامكان
فالاسد مثلا اعني مفهوم الشجاع لا يريد او عمرو على الخصوص ولا شك في استحالة
انتقال الذهن من الاسد اي الشجاعة وما في غيرها بنظر بادي الرأي وكلام بعض المتأخرين وهو
ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى
الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة
كالبسر للتمر الذي لم ينضج واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة
فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالفعل ولا بالقوة فلا بد
من ان تريد باللفظ معنى لا ما يصدق عليه المعنى الحقيقي وهنا اي ينتقل الذهن من الحقيقي اليه
في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصور تصوره والزوم انما هو في بعض كل اطلاق
البصر على الاعمى او منضم اليه لزوم خارجي كسبب العادة او بسبب الواضع وح اما ان يكون
احدهما جزء الآخر كالانسان للحيوان والرقبة للعبد او خارجا عنه والزوم بينهما قد يكون
لخصوص احدهما في الآخر كالحال والمحل او لتبعية احدهما لاخر او مجاورتهما او يكون احدهما
شرطا للآخر كالمخبر مع الخبر وذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الخبر على الكل
استلزام الخبر للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف
اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث
انه مرتب بهذا مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين
علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا مع اللزوم
في هذا المقام والاستعارة وجع اذا كانت علاقة المشابهة اي قصد ان اطلاقه
على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة
الانسان فان اريد تشبيهها بشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد
ان اطلاقه المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى تشبيه مرسل

فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازاً مرسلاً
باعتبارين وقد قيد بالتحقيقية وبهذا القيد تخرج عن التخييلية والمكنى عنها وانما
تسمى تحقيقية لتحقق معناها اى ما عنى بها واستعملت اى فيه حسا او عقلا بان
يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار عليه اليه اشارة حسية
او عقلية بخلاف ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسما لهذا المعنى جعلا بسيطا
الاعارة للمبالغة فى تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحق كقوله الا قول زهير بن
ابى سلمى لدى اسد شاكى السلاح اى تام السلاح وكذا شاكى السلاح وشاك
السلاح بالقلب والحذف مقدر اى قد تدرع به كثيرا ايا الوقايع وقيل قد ذلل
باللجم ورُكّب فصار له جسامة ورباسة تمامه لبد اظفاره لم تقلم تقلم لبدة
الاسد انما تبدو من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسم
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اى والعقلى كقوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا
لا حسا وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الاظهر من
اللباس عندنا صحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى ان يحمل على التحقيق وهو
ان يستعار ما يلبس الانسان عند جوعه من انتفاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته
وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون
عقلية وان يكون حسية لانه قال الشبه ما يغشى الانسان والبس به من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على الابس والحادث الذى شبه يحتمل ان يريد به
الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان اريد انتفاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون
حسية كما ذكره السكاكى وبالجملة لبس الشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم
كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المص فالاستعارة ما نحص تشبيه معناه باوضح له

والمراد

والمراد بمعناه اعنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعل الايتناول قولنا ما نحص تشبيه
معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان نحص تشبيه شئ بخو زيد
اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عاريا عن الموضوع
لم يجز تشبيه معناه بالموضوع له للاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان ما فى قولنا ما
نحص عبارة عن المجاز اى مجاز نحص بقرينة تنتظم المجاز بالاستعارة وغيرها
والاسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا
لا نسلم ان اسدا فى نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فى معنى الشجاع فيكون
مجازا واستعارة كما فى رايت اسدا يرمى بقرينة حملة على زيد والدليل لهم عليه ان
اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل
صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد اوقعت اسدا على زيد ومعلوم
ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير اما الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة
قلت لا نسلم وجوب المصير اما ذكر واما وجب اذا كان اسد مستعملا فى معناه
الحقيقى واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة حمل على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك
انا اذا قلنا فى نحو رايت اسدا يرمى ان اسدا استعارة فلا نعنى انه استعارة عن
زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه ولا نعنى انه استعارة عن شخص موصوف
بالشجاعة فغير لما زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعملنا
المشبه به فى معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان للمشبه به فى مثل هذا المقام
كثيرا ما يطلق به الجار والمجرور كقوله اسد على وفى الحرب نعامة اى مجترئ على صايل
وكقوله ذوالطبر اغربة عليه اى كالبكة وكقوله ام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما
يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام
فى نحو لقيت اسدا اى شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن الذى

بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة وبحذوه ولاحظ من بزوج البدر بعدا
بدور مها بتر حها الكشاف فجعله اشكال لان ترك الشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به
عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت
رجلا كالاسد في الشجاعة والناظر من تصور مثل بزوج البدر في البعد بينهما متدافع
كما ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه
لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تع فلم
يكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا في الشجاعة بدليل
انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تع حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا
مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما شعر به كلام صاحب الكشاف من ان
قوله تع ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله
وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه
المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس بالاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه
ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بانا لا نسلم انه يجب ان يكون
مستعملا في غير ما وضع له اللفظ وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ووقوع
المشبه به الحقيقي موقعه ولا يثبت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا الخ
بحال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يقرا
بالجر بين الله صفة فان المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا
وتستخرجون حلية تلبسونها يبين ان قصد التشبيه كالاستعارة واراد
تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد يشارك العذب فيها فيه من منافع والكافر
خلو عن المنفعة انما في طريقة قوله تع فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة

لما ينفجر

لما ينفجر منه الانهار وطعنا وذلك ذهب كثير من الناس بانا ان الآيتين من قبيل
الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه
من شمائل لفظ الكشاف وقيل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة لا
للمشبه به لا للاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي
فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة
المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كالمجاز مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي
موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم
من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان
عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيجب ان يكون استعماله في المشبه
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا
لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا
او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج
على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت
لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق
فانتبه قيل فان هذا يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار
ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف بالتمام الاشارة
الى الحقيقة وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها
لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به

بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جوابا عما استشكل به اي استعمال
الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعارا فجاء وصف له
وانما قلنا ان تمام متعلق على المشبه كيزيد بن مسلمة استعارة ولما كان الاستعارة
ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد وعاريا عن معناه ولما صح ان
يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده
اسدا انه جعله اسدا الا ان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير وبعيد اثبات
صفة شئ حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان
بمعنى اسم المشبه الى المشبه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد
الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون
مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من
جنس الاسد وجعل داخلا في الواقع وانما مجازا عقليا ولهذا اي ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء وقوله في جنس المشبه به مع تعجب
التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على رأسه يظلله

متن ع فلما تظللني ايا توقع الظل علي من الشمس نفسي اعز علي من نفسي فما من
تظللني ومن عجب وبردي فما قول يا عجبا ومن عجب يشبه اي انسان
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلو لا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل
انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في
قوله لا تعجبوا من بلى غلائله فانه نهي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع
ايضا فقد زر ازراره على العمر يقول زررت العمر على ازرة اذا شددت ت
ازراره عليه فلو لا انه جعله فخرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكمال

انما يسرع

انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة العمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كما
كالعمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة متعلقة بما وصف له للعلم
الضروري بانها متعلقة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق
ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على ان جعل افراد الاسد بطريق التاويل
قسمان احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك
الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب ايا عز ذلك والثاني
غير المتعارف وهو الذي تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل
المخصوص بل في غير الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال
في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى المتعارف
وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع مبني على حسب
القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين
المذكورين وغيرهما فلبناء على تناسي التشبيه فضلا عن المبالغة ودلالة على
ان الشبه يجب لا ينفك عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به
من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تتعارف الكذب بوجهين
بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة
دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين
كما ذكرنا والتاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر لخلاف الكذب فانه
لا ينتصب له قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يتبدل المجهود في ترويج كلام
ظاهره ومن زعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تتعارف الدعوى الباطلة لبناء الدعوى

جنبها ان فی الاستعارة علی التأویل وتفارق الکذب بنصب القرینة المانعة عن ارادة
الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما یکون علی خلاف الواقع والکذب بما یکون
علی خلاف ما فی الخبر وانت تعلم ان تفسیر الکذب بما خلاف ما علیه الجمهور واختاره
السکاکی ومع هذا الاجنبة لتخصیص التأویل بالمفارقة الباطل والغریبة بمفارقة
الکذب بل یجعل کل منهما المفارقة عن الباطل والکذب جمیعا فعم فرقا بین
الباطل والکذب بان الباطل یقابل الحق والکذب یقابل الصدق والحق هو کون
الخبر مطابقا للواقع بقیاس الواقع الیه والصدق هو کونه مطابقا بقیاسه الی الواقع
فهما متحدان بالذات متغایران بالاعتبار لکن وجه التخصیص غیر ظاهر بعد والا یکون
المراد الاستعارة علما غالبیا من انها یقتضی ادخال المشبه فی جنس المشبه به بجعل
افراده قسمین متعارفا وغیر متعارف ولا یکن ذلک فی العلم لمنافاة الجنسیة
لانه یقتضی التشخص ومنع الاشتراک والجنس یقتضی العموم وتناول الافراد الا
ان یضمن العلم نوع وصفیة بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف کحاتم فارغ فیض
الاتصاف بالجود کذا فادر فی المجمل وسحبان فی الفصاحة وباقل فی العی فانه وجه
یجوز ان یشبه شخص بحاتم فی الجود ویتناول فی حاتم مجعل کانه موضوع للجواد سواء
کان ذلک الرجل المعهود من لحی او آخر غیره کما جعل اسدا کانه موضوع للشجاع
سواء کان متعارفا او غیره فبهذا التأویل یکون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود
والفرد الغیر المتعارف وهو من یتصف بالجود لکن استعماله فی غیر المتعارف یکون
استعمالا فی غیر الموضوع له فیکون استعارة نحو رایت الیوم حاتما وقرینتها القرینة
الاستعارة لانها مجاز ولا بد لکل مجاز من قرینة مانعة عن ارادة المعنی الموضوع له اما امر واحد
کما فی قولک رایت اسدا یرمی او اکثر ای امران او امور یکون کل واحد منها قرینة
کقوله وان عاقوا ای انکروا هو العدل والا بمعنی فان فی ایمانهم شبرا ای یسیرا تلمح کشعل

البرهان

النیران فتعلق قوله تعالی وان خفتم الا بمعنی العدل والا بمعنی غیره علی ان المراد بالنیران السیوف
لا دلالة علی ان جواب هذا الشرط یتحاربون او یقاتلون او بالطاعة بالسیوف او معان
ملائمة مربوطة بعضها ببعض یکون المجموع قرینة للکل والوجوه لا تخفی حتی کونه نسیما
بقوله او اکثر کقوله تعالی قول الحجر بی وقاعصه روی بالجر علی اضمار رب وبالرفع علی
انه مبتدا موصوف بقوله من نخلة ای نصل سیف الممدوح وجزء قوله تلمعی
من الکفاء ای انقلب والباء فی قوله بها للتعدیة والمعنی رب صاعقة من حد سیفه
تقلبها علی اروس الافران حمس سحاب ای انامله الخمس التی هی فی الجود وعموم العطایا
سحاب ای خصبها بالکفایة فی الحرب فتلکم برها والمراد بارؤس الافران جمع الکثرة
بقرینة المدح لان کلا من صیغة جمع القلة والکثرة یستعار للآخر فالاستعارة السحایب
للانامل الممدوح ذکر ان هناک صاعقة وبین انها من نصل سیفه ثم قال علی ارؤس
الافران ثم قال خمس ثم ذکر العدد الذی هو عدد الانامل نظرا الی جمیع ذلک اذا اراد بها
بالسحاب الانامل وجه ای الاستعارة تنعقد باعتبار الطرفین وباعتبار الجامع وباعتبار
الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غیر ذلک فنفی باعتبار الطرفین یرجع الاستعارة منه
والاستعارة له سیان لان اجتماعهما ای اجتماع الطرفین فی شیء ان امکن نحو رایت بحرا
فی او من کان مبتدا فاجبنا فالاول آنفا وهو بناء الاستعارة الاجباء من معناه اللغوی
وهو وصل الشیء بالشیء بحیث یحصل الهدایة التی هی الدلالة علی طریق یوصل الی المطلوب والاجباء
والهدایة کما یمکن اجتماعهما وهذا اولی من قول الصحاح الجبوة والهدایة کما یمکن اجتماعهما
والاستعارة البت للمثال فلبست من هذا السبیل اذ لا یمکن اتصاف البیت بالضلال
فلهذا قال نحو اجبنا فی او من کان مبتدا فاجبنا وانتسم هذه الاستعارة التی یمکن
اجتماع طرفیها فی شیء واحد فانها ما بین الطرفین من الاتفاق او الامتناع عطف علی قوله
انما یمکن کاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح لنفع ای لا انتفاع النفع

فتهلکهم ع

آنا

في ذلك الوجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع
وكذلك استعارة الوجود لمن عدم وفقدهم اذا بقيت آثاره الجميلة التي يحي ذكره
وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم
قال الموت والهجوة مما لا يكون اجتماعهما في شيء قال المص ثم اعلم ان كان التفاوت بين
الشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى كقولك لمن كان
اقل علما او اضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما
اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان
افعال المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك كان الادراك اقدم
واشد اختصاصا بكمال النقصان فيه اشد بعدا من الحيوة وتقريبا ايضا منها
في وكذا في جانب الاشد وكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال اسم
احدهما للآخر بل التعمق اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر بانا بعيد قابل للشدة
والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والمبالغة
عبر وافية بذلك واسم هذه الاستعارة التي لا يكون اجتماع طرفيها في شيء عنادية
لتعاند الطرفين ومنها الكفر العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما استعمال
في ضد ما الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لامر ما اي لغرض بل
النضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح وتهكم على ما سبق تحقيقه في باب
التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار
بما يظهر سرور المخبر للانذار الذي هو ضدها بقرينة قوله في جنات على سبيل التهكم وكذا قولك
رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح او الخطابة والاستهزاء والاستعارة بانا
عنها الجامع اعني عدم اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها ومنها جامعا
فسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قولهم

جز الناس

جز الناس رجل عيشهم عنان فرسه كما سمع مبعثر غبار الهيجاء ورجل في شعفة من
غنيمة حتى يأتيه اليقين قال جار الله الصحيح التي يفزع منها واصلها من شعف البعير
اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى جز الناس رجل اخذ عنان فرسه واستعد
للجهاد في سبيل الله ورجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم
له قليل يدعاها ويكتفي في امر معاشه وبعبادة الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران
للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران ان تقطع
المسافة بسرعة وهو داخل فيها اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى
منه في العدو واحال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين ما ذكرناه اسرارا ان
الاشتراك في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف
الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور بقطع المسافة وانما الاختلاف
بالسرعة وصفتها فلا تخل السكنات بذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال
والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف للانسان مع
ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو وان خصوص الوصف
الكائن في طائر معتبر في استعارة للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والكاحل
ان التشبيه ههنا منظور بخلاف ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غاط المنافر
عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن
موضع الانف ونحو ذلك الا اتى كره مخالفة السلف فانهم عدوها من الاستعا
وخلطوها بها فاعتدت بكلامهم في المجمل وتبعت فيها ذلك بان سمية استعارة
غير معتبرة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس
له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من وادٍ واحدٍ وهذا الخلاف نحو البيد
والنجم اذ لا مجانسة بينهما فلا اطلق الاستعارة عليه قال فلك الجامع بين لا

في الاستعارة يجب ان يكون اقوى واشهر ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر امتناع
الاختلاف في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون
الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقة
الابري ان الحيوان جزء من مجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف
ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لانه الماهية الحقيقة والمفهوم فقد يكون
ماهية حقيقة وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون
الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة
الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة
داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل بالاستعارة للتقطع
الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفرق الجماعة وابعاد بعضها
عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة
في مفهوم كل منهما وقع في تقطع اشد وكذا الاستعارة للخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب
للسر الذي هو ضم خلل الدرع بجامع الضم الداخل في مفهوم كل منهما الاشد في الاول واما غير
داخل عطف على قوله اما داخل كما مر في الاستعارة للاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه
المهلل وكذا ذلك قال قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة
لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع
لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا فقس غيره قلت
اما كلام الشيخ فغير زنه يجوز ان يسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة
وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين
المفرد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا صح ان الجامع غير داخل في مفهوم
الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر

للاستعارة

للاستعارة باعتبار الجامع وهو اما عامية وهي المبتذلة نظهر الجامع بنما لو رأيت
اسدا اثيريا او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا فهما بريا
ان تنفعوا على طبيعة العامة والغرابة قد تكون بنفس الشبه بان يكون شبها مما فيه نوع غرابة
كما في قول ابن بدر بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه موثب واته اذا نزل عنه
والقى عنانه بقربوس سرجه وقف مكانه ايا ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي
معقد حزيمه وفي الصحاح القربوس السرج وتبعنانه جبا بين على الشكيم ايا انحرف
الاثير الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس وارادبازاء نفسه بدليل ما قبله
عوده فيما ازورا هما له وكذلك كل محاط الشبه هيئة وقوع العنان موضعه من قربوس
السرج معتدا الى جانبي فم الفرس هيئة وقوع الثوب موضعه من ركبة المحتبي معتدا الى جانبي
ظهره فاستعار الاحتباء وهو الذي ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع
العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة منتزعة لغرابة الشبه فان قلت
هل يجوز ان يقال ان شبه هيئة وقوع العنان في القربوس معتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع
الثوب في ظهر المحتبي الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان
والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الاحسن ما ذكرنا اولا لان الركبتين متقاربتان
الشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مايل الى العلو ثم عبر منه علا اي الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف
في العامية كما في قوله انا قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت
على وهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث
بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري
جمع مهرية وهي الفائقة المنسوبة الى مهرة حيوان بطن من قضاعة والاباطح جمع
ابطح وهو مسيل الماء وفي المحصى اي ملقرعناس وآوه مناسك الحج ومسحنا

اركان البيت عند كونه طواف الوداع وشد دنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر
السابرون في الغداة السابرين نوق الروح للاكتحال بمجال احداقنا بنوق الاحاديث واقدت
المطايا نوق سرعة المضي استعار سبلان السيول الواقعة بين الاباطح لسير الابل سيرا
حثيثا في غاية السرعة الشاملة على البرد وسلاسة والشبه بينهما ظاهر عامي لكن قد تصرف
فيه بما افاده اللطف والغرابة اذا اسند الفعل بيني قوله سالت اي الاباطح دون المطي
او اعناقها حتى افاد انها امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله واشتعل الرأس شيبا
واوغل الاعناق في السير لازم السرعة والبطء في سير الابل خلقة لان غالبا ان اعناق
وبنيان المرعاني الهوادي وسابر الاخر استند البراح الحركة وبنيانها الثقل والكثرة
وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لان الحاق الثكل بالثكل كما في قول امرئ القيس
فقلت له لما تمطى بجلبه وارد ف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول
واستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزدان بشيء ثم طوله عند تمطيه ثم بالغ
فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب سماهيه والشدة
والشقة فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
لكنايته كما يه للاشتمال والاستعارة باعتبار الثلثة اي استعار منه والمستعار له والجامع
ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه
حسي والمستعار له عقليا او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون
الا عقليا كما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الى ثلثة اقسام لان الجامع
بينهما اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام وانما اقتصار
بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي فقط فاخرج لهم قال المستعار منه
ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلفه الله تعالى من حلى القبط التي سبكتها نار السامري
عند الغاية في تلك الحلى التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عم والجامع الشكل

قال ذلك

قال ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار
انه فرس بجامع الشكل والتجسم اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي بدرك
بالبصر وتعاقب الكاف من هذا القسم تتابع واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه
هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي
والقرينة الاشتغال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح
للمكني ان يشتق به لان كلامه فيما هو لازم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المص فان
كلامه في المصرحة وزعم المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض
والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني في تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال
النار في سرعة الانبساط مع تعذر ملافاته فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي
واما عقلي فعطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي
كقوله آية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد ونحو الشاة والمستعار له
كشف الضوء عن مكان الليل وموضع الغاء ظلمة وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب
امر على آخر اي حصول امر عجيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب
ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل
والنور طارئ عليها بسببها بضوء فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل
اي كشط وازيل كما يكشف جلد الشاة الطاري عليه الساتر عليه فيجعل الظلمة بعد ذهاب
ضوء النهار كظهور اللحم بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب
المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم
مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور
النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على التقلب اي
ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظلمة وهنا

بمعنى الزوال كما في قول الخماسي وذلك عار يا ابن ربطة ظاهر قال الامام المرزوقي في ذلك
عار ظاهر اي زايل قال ابو زؤيب وعيرتها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر
عنك عارها فالمعنى ان الاستعارة لزوال ضوء النهار على ظلمة الليل فاقام من مقام عن
فيكون موافقا الكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع كسلخ
الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة من
مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فالاستعارة في
قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح مرجع انها
موضوعة لما يعقب العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور
والعادات فقد يطول الزمان والعادة بها مثلا بتخلف عدم اعتبار المهلة وقد يكون
بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل
وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد اضادة النهار ولكونه مما يبغي
ان لا يحصل الا بعد اضمحلال ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يعاجلهم
عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل
السلخ بمعنى الاخراج كما تقول يقال اخرج النهار من الليل فتفاجأ دخول الليل فانه
مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس
عن الهواء فتفاجأ الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز فتفاجأ الانكسار لان
دخولهم في الظلام عاين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع
ضوء النهار كنسبة الانكسار اليا الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع
انتهى كلامه واقول عقوبة لذلك لانك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل
على نوع استغراب واستعجاب بحيث يستقر لانوع اقتدار وذلك انما هو
مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل واما مختلفون

بعضه

بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس
في حسن المطلعة وبيع حسي وسباحة السفان وبيع عقلية وقد اشتمل صاحب المفتاح هذا
القسم لندرة وقوعه والا فهو في الحقيقة استعارتان للجامع في احدهما حسي وفي الاخرى
عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فتفاءل ولان الاستعارة مبناها على التشبيه
تنوع بانواع تنوع به فقد ذكرنا باب التشبيه لكنه قد ذكر باب التشبيه الانسام
الستة والاعطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اما
اما عقليان نحو ومنا بعثناهم من مرقدنا فان الاستعارة هنا الزوال اي النوم والاستعارة
الموت والجامع عدم ظهور الفعل والتبع فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل
الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ استعار فعلا او مشتقا منه
فالاستعارة تبعية والتشبيه بما المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول
او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور بها هذا التشبيه هو الموت والزوال
لا مجرد الغير والمكان الذي يتم فيه ويحتمل ان يكون المراد بمعنى المصدر فيكون قوله
استعارة من اثر فاعل تغيير الكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو
ان الجامع يجب ان في المستعار منه اقوى واشهر والا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت
الذي هو المستعار له اقوى لهذا لا يصلح جامعا فتقبل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى
واشهر لكونه تاما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع
قوله مقدارا وعدا ارحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال
من زعم ان القرينة هو ذكر البعث ففيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال
بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث البعير اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها
اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي
والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه فاصح بما نؤمر فان المستعار منه كسر الرجا

جه

وهو حسي والاستعارة التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانه
لا تنحى كالابلم صدع الزجاجة وكذلك قوله تع ضربت عليهم الذلة اى جعلت
الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة او الفسطاط على من فيها او جعلت الذلة ملصقة
بهم حتى لازمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالاستعارة منه
ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والاستعارة تبعية
الذلة او الصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية
تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون التصريحية اسناد الضرب
المعدى بعلى اليها فتكون الاستعارة بالكناية واما عكس ذلك اى الطرفان محققان
والحسي هو الاستعارة نحو انا لما نحقق اما احملناكم في الجارية فان الاستعارة كثيرة
اما وهو حسي والاستعارة منها التكبير والجامع الاستعلاء والافراط وهما عقليان
وامثلة الاستعارة باعتبار اللفظ استعارة تسعة لانه اى اللفظ المستعار ان
كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الخالية لان يصدق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصليه اى فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير
للرجل الشجاع ومثلي اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى
وكذا ما يكون متداولا باسم جنس كالعلم في نحو ربيت اليوم حاتما والا فتبعية اى وان
لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه اى اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة
والحرف واغا كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد على التشبيه والتشبيه يقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه لكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه واغا يحلي
للموصوفية الحقايق اى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف
دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير مستقرة بواسطة

دخول الزمان

دخول الزمان في مفهومها او عروضها دون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف بها
شجاع باسل وجواد فياض وعالم فحرير فمجاز في اسناد ذلك اليها كما ذكره
القوم وههنا نظر لمن له ان هذا الدليل سليم صحته غير متناول لكل اسماء الزمان والمكان
والآلة لان ما يصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنهل طيب وغير ذلك
ولا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد حصروا ما يشتق من الفعل بالصفات
المشتقة وهذا ليس بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة
فان المقتل مثلا للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها
اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا نسلم انا اذا قلنا
بلغنا مقتل فلان اى الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه
ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت
بالرقاد فالا ويلزم ان يقال ان المقصود بالاسم في الصفات واسماء الزمان والمكان و
الآلة هو المعنى القايم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة
او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود والاهم اذ لو لم يعتبر ذلك
لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين اى الفعل وما يشتق
منه لجميع المصدر وفي الثالث اى الحرف لمتعلق معناه اى ما تعلق به معنى الحرف
قال صاحب الفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعتبر بها عند اعتبار
معانيها مثل قولنا سرت من بغداد الى البصرة فمعناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وانما
هي متعلقات لمعانيها اى اذا افادت هذه الحروف معانيها رجع تلك المعاني
الى هذا بنوع استلزام فقول القصر في نحو مثل متعلق معنى الحرف كالمجرور في
زيد في نحو غير صحيح كما ستعرفه فيقدر التشبيه في تعلق الحال والحال انما محمد

بكذا الدلالة بالنطق اى بقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى
وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار
لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية
وفي الفعل والصفة تبعية وضعف بعض الافاضل بقوله ان الدلالة لازمة للنطق
فلم يجز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم واراده
اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى
المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان
بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها
كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في اللفظ
ومجاز مرسل باعتبار استعمال الكلية اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح
به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وجه بصحة التمثيل على احد الاعتبارين
فاستحسنه وقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اى موسى آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا للعداوة اى بقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط
بعلته اى علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط و
الحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية
فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره الحص ما فهموه من
كلام صاحب الكشاف حيث قال مع التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن
داعيهم الا الالتقاط ان يكونوا لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك
التقاطهم كانت نتيجته وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم
على مذهب الحص لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت
اصلية او تبعية غابة ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون الا في نفس مفهوم اللفظ

نعم هذا

نعم هذا موجه على ان يكون الاستعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اخرج في النفس تشبيه
العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به
وهو لازم التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في
الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد به المشبه به اعني العلة الغائية او عداوة
بغريبة لازم التعليل فتحقق الاستعارة التبعية في ذلك لانه شبه ترتب العداوة والحزن
على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة
على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية العروضية
وتبعتها في اللام كما مر في عطفت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما
يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك مما دخل عليه الحرف فالاستعارة
مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في عطفت الحال تشبيه الحال
بالانسان المتكلم ويكون عطفت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق مع الحرف كالعلية
والطرفية والشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اى قرينة الاستعارة
التبعية في الاول اعني المفعول وما يشتق منه على الفاعل نحو عطفت الحال بكذا فان
المعطوف الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام فتل البخل واضح
السما فان الفتل والاحياء الحقيقيان لا يتعلقان بالبخل والجود نحو قول العتابي
لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا شبيهة نجري بالدم الوادي شبه لهذه مبانات
تغتربها ما كان خاط عليهم كل زرد الله ذم من الاسنة القاطع واراد بهذه مبانات
طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة
كاحمري والقد المقطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني
اللهذه مبانات قرينة على ان شبههم استعارة وقد يكون المفعول الاول بحيث يصلح

مبانات

كل منها قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما عطفت بيانا بقوله والحزون الشوسا فانه
عطف واقري لكل من المسامع والبيان دليل على ان استعارة او المجرور نحو فبشرهم
بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او اما المجموع اي
الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري جرب بني فلان اعناق الاعادي بالسمون
طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن
مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور راجع في الاجفان
متعلق بسري لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة يعلم ان سري استعارة لان
السري في الحقيقة السير بالليل فليس شيء لان المفعول وان يكون للجميع قرينة لا استعارة
واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقولنا ان الاحوال
تحوفتك زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منطبقة والاستعارة
باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقرن
بشيء بما يلايم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلايم المستعار له او قرنت
بما يلايم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام
مما يلايم المستعار له والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة العينية لا
النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلايم المستعار له
كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لما انه يصون
عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلايم العطاء دون
الرداء وتجريدها للاستعارة والقرينة سياق الكلام يعني قوله اذا ابتسم ضاحكا اي
في الضحك اخذا بانه غلف لضحكه رقاب المال بغال غلوق الرهن هي يد المرتهن
اذا لم يقدر على انتكاكه يعني اذا ابتسم غفلت رقات اموالها في ايدي السائلين

وعليه قوله

وعليه قوله تع فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل كساها الله والترشيح وان كان ابلغ
لكن الادراك بالذوق مستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة
اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما يقل طعم الجوع لانه وان لا يعم الاذاقة
فهو مغوث ما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عما شرحا جميع البدن
عموم اللباس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضر واشتباه
اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك لكنه يكون تجريدا قلنا
المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها
بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا
والشدايد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من
كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه
ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على
اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والا
لم يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا
يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون تجريدا والثالث مرشحة وهو
ما قرن بما يلايم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما
ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاخذ ثم فرع عليها بما يلايمه
الاشتراء من الربح والتجارة وينظر الترشيح بالصفة فتلك حادث اليوم نحرازا
اقرا من اختلاط الاسواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي
السلاح مقذف اللبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلايم المستعار منه
يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن ثم جمع الترشيح

والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه
فتر شبحها وتر بهتها بالبايم المستعار منه لتحقيق ذلك وتقويته ومبناه اى مبنى
التر شيح على ما تناسى التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شئ مشبه به
حتى انه بنى على علو القدر الذى هو مستعار له علو المكان كما بنى على علو المكان كقوله اى قول ابى
تمام من قصيدة يمدح بها خالد بن يزيد الشيبانى وسبر كبارها وهذا البيت فى مدح
ابيه وذكر علوه وتصعد حتى يظن الجهول بانه حاجة فى السماء استعار الصعود
لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما بنى على علو المكان والارتقاء
الى السماء فلولا ان قصد ان يتناسى التشبيه ويصير على انكاره صاعدا فى السماء
من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اى نحو البناء على علو القدر
ما بنى على علو المكان لتناسى التشبيه ما مر من التعجب فى قوله فما مت تظللنى و
من عجب شمس تظللنى من الشمس والنهى عنه اى من التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
لانه لو لم يقصد تناسى التشبيه والانكار لما كان للتعجب او النهى عنه وجه كما سبق
الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهى عنه لان مذهب التعجب اثبات
وصف بمنع شؤنه للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات حالة من حوالى المستعار منه
ثم اشار اجمالا بزيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذ قد جاز البناء على الفرع اى المشبه به
مع الاعتراف بالاصل اى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به
من جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود
اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفى ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا
والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو المشبه بها والفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى لبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح بالاصلاح
ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذ قد كانت مدامح التشبيه والاعتراف بالاصل

يسوغون

يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما فى قوله اى قول عباس بن الاحنف فى الشمع
مسكنها فى السماء فعز اصرم من عزآه حمله على العرآء وهو الصبر الفؤاد عزاء اولى ستطلع
انت انبها اى ايا الشمس الصعود اولى ستطلع الشمس البك النزول وجعل
تقديم الظرف على المصدر قد سبق فى شرح الديباجة نمع مجده اولى هذا جواب
الشرط اى قوله واذ جاز اى فالبناء على الفرع مع مجد الاصل كما فى الاستعارة اولى
بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل على التشبيه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء كالحديث
مع الشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب
فهو اللفظ المستعمل فيما اى فى المعنى الذى شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذى يدل عليه
ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجه منتزعا من متعدد واحترز
بهذا عن الاستعارة فى المفرد للمبالغة فى التشبيه باشارة الى انحاء الغاية فى الاستعارة
فى المفرد والمركب حاصله ان شبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم
يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق عليها الصورة المشبهة اللفظ
الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما فى بعال للمتردد فى امر انى اراك تقدم رجلا و
تؤخر اخرى وكما كتب وليد بن يزيد لما بويع ابا مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف
فى البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فامض
على ايهما شئت شبه صورة تردده فى المبالغة بصورة تردد من قام ليذهب
فى امر فتارة يبرز الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يبرز فتؤخر اخرى فاستعمل الكلام
الدال على هذه الصورة فى ذلك وجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع
من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجه منتزع من متعدد على
سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق
الاستعارة وقد سبق التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة وبمناسبة

وعد البيت بالاستعارة ليلا يلزم ان يكون فى مدح خالد بن يزيد بن مزيد الشيبانى وابيه مزيد
قال ابن الاثير ليس بمستحسن بهذا الرسم فى مثل هذا البيت لان ذكر السيف والرمح يدل
على ان الممدوح كان ذا حرب فلا يحسن ان يقال فى مدحه انه كان ذا سيف ورمح
الشمس كبرى تتقاصر عن تطلع

عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز
المركب كما يكون الاستعارة المفردة قد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان
الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها
التركيبية بحسب النوع مثلاً هيئة التركيب في ضرب زيد قائم موضوعة للاخبار
بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فالاستعارة والا فغير
الاستعارة كقوله هو اي مع المركب اليمانيين مصعد اليت فان المركب موضوع للاخبار
والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فخصه الجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما
ذكر عدول عن الصواب ومتى تعذر استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل
كله ذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه والا في معناه الاصلي بسمى مثلا
ولهذا اي ولكون المثل تمثيل فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الا مثال
لان الاستعارة يجب ان يكون فيها لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو تطرق
تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك
ان الاستعارة يجب ان يكون اللفظ الذي هو للمشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو
وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لم يبلغت
في المثل الا مقصورة تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد
المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضعيفا قيل ذلك يقول له بالصيف ضيعت
اللبن بكسر التاء والخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم من
نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل ما خوذ من المثل والاشارة
اليه ويكون المثل مما فيه غرابة استعيرت لفظة للحال او الصفة او القصة اذا كان لها
شان يعجب ونوع غرابة كقولهم مع مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب

الشان

الشان وكقوله والفضل للاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون
اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية قد اختلفت الآراء على ثلاثة اقوال منشا اظفار المنية
نشبت بغلام استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطرب في تشخيص
المعنيين اللذين مطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة
اقوال احدها ما فهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما
والثالث ما اورده المصنف وانما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف
المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للفائدة التي
يطلع بها على حقيقة فقال قد يحذف التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه قال قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به
واجب البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت
ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل
عليه اي على ذلك التشبيه المحذوف في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به
من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فتسمى
التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها واما الكناية فلانه لم يصرح به
بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة
وتسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه
ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليتخيل انه من
من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه على ضربين احدهما
ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكمل وجه الشبه في المشبه به
فاشار الى الاول كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي اظفرت

اظفار هالغيث كل تميمة لاتنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يتقى بها على
الموت مخلبة في شئ لبذهب به بطلت عنقه الحبل روي انه هلك لابي ذؤيب
في عام واحد خمس بنين وكانوا ممن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها
هذا البيت ومنها قوسه اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع
حكى ان الحسن بن علي رضي الله عنه دخل على معاوية بعود فلما رآه معاوية قام وخلد
واشتد بخلدي للشامتين ارزؤهم التي لريب الدهر لا تتضعضع فاجابه الحسن
رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت اليت شبه في سنه المنية بالسبع
في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة للرحوم
وبقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا تكمل ذلك الاغتيال
فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه المبنية بالسبع استعارة بالكناية
واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار اي الثاني بقوله وكما في قول الاخر
ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال
بانسان متكلم بالدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال
اللسان الذي تقوم بها اي تقوم الدلالة به اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة
تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من يتخطى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له
وليس في الكلام مجاز لغوي واما المجاز هو اثبات شئ ليس هو له وهذا اعقبي كما
كاثبات انبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امر ان
متغايران وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الآخر لان
لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية المبنية وهي يجب ان يكون قرينتها التخييلية
المبنية فان قلت فاذا تبول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع
املكت فلانا قلت لان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه

كما سبق

كما سبق اطول لكن في قوله ام سرعان لحوقا بي اطول لكن بدا ترشيحا للجاز اعني اليد
المستعارة في النعمة فان قلت ما ذكره المص من تغاير الاستعارة بالكناية شئ لا مستند له
في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فتغايرها
الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار
بل يتكرر ويفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع
للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا الكتائب فصرح بذكر
المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه المنتقل منه الى المقصود كما هو شان
الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان
المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى
ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث
شبهوا العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من شباح الوصلة بين المتعاهدين
وهذا من اسرار البلاغة وانما يتاتى ان يكون اعني ذكر الشئ المستعار ثم يرمز اليه
بذكر شئ من روادفه فيشبه ابدا لك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه فيفيد
تشبيها على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به
المتروك تصريحا المرموز اليه بذكر لوازمه فلا يكفي ما استفدناه من ان قرينة الاستعارة
بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض
لابطال العهد وسيجئ الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه
بتذكر الاستعارة بالكناية واعتمد على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه
اثبت للمنية السبع لما بناء على تشبيهها بالاظفار وهو السبع وهذا اقرب
مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على
على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه لا بامر متحقق بل بان يقتضي عليه

ويشار اليه فخر ايث اسدا اى رجلا شجاعا والثانى الخ يؤخذ الاسم عن حقيقته
ويوضع موضعا لا يتبادر فيه شئ يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول لبيد وغوا
ربيح فد كشفت بمورة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل الشمال يدا مع
ان يشير امع فجرى عليه اسم اليد ولهذا لما صح ان يقال اذا صبحت الشمال
ولها فى قوة فاشبرها فى الغداة شبه المالك تصريف الشئ بيده فاخذ الشبه المنزع
لا يلتفت من الاستعارة نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل يد ذى اليد
من الاحياء فتجعل الاستعارة اعنى الشمال مثلا او الشئ ونحو ذلك ان تثبت له
حكم من يكون له ذلك الشئ وقال ايضا لا خلاف فى ان لفظ اليد استعارة مع انه
لم يشتغل عن شئ بالشئ اذ ليس المعنى مع انه شبه شيئا باليد واما المعنى مع انه
اراد ان يثبت للشمال وكذا قول زهير صحا اى سلما مجازا من الصحو خلاف
السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر الشئ اذا انقلع عنه اى تركه وامتنع
عنه فيقل هو على القلب اى اقصر عن باطله والحاجة اليه صحة ان يقال امتنع
باطله عنه وتركه لحاله وعرى افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث الاستعارة
بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان تكون حقيقة وهى
التى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعد حملها على الحقيقة
تنفى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد
زهير ان يبين انه متى كان بر تكبه زمن المحبة من الجهل والغى والاعراض عن
معاودته بطلت الآنة اى الآن ما كان يرتكبه وكذا الصبر عن معاودته شبه
زهير فى نفسه الصبى بجهة من جهات السير كالحج والتجار تضى منها اى من تلك
الجهة التوطر فاحملت الآنا وجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة
فيه غير مبال بمهلكة ومحذر زعن معركة وهذه التشبيه المضمر فى النفس

الاستعارة

الاستعارة بالكناية فاثبت له اى بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يخص
تلك الجهة اعنى الافراس والرواحل التى بها تقوام جهة السير والسفر فاثبات الافراس
والرواحل استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والغوة
يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والغوة كذا فى الصحاح لا من الصبا
بفتح الصاد يقال صبى صبا مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان واشار الى
تحقيقه بقوله ويحتمل انه اى زهير اراد بالافراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها
والغوى الحاصلة لها فى الصبا والغى اللذات او اراد بها الاسباب التى قلما تنا خذ
من فى ابتداع الغى الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان
والاخوان فتكون الاستعارة اعنى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق
معناها عقلا اذا اريد بها الدواعى وحسا اذا اريد بها اسباب ابتداع الغى
واما كان صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف ههنا عند توضيح ارادة ان يشير بها وايا ما كان
موضع له لذلك فعلا وقال فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة
فيما وضعت له من غير تاويل بان الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل فى
الوضع عن الاستعمال على احد القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى بان غير
لكونها مستعملة فى غير الموضوع الحقيقى فلا بد منه الاحتراز عنها واما القول الآخر وهو
انها مجاز عقلى كما ان التصرف فى امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ
مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اى انما وضع
الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بناء على القول الآخر وهو ادعاء
دخول الشبه فى جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به نوعين متعارفا وغير متعارف
فجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا

وما عليها ه

من غيرنا وبل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان ينصرف السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك
لانه قال وانما ذكرت هذا القيد لاحترز به عن الاستعارة فعني الاستعارة بهذه الكلمة مستعملة
فيما وضعت له على الصحيح القولين ولا شبهة حقيقة بل مجاز لغويا بالبناء ودعوى اللفظ
المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على الصحيح القولين
متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله لاحترز به عن الاستعارة والسيد صحيح كما يجئ
من ان الاستعارة ان الاختلاف انها هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لاتفاق الفريقين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد
الوضع بالتحقيق فهو ليس على الصحيح القولين ولو كان تكليف مخرج بقوله من غيرنا وبل فلنا تقل
فالاولى ان يتعلق بقوله لاحترز به عن الاستعارة وبه تركب كون الكلام قلقا وعرف
السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء
في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي
الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقتها تلك
الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا بان يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي
فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس وانما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب
مع اداة وضع وادل على المقصود واقامة الوصف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق
في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ما اراد معناها في ذلك
الاصطلاح والى السكاكي بعد التحقيق اي قيد الوضع بقوله غير ما وضعت له بقوله
بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر منا انها مستعملة
فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف
اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واصح لكن عبارته في هذا المقام

قوله ره

فلغة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز
عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم
وقال ايضا وكرر قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احترازا عما اذا تغير كون
الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة
لفظ الغائط في نفس الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء
مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان
مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز
عن خروج ما اذا تغير او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه
اذا اطلق لا يتناول الوضع بناء وبل لانه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز العقلي بازاء معنى معه قرينة ان
ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة
الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق
اللهم الا ان يراد مزيد ايضاح لا تتميم الحد وان اراد بقوله لاحترز عن كذا
وكذا مبني على تجويز وتسامح واجيب بانا لا نم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول
الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل
عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء
ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان
المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب
القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي
الاسد مطلقا والا لم يتم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة والا يخفى عليك
ضعف هذا الكلام وره ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب

او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل نحو لفظ الصلوة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا
ليخرج عنه هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في
هذا الاصطلاح ولا تأويل في هذا الوضع لما عرفت من مع التأويل وانه مخصص
باخراج الاستعارة فما يحال هذا القيد في تعريف الحقيقة محل بد لا يخفى عليك
ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يكون بهذا العبارة اعني قولنا في اصطلاح
به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا
فيه بالنسبة الى نوع حقيقة او الى نوع مجاز علاقته الدوران على الاول فظاهر واما
على الثاني فيكون الحقيقة ما خرج في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد
في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة
غير مقصود بالذات فكلام لا يشفي العليل ولا يسمن في التعريفات وكذا ما يقال
ان تعريف الوضع بلام العهد اعني هذا عن القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي
استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وضع به التخاطب
اذ لا دلالة عليه والوسلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يفيد الموضوعة في قوله هي موضوعة
له بالوضع الذي به وضع التخاطب والا لم يفد سوى هذا بل الجواب
ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجود يكسب صاحبه اي من
حيث انه جواد فالمعنى هذا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث
انها موضوعة له وهو يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء
لان استعمالها اياها في الدعاء وليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج
الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك
القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو لعذار

على تركه

عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من
حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له فلا يجاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريف
المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه صحيح واجيب بانه يخرج
بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم
ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس
مشيرا الى الكتاب بان يدبه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له
وكذا اذا قلت قال الكتب هذا الفرس وقم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى
مع الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه
فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد
به احد الطرفين الآخرين المذكور مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به
كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد
فجئت له بما يخص المشبه به وهو اسم جنسه كما تقول اشتبكت الدبة اظفارها
وانت تريد بها المنية السبع بادعاء السبعية لها فجئت لها بما يخص المشبه به اعني السبع
وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسى الحيوان المفترس والمنية
قد برز مع الاظفار في معرض السبع معنى انه كذلك حتى كما هو شان
العارية فان السبع يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يشك وتارة ان
بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك وسمي المشبه به سواء كان هو المذكور
او المتروك مستعارا منه وسمي اسم المشبه به مستعارا وسمي هذا الكلام
وهو الدال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار منه

لفظ السبع والاستعارة التبعية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان
الاستعارة هو الاطفار مثلا وسيجئ من كلامه ما ينافي جميع ذلك فتبصر الجملة بعد
وضع منه على نعم التقوم ضبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وتسميها اي تسمية التكلم
الاستعارة بالمصرحة بها والمكنى عنها وعنى بالمصرحة بها ان يكون الطرف المذكور منها طرفي
التشبيه هو المشبه به جعل منها اي من الاستعارة للمصرحة بها تخييلية وتخييلية وانما يقبل
قسمها البها لان المتبادر بالفهم من التخييلية والتخييلية ما يكون على القطع وهو ذكر
قسما آخر وسماها المخيلة التخييل كما ذكرنا في بيت زهير وقسم التخييلية بما لم
الا يكون احد الطرفين المذكورين محققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة
كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التخييلية حيث قال في قسم
الاستعارة المصرحة بها التخييلية مع القطع ومن الثانية استعارة وصف احدى
صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى وقرر ذلك بانه اي التمثيل
مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من اقسام
المجاز المفرد لانا نقول بانا اللوازم يدل على نفي في الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة
لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد اي الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيرها والحيوان قد يكون
ابيض وقد لا يكون وبما يدل مطلقا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز
المفرد المعرف بالكلمة المستعملة بما عبر وما وضع له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز
عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى جمع الكلمة وراجع الى الحكم
الكلمة والراجع الى الجمع قسمان نقل عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان
استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا بد فيهما ان

بالمجاز

في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة بما عبر وما وضع له فتعلم انه ليس مورد القسمة واجيب
بوجوه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا فكلمة الله فلا يمتنع
حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ يعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة
في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح
بان المتقدم اي الاستعارة هو المجاز في المفرد وستعلم ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة
ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي ما يدخل المركب في التعريف
لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في
تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بيان في علم
الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل استلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على
التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل استوقد نارا
الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يقتضي استعارة تمثيلية فهذا
انما يصلح للرد كلام المصنف حيث ادعى استلزام التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام
الكتاب لانه قد عد من التخييلية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك
انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام
حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب لم يستلزم
الافراد ايضا وكذا في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة اياشع او تقييدها
واقترانها بالوشم لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة بهما هو التقدم الخاص
بالرجل المقترن بتاخر اخروي والاستعارة له هو التردد وهو كلمة مستعملة في غير ما
وضع له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار
للقطع بان لفظ تقدم رجلا وبتؤخر اخروي مستعمل في معناه الاصلي فالمجاز انما هو
في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم لذهب

تؤخر

فنارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فنوخر فهذا ظاهر عند من له سكنة
في علم البيان وقد ألحق السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا
بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ
الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فالفة كل نفس ذائقها
اثبت الوهم في تصويرها بصورتها اي تصوير المنية بصورة ما يسبع واختراع لوازمه
لها اي لوازم السبع للمنية وجعل المخصوص بما يكون قوام اعتيال السبع للنفوس به قائما
لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل بجعل
على الصورة التي هي مثل صورة الالفاظ لفظ الاظفار فتكون استعارة تصريحية
لانه اذا طلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية
شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا
يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة
بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه
ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد
جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي
انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للكلام شبيها
بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز
ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضافة
الماء اليه استعارة تخييلية او يكون شبه الملام بالماء المكروه فاضاف الشبه به بالكنية
كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين لكون مستهجنا
ايضا لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه ولا دلالة للفظ عليها هذا
وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق المتعارف من كثرة

الاعتبارات

الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة وقد يقال التعسف فيه انه
لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية
السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا وذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة
بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا
انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتصرف في الصور
والمعاني الجزئية ومتى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة
ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل
اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة وهمية
شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمال اللفظ في
غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية
مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة
ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على
انه شبه شيئا باليد بل المعنى على اراد ان يثبت للشمال يدا الا ترى انا نجتمع معنى
الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة تكون في شيء
يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ استعارة بالتحقيق ولا تحقق هذا المعنى بمجرد
جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي على ما سبق من تفسير الاستعارة
وان حصل التغير المذكور بغير التخييلية بغير التشبيه لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع
عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز في اللغة وما لا
نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من
اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية اذ الاستعارة التخييلية وتحقق معنى
الاستعارة في التخييلية وتحقق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما يسع

لها

وهو الاظفار والنزاع فى ان لفظ الاظفار مستعمل فى معناه الحقيقى ليكون حقيقة
لغوية او فى غير معناه اى الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا او
قسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكى وظاهر ان هذا النزاع ليس
بلفظى والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوى غلط محض بل
لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه وينقض ما ذكره السكاكى فى التخييلية ان يكون
الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكى فى التخييلية من اثبات
صورة وهمية فيه اى فى الترشيح لان فى كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض
ما يختص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التى هى المشبه ما يخص السبع الذى هو
المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاخبار الضلالة على الهدى الذى
هو المشبه ما يخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر
هناك صورة وهمية شبيهة باظفار فليعتبر ههنا ايضا مع وهمى شبيه بالتجارة
وآخر شبيها بالربح يكون اشتمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين
اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذى اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية
مثلا فى التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر
به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس موضوعا
وعدا مع قوله فى الايضاح ان فى كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به
للمشبه غير ان التعبير عن المشبه فى التخييلية بلفظ الموضوع له وفى الترشيح بغير لفظه فا
فالمشبه فى عبر نوا عبر ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذى اثبت له لوازم المشبه به
وقد خفى هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة
بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ايضا ليس بلفظ بل بلفظ المشبه به اى الاظفار
التى هى موضوعة للصورة المحققة التى هى المشبه بها وهو سهو ثم هذا النزاع لا ينقض

وجوب

وجوب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى احدهما
دون الآخر تحكم وما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب
الكشاف فى قوله واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والا
استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض
الفنارى مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذى هو من خواص
المشبه به ما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة
عن امر موهوم يمكن اشتباه المشبه وفى الترشيح ما قرن بلفظ المشبه به لم نحج
الى ذلك لانه جعل المشبه به هو عدا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يرمى
افترسه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة
الموهومة بعد اضافتها الى المنية فان قيل لعل هذا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة
زائدا عليها فلا فرق بين المفيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة
عنه لا المجموع المركب منهما وايضا مع زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وكونه عين
ما يمكن عنها اى اراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من
طرفى التشبيه هو المشبه ويريد بالمشبه به على ان المراد بالمنية فى قوله واذا المنية اراد
اشبت اظفارها عليه السبع ما يعم السبع وما يمكن ان يكون شبيها بالسبع
بقرينة اضافة الاظفار الى ما هى من خواص السبع اليها اى بالمنية فقد ذكر المشبه اعنى
المنية وهو يريد المشبه به اعنى السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان
اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة وورود ما ذكره
من غير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اى فى الاستعارة بالكناية
كلفظ المنية مثلا يستعمل فيما وضع له تحقيقا كالمقطع بان المراد بالمنية هو الموت

عنقام

لاعتبر والاستعارة ليست كذلك لانه تقررها بان تذكر احد طرفي التشبيه و
يريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي القرر بالكلمة المستعملة في غير ما
وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة
التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كله جواب سؤال مقدر
وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما وجه اضافة الاظفار اليها والافلا وجه
له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التغصي عن هذا الاعتراض
حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من قبيل
المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره وبنى الاستعارة بالكناية عليها كما ذكر
المشبه باسم جنسه والاعتراف بالحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب
بانا نفعل ههنا باسم الشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها باسمي المشبه فكما
ندعي بمناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بازنكاب تأويل كما مر ثم حتى نتمكن بها من
التغصي عن التناقض بان ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادته
الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادا باللفظ السبع
بازنكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه لجعل افراد
السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع
كيف جمع بين اسمين كلفظ المنية والسبع لحقيقة واحدة والا كونا ان
مترادفين فنبهنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية
فلان سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على
التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز والخروج عن تعريف الحقيقة فكما انا
اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يخرج استعمال
لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا للاسم

السبع

السبع بالتأويل لم يخرج استعمالها في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة
فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له
على التحقيق فلا يكون مجازا وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل
مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون
حقيقة بل مجازا وكذلك ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا لا يمكن
انكاره وذلك لانا نتقول الشبه به هو السبع الحقيقي لا الادعائي لغير المتعارف بل الجواب
انا قد ذكرنا ان قيد الحقيقة مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما
هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال
لفظ المنية في الموت مثل قولنا انبتت المنية اظفارها استعمال فيما وضع
بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع
الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت
قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار
انه موضوع للسبع مرادف له في الموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في
اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني
فانه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث ان مرادف للسبع الموت فرد
من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه الكلام على ما فهموه وفيه ما فيه
والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر ما هو من لوازمه الواقع هو نفسه
لفظ المنية المراد به ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه
على ما سبق والمكنى حيث قرن الاستعارة بالكناية بذكر المشبه واراد المنية به
اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من افراد المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعمل
وقد صرح بان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك رمزا

هذا الاشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المبنية استعارة با
بالكناية عن البيع والحال عن المكلم ايا ما يزد ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي
بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يجعل مثل
هذا على حذف المضاف اى ذكر المبنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن البيع
ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال الشيء في الشبه به
ادعاء فتوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذفها واختار
السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها
الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها
وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله
الا قول السكاكي في المبنية واظهارها حيث جعل المبنية استعارة بالكناية و
اضافة الاظفار اليها قرينتها فمعنى قولنا نطقت الحال بكذا اجعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة استعارة النطق
للدلالة نحو لجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وجعل نسبة النطق اليه
قرينة للاستعارة وهكذا في قولهم تغر مبسمات لجعل اللامعات استعارة
بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة كغط العربي اليها قرينة
الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة فمعنى قوله تع ليكون لهم عدوا
وحزنا لجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط وجعل
نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل بجعل الجذوع
استعارة بالكناية بتنزيل الظروف الامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية لجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه
استعارة تبعية لجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب

بالضبط

بالضبط ملابسة من قبيل الالتزام وردّ اختيار السكاكي بانه اى السكاكي ان قدر
التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان اريد بها معناها الحقيقي
لم يكن الاستعارة تخييلية لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند السكاكي لانه جعلها من اقسام
الاستعارة المصرح بها الآتي هي من اقسام المجاز المفرد بتذكر الشبه به وارادة المشبه
الا ان الشبه فيها يجب ان يكون مما لا يتحقق حسا ولا عقلا بل يكون صورة موهومة
محضة واذا لم التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود
المكنى عنها في مثل معطت نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم
بدون اللازم محال وذلك لان عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالعناد والا
اى وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية
كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة
ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها
منبنيا على ما ذكره وغيره اى غير السكاكي من تفسير الاستعارة بالتبعية وغير خاف ما اضطر آخر
الامر اليه القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتبادر ان يجعل نطقت الحال مثلا نطقت
الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة بالتبعية لا تكون الا تخييلية
وهكذا يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل لا بد ان يكون
ادعاء كما مر جلية مع تصور المبالغة في التشبيه وتحقيق هذين الامرين ممنوع
مما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ
نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة لانه لا يلتبس في نطقت بل في الحال
بان يجعل لها لسان وايضا مع قيله بالمفاتيح للاستعارة المكنى عنها في التخييلية
ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما في المصنف فانا لا نسلم نطق لسان
الحال وارادتنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي لا يتبادر الى الذهن من لفظ اللسان الا هذه

استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها والا التصريح بالشبه في نطقت الحال عند الكلام ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه او ينظر فان قلت ان اراد بالاتفاق على امتناع المكنى عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الكلام معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تع ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية ونشبها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر تحقق عقلا ولا وجه لمن يكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم امتناع المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا يلزم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكره في اظفار المنية الشيهبة بالسبع وهو توجد بدون التخييلية كما صرح به في الجناز المعقل حيث قال ان قرينة المكنى عنها امر معتد به وهي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال امر تحقق كالاثبات في قولك اثبت الربيع البقل والنزم في عزم الامير الخير تلت هذا جميع ما قاله الكلام المطلع لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الرهمي كالاظفار فيجب ان امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية بقيد بعض مشتملاته نطقت الحال بهذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في الكائن في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك بناء على مذهب السلف ايضا فانه ان التخييلية عندهم حقيقة بكيد الاشتمال واظفار المنية

فصل

فصل في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة الحقيقة والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وانيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبنى هما على التشبيه فيتبعان في الحسن والقبح وان الشم رابحة لفظا اي يان لا يشم كل من الحقيقة والتمثيل رابحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان الشم مما رابحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ايهام وقوع الشبه به وحمل الشبه به على ما هو الشبه من الادراك الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه فلا يمكن في تشبيه ضمر تحكي بالعسل قاعدة التشبيه بقصان ما حكي ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقة بصفة او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من انواع حسن الاستعارة ثم المجردة قد تقع بالحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر وذلك اي وان شرط حسنه ان لا يشم رابحة التشبيه لفظا بوصف كل ان يكون الشبه اي مابه المشاركة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغاز اي معمة في المراد بغال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب ويجيء الغاز اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم تراع كما لو اشتم رابحة التشبيه فلا يصير الغاز الكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقة رايت اسدا اراد به انسان اتجر في التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واراد الناس من قوله تع الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة في الغالب تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا كان او ناقة يريد بدون المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون

وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل الماية غير موجودة
فيها راحلة، وهي بجملتها مستانفة، وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلاً اي كالابل التي فيه
الاستعارة التحقيقية او التمثيل بناءً في نية التشبيه والبعض كالماء التي فيه التشبيه بناءً في
فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يجوز ان يكون وجه الشبه حقيقيا غير منتزع من امور
او تكليفيا بالابطابق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا حصل
الشبه بين الطرفين فان لا يجب الاستعارة وبين ان التشبيه انما اذا قوي الشبه بين الطر
حتى يتحدا كالعلم والنور والشجاعة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة مثلاً
بصير شبيه التي سيف فاذا قلت رأيت رجلاً يفترس قلبي نورٌ ولا تقول كان
بنا قلبي نورا وكذا اذا وقعت في كشهرة تقول وقعت بنا ظلمة ولا تقول كالتي في ظلمة
والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية ايضا في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا
لا يكون الا تابعة للمكنى عنها عند الفحص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما
فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقبل بوجوب كونها تابعة
للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها من كانت تابعة له قلما يحس
الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ما ذا علام وتفاعل ان يقول لما كانت
التخييلية عند استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه ايضا كما ذكر في التخييلية والمكنى عنها فحصل اعلم ان الكلمة كما توصف
بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك يوصف بها ايضا لنقلها عن اعرابها الاصل
يا غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا
ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه لقد نقل عن محله اي
الخصائص واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح

كلما

فان

بان الجر في ليس كذلك مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد جاور
التشبيه على الثاني اقتداءً بالسلف واجتنابا لصنيع السامع عن الزلل عند انتفاء
الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة بتغير حكم اعرابها اظهر ان
اضافة الحكم بالاعراب للبيان وهو شرح لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع
بالآخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله رفع وجاء ربك وقوله ومثال
العربة والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل
اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل وان كان الله قادرا على اعطاء المجد ان
ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى عرض المتكلم حتى لو وضع
بانه غير ههنا لم ينقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت
وبار اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً واسئل منقطعا او معتبراً امر
اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنع الى بحال سئل الارض عن مشمش انهارك
وعن اشجارك وحين اثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى
الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو
النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود
نفي ان يكون شيء مثله نفياً عن ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف
زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه
لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم
والاخ لازمه لانه لا يجد لاخي زيد اخا في زيد موجود فقد نفي هذا اللازم والملزوم نفي ملزوم
ملزومه ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان له ذلك الاخ اخ موجود فكذا انتفى ان يكون
لمثل الله مثل والمراد نفي مثله بطريق اولى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله لان
اذ المتقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك

لا يخل فتفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصداً
إلى المبالغة لانهم اذا نفوه عن مماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه
عنه كما يقولون ندا ابغضت لداته وبلغت اثرايه بمن يريدون ابعاده وبلوغه
فح لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا ما يعطيه الكناية من
فايدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو
قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه ليس بجواد من غير تصور يد ولا بسط لها
لانها وصفت بعبارة عن الجود فلا يختصون بشئ آخر حتى انهم استعملوها حيث لا
لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح وراى
بيع هذا النوع ان بعد ملحقاً بالمجاز ومشبهاً به لاشتراكهما في البعد عن الاصل
لان بعد مجازا وكذا لم اذكر الحد شاملاً لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر
لانه ان اراد بعدهم عن المجاز اطلان لفظ المجاز عليه فلا نزاع لنا في ذلك سواء
كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي في مقابلة
الحقيقة اللغوية بتفسير شيخنا وله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون
المجاز مستعملاً فيه غير ما وضع له مع اختلاف عبارتهم في غير ذلك كما في التعريف
الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع ملاحظة
بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه
الاصلي والآلة خلو في تعريف السكاكي ايضاً واما تفسيرهم المجاز بهذا النوع وغيره فمعناه
انه يطلق عليهما كما يقال الاستثناء متصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكي مهنأ فيما يتعود به
والله اعلم الكناية في اللغة مصدر تكلم كتب بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت
التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما مع المصدر الذي هو فعل
المتكلم اعني ذكر اللازم واراده الملزوم مع جواز اراده اللازم ايضاً للفظ مكنى به

والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه بقوله الكناية لفظ
اريد به لازم معناه مع جواز اراده معه اي اراده ذلك المعنى مع لازمه كلفظ
طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول
النجاد ايضاً فظهر انها تخالف المجاز من جهة اراده المعنى الحقيقي للفظ مع اراده لازمه
كما اذا طول النجاد مع اراده طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى
الحقيقي مثلاً لا يجوز في قولنا رايت اسداً في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون به المجاز قرينة مانعة عن اراده المعنى الحقيقي فلو
استثنى هذا استثنى المجاز لا استثناء الملزوم باستثناء اللازم وهذا مع قولهم
ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لاراده الحقيقة وملزوم معاند الشئ معاند
لذلك الشئ والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان
المفهوم من التعريف المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى واراده المعنى
جايزة لا واجبة وبهذا يشعر قول في المفتاح ان الكناية لا ينافي اراده الحقيقة
فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع اراده طول قامته
وهذا هو الحق لان الكناية كثيراً ما تخلو عن اراده المعنى الحقيقي وان كانت جايزة للقطع
بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب مهزول
الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح صرح بان المراد
في الكناية بعد المعنى ولازمه جميعاً لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او
غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول للحقيقة والثاني المجاز والثالث
الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين ومتغايرتان في التصريح
وعدم التصريح وهذا يشعر قول الخص انما يخالف المجاز من جهة اراده المعنى مع
اراده لازمه وان كان مشيراً الى ان يراد اراده اللازم اصل واراده المعنى الملزوم

نبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو وكذا بغال جاء غلمان مع الامير ولا بغال جاء
الامير معه فوجه النوع بين كلا من المعين ان معه قوله من جهة ارادة المعية من جهة جواز
ارادة المعية بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين
المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح
اللهم الا ان اريد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم
المعنى معناه الموضوع له وجه ما جنبه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية و
المجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم اي الملزوم كالانتقال من طول
النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وجنبه اي في المجاز من الملزوم اي اللازم كما
كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت اي النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم
الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه
الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم والدلالة
للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فالاولى
يجوز ان تدل عليه بوساطة انضمام القرينة فكناية لا يبقى اعم والوسائط فلم لا يجوز
ان المجاز ايضا كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما لم يكن من الملزوم اي اللازم
كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما
امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم اي الملزوم وهذا
يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكون متلازمين فيصير الانتقال
من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم اي اللازم فان قيل مراده ان
اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دون المجاز قلنا لا نسلم ذلك
وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده بالازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية
كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم اخص كما صرح بالعقل

للانسان

للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو
متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وجنبه تنظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كما
كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة
اقسام الاولى اي القسم الاول والتاء للتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني
الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فنحو اي من الاولى ما عنى به
واحد وهو ان ينفرد في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر
تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض محذم
والطاعنين مجامع الاضغان المحذم القاطع والعضب الحسام ومجامع الاضغان
معي واحد كناية عن القلب ومنها ما يجيء مجموع معان وهو ان توخذ صفة فتضم
اليها لازم آخر او آخر فتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا
كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار وسمي هذا خاصة مركبة
وتظيرها اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال
من العام اي الخاص وجعل السكاكي الاولى اعم مما هو معنى واحد قرينة والثانية
اعم مما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف نظر ولعل وجه النظر انه فسر القرينة في
القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا بواسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة
لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما كناية عن
الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار
الى شيء ثم منه الى الانسان فالجواب ان الغرض ههنا باعتبار آخر وهو سهولة
الماخذ بحسب طرفيها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلبيغ بينهما وتكلف
في النسبتين وهي الاختصاص والبعد بخلاف تلك الثانية من اقسام الكناية
الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القا

مة

وكذلك وضع ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب
بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة لحصول الانتقال منها بسهولة كقولهم
كناية عن طول القامة طويل النجاد وطويل النجاد ثم اشار الى النوع الاول فقولنا
طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية بسيطة وجزئية لا يشوبها شيء
من التصريح وفي الثانية تصريح ما تضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة
احتياجها الى مرفوع مسند اليه فتشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على
هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجاده والزيدان طويل نجاداهما
والزيدون طويل انجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي
الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال الانجاد
فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة
الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على
المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء
كانت هي الصفة المذكورة كقولنا زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسب وجهه او
غيرها كقولنا زيد ابيض اللبة اي شجيع وكثير الاخوان اي متعوتهم فلان زيد امرؤ
واسود غربيبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا
اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشربة بالتصريح وهلا كانت
تصريحا كما في قولك حتى تبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك
مما يشتمل على اشارة الى احد الطرفين جعل تشبيها لاستقالة مشوبة بالتشبيه قلت
للقطع بانها في الجمع صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي
وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او ضميه عطف على واضحة وخفية
بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابلة عريض القفا

قال عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم
لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء ولا يطلع عليه
كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى
المقصود لكن لما في بادي النظر وبهذا اعتبار زعم البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم
عريض الوساده كناية قريبة حسنة عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا
قال المص وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابلة لانه ينتقل منه اليا عريض القفا
ومنه اليا الابلة والجواب انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة اليا المط
وقريبة بالنسبة اليا الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه اليا المطلوب بوا
بواسطة وبنى صاحب المفتاح على ان المط بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود
المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة والا ان
كان الانتقال من الكناية اليا المط بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف
فانه ينتقل من كثرة الرماد اليا كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها اي ومن
كثرة الاحراق وكذا اكل ضميره منها عائد اليا الكثرة الخ قبلا اليا كثرة الطباخ جمع طباخ
ومنها اليا كثرة الاكلة جمع اكل ومنها اليا كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها
اليا المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود
وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام
الكناية الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا مع قول
صاحب المفتاح ان المط بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص القصر
اذ لا وجه له هنا مما ذكر كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة والندى اي
كمال الرجولية في قبة ضربت على ابن المشرح فانه اراد ان يثبت اختصاص
ابن المشرح بهذه الصفات اي بثبوتها له سواء كان على طريق القصر او لا فترك التصريح

باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على الى يقول الخ او منصوب
القول او منصوب معطوف على مفعول الى يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص
بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه ان
يقول سماجة بن الحشرج او السماجة لابن الحشرج او سمج ابن الحشرج او حصل
السماجة له او ابن الحشرج سمج كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة
القسم الثانى باعتبار اضافته او اسناده اياها الموصوف او ضميره الا بري الى الطول
القامة المكنى عنه بطول النجاد مضافا اياها ضميره نحو قولنا طويل نجاده ومسندا اياها ضميره
فى قولنا طويل النجاد وهكذا باقى الكنايات وغيره كذا فى المفتاح ويعرف ان ليس المراد
بالاختصاص ههنا هو الحصر ان ترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها الى
جعل تلك الصفات فى قبة شيئا على ان محلها ذو قبة وحينئذ يكون قولنا الجبة
بتخفيف الراء مسا ومضروبة علة اى على ابن الحشرج انما احتاج اياها لوجود ذوى قباب
فى الدنيا كثيرين فانها اثبات الصفات الذكورة له لا اذا اثبت الامر فى مكان
الرجل وحيزه فقد اشبت له نحو اى نحو قول زياد فى كون الكناية نسبة الصفة اياها
الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين
بردية حيث لم يصرح باثبوت المجد والكرم لبيل كنى عن ذلك بكونهما بين بردية
وثوبيه فى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد مع ثوبيه والكرم
بين بردية من القسم الثانى اعنى طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب
الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح
باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد اليا
ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة
غير صحيح وليس بنا قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن

ع التصريح

عن التصريح بهذا لان حتى يكون التصريح باضافة الثوبين اليا الضمير تصريحا باثبات
المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان يجمع فان قلت قسم رابع
وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما فى قولنا بكثير الرماد فى ساحة عمرو
كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس بهذا بكناية واحدة بل كناية بان اصل
المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
اليه وهى جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف بها هذين القسمين والثالث
قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى
المسلمين بالسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفى صفة الاسلام
عن المؤذى وهو غير مذكور فى هذا الكلام كما تقول فى عرض من يزين الكوافر
تربة تكفره الا لا اعتقد حل الخمر كناية عن اثبات صفة الكفر
له مع انه قد يكفر بها الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان
يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح
باثبات الصفة للموصوف انما هو عند عدم ذكر الموصوف محال وغرض الشيخ
بالقسم ناحية من اى وجه جبهة يقال نظرت اليه عن عرض كشر وعشر
اى من جانب وناحية قال السكاكى الكناية تلمحات بالتعريض وتلويح ورمز
واياء واشارة وذكر فى شرح المفتاح انه قال وهم بفضل سقم لان التعريض
واخواته مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وجهة نظر والمناسب للعرجية
التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان
المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرض فلان وبفلان اذا قال
قولا واحد شبيه كما تكلم اشرت به اليا جانب وتريد جانبا آخر ومنه للمعاريض
فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشاف الكناية ان تتكلم

الشيخ بغير لفظ الموضوع له او التعريض ان تذكر شيئا تدل به على شئ لم تذكره كقولك
المحتاج اليه جنبك لا سلم عليك بكناية او اما لة الكلام او ايا عرض بدل على المقصود
وسمي التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير هو المثل السائر الكناية
ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون
في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا جهة الوضع الحقيقي او المجازي
بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقولك لمن يستوقع صلته
والله اني لمحتاج فانه تعريض للطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا واما
فهم منه المعنى لمعرض اللفظ اي جانبه وغيرها اي والمناسب لغير العروضة ان
كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب وسهل
التضبيل التلويح لان التلويح هو ان تشير اليه بغيرك من بعد والمناسب لغيرها
ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كيف تعرض المفتاح وغير عرض الوسائط
الرمز لان الرمز ان تشير اليه قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة
والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله اذا رأيت
لجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يحول الا بكاء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض
قد يكون مجازا كقولك اذ بتني تستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه
اي لا تريد المخاطب وان اردتها اي المخاطب واسنانا آخر معه جميعا كان كناية
لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيرها معا والمجاز بناء في ارادة المعنى الاصلي
ولا بد فيها اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان
الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث
وهو ان المذكورة تا المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا او قد يكون كناية بل انه قد
يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة

التعريض

المخاطب

التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشابه المجاز من جهة استعمال
الشيء في غير ما هي موضوعة له وليس بمجاز اذ لا تصور فيه استعمال ملزوم في لازم
وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشابه الكناية من جهة استعمال
اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه الموضوع له وليس بكناية اذ لا تصور فيه لازم وملزوم
واستعمال من احدهما في الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر
لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة من غير ان يكون حقيقة
في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المحصل
وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذ بتني تستعرف كلام دال على معنى
يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد بالقتل من صدر منه الايذاء
فان استعملة واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية واردت به
تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما مرضا تبعا
واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية

ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى
الشيء ببينة قال وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من
اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز وطبعوا ايضا
على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم
ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية
والمكنى عنها بسائر انواع المجاز وقال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون
المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من الامور يفيد زيادة في
نفس المعنى لا يفيده خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه
فليست مزيدة قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو كالاسد سواء في الشجاعة

ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم تفده الثاني بل الفضلة
هي ان الاول افاد تأكيد الاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضلة
قولنا كثير الرماد وعلى قولنا كثير القدور ان الاول افاد زيادة كثرة لم يفده الثاني
بل حيث ان الاول افاد تأكيد الاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض العصر
بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه
في المشبه وانظر قولنا رايت اسدا يعيد للامر شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت
رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد
نكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافا له ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد
ان ذلك ليس سببا في شيء من الصور بهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا
رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه في الشجاعة ولا
يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم نشأ من العصر بل مع كلام الشيخ ان
شئت من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت
اسدا فهو لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا
كما ذكر الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المخبر به او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم
ثابت او منتف وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرناه انه قال فان قيل مزيد
قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من
طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ فلنا لا نسلم حال المعنى بنفسه بان يكفي عنه بمعنى آخر ولا نسلم
مع كثرة القرى بان يكفي عنه بكثرة الرماد فكذا لا نسلم مع مساواة الاسد بالدلالة عليه بان
نجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن للعصر كثيرا ما يغلط في استنباط المعنى من عبارات
الشيخ لافتقاره الى تأمل وامعان واعلم ايضا ان آخر الكلام في علم البيان والكلام المشكور على توالي

وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث
بالنبي وآله

علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي بتصور
معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة
الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا
وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة
اي بالخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد
رعاية الامرين والا كان كتعلق الدر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها العام للمطابقة
لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغيرهما مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا
في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما
يكون داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو
لانه يدخل فيها بعض ما ليس من المحسنات التابعة للبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر
مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوية اي راجع
الى تحسين المعنى بحسب الواقعة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين ما
للفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض
الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه
في الكتاب تسعة وعشرون نمنه المطابقة وبستم الطباق والتضاد ايضا
والتكافؤ والتطبيق والتكافؤ ايضا وقع الجمع بين متضادين اي معنيين
متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هيهنا الامرين الوجوديين المتوا
ردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون
بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او
اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم

والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما سيجيء بعد من الامثلة و
يكون ذلك بلفظتين من نوع من انواع الكلمة اسميتين نحو وصفهم ابتغاظا
وهم رقود او فعليتين نحو يجيء ويميت او حرفيتين نحو لها ما كسبت وعليها ما
اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى الضرر اي لها ما كسبت من خير
وعليها ما اكتسبت من شر لا ينفع بطاعتها ولا يضر بمعصيتها غير وتخصيص الخير
بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر يشتهيه النفوس اعتمال
وتجذب اليه فكانت احق من تخصيصه باعمال او من نوعين عطف على قوله من نوع
والقسمة يقتضي ان يكون احد اثنين اقسام الاسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع
حرف لكن الموجود هو الاول لفظ نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء
مما يتعلقا بالمان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان
طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلين مصدرين
احدهما مثبت والاخر منفي واحد عام والاخر خاص فالاول كقوله تعالى ولكن
اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الجبلة الدنيا والثاني ولا يحسبن الناس
فاحشوا ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها
ونشره بان يذكر فيه معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية وارد
بالوان ما فوق الواحد وما كان هذا واضحا في تفسير الطباق ما بين اللونين من التقابل
بل صرح المص بانه قسم من اقسام الطباق وليس كما مر المعنوي برأسه فتدبيج الكناية
نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد جاء المستهل ثرديا
شابا لمهت مرا فيما ابيح لها اي تلك الشباب الليل الاويح من سندس خضرا اي ارتدى
الشباب المتلطخ بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل الليلة الا وقد صارت
الشباب خضرا من شباب الجنة فقد ذكر لون الحمرة او الخضرة والعقد من الاول الكناية

ع ان التقابل

عن التقابل ومن الثاني الكناية مع عن وخور الحية وما في هذا البيت من الكناية
قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا يستغيبه الا من لا يعرف معنى
الكناية واما نحو بيض الثغور يكفون الحرب عنا فقد اعتبر العبث الاحمر وازور الحبب
الاصفر واسود يومهم الابيض وابيض يوفي الاسود حتى رثى العدو الازرق
فيا حبذا الموت الا مر فالمراد بالمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة
والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق تشابه
احد طرفي الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل البسيتين
والتزوم نحو اشتد ازمة وانفرجت وعلى الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة
لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن
مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى
اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والتناسب
الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يقابل معناهما الحقيقي
نحو قوله اي قول وعذل الاعجبي بامسلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه
اي ظهر ظهورا تاما حتى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور
المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا
لمعنى البكاء ويسمى ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين
حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكر بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا
الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص
باسم المقابلة الذي جعل السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهو
ان يوتى لمعنيين موافقين او اكثر لمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي

ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل
في الطباق لانه حينئذ يكون جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما
يجئ في المثال ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة ايا ما غير ذلك
فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي ائتي بالضحك
والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثير المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله
اي قول ابيه ولامه ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا وافبح الكفر والافلاس بالرجل
فالحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة
بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل
واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى وانما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا
مقابلة الاتقاء والاستغناء وبينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه
مستغن عنه اي عند الله تعالى فلم يتق اي استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق
فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء فحتى هذا المثال ترتيب على ان المتقا
قد يتركب من الطباق وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق كما مر في الامثلة مقابلة
الاتقاء بالاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرخاء وزاد السكاكي
في تعريف المقابلة بقيد آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضدهما
او اذا شرطها هنا اي فيما بين المتوافقين والمتوافقات امر شرطه اي فيما بين الضد
او الاضداد وضدها اي ضد ذلك الامر كما بين الايمان فانه لما جعل التيسير مشتركا بين
الاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره
للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد ذلك المذكورات وهي البخل والاستغناء

والتكذيب

والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين
والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة
النظير وتسمية التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر
وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر
بخروج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان
وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اي قول الحطيئة في صفة الابل كالقسي المعطفا
اي المحنيات مع عطف العود وعطفه صناه بل السهام مبرية اي منحوتة من بريه
نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم
للمهلبي الوزير سرت ايها الوزير اسعد الله الوعد شعبي التوفيق يوسق العهد
محمدة الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق الصحيح واقوى ما سمعناه في النوادر
الجزء الماخوذ من قديم احاديث يروى انها السيول عن الحباري والبحر عن كف الامير
يتيم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماح والجزء الماخوذ والاحاديث
والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيول والحباري والبحر وكف يتيم مع ما في البيت
الثاني من صحة الترتيب في النغمة اذا جعل الرواية لصاغر عن كابر كما شاع في مسند
الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقابل والبحر اصله كف
الممدوح على او عاه الشاعر وهي اي مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف
وهو ان يجيء الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا
نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب
كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء
يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم
فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم

لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر ملن يستحق العذاب
الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه اي غلبه
ثم وجب ان يوصف بالحكم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه فارح عن الحكمة اذ الحكيم
من يضع الشيء في محله الا ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك
لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته وتلجعي بها اي بمراعات النظير ان جمع بين معنيين
غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيين متناسبين وان لم يكونا مقصودين
بهما نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق
له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم
بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب
لهما ولهذا يستحب ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بين السمط
وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يوم الرسم غير النقط الحرف النائمة المهزولة
وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق بخل عن الرهط الاماشي والنون
هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة ولا تحنا وليس المراد بها الحوت
على ما توهم راء اسم فاعل من زاءيته اذا ضربته ريته وكذلك دال آل اسم فاعل من ولاء
الركائب اذا ردفها يسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر
قوله يوم الرسم صفة راء والمعنى بخل هذه الطبية عن ان تتركب من النون ما هي
في الضمر الاتحنا كالنون بركبها الاعرابي لزيادة الاطلال فيضرب ربتها اذلا
جبر اكن بهام مشتة المنزال يريد ان مراكب هذه الطبية سمان ذوات اسنمة
فحق ذكر الطرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المناسبة
واما يسمه بعضهم بالتنوين من قولهم برد منقوق للذي على لون وفيه خطوط بعض
على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وتحمل مستوية المقادير او متقاربة

المقادير

المقادير كقول من يصف سحابا مشرئلا وشيا من حر اكف تطرزت مطارفها
خطرا من البرد كالبرد نقوشي بلا رقم ونقش بلا يد ورقم بلا عين وضحك
بلا ثغر مشرئلا اي لابس السربال الوشي ثوب منقوش والخطر جمع خطر
وتطرزت اي اتخذت الطراز والمطاف جمع مطرف وهو رداء من خز
مربع له اعلام والطراز جمع طراز وهو علم الثوب وكقولك ذيك الخيل اخل
اغر محجل وضح وان اخشوشن ورشن وابرد وانتدب للمعاني اي كن
حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للمؤالف بلاين حشنا
لمن يخاشن ورشن اي اصلح حال من يخشن حاله وابر من سبري التعلم خشنة اي
اشد حال المقدمين وانتدب اي واجب للمعاني والجوا بقال ندب به
للامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول واقل في مراعات النظير لكونه جمعا بين
الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه
اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصده ترقبه والرصيد
السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد
والجمع والمؤنث وبسمه بعضهم النسيم وبرد منقوق فيه خطوط مستوية
وهو ان يجعل بين كل نقرة وفي النثر بمنزلة البيت من الشعر مثاله قوله
هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه نقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اي
وفي في الاصل حلي يصاغ على شكل نقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي
على العجز وهو آخر كلمة من البيت او النقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل
اي انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة اليه من يعرف الروي وهو الحرف
الذي يبنى عليه اواخر الابيات او النقرة ويجب تكراره في كل منها فانه قد
يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى

وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم
فيما هم فيه يختلفون فانه لولم يعرف ان صرف الروي النون لربما توهم ان البحر
هنا فيما اسم فيه اختلفوا اي فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم
وحرمت بلا سبب يوم اللقاء وكلامي فلبس الذي خلقته لمحلل وليس الذي حرمته
بحرام فانه لولم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان البحر مجرد فالارصاد
في الغرة نحو قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو
قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا كم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
ومنه اي من المعنوي الكلام المتشاكل وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي
لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا متحققا او مقدرا فالاول
كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه اقترح عليه شيئا اذا سالته اياه من غير روية و
طلبته على سبيل التكلف والتحكم لانه اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام
لارتجاله فانه غير مناسب على الاصح نجد محرفوم على انه جواب امر من الاجادة
وهو حسن الشيء لك طبخه فلان اطبخ الي جبة وقميصا اي خطها واذكر ضياطة
الجبة بلفظ البطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم
ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه
في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قالوا آمنا بالله وما انزل الينا اي قوله صبغة الله ومن
احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من
صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي تقع عليها الصبغ مؤكدا لامنا بالله اي تطهير
الله لان الايمان يطهر النفوس فتكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين
ودالا عليه فتكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا بمضمون قوله امنا بالله فتكون
قوله لان الايمان تعليلا لتكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة وقوع

تطهير

تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى
وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر
يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد
منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فامر المرسلون بان يقولوا لهم
آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا
لا مثل تطهيركم هذا اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا
صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله
بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة
الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم
يذكر ذلك لفظا وهذا كما يقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان
تريد رجلا يصطنع الكرم ويجلس اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس
للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي المزاوجة
وهي ان تزاوج اي توقع للمزاوجة بين امرين معنيين في الشرط والجزاء اي تجعل
قولهم حيل بين العير والنزوان بابين معنيين في الشرط والجزاء اي تجعل
معنيان واقعان في الشرط والجزاء من وجهين في ان يترتب على كل منهما معنى
يترتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي فلج وعاودني
بين اللهو والشوق ولج منى اضافت اي الواشي اي اسمعت اي الاتمام بشي حدثته
وبزينته وصفته فبنى افترى على فلج الهجر زاوج بين نهي الناهي واضافتها
اي الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما الجاج شيء ومثله
قوله ايضا اذا اقترب بوا فعاضت وما دعاك ذكرت العرب فعاضت
وهو عما زواج بين الاقتراب وتذكر العرب الواقعين بين في الشرط والجزاء

في ترتب فيعان الشيخ عليها ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة يعلم ان معناها
ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين
في الجزاء كما جمع بين نهي الناهج وجاج الهوى وفي الجزاء بين اصابتها الوتد
ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي
اجلسته فانعمت عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل اي هو ان يقدم
جزء في الكلام على جزء آخر ثم يوخر ذلك المقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة
ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت
وتوخر ما تقدمت وانما ظاهر عبارة المص فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى
الناس والله احق ان تخشيه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داع الندى سريع والعكس فيه وقع على وجوه منها ان يقع
بين اصطرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الظرف نحو عادات السادات سادات
العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين اله
السادات وهي الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات
على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان
ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت
من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم
الميت واخر الحي ثم عكس وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه
ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن
وقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عنهم وهما
لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما اذا قلت
طويت باحراز الغنى ونيلها رواد شابه والجنون في الغنى مخبر تعاطيت

الغنى

الغنى وحظها تبين لي ان الغنى جنون ومنه اي من المعنوي الترجع
وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول
زهير وقفت بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام
السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه و
نقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن
والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاد بعض
الافاضة نقض كلامه السابق قائلا لا عفا الله القدم وغير الارواح والديم
ومثله في قول لهذا الدهر لا بل لما حله ومنه اي من المعنوي التورية ويسمى
الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد
اعتمادا على قرينة خفية ونحو ضربان مجردة وهي اي التورية التي لا تجامع
شيئا مما يلايم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى
معناه البعيد وهو الاستيلاء ولم يقرن به شيء مما يلايم المعنى القريب الذي
هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب
المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله او التسمائية بنيانها بايد فانه اراد
بايد معناها البعيد اي القدرة وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب اي الجارحة
المخصوصة وهو قوله بنيانها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل بن عياض
يصف ربيعا باردا والغزالة من طول المدى ضرفت مما تقرن بين الجد
والحلى يعني كان الشمس من كبرها اطول مدة منها صارت ضرفة قليلة العقل فتزلت
في برج الجدي في وان الطلول بسرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد فاعنى الشمس
وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشاقة حيث ذكر الخرقة
وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التورية بتين وترشيحي للاخرى كبيت السبط

اذا صدرت الجدة فسري التم مكارم لا تخفى وان كذب الخبر اراد بالجدة الحظ وبالتم
الجماعة من الناس وبالخبر المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير
الملك مما يرد الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي
صار مجازا كقوله تعالى قالت اليهود يد الله مغلولة اي هو مخيل بل يداه مبسوطتان
اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتعبير بالنعمة والتخيل للتنبيه
من ضيق العطن والسافر من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وهو تصوير لعظمة الشيء كما مر جلالة من غير ذهاب
بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز ودقة بناء والتكبير على من يقيم وزنا ولا يعبأ
اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك
تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفع الخارجة بسرعة خوفا على السامع من خطرات
تقع للجهال واعلم ان التشبيه والتمثيل ذكر في مظنة التمثيل قلت قد جرى المص
في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المعتزلة
ومنه اي من المعنى الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي
احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بضمير الراجع اليه ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد
باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر
اي بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا انزل السماء بارض قوم رعيناه
وان كانوا اعضابا اراد بالسماء النبت وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت
والثاني كقوله اي قول البحتري قفي للغضا والساكنيه وان هم شبوه بين
جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه

المكان

المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا
نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد
على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان
السامع يرده اليه اي يرد كل واحد من هذا المتعدد الى ما هو له فالاول
وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب
اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا
على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله ذكر الليل والنهار ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء
من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب
وليس معكوسا الترتيب كقوله اي قول ابن حية يشق كبف اسلوه وانت
خفف وغض وغزال لحظا وقدا اوردها فالخط للغزال والقد للغصن
والرمل للخصف وهو المقاعس الرمل شبه به الكفل لعظم العظم والاسنة الاول
كذلك وانتم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة
والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من
كان هودا او نصارى قال الضمير فقالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان
على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا
هو الفريقان ذلك ان تجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين فقالوا
اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا المعنى قوله فاي الاجناح فلف مالف
بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث
قال هو ان يلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق واحد منهما

ومتعلق بآخر من غير نصب بين آن قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا او قالت
النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصاريٰ تلك امانيهم قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين او قولين
لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او قول مقوله للعلم بتفصيل
كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود
ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب
لا يتصور فيه الترتيب وعدم وهنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو
ان يذكر متعددا على التفصيل ثم يذكر ما للكل ويوكل بعلم بذكر ذلك المتعدد على
الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل
وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا
وخرجت من بلدكذا للتأديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه
قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من
ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما
هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول
عليه بالسبب تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون ونشرح
ذلك بعون جلية ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة بمراعاة العدة
والتكبير والهداية ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون
الى ارادة ان تشكروا علة بالترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف
المسلك لا يكاد ينهدي اليه الا الاقتاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه
وعليه اشكال وهو انه جعل من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر
ولم يجعل شيئا من المعللات راجعا اليه وجعل التكبير والهداية ما علم من كيفية القضاء

وهو ما

وهو تمام بذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان وتطبيق العلل غير موافق
لما ذكره من غير الكلام ويمكن التعرض عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم
الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة
بل هو توطئة وتمهيد لتشريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه
ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة الخبر كما قال ومن الترخيص فالحاصل
ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص
له بمراعاة عدة ما افطر ليصوم في ايام آخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية
القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة
والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم
الشهر فجعل كلام المعلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا
علة الامر بمراعاة العدة بشاملا لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العلة هي الشهر
كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد
بصوم الشهر بالكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان علة الامر بمراعاة العدة
في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكورة قبله وهو امر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر فيه ومنه اللام في المعنوي للجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك
المتعدد قد يكون اشتاتا كقوله المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وهو الاكثر ومنه
قول ابي الطاهر قد علمت بما يجاشع بن مسعدة آل الشباب والغزاح والجدة الى
الاستغناء يقال وجد في الحال وجدا او وجدا او جدا وجدة اي استغنى ومفعدة للمرة
الى مفعدة ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه اي من المعنوي التعريف وهو ان يجاء
بين امرين متوخى في المدح او غيره كقوله الى قوله الرطوال ما نوال الغمام
وحد ربيع كنوال الامير يوم سخاء ونوال الامير بدرة عين هي عشرة الآف درهم

وتوال النعام مخطرة ما ۽ ومنه اى من المعنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة فالكل اليه
على التعيين وبهذا القيد تخرج عنه اللف والنشر وفداء كلة الكاف تكون التقسيم
عنده اعم من اللف والنشر اضافة فالكل اليه حتى بضيقة التامح اليه وبرؤة فليتأمل
فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس ولا يغنم على ضيم اى ظلم يبرا وبه الضمير الراجع اليا
اليا المستتر منه مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يغنم تأ التظاهر وان كان با
الضيقة مسندا الى العام المحذوف غير الحى العير الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب
بهنا والوتد هذا اى غير الحى على الخسف اى الذل مربوط برمته مع قطعة جبلى بالبقة
وذا ال الوتد يشجى اى يدمى ويشق رأسه فلا يبرئ اى لا يبرى ولا يبرح له احد
ذكر العير والوتد ثم اضاف اليا الاول الربط مع الخسف واليا الثانى الشجع على التعيين
فان قلت هذا وذا منسوبان بالتا الاشارة اليا القريب وكل منهما يحتمل ان يكون
اشارة اليا العير واليا الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر
قلت لا نسلم التساوى فى حرف التنبيه اياذ تا ال القريب فيه اقل وانه يستقر
الى تنبيه آ فتكون اشارة اليا غير الحى ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة اليا
غير الحى وذا اليا الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى الباب ان التعيين يحتمل
ومثل هذا ليس فى اللف والنشر فليتأمل ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق وهو
ان يدخل شيئان او اشياء فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط نور
فوجهك كالنار فى ضوئها اى دخل فى تمثيله ووجه الشبه فى كونها كالنار ثم فرق بينهما
بان جهة او خال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب فى جهة الحر والاحراق
ومنه اى من المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالعكس
اى التقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى قول الجمع ثم التقسيم كقول ابى
الطيب حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الافادة مع التسليط عما

بعل

بعلى فعال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة ع من بلاد
الروم شقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر
الباء وسكون الياء ع معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى
قاد المقانب بيعنى قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم
وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشتمل القتل
والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما
ناكحوا والقتل ما ولدوا ثم بعل من ناكحوا من ولد والبواقى قوله والنهب ما جمعوا
والنار ما زرعوا والام فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم
حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح قبيل هذا البيت قوله الوبر
معتذرا والسيف منتظرا رضوا لك مصطافا ومرتبعا وقال قد جمع فيه ارض
العدو وما فيها من كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت والمذكور فيما رأيناه من
نسخ ديوان ابى الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المص وقوله الروم
معتذرا بعد قوله السيف انكحوا ابابيان كثيرة والشائع كقوله اى التقسيم ثم الجمع كقول
حسان بن ثابت قوم اذا خاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع اى طلبوا فى
اشياعهم او انباعهم وانصارهم نفعوا سجية اى غريزة وخلق نلك منهم غير
محدثة اى الخلايق جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهى
فى الاصل الحدث فى الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق فاهوكالنوا
يز

منها قسم فى البيت الاول صفة الممدوح حين يباشر الاعداء وتنفع الاولياء ثم جمعها فى
الثانى فى كونها سجية حيث قال نلك منهم ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق والتقسيم
ولم يتعرض للتفريق لكونه معلوما مما سبق مع تعبيرات هذه الامور الثلثة كقوله
تعالى يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ايمانها اى يوم يأتى اليوم الى قوله والظرف منصوب باضمار

اذكرا وبقوله لا تكلم نفس بما يتبع من جواب او شفاعة الا باذنه اى باذن الله كقوله
تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا فى الموقف وقوله تعالى يوم لا ينطقون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون فى موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع
عنه هو العذر الباطل فمنهم اى من اهل الموقف شقى وجبت له النار بمقتضى
الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها
زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات
والارض اى سموات الآخرة وارضها لانها دائمة محلوقة للابد وهو عبارة عن التأبيد
وفى الانقطاع كقول العرب ما ان ام بشير وما لاح كوكب وكذلك الا ما شاء
ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت
السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع ولكنه ممتد
الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء فى قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء
من الخلود فى عذاب النار ومن الخلود فى نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون
فى عذاب وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب
النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما
يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا بالله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء
على مذهبه واما عندنا فمعناه ان عصاة المؤمنين لا يخلدون فى النار وهذا
كاف فى الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل من حيث ما يكتنفه صرف عن البعض
وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون
الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدإ معين كما ينقض
باعتبار الانتهاء فكذلك ينقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم
باعتبار بشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصى وقد جمع

الاغن

الاغن فى عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان المنكرة فى سياق النفى تعم ثم
فرقا بال او فصح النسابين بينهما بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم
شقى وسعيد اذ النفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء
ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا
الى الآخرة وقد يطلق القسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشقى
مضافا الى الكل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله ان قول ابن الطيب ساطلب
حقى بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد نحال لشدة وطأتهم
على الاعداء وشبانهم على اللقاء اذ الاخوان اى حاربوا الاعداء خفاف مسرعون
الى الاجابة اذا دعوا اى الكفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا اشتد والان
فى واحد منهم يقوم مقام جماعة فكيف اذا عدد اذكر احوال المشايخ واضاف
الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثانى استثناء اقسام الشقى بقوله
عطاء يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا
واناثا ويجعل من يشاء عقيما قال الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون
واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرانا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام
وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما
يشاؤن الانسان فكان ذكر الاناث واللائق بحكمة ما يشاؤن الانسان
اهم لكنه لخبرتا خير الذكور عرفهم لالا فى التعريف تنويها بالذكر وكانه قال
يهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما
من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن
لتقدمهن بل لمقتض آخر ومنه اى من المعنوى التجريد وهو ان ينتزع من امر
ذى صفة امر آخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى صفة فى تلك الصفة مبالغة

لكمال فيه اى لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة فى تلك الامر ذى الصفة كانه بلغ
من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة
وهو الى التجريد اقسام منها ان يكون بمعنى التجريد نحو قولهم لى من فلان صديق
حميم فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامرك اى بلغ فلان من الصداقة
حدا صح معه ان يمتاز ويستخلص منه اى من فلان صديق آخر مثله
فيها اى فى الصداقة ومنها ان يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو
قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه
بحرا فى السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية بها حذف مضاف تقديره
قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد
وكذا مع لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى
مثل قولنا لى من فلان صديق حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصول صديق
فليتأمل ومنها ان يكون بدخول باء المعية والمصاحبة بالمنتزع نحو قولهم ارو شفاها
من سألت الوجوه فجئت وفرس شفاها وصفة نحو زيد ابوها سعة اشداقا
وقيل اراد بها فرسا شفا جيح الوجه لما اصابها من شدة ايدى الحرب فقد انتزع بنى
لها كما صارخ الوغى اى مستغيث فى الوغى وهو الحرب تستلئم اى لا بأس
لامة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل التبس وهو التحلى المكرم
وعند اهله المرحل من رحل البعير شخصه عن مكانه وارسله اى تعدو بها وسع
من نفس لا بأس درع لكمال استعداده للحرب بالغ فى اتصافه بالاستعداد
للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لا بأس ورع ومنها ان يكون بقول فى المنتزع
منه نحو قولهم لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم وهى دار الخلد كانه انتزع منها
دارا اخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة فى اتصافها

بالشدة

بالشدة ومنها ان يكون بتوسط حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى قلائص
بقيت لآل خلسن بغزوة نحو اى لجمع الغنائم جملة صفة غزوة وروى نحو
الغنايم فالظرف منصوب بارحلن او بيوت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان بيوت
كريم بقين بالكرم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه والدام بقل
واموت وهذا بخلاف قولنا انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا مع للانتزاع
فيه وقيل تقديره او بيوت مثل كريم فيكون من الفصل الاول اعنى ما يكون من التجريدية
وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه
وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان فى البيت نظرا لانه من باب الالتفات
من المتكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد باب التجريدية لا يمنع الالتفات
بل هو دافع بان تجرد المتكلم نفسه من ذاته وتجعلها مخاطبا لكنه كالتوبيخ
فى ظلول ليلك بالاثلة والنخيل فى قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت
مكانك تحمدى او تستريحى ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قولهم يا خير
من يركب المطى ولا يشرب كاسا بكفه من بخلا اى يشرب الكأس بكفه
جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية
لانه اذا انتفى عنه الشرب بكفه البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم
ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم
لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد
فى شىء انما هو كناية بتوهم كون الممدوح خير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية
لا ينافى التجريد وان كان الخطاب لنفسه لم يكن فيما ترأسه ويكون
واضحا فى قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع
بزعمه نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سبق لها الكلام ثم يخاطبه

كقوله اى قول ابى الطيب لا قبل عندربك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم
يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد
الخيل والمال ومثله قول الاعشى وقد نبح هديرة ان الركب مرتحل وهل تطيق
وداعا ايها الرجل فمنه اى من المعنوى المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون
من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير
الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان والما
الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان ممقا فان الشعر يبين
انت قائله بيت يقال اذا انشد انه صدق وعلى من زعم انها مقبولة بل
الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا
استدرك النابغة على حسان فى قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى
واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعنى الجفنات والاسياف
وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويعضن
او نحو ذلك بل لمذهب المرضى ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص
اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى غيرها بالنعتين المقبولة فى المردودة ولذا لم يقل
وجيد بل قال واجمل ان بدعى لوصف بلوغه فى الشدة او الضعف حدا مستحيلا
بلوغه مستحيلا او مستبعدا او انما يدعى ذلك ليلكا يظن انه اى ذلك الوصف
غير متناه فيه اى فى الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين
وبتحصر المبالغة فى التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا
وعادة فتبليغ كقوله اى قول مرئ القيس يصف فرسه بانه لا يعرق وان اكثر
العدو تعادى عدوا فى الصحاح العداء بالكسر المواثبة بين الصيدين يعرق
احدهما عقب الآخر فى طلق واحد يريد بين ثورة ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش

وبالنجم

وبالنجم الاشق منها وراكا اى منها بعاقلم ينفض بارد ينغل مجرد معطون عاسنج
اى لم يعرق فلم يغسل اذعى ان هذا الفرس اورك ثور وبقرة وحشيين فى مضمار
واحد ولم يعرقا وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق
كقوله وتكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا اذعى ان جاره لا يميل
عنه الى جانب الا وهو يبذل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع
عادة وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان والغلو ان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا
لاعادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابى نواس
واخفت اهل الشرك حتى انه ليخافنى الضمير لشان لتخالنك النطق الى لم تخلق
اذعى انه يخاف من الممدوح النطق الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة
والمقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة بلفظة
يكاد ذريتها يضيء ولم تمسسه نار وعليه بيت السفط شجار كيدا واضل
سبيلا وزاد فكاد ان يشجو الرجالا ومنها ما يضرب نوعا حسنا من التخييل كقوله
اى قول ابى الطيب عقدت سنابكها عليها عثير اجياد الجياد عقدت سنابك
تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا من غبار الوبتغى تلك الجياد وعثيرا هو نوع
من السير عليه اى على ذلك العثير لا ممكنا اى امكن العقل اذعى ان الغبار
المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها مترا كما متكاثفا بحيث
صار ايضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل
حسن وقد اجمعا اى ادخال ما يقرب الى الصحة وبعض نوع حسن من التخييل
فى قوله اى قول القائل الارجائى يصف طول الليل يخيل لى ان سمر الشهب
فى الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى اى يوضع فى خيال ان الشهب
محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفانى عينى قد شدت باهدابها

الى السهب لطول السهري فيه ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع
عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل ما يغر به الى الصحة ومنها ما اخرج بخرج
الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس الخ عزمت على الشرب غدا الى ذا من
العجب فمنه اى من المعنوى المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة
اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو
كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والتالى باطل لان المراد به خروج عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة
وفيه التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس فيه التوالى
وكان اراد بذلك ما يكون برهانيا وهو القياس من المقدمات اليقينية
التى لا تحتمل التغير بوجه ما وتعدد الآلهة ليس مظنة الاستلزام للفساد
وانما يومن من الشرعيات الصادقة وقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر
فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتكدر من ذلك
فلعنت واكلم اشكر لنعمك ربه يحمى ما يهب الانسان ويغلقه واراد
بها الملك وليس وراء الله للمرء مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف به
على الاخلاف لئن كنت قد بلغت عنى جنابة بلبلفك الواشج اعشى من
اعشى اذا خان والكذب واللام فى لئن كنت موطئة للقسم وفى بلبلفك
جواب القسم ولكننى كنت امرأ لى جانب من الارض فيه اى فى ذلك الجانب
واراد به الشام مسرا اى موضع يسر ورود فيه لطيب الزرع ومنتجع من اراد
الكلاء والارتياد ومذهب ملوك اى فى ذلك الجانب ملوك واتوان اذا امدحهم
احكم فى اموالهم واقرب كنعلك اى يجعلون الى حكمك فى اموالهم مقربا عنهم رفيع
المنزلة عندهم كما تفعل انت فى قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم

فلم ترهم

فلم ترهم فى مهالك اذ بنوا بينه لائمين والاعاتبين على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى
كما لا تلوم قوما هذا ملوك وقد احسنت اليهم وكما لا مدح اولئك لك لا تعدد
بنا كذلك مدحى لهم احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى سميته النقضا
قياسيا ويمكن رده الى صورة قياسا استثنائيا بان يقال لو كان مدحى لان
جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن الملازم باطل وكذا الملزوم
مما ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى هو الذى يبدؤا الخلق ثم يعيده
وهو اهون عليه اى الاعادة واسهل عليه من البداءة وكل ما هو اهون فهو داخل فى
الامكان فالاعادة داخل فى الامكان وقوله تعالى حكاية قل احيها الذى انشاها اول مرة
الآية فليس الذى اقدر اقل وبر ليس بفاجر فالفاجر ليس ببر ومنه اى من المعنوى
قسم التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى
بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما فى نفس الامر بحيث
يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواضح والا لكان من
محسنات الكلام المعدم مصرح به كما تقول فى مثل فلان اعاد به الربيع فصار
وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير معتد به لان الاعتبار لا يكون
الا غير حقيقى ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبار
على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان لا يكون جميع اعتبارات العقل
غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة
اما ثابتة مقطوع بان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاول اما ان لا يظهر
لها فى العادة علة وان كانت لا تخلو فى الواقع عن علة كقول ابى الطيب
كم يحسبك اى يشبهه نائلك اى اعطاؤك السحاب وانما حسبت به اى صارت
محمومة بسبب نائلك وتنوفة عليها متصببها الارض اى فالمصوب من السحاب

هو عرض الجبل فتنزل المطر فيسيل صفة ثابتة له لا تظهر لها علة في العادة و
قد علل بانه عرض تماسا الحادثة بسبب عطاء الممدوح او تظهرها ان تلك الصفة
علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية
فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب مابه قتل اعاديه ولكن
يعدي اتقان ما يريد بوالذباب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم
انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما
ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ان عبدي رجاء الاجابة بغتة
على فعل اعاديه وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه
بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناسي في الشجاعة حتى ظهرت ذلك للحيوان
الغير من الذباب وغيرها فاذا غدا للحرب رجيت الذباب ان تنالوا من
لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه لانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ
والحنق اي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا تصويرا
اعدائه عنه وقرطا منه وانه لا يجتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي الصفة
الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد باد اشيا
صنعت فينا اساءة نجى قذارك اي قذارتي اي قذارتك انسانك اي انسان عيني
من الغرق فان احسان اساءة الوشاة ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس
فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الوشاة والا كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر
استحسان اساءة الوشاة بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي
نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء
خوفا منه او غير ممكن عطف عليها ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد
بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه ولم تكن نية بلوزاد حذمته لما راءت عليها

عقد

عقد منطقي من انتظم اي شد النطاق وحول للجوزاء كواكب يقال لها نطاق
الجوزاء حذمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اشباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم
من الكلام على ما هو الاصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء
حذمته علة لرؤية قصد عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليه اي الحالة
الشبيهة بانتظام المنطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية حذمة الممدوح فيكون
هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه
اراد ان الانتظام صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها
بنية حذمة الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من
ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحال الشبيهة بانتظام المنطق
ولان المصنف قد بغى الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو
في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني للاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون ورودها على الجزاء من هيئة الانتظام
على كون نية حذمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على
انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت
الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها
علة العلم به كما في الآخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نيته
حذمة الممدوح علة الانتظام كان من الضرب الاول واذا جعل الانتظام دليلا
على كون النية حذمة الممدوح من الضرب الرابع فتبصر للتمثيل قلت لا يخلو من تكلف
لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة لنفس الوصف لا للعلم به و
ولهذا به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من
حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك بنافيه كقوله اي قول ابن تمام

كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغر بيرقا العلماء
عنبان جبيا فما شرقا اراد شرقاء بالهمزة فخففها الى ما يسكن له الروي مدامع
والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شعفت ريح الصبا
بنسيمها الى المزن حتى جاد وهو هامع يعني سامت الريح المزن اليها
اجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل
على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غنيت جبيا حث تلك الربى
فبي تبكي عليها وهذا البيت بيت الى قول محمد بن وهيب طلال طال عليها
الامد ودرسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدوا بعد الاحبة مثل ما اجد
وقال بعض النقاد تفسير هذا البيت قوم فقالوا اراد يجب غفره ولا ادري
ما هذا التفسير قلت ووجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيد وهو
قوله الا ان صدر ربع منزل عفت عشية سافن الدبار البلاقع وفي
بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا
فالضمير في تحتها للدبار البلاقع فكان غض ابي تمام وهو الحبيب الذي
تقدم السحاب في تملك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان
يثبت للمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم للمتعلق له آخر يلي
وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن قولنا غلام زيد راكب
وابوه راجل كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت اصلا
تكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح
اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو
الذي يكلب بالكسر اي يعض الناس فسمي بذلك شبه جنون لا يعض
انسانا الا كلب وقوله الخ يعني من شرب دم ملك بيننا انتم ارباب

العقول

بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى
اخراجا له عن حكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز
على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فتذكر اداته
قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى توهم اخراج شيء هو المستثنى مما قبلها اي
ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم
ان يخرج شيئا من افراد ما تناوله بيرد اتيانه حتى يحصل بتوهم شيء من العيب
يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا اولجها اي الاداة صفة مدح
وتخول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح والاشعار
بانه لم يجد به صفة ذم حتى يغيرها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه
من نوع خلابة وما خيذ للمغلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم
ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء الى بذكر عقيب اثبات صفة
المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا
افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء
فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول
منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قولهم ان الاصل
في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اثر الاستثناء المنقطع في هذا
الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه
ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير حصول صفة المدح
فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه
الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الا
الاتصال فتذكر اداته قبل ذكر المستثنى توهم اخراج شيء مما قبلها من حيث

استثناء

اداة استثناء

انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يتاتى فيه
التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني
على تقدير الاستثناء متصلا وليس هذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه
فقط كان الضرب الاول افضل لانه التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى
لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام
داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان
لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء منقطعا ويحمل وجها آخر
وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة
اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول
الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا
الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها ولدا ونبينا الا قيلا سلاما
سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله
على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان
امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن ان يجعله من قبيل الناقص وهو التشبيه
في الاثم وليس لك ان تذكر معدودين ثم تستثني باستثناء المتصل
من الاول مثل ان لا يكون ما جاءني رجل والمراة الا زيد ولو قصدت ذلك
كان الواجب ان تؤخر مغرقا ويكون العامل فيما فيه معنى الذم والمستثنى
فيما فيه معنى المدح نحو وما تنقم الا ان آمنا بآيات ربنا لما نعيب منا
الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه
وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان
آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي

وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في
هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في
قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني
هو البدر الا انه البحر الا انه الضرغام لكنه الوبل فكلا فالاول استثناء
مثل قوله بيد اني من قريش وقوله ولكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد
ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والآية بمعنى لكن
ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى
من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول
صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن
اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها
صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد
التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيق ما على قياس ما مر في
ذلك من الضرب الآخر ان الاستثناء المفرغ نحو لا يسخر منه الا جاهل والاستدراك
فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع
وهو المدح بشيء حيث وقع يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب تهنت
من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لتهنت الدنيا بانك خالد معه بالنهاية في
الشجاعة اذ كونه قتالا بحيث لو ورث اعمار صم كل في الدنيا على وجه يستتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا بهنا وبخلوده
ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي
في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار وذل الاموال
وهذا انما يبنى على علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه

لانهم

لانهم يعتقدون بذلك الاصلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي
تهنئة لاهل الدنيا بسرور يحلونه ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج
الشيء في الثوب اذا لفه فيه فهو ان يضمن كلام سيق بمعنى مدحا كان او غيره
معنى آخر منصوب مقبول فالمضمن هو المسند اليه المفعول الاول وهذا المعنى
الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مقصود
لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعادنا في نفوسنا واسعفنا فيمن
نحب وكرم فعلت له شعاك فيهم امتهم ودع امرنا الى آخر الكلام المقدم انه ادمج
شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الكلام مصرح بها فكيف يكون مدمجا و
لو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره
واخص من الاستتباع كقوله اي قول ابي الطيب اغلب فيه اي في ذلك
الليل اجفاني كاني اعدى بها على الدهر الزنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول
الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقلبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعدو على الدهر
ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب
او اكثر كما في قول بحتري بنيانه ولا بد لي من جهله في وصاله فضل لي تخيل او مدح الحلم عنده
فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى به عن ذلك بالاستفهام عن وجود دليل
صالح للآل بموعده فجعله وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج
الاستفهام مخرج الانكار بتنبيهها على انهم بين في الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد
نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقته حليما بل كان كما كان مريدا الوصل مذ الوصول
الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه وجد من يصلح لان يكون موعده حليما او وعده في الوفاء
تسعفا آخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى تخيل الضدين وهو ايراد
الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لامه تسمي عمرا احاط لي عمر ربنا

عينيه سواد فانه يحتمل ان يصير البعير العوراء صحيحة فيكون مدحا وان غير وبالعكس
فيكون ذما قال ومنه اى من الوجيه متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها للوجهين
المختلفين وبغايرة باعتبار اخر وهو انه يجب فى التوجيه استواء الاحتمالين
وفى المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكى واكثر متشابهات
القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اى المعنوى المهزل الذى يراد به الجد كقوله اذا
ما تميمى اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للمضبب ومنه اى المعنوى ما حمل العارف
وهو كما سماه السكاكى سوى المعلوم مساو غير الكنه وقال لا اصحبه بالنجى هل لورود
فى كلام الله تعالى كالتوبيخ فى قول الخارجية يا شجر الخابور مالك مورقا
من اورق الشجر صار ذا شجر كانك لم تجزع على ابن طريف فتى تعلم ان الشجر لم يجزع
على ابن طريف لكنها لما علمت فاستعملت لفظا كان دالا على الشك او المبالغة اى
كالمبالغة فى المدح كقوله ايا قول البحترى المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسام
بالمنظر الصافى اى الظاهر بالبيع فى مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وضوء المصباح او المبالغة فى الذم فى قوله اى قول زهير وما ادرى وسوف اخال
ادرى اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والله اى وكالتخير
والوحش فى قطرب فى قوله اى قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المسنون
من الارض قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر فانه لما اضافه اليها ايانف او لا والتحير
باسمها الظاهر غايرها فلذا قيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل
والاستفهام عنها كقوله امنزلتى مى سلام عليكما هل الازمن اللاتى مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافى والديار البلاقع وكالتحير قوله
تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق
جديد يعنون محمدا عليه السلام كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل وهو عندهم اظهر

من الشمس وكالتعريض فى قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين وغير ذلك
من الاعتبارات ومنه اى من المعنوى القول بالموجب وهو ضربان احدهما الاعتراف
صفة فى كلام الغير كناية عن تثبيت له اى لذلك الشئ حكم نثبتها اى تثبت انت
فى كلامك تلك الصفة لغيرك ذلك الشئ من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اى من
غير ان يتعرض لثبوت ذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا
الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل الاعزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة
وقعت فى كلام المنافقين كناية عن غير قولهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا
لغيرهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة
لغيرهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج
للموصوفين بالعزة اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثانى حمل لفظ
وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اى حال كون ذلك خلاف مراده من المعانى
التى يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه اى متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بال
بذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذا ثبت مرارا قال ثقلت كاهلى
بالابادى ثلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة ثقلتك بالابادى
مرة بعد اخرى وقد حمله على ثقلت عاتقه بالابادى والمنن والنعم وبعله
خلت طولت قال الابل طولت وابرمت قال حبل وادى ابى طولت الاقامة والابتذال
وابرمت اى املت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من
هذا القبيل واما قول الشاعر واخوال حسبتهم دروعا فكانوهما ولكن للاعادى وخلتهم
سهاما صابيات فكانوها ولكن فى فؤادى وقالوا قد صفحنا منا قلوب فقد صدقوا
ولكن عن ودادى فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان
اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه بمعنى محمل على خلاف

ذلك المعنى ومنه اسم المعنوي للاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره او اسماء ابائه
على ترتيب الولادة من غير تكلف في النسيب ويسمى اطرادا لان ملك السماء في تكرارها
كالمطرد الجاري في اطراده ومسهوا به انجاحه كقوله ان يقتلوك فقد تلقت عرو
شهم بقتيبة بن الحارث بن شهاب يقال تلقى الله عرو شهم اي هدم
ملكهم ويقال اذا ذهب عزهم وهو تضعضع فالهم تلقى عرو شهم اي
ان يجيء بقتلك وصاروا غرضا له فقد اشرت في عزهم وهدمت اساس
مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم بن
الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم تمام الكلام
في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام والمذكور منه
في الكتاب بسبعة تسمية الجناس بين اللفظين وهو تشابههما اي اللفظا اي في
الملفوظ فخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب
وسلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء
تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يستفاد اي اللفظان
في انواع الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع
الحروف وبهذا خرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق
والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البر والبر وبفتح احدهما وضم الآخر
فالاول جمع الكلمة بحسب ما يجعل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل
على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي
تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج العنب والحنف وبه الحسن في
هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع الصورة صورة الاعادة فالكلمتان
اي اللفظان المستقلان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسم

او فعل او حرف سمي مماثلا كان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاتحاد اما
متفقان في الافراد او الجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم الساعة اي القيامة يعلم
المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر جيدي
الآجال آجال والهوى للمراد فتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر
الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قوله الحر بر
وفي ادام وفت بالعهد فمنه والادام له في مذهب العرب الزمام الاول
الحرمة والثاني جمع ذمة وهي البيرة قليلة الماء وان كانا اي اللفظان المتفقان
فيما ذكر من نوع اسم وفعل وحرف او فعل وحرف سمي مستوفيا كقوله
اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه بحي لدى بحي بن عبد الله لانه كريم
بن الكريم وجده وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي
التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس
جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر
مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المشابه لاتفاق لفظيه
في الخط كقوله اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحبة هبة فدعه فدولة اذا هبه
غير باقية وقول ابي العلاء مطايا مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عنى
بمنتاع مطا فعل ماض وباحرف نداء ومطايا منادى والا اي وان لم يتفقا
اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس
التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الشيخ كلكم
قد اخذ الجام والجام لنا ما الذي ضر مدبر الكأس لو جاملنا اي عاملنا بالجمع
قال قلت يدخل في قوله والآخر باسم المفروق ما يكون لفظ المركب مركبا
من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا نامله عن تذكار ذنبك والبه بدمع جنا

الويل حال مصاحبه ومثل لعنينك للحمام ووسعه ملقاه ومطعم صاحبه فالثاني
مركب من صاحبه والميم من مطعم والمصاحب عبارة عن شجرة مرة والمصاب الاول بالنخ
منفعل من صاب المطر اذا نزل وهما متفقان في اللفظ فمثل ستحي مفرد في قلت لانه يجب
في المفرد ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والقسم الاول المركب ان
كان مركبا من كلمة وبعض كلمة ستحي التجنيس مرتواذا الآخر اما ان يكون مشتبها او
مفردا صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان
متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها والا لم يكونا متفقين وفي
ذلك فنون اربعة اذ لا عدم الاتفاق في ذلك اما ان لا يكون بالاختلاف في انواع
الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانها لو اختلفا في اثنين من
ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد
فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا اختص المذكور في الاقسام
الاربعة ان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله فالتام منه ان يتفق
او على مقدر اي هذان اتفقا فما ذكر وان اختلفا اي لفظا المبنيان نسبا في
هيئة الحروف لفظا او اتفقا في النوع والعدد والترتيب ستحي التجنيس محرفا لاختلاف
هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقوله جنة البرد
جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجنة والجنة فمن التجنيس
للاجل وكقوله اي كقولهم جنة البرد جنة البرد وما كقوله من التجنيس المحرف وكون
الاختلاف في الهيئة لفظا كقولهم لتجاعدا اما موغرا او موغرا لان الراء من موغر
الاكمال مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون موغرا وموغر مختلفين
في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة
كحرف واحد فكانه في الصورة حرف واحد ويرد بانه كيفية واياما هذا اشار

بقوله

الا بحرف ولم يذكر منه الا اسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها الكفول
للخف كأن البكاء هو الشفاء بالجوي اي صوغة القلب بالجوانح وربما سمع
هذا الذي يكون اكثر من حرف منذ بلا واو ان اختلفا في انواعها او ان اختلفا لفظا
المجتبى سبين في انواع الحروف فيشترط ان لا يتبع الاختلاف باكثر من حرف واحد
والا لبعد بهما الشابه فجئ جاء في المجتبى سبين في انواع الحروف كلفظي نصر
وفكل لفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم ظرفان الذال وقع بينهما
الاختلاف ان كانا متغاربين في المخرج سمي لجناس مضارعا وهو ثلثة
اقسام ظرف الاجتبى اما في الاول نحو بيني وبين كبني ليلا دامس وطريحا طامس
او في الوسط نحو بنهون عنه وينئون عنه او في الآخر نحو للطلل معهود ببواجها
للخبر والاجتبى ما بين الدال والظاء وما بين الهاء والحاء وما بين اللام والراء
من تغارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متغاربين سمي لاحقا وهو ايضا
اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمزة الطعن وشاع استعمالها
في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد
لا بقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المعتاد او في الوسط نحو ولكم بما كنتم تفرحون في الارض
لغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير
لشديد لان في عدم تغارب الفاء والميم الشفويين نظرا او الآخر نحو فاذا جاء امر
من الامر او الخوف واختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المجتبى سبين في ترتيب
الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو
مؤخر في اللفظ الآخر سمي بهذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر
من الكلمة الاولى او الثانية والذي يتلوه ثابتا وبهذا اعلى الترتيب سمي قلب الكل والا
سمي قلب البعض واليها اشار بقوله حسامه فتح لاوليائه حتف الاعداء وقال الاخفش

حسامك

حسامك منه فتح ومحك منه للاعداء حتف وسمي قلب الكل ومنه اللهم استر عوراتنا
وامن روعاتنا وسمي قلب بعض واذا وقع احدهما اصل التجانس بين تجنيس القلب
في اول البيت والمجانس الآخر في آخره سمي تجنيس القلب وسمي مغلوبا مجنحا
لان اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله الاح انوار الهدى من كل فج واذا وفى
اطراف المجانس سمي مسوفا وكان جناس القلب امر غيره ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون
المضمر المجانس بين الآخر بستي لجناس مزدوجا ومكررا ومردودا نحو جنك من سباء
بنباء يقين وكقولهم من طلب شيأ وجد وجد اقولهم النبيذ بغير النغم وبغير الدسم
سم ومثل عواصم عواصم وقواضب قواضب وكقولك حسامه للاولياء وللاعداء
فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة وسمي تجنيسا خطيا
كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله قم عليكم
بانكار فانهن اشتر حبا واقل وكقولهم عزك وعزك خصار ولك فاش
فعلك فعلك تهدين بهذا وقد تعدى هذا النوع مالم ينظر فيه الى الحروف وهما
انفصالها كقولك لهم فمي مسود ومني بيعود بيعود في المنتصرية جنة
المسمى بجنة وقيل تفاضل استضح ثقة ايش نصيحة فقال ابت
بنصيحة وبلحظها يلجي بالجناس شبأ آل احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق
وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق اصل المعنى نحو
فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين
المشابهة وجه ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في
كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها لكن لا بد صحا الى
اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين قال فعلت من القول والى
من الفعل ونحو قوله تعالى انا قادرون في الارض ارضين بالجوة الدنيا وبهذا يعرف

الا ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير
هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل الفحر والرقم والمرج ونحو
ذلك والارض من ارضة ليس من هذا القبيل وهو اظاهر ومن انواع التجنيس
تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر تجنيس باللفظ بل الاشارة كقوله تعالى حملت
تجنيه مويسي وبهرون اذا ما قبلا وضمه اي من اللفظ ترد العجز على الصدر وهو في
النثر ان يجعل احد اللفظين المذكورين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او
المتجانسين اعني المشابهين في اللفظ والمعنى الملحقين بهما اي المتجانسين والمراد
بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبهه الاشتقاق في اول الفقرة
وقد عرفت معناهما واللفظ الآخر فيها اي في آخر الفقرة فيكون اربعة
اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان
تخشاه والثاني ان لا يكون متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول
من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع الذي يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم
من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين
او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره
او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ
الآخر في حشو المصراع الثاني في علم وحلم ورشد وعهد مشهد ومسهد ورأى
المص محركة او بالاذا معنى فيه لرد العجز على الصدر او لاصدارة بحشو المصراع على الثاني
اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عند اربعة اقسام وهو ان يتبع اللفظ الآخر
في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير
فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما بصير اثني عشرة حاصلة

من ضرب

من ضرب الاربعة في ثلثة وباعتبار ان المجانسين الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما
الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في
اربعة لكن المحصل يرد من شبه الاشتقاق الامثالا واحدا اما لعدم الظفر في
الامثلة الثلثة الباقية واما لاكتفاء بامثلة الاشتقاق فهذا البيت واللفظ الآخر في
صدر المصراع الاول كقوله سريع الابن الذي بلمعظم وجهه وليس اياد اخا الذي بسريع
واما يكون لفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قول ابي تمام ضمير بن عبد الله بن التعشبري
ممنع من شيم عرار نجد نابعد العنبة من عرار نجد ورد نائمة صفرا وطيبة الراحة
من عرار ومنع على انه اسم ما دخل من زائد ومنع منصوب المحل في قوله اقول الصاحبي
والعيش تهوي بناء المنفية والاضمار بعيني احاد ورنبئي وابام عصفا والرواحل
شرح يبين بهذين الموضعين واقول في اثناء ذلك منها فما اسمع شم عرار نجد
في نائمة الا واسمنا البحر خبا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب مغرما فما زلت بالبيض
حابس يفند وثنى بها للفرض مغرما فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب
القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله والا لم يكن والا
معرج ساعة قليلا فانني نافع لي قليلا وقبله اما على الدار الخ لو وجدتها بها ابيلا ما كان والا
وحث قليلا الاقام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرجا على انه
خبر لم يكن واسمه ضمير الاقام وقليلا صفة موكدة للآخر الخ تفهم من اضافة التعريج الى
الساعة ويجوز ان يرتبط الاستعراج قليلا في ساعة فتكون الصفة مفيدة وقليلا فاعل
نافع او هو المبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلا للساعة اي قليل التعريج في الساعة
يعني ارتفاعا على الدار الخ لو وجدتها ما اي بوالة ما كان موضوعا موحشا خاليا لكثرة اهلها
وكثرة النعم فيها والا لم يكن اقاما بها الاستعراج فان قليلها ينفعني وبشفي غليل وجدي

واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع
الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها هو للغة
العقل فداي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانسين الآخر في صدر المصراع
الاول مثل قوله اي قول الشعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت
بلغاتها البلابل جمع بلبال وهو الحزن بالضم بلابل جمع بلبلة بالفتح وهو ابرة تجعل
فيها الخمر والات الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول
واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دوال الملص وما يكون المتجانسين
الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فشموف بآيات المثاني الغرر
قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المئين وسمي فاتحة الكتاب مثانية
لانها تثنى في كل ركعة صلوة وسمي جميع القرآن مثاني ايضا لقوله الله نزل احسن الحديث
العذاب ومفتول بسربات المثاني اي يتعاوت اوتار الطبر امير الخ نظم تطاول منها الواحد
ثم اياطاه الواحد مفتعل من الغنى وما يكون المتجانسين الآخر في صدر المصراع الثاني مثل
قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم فما ملتهم فلاح اي ظهر لي الامر بينهم فلاح
اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان الملحقان بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت
والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري ضرائب ابدعتها في السماح ي
فلستا نرى لك نبها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهو الطبيعة والسجية والضريب
للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصل المثل في ضرب الدناج فنار اجمالا
الى اصل واصرف الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول
امرء القيس اذا المرء يجزل عليه لسانه فليس على شيء سواه بجزال اي اذا كم يجزل
المرء لسانه على غيره ولم يحفظه مما هو مضرة اليه فلا يجزئه على غيره ولا يحفظه على الاضرار به
فيه فجزل وجزال مما يجمعها الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو انصفوا لم ينل الانسان

زرنكم

زرنكم والعذاب من الماء بجر للافراط في الملح اي البرودة يعني ان عدل عنكم لكثرة
انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين بآخر البيت والآخر في
صدر المصراع الاول الا انه من القسم التاسع من الالحاق لما يجمعهما شبهة
الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله فدح الوعيد
نما وعيد كم صاير ي الطنين اخت الذباب يضر ضائر وبغير مما يجمعهما
الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي
قول ابي تمام من مرثية محمد بن الاشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى وبغير صرف الدهر نائلة العفر وقد كانت البيض القواضب
اي السيوف القواطع في الوغى بتواتر اي تواطع بحسن استعارة اما على
قول الآمدي من بعده بتر جمع البتر لم يبق بعده من يستعملها استعارة مبتذلة والجامع بينهما
الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة الباقية اعني احدها المص فمثال
ما يقع احد الملحقين الذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق
الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح بلحى الجبر ين العنان الى
ملهى فسحاء من لاح يلوح فالاول ماض والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال
ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطع بتلخيص المعاني ومطلع
الى تلخيص عالي فالاول من عنى يعنو والثاني من عنى يعنو ومثال ما وقع
الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثرى بامكانه
ثراء فاضحى الآل مثواه في الثرى والثراء واو من ثرودة والثرى يائي
ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلام الاخير من الفقرة
باعتبار كونها موافقة للكلام الاخير من الفقرة الاخرى كما سبق وقد
يطلق على توافقها وايا ما هذا اشارة بقوله قيل وهو توافق الفاصلتين

من النثر على حرف واحد في الاخيرة وهو معنى قول السكاكي اعني السجع في النثر
كالقافية في الشعر وجب بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما
الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب
ولا تطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد
وانما اراد السكاكي بالسجاع حيث قال انما جيء في النثر كالقوافي في
الشعر الالفاظ المتواطأ عليها في اواخر الفقر ويجيء التي يقال لها الفواصل
ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالسجاع معنى المصدر كما اراده الحصر
فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني ان
القوافي في الالفاظ المتواخية في اواخر الابيات كذلك السجاع في الالفاظ
المتواخية في اواخر الفقر كما ان التقفية ثمة توافقها فكذلك السجع هنا
ههنا توافقها وهو اعني السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفا اي الفاصلتان
في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار
مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كان في
احدى الفقرتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى الفقرتين مثل
ما يقابله اي يقابل الفقرتين من الاخريين في الوزن والتقفية اي التوافق
على حرف الا فمتوازيع فنحو يطيع الاسجاع بجواهر لفظه ويبدع الاسجاع بزواهر
وعظه فجميع ما في الفقرة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية
واما اللفظ فهو لا يقابل ما يقابله الشيء من الفقرة الثانية ولو جيء بدل الاسجاع الا
الاذآن لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابلها من الاولى والا فمتوازن
اي وان لم يكن ما في احدى الفقرتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخريين مختلفين
في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة اي في الوزن

فقط

نقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا والناشرات نشرا فقولنا
حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل
كلمة من الفقرتين مقابل من الاخريين كقولنا انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر
قال ابن الاثير السجع يجاء على اربع شرائط اجتناب مفردات الالفاظ
واجتناب التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقر تابعا
دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصاحب لا يدركه الاعين بل ظلها
ولا يحده الاسى بالفاظها ولا يخلقه العصور بمرورها ولا يهرمه الدهر
بكرورها والصلوة على من لم يزل الكفر اثر الاطمه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه
اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء الرسم
وقيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود ثم اي بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينة
الثانية نحو والفجر اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينة الثانية نحو
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يبتدى قرينة اخرى اقصر منها قصرا
كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان
متساويين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون
الثاني اطول من الاول لا طولا يجزه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا
كقوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات ينفطرن
وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني
سبع وله في القرآن غير نظير وبستثنى منه كان على ثلث فقرات الاولين
يجيئان في عدة واحدة ثم يأتي الثلثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز
ان يجيء متساويا لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر

محصود وطلح منضود وظل ممدود وفيه الثالثة كل منها من لفظين ولو
جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث
ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع
قد استوى امره في الاول بطوله فادبكا والثاني قصيرا يبقى الانسان
عند سماعه كمن يريد الاستنهاء الى غاية فينعثر دونها ثم السجع اما قصير
او طويل والقصير هو احسن لغرب الفواصل المسجوعة من غير سجع السامع
وايضا هو اوعد ملكا كان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة غير موطاء السجع
فيه واحسن القصير ما كان من لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة
وما زاد عليها وهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون ثانيه
من احدى عشرة والثانية ثلثة عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز
اي اواخر فواصل القرآن لان الغرض في السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم
ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء والسكون كقولهم ما ابعد ما فات وما
اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن
آت مكسور منون وهذا غير جايز في القوافي ولا واف بالغرض الخ يزاوج
الفواصل واذا ربما يخرجون الكلام عن مواضعها للازدواج فيقولون انبك
بالغدايا والعشايا اي بالغدوات ومنافي الطعام ومرأى اي امراني وحدثه
ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما
ظنك بهم في ذلك فتميل والابتعال في القرآن والسجاع لان السجع في الاصل
هدير الحمام ونحوها ونحو هابل بتعال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة
من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري
في النظم ايضا ومثاله من النظم قوله ابيت تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي

وخاصت

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وان كنت أزمعت هجري فأجملي

الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا فقا

من ذكرى حبيب ومنزل سقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون

المصراعان بحيث وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي

من شروط الصحو في المهرجان حفة الشرب مع طول الكمال الرابعة ان لا يفهم

معنى الاول الا بالثاني وسمي التصريع الناقص كقول ابي الطيب معاني الشعب

طيبا في المعاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة

في المصراعين وسمي التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى

في المصراعين كقول عبد ابن الابرص فكل ذي عنبة يوذب وغايب الموت لا يوذب

وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى هو لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كالسيف بشر

بالتقاه ومرمغا فاصبح للهندية البيض مرمغا السادسة ان يكون المصراع الاول

معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني وسمي التعليق كقول امرئ القيس الا انها

الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا

معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافية وسمي التعليق

المشطور كقول ابي نواس افلني فقد ندمت على الذنوب وبالاقرار عدت

الى الجحود فصرح بالهاء ثم قفا بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما

هو منه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين

الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو فوادح

مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن

لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على التاء لاعبرة بتأنيث على ما

بين في علم القوافي ومثل قوله هو كالشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر

جودا والكرام جدا ول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان

لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين

ويحتمل ان يراد انه يشترط التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي

في التقفية فح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في نحو

مرقومة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل وزرابي

مصفوفة ونمارق مبثوثة وبالعكس في مثل الكم لا تزول له وقارا وقد

خلقكم اطوارا واما ذكره الاشبر في المثل السابع من ان الموازنة هو تساوي

فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الطرف ايضا كما في السجع

وكل سجع موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين

في الوزن والا يشترط تساويهما في الطرف فالامر كما شديد وقريب ونحو ذلك

قال كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية قال كان

ما في احدى الفقرتين او اكثره مثل ما يقابله من الالفاظ من الفقرة الاخرى في

الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم

المماثلة يعني ان موازنة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان

الموازنة اعم فسره بالمماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر

ومثالا من الشعر على انها يجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب

البعض وعلم منه على ان المماثلة لا يختص بالنثر كما سبق ايا الوهم من قوله

يتساوى الفاصلتان فقال نحو وآتيناهما الكتاب المبين وهديناهما

الصراط المستقيم وقوله اي قول ابن تمام مها الوحش ان بقر الوحش الا ان

ان هانا او انس اي هذه النساء نس بك وجيدك منها الوحش نوافر

قلت الحظ الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نوافر لا ذبول فيها الظاهر ان الآية

والبيت عما يكون اكثر في ادب القريضين مثل ما يغلبه من الاوزان لاجيعه اذ لا تخفى
مماثل الوزن في آبنيتها وهيئاتها وكذا في عاننا وذلك ومثال الجميع قول
البحتري فاحجم عالم يجد فيك مطمعا واقدم عالم يجد عنك مهربا ومنه اي من
اللفظ الغلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه
الاخير الى الطرف الاول كان الاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون
في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث كل مصراع منه قلبا للآخر كقوله ارانا الاله هلالا
انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القائل
الا رجائي هو دنه تدوم لكل هول وهل كل هو دنه تدوم واما في النثر مما اشار اليه
بقوله وفي النثر بل كما في فلك ربك فكبر والطرف الشديد في هذا الباب
في حكم المحفوف لان العبرة هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظ التشريع وهو
التشريع وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين بحيث المعنى عند الوقوف
على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول بحيث الوزن والمعنى عند الوقوف
على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون مستقيما على اي القافيتين وقفت
لانهم قد يبنون الشاعر ابيات القصيد ذات قافيتين على بحرين او ضربين
من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان
لفظ القافيتين مشعر بذلك فلا يتأمل كقوله اي قول الحرير يا خاطب
الدنيا مع خطب للدنيا شبيهة الجنبة انها تشرك الردى اي خبالة الهلاك
وقرارة الاكدار اي معقر اتكدورات دار متى ما اضحكت عند ابعد الها من دار
غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدي بجلايل الاخطار وكذا سائر الابيات
فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الشانع و
على القافية الاولى من ضربه الشامن والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت

الى اول ساكن يليه مع الحركة الذي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا الى المتحرك
قبل ذلك الساكن سواء كان القافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا مع حركة
الكاف من شركك الردى الى الآخر او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية من
فتحة همزة اهلا الى من حرف الاكدار يا الآخر او لفظ دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة
في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان اشمل
نحو قول الحرير جوني على الشهر الصب الجوى وتعطفي بوصاله وترحمي
ذا البلبل المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان قيل اذا وجد
البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين فلنا الظاهر من قوله
هو بناء البيت على قافيتين ان يكون عليهما فقط ومنه اي من اللفظ
لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات
ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه
القصيدة وينسب اليه ويقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه
يجمع بين الابيات من روبت الحبل اذا فتلته وهذا المال الفتل يجمع بين قوى
الحبل البعير اذا شددت عليه الرداء وهو الحبل الذي يجمع به الاثقال او
من الذي لان البيت يربو على عنده فيقطع كما ان عند الارتواء ينقطع
الشرب او في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى الحرف الروي من القافية
يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موضع حرف الروي في قوافي الابيات
ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه
فقوله من القافية حال تمامي معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد
ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر وقد يكون الاقفية في كل بيت
يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله فعانبك من ذكرى حبيب

ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح وليس بلازم
في السجع وانما يتحقق لزوم مالا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله مالا يس
بلازم معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه
من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع بمعنى لو جعل عاما ان الفاصلتين
او الفاصلتين المسجعتين لم يجيء الا بالشيء الذي يقتضي السجع بدونه وهذا
يظهر فساده بما قال انه كان ينبغي ان يقول مالا يس بلازم في السجع او القافية
ليوافق قوله قبل حرف الروي او معناه مجيء مالا يس بلازم في السجع قبل ما هو في
معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فما آلى بينهم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء
بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم لتحقق
السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ونظير ونحو ذلك وكذا قبل الهاء
يتحقق السجع بنحو لا تنهر ولا تبصر ولا تضعر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة
وانشق القمر والى بسر والآية يعصوا ويقولوا سحر مستمر ومجيء قبل حرف الروي نحو
قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اي
لم تنقطع او تخلط عنه وان عظمت وفي الاساس شكرت الله نعمته واشكر وادق
يقال شكرت فلانا بر بدون نعمته وكانه اراد سأشكر لبر محذوف الجار او جعل
ايادي بدل اشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر
الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن نزول الشر واما نحان المرأ زلت
القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة
بل يصبر عليها بنوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا افتقر المرار
لم ير فقره وان ابس المرار ابصر صاحبه رأى فلتي اي فقري من حيث
يخفى مكانها لانني كنت استرها بالنخل فكانت خلتي قد مى عينيه حتى

تجلت

تجلت انكشفت وزالت باصلاحها واداءها يادية بمعنى من حسن اعتمال
جعله كالاجير الملازم له حتى تلافاه فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في
الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق
السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك فمن كل من الآية
والابيات نوعان من لزوم مالا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام
والثاني التزام فيهما وقد يكون الاول بدون الثاني كالنمر ومستمر وبالعكس
كقول ابن الرومي لا يؤذن الدنيا به من حوفها يكون بكاء الطفل ساعة
يولد والا فما يسكبه منها وانهالا وسع مما كان منه وارغد حيث التزم فتح
ما قبل الدال فان قلت قد ذكر بعض في الايضاح ان ذلك قد يكون في
غير الفاصلتين اعني العلل والمسلسل الى آخره يحصل السجع بدونها كذلك
قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل
ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او نحو ما في
معناه اعم من ان يكون ذلك في حرف القافية والفاصلة او في غيرهما الا ترى جميع
ما في البيت الا حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا في معناه من
الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف
الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم مالا يلزم انما يطلق على ما يكون
في القافية او الفاصلة لانهم نصوا على ان يلزم المتكلم في السجع والقفية قبل
حرف الروي مالا يلزمه من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله
قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حرف القافية او الفاصلة والا لكان
المناسب ان يقال في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك
في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم مالا يلزم

وقد يجئ في كلام الشعراء والابيات غير الفواصل والقوافي وأصل الحسن في
ذلك كله يعني في العرب اللفظ من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني
دون العكس اي لا يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت
على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فتجئ اللفظ والمعنى جميعا
وان اتي بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه
على باطن مشوه ولباس ملي على حر على منظر قبيح وعنصر ذهب وعنصر من خشب
وينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف باير اد
شئ من المحسنات اللفظية غير ملتفتين الى جميع عدة من المحسنات ويجعلون
الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني
قال المصنف هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول العلوم الثالث
وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتوقع
ايهامه ويجب تركه للتعويض له اما لعدم دخوله في فهم البلاغة او لعدم كونه راجعا
الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون
اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متخالفتين في الخط دون اللفظ
مع كما ذكرنا فيما سبق ومثل الوصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلمات
متصل الحروف كقول الطغرائي تصفقني بجنبي بنات عنب ومثل المقطع وهو
ضد الموصل كقول الوطواط واذا رمت ان زرت وارد ورع ردا ورد ردا
ورد ردا ورد ردا ومثل التشطير وهي الرسالة اذا عقدت التي لا تكون حروف احد اي
كلمتيها منقوطة بأسرها وحروف الاخرى غير منقوطة بأسرها كقول الطغرائي من الكامل
شتت الله جيش سعدك يزري الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي
احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل الملفوف وان تتخلل

الكاتب تب

الكاتب او الشاعر فبأتي بر سالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف
المعجم والثاني ما لا اثر له فظاهر ان تخلل بعض الكلمات مثل النقد بدو هو لا يعلق الكلمة
في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل ما اوتي
رسل الله الله اعلم وكقول زهير مما بلغ بوما على علاته هرما بلغني السماحة فيه و
الندى خلقا وقول ابن نواس صفرا لا ينزل الاضراب ساحتها لو مسها
حجر مسته السراء ومثل التعديد وهي تعديد سبانة الاعداد وهو ايقاع اسماء
مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف
بصفات متوالية وانما لم تعد في ذكر لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما اسماه
بعض المتأخرين الايضاح وهو ان تبني في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين
المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب
الاطناب وقد اورده في المحسنات لكونه مشتملا على تخليط مثل تسماه حسن
البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجئ مع الايجاز وقد يجئ
مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني فالايأس بذكره لاشتماله على
فائدة مع عدم وضوحه فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل
بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمقصد فتم القسم الثالث بذكر
هذه الاشياء وعقدها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة القسم
الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كما تعقد منه على ما توهمه
بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات
مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخاء وحسن الوجه والبهاء وكذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا

وبخو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اى لتقرر هذا الغرض العام في العقول
والعادات ويشترك فيه الفصيح والابجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق الفا
في وجه الدلالة على الغرض وهو الذي نذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة
والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية ونحو كثير من اثبات تدل على الصفة
لاختصاصها بالمن هي له اى لاختصاص تلك الاثبات بمن يثبت تلك الصفة
له كوصف الجود بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف التجهيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فانه اشترك الناس في معرفته اى معرفة وجه الدلالة على الغرض
لاستقراره فيها اى في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر
كالاول اى فلا تفاوت في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كما لا تفاوت في الغرض العام
في انه لا يعد سرقة ولا اخذا نعوله فهو كالاول ضرا نعوله فان اشترك الناس وعقل الجملة
الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اى وان لم يشترك في معرفته ولم يصل
اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه ان في هذا النوع من وجه الدلالة
السبق والزيادة بان يحكم بان الغائبين فيه بالتفاصل وان احدهما فيه اكمل من الاخر
والثاني زاد على الاول او نقص عنه او هو اى ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه
الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاص في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر
عام لكن صرف فيه بما اخرجه عن الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة
من تقسيمها الى الغريب الخاص والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع
التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا
فالاخذ والسرقة اى سبق بعض الشعراء بعض الشعر نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر
فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وضع عطف على قوله اما مع اللفظ
اى يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضر

ضربان

ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده
والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه بتغيير النظم او بدونه
فهذه اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه
اى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة
محضة وسمي شيئا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه لما قتل بقول
معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك بعض اذام نعطاه حيك النصفة
ولم تؤته حقوقه منوطيا المعدلة ولم توجب اعليك مثل توجبه لتفسك
عليه وجدته على طرف الهجر ان كان يعقل اى وجدته هاجرا لك ومبتذلا لكل
وبحوا خانك ان كانت به مسكة اى عقل ومعرفة وبركب حد السيف اراد
بركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطع السيف وتوشك ان تشبره
واراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اى بدلا من ان تضيمه اى
تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف مرحل اى معد
اى لا بد ان يركب من الامور ما يؤثر به تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه
ضيم او يلحقه عار واحتضام منى لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدولا فقد
حكي عن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين
فقال معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يعارض عبد الله المجلس حتى دخل
معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ارديي واني
لاوجل على ابنائنا بعدو المنية اول حتى انتهاوفيها هذان البيتان فاقبل معوية
على عبد الله الزبير وقال له الم اخبرني انها لك فقال اللفظ له والمعنى له وبعده
لهواني من الرضاعة وانا احوج بشعره ومنى معناه اى في معنى مالم يغير نحبه
النظم ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها بغير ان ابضا مذموم

وسرفة محضة كما يقال في قول الخطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد
فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك
انت الاكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون
لا تهلك اسى وتجمل وردوه طرفة في دالية الا انه اقام تجمل مقام تجمل وقال
عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي
كنت اعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام نعرف مقام نعلم وقريب من
هذا ان تبدل بالالفاظ اضدادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال
في حسان بعض الوجوه كريمة اصابهم شئ الانوء من الطراز الاول سواد
الوجوه لئيمة اصابهم فطس الانوف من الطراز الاول فان كان اخذ اللفظ
كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ واخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغالة
وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان
كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصها بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك
والافتخار والايضاح او زيادة معنى ممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول
كقول بشار من راقب الناس اي خاف رهم يعش الا سالس رفيه وراقبه خاف ذره
لان الخايف يرقب العقاب وينوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك
اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة
سمي بذلك لخسارته في تجارته في الناس سمي سلم الخاسر لانه باع صحفا
درية واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي من راقبهم
انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجراءة
فبنت سلم اجود بكا واحضر لنظار وين عن ابي معاذ راويه بشار انه قال
انشدت بشارا قول سلم فقال اذهب والله بني فانه اخف منه واعذب لا اكاد

اكلت اليوم ولا اشرب وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب
سم العناد البيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعلبه خلقنا باطراف
العنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف جوانب فبنت ابن نباته ابلغ
لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة اليا انهزامهم حيث وقع الطعن و
الضرب بخلاف ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات
فضيلة يوجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام من مرثية محمد
بن حميد وكان هذا التشبيه في بعض غزواته بقهمان لا بناء في الزمان بمثله
ان الزمان يجمل اي بعد ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده بنا في لابد لالا
ما مثله فهو قول انسى اياه نهر سبت اذن بدي من حيث ينتصر الغني وينبل
قال الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض
في هذا النحو نفي المثل والم يقل انه يعز او انه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله
بخل الزمان به فقد اصل بالغرض ووجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو مثل من حيث
بخل الزمان بان الجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فشفى به
ولعله يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من مصراع الثاني لابي تمام
لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولعله يكون بلفظ المضارع
ولم يصب محزه اذ المعنى عما مضى والمراد لعله كان قال قلت وهنا مضاف
محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه
ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشئ هو بذله
للغير فالزمان اذا سخي به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا
ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا
للحاصل واما اعدامه وافناؤه فلم لا يبقى في تصرفه فلان يسمح بهلاكه وان

والا بخل ينفي الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان
فسخا بايجاده لكنه لا يسمو باعدامه فقط لكونه نسيا الصلاحة قلنا وعلى تقدير صحة
هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام ابو دسبكا لاستثنائه عن تقدير الحفاظ الذي
لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما يذهب اليه محمد قمر البيت قال ابن
جني اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولو لا سخاؤه
الذي افاده منه لبخل على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا تأويل فاسد
ومرتض بعيد لان سخا غير موجود ولا يعبد صف بالعدول وانما العدول المراد سخا به
على بخلا على قلما اعدى سخاؤه اسعدني بضمني اليه وصرا بني له وعلى التقاسيم الثلثة
فالمصراع مأخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او
بابصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخل بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ
اتحاد المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت كما سبق الى بعض الاوهام ما كان
مأخوذا منه على واحد من التقاسيم لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام
الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام
هو بيت القصيد وان كان الثاني في مثله اي مثل الاول فما بعد اي فالثاني ابعد من الذم
والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرثاد ولا المنية لم يجد الا الغزال على النفوس دليلا الا رثاد الطلب واضافة المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس
لو تخيرت في الطريق الى اهلها كهلا ولم يكن التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الغزال
وقول ابي الطيب لو لا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا
الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وهو قبيل انه جمع لها وفاعل وجدت
اضيفت الى المنايا وردى بد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ
كالمنية والغزال والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني

لم يبكني

لم يبكني الاحادث فراقكم لما استمر بها الى موعى وهو ذلك الدر الذي اودعتهم
في مسمع الغيث من معى وقول جار الله في مرثية الساقه وقابله ما بهذه الدرر
التي نساقطها عيناك سمطين فقلت هي الدرر اللاتي قد جشمتها ابو
مضر اذى تساقطها من عيني وقوله فهذا بعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون
في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول
ابي تمام معتم الظن عندك والامالي وان قدمت ركابي في البلاد ولا سما
في الافاق الا ومن جدواك راحلتي ذرادي وقول ابي الطيب واني عندك
بعد عن لقاد وقلبي عن فنائك غير غاد ومحبك حيث ما اتجهت ركابي و
وصيفك حيث من البلاد وما قرع من النوح الظاهر من الاخذ والسرقة شرع
في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده
وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده انتاها من الم اذا
قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها
واللفظ بالمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط معه من المعنى جلدا واليه جلدا آخر وهو ثلثة
اقسام كزلك اي مثلا ما سبق اغارة وسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول
او دونه او مثله اولها اي الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي
تمام فهو خبر الشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدأ وخبره الجملة الشرطية اعني
قوله ان تبخل مخبرة وان تزت اي تبطع فلم يثبت في بعض المواضع انتهى
وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ لسيبك اي تأخر عطائك عني اسرع السحب
في اعسر الحهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول العل تأخر عطاياك عني يدل على
كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهما لا ماء فيه وما فيها الماء يكون ثقيل
المشي فبين ابو الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب

المثل بالسحاب ثانيها اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول
البحترى واذا انا لف اى ملمع فى الندى اى فى مجلس الغاص باشراف الناس كلامه
المعصول المنمنع خلت لسانه من عضبه اى سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه
وقول ابى الطيب كان السهم فى النطق قد جعلت رماحهم فى الطعن حرصانا
حرصان الشجر قضبانها وحرصان الرماح السنتها واحد حارص بالضم والكسر
يعنى لغرط مضاء السنة رماحهم ونفاذها كان السنهم عند النطق جعلت السنة
على رماحهم عند الطعن فصارت الالسنة فى النفاذ كالسنهم بيت البحترى
ودون بيت البحترى لانه قد فاته افادة البحترى بلفظ تأليف والمعصول من
الاستعارة التخييلية حيث اثبت الناطق والصفالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية
ويلزم من هذا التشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اى ثالث
الاقسام وهو ان يكون مثل الاول كقول الاعرابى ابى زياد ولم يكن اكثر الغبان
مالا وردى ولا ان كان اكثرهم سوامة الساعة والسوام والسوايم الابل الراعية
ولكن كان ارحبهم ذراعا فى الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحبهم
اى سخى وقول الاسيخ بدوح جعفر بن يحيى ولبس بادسهم فى الغنى الغبر فى اوسهم
للملوك فى البيت قبله بروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن يسودونه
اى اصانة اوسع وكقول اللاحق فى مرثية ابن لهيعة الصبر يحمد فى المواطن كلها
الا عليك فانه مذموم وقول ابى تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر جازعا فاصبح
يدعى جازعا حين يخرج هذا النوع النظام الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه
ان يشابه الغبنان اى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى كقول جرير فلا
يمنعك من ارب اى حاجة طاعم جمع لحينة سواء ذو العمامة وذو الطمار
اى لا يمنعك من الطاعة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء

فى الضعف

فى الضعف وكقول ابى الطيب فى سيف الدولة بذكر خضوع بنى كلاب و
قبايل العرب لسن تقف منهم فناه كمن فى كفه منهم خضاب فتغيير جرير
عن الرجل بذى العمامة كتغيير ابى الطيب عنه بمن فى كفه فناه وكذا التغيير
عن المرأة بذات الخمار وبمن كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين
ان يكون احد البيتين تشبيها والآخر مدجاريا او نحو ذلك
قال الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس يتكلم احيانا فى اخفائه
بتغيير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المدح او غير ذلك عن وزنه وعن
قافيته ومنه اى من غير الظاهر ان ينتقل المعنى الى محل آخر كقول البحترى سلبوا
اى شبابهم واشرفت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرفة
صارت بمنزلة ثيابهم وقول ابى الطيب بسيبك انتخع عليه اى على السيف
وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان دم الهابس صار بمنزلة غمده فتنقل
المعنى من القتل والطرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون المعنى
الثانى اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو نمير
وصدر الناس كلهم غضابا لانهم يقولون مقام الناس كلهم وقول ابى
نواس وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد فالاول يخص بعض العالم
وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم ومنه اى من غير الظاهر القلب وهو
ان يكون معنى الثانى كالنقيض لمعنى الاول كقول ابى الشيص اجد الملامة فى
هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم وقول ابى الطيب الاجبة الاستفهام
للانكار والانكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله واحب يعنى ملامة
كما يقال اتصلى وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على جواز تصدير
المضارع المثبت بالواو كما مر فى البعض او على تقدير المبتدا اى وانا احب

واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع إلى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة
فيه يعني لا يكون الا واحدا ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من العدو للحبيب
يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا انتقاض معنى بيت اي الشيص والاحسن في هذا
النفي ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول
ابي تمام وشيمة وصف جدواه احلى على اذ نيه من نغم السماع وقول ابي الطيب
والجراحات عندنا نغات سبقت قبل سببه بسؤال اراد ابو تمام ان الممدوح
يستلذ نغات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه
ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من الجروح
لان عادته ان يعطي بغير سؤال وقوله اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف
اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير اثارنا رأي عين اي عيانا ثقة محالي واعتمد
على ان المصدر واقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله اثارنا لوثوقها
واعتمادها ان استمرار يستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلة وقول ابي تمام
وقد ظللت اي الفت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء
نواهل من نهل اذا روي ينتقض عطشي اقامت اي عقبان الطير مع الرايات
اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني
ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان فتلقى من الطير
النواهل بين دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسابر العقبان فوق رايته لاكل لحوم
القتلى فتلقى ظلالها عليها قال ابو تمام لم يتم بيت حتى ثم معنى قول الافوه اثارنا
عين ومعنى قوله ثقة ان استمرار يعني ان ابا تمام اخذ بعض معنى البيت للافوه لا
كل لان الافوه افاده بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت
كانت متخيلة لا مرئية رأي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الغريسة وهذا

يؤكد المعنى

يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة
ان استمرار مجعل الطير واثقة بالسبرة والاعتياد هما بذلك وهذا ايضا يؤكد
المقصود واما ابو تمام فلم يتم بشيء مما افاده قول الافوه رأي عين وقوله ثقة
لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الام بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات
يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع وقد يقع ظل الطير على الراية وهو في
جو السماء بحيث لا يرى اصلا الكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات
محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تسابر الطير اثارهم بقوله الا انها
لم تقابل وبقوله في الماء تواصل ربا فامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبما
اي بافامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش تتم حسن الاول اعني قوله الا انها
لم تقابل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن
هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من
الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف
وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبما يتم حسن الاول لان
بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت اعني تسابر الطير على اثارهم وما ذكرناه
اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه الشروح واكثر هذه الانواع المذكورة لغير
الظاهر وكونها مقبولة ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل
الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد فخاء
بحيث لا يعرف ان الثاني مأخوذ من الاول والابعد اعمال روية ومزيد تأمل كان
اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف
هذا الوزن ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سببين احدهما او اتباع الثاني وكونه مقبولا
او مردودا او نسبته كل بالاسماء المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم

ان الثانی اخذ من الاول بان یعلم انه کان لحفظ قول الاول حاین نظم ابیاته
بخبر هو عن نفسه انه خذه منه والا یحکم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا
یترتب علیه الاحکام المذکورة لجواز ان لا یکون الاتفاق ای اتفاق القائلین
فی اللفظ والمعنی جمیعا او فی المعنی وحده من قبیل توارد الخاطرین مجتمعة علی
سبیل الاتفاق من غیر حضور لیا الاخذ کما یحکی عن ابن میادة انه انشد لنفسه
معتذرا ومنلا اذا ما ابنیة تهلک واعتز اعتز المهذ ضئیل ابن نذهب
بک هذه الحطیئة فقال الآن علمت انی شاعر اذ وافقته علی قوله ولم اسمعه
وکما یحکی ان سلیمان بن عبد الملک ارق باساری من الروم وکان الفرزدق حاضرا
فامره سلیمان بضرب واحد منهم فاستعفی فما اعفی وقد اشیر الی سیف غیر صالح
للضرب لیستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسیف ابی رغوان کسیف مجاشع یعنی
نفسه وکانه قال لا یستعمل ذلک السیف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسیفه الرومی
واتفق ان ابتا السیف فضحک سلیمان ومن حوله فقال الفرزدق ایعجب الناس ان
اضحکت سیدهم فلیضف الله سیفک به المطارم بنت سیفی من رعب ولا دهش
عن الاسیر ولکن اخو القدر ولن یتقدم نفس قبل مبتها بجمع الیدین دلالة علی
الذکر ثم اعاد سیفه وهو یقول ما ان یعاب سیفه اذا اصبا والیعاب صارم اذا بنا ولا
یعاب شاعر اذا کهام جلس یقول کما ئی یا بن المراغة یعنی جریرا قد هجانی فقال
بسیف ابی رغوان کسیف مجاشع ضربت وم نضرب بسیف ابن ظالم وقاموا فنضرب
وحضر جریر فخبر بالخبر وم ینشد الشعر فانشا یقول بسیف ابی رغوان سیف مجاشع
ضربت وم نضرب بسیف ابن ظالم فاعجب سلیمان ما شاهد ثم قال جریر یا امیر المؤمنین
کما ئی یا بن الفاعلة یعنی الفرزدق قد اجابنی فقال ولا تستقل الاسیر ولکن تفکهم
اذا ثقل الاعناق حمل المغارم ثم اجز الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجیبا لذلک کذلک

سیوف

سیوف الهند تبقی ظبا تها وتقطع احیانا مناط التمائم ولا تفلل الاسری ولکن تفکهم
اذا ثقل الاعناق حمل المغارم وحمل ضربته الرومی جاعلة لکم اباعن کالسیب اواضا
مثل دارم فاذا لم یعلم ان الثانی اخذ من الاول قیل فلا نحو کذا او قد سبقه فلان فقال
کنز البغیتم بذلک تضئیلا لصدره واسلم عن دعوی العلم بالغیب ومن نسبته
الغیر الی النقص وما یتصل بهذا ای بالقول فی السرقات الشعریة القول فی الاقتباس
والتضمین والعقد والحل والتلمیح بتقدیم اللام علی المیم من لمحه اذا ابصره ووجه
احتمال القول فیها بالقول فی السرقات ان فی کل منها اخذ شیء من الآخر اما الاقتباس
فهو ان یضمن الکلام نثرا کان او نظما شیئا من القرآن او الحدیث لا علی انه منه
ای لا علی طریقة ان ذلک الشیء من القرآن او الحدیث بعینه علی وجه لا یکون فیه
اشعار بانه من القرآن او الحدیث وهذا احتراز عما یقال فی اثناء الکلام قال الله
او قال النبی علیه السلام کذا وفی الحدیث کذا ونحو ذلک ومثل فی الکتاب بارعة ا
امثلة لان الاقتباس امامن القرآن او من الحدیث وعلی التقدیرین فالکلام اما منثور
او منظوم فالاول کقول الحریری فلم یکن الا کلمح البصر او اقرب حتی انشد فاغرب
والثانی مثل قول الآخر ان کنت ارمدت ای عزمت علی هجرنا من غیر ما جرم
فصبر جمیل فان بذلت بنا غیرنا فحسبنا الله ونعم الوکیل والثالث مثل قول
الحریری ما قلنا شاهت الوجوه وفتح الکعع ومن برجوه فان قوله شاهت الوجوه
لفظ الحدیث علی ما روی انه اشتد الحرب یوم حنین اخذ النبی صلی الله علیه
وسلم کفا من الحصبا فرمی بها وجوه المشرکین وقال شاهت الوجوه ای قبحت
بالضم من القبح نقیض الحسن وقول الحریری وفتح الکعع ای لعن اللئیم وفضل العبد
من فخه الله بفتح ای ابعده عن الخیر والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبیب لی
ان رقیبی سئ الخلق قد اراه من المداراة وهی المخاتلة والملاطفة وضمیر المفعول الرقیب

قلت وحق وجهك الجنة حفت بالمكاره انتباسام قوله عليه الصلوة والسلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات بفال حفه بكذا اى جعله محفوفا محاطا بمعنى ان وجهك جنة فلا بد لى من تحمل مكاره الرغيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الانتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المعنى عن معناه الاصلى كقوله اى قول ابن الرومى لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع منتبس من قوله تعالى حكاية عن ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى ما جاء لا خير فيه ولا منفعة ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبح الوجه دخل الظلام فخلى رأسه تجرد للحمام عن فتر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتتريبى رأسه فقلت لقد اذنبت ذنبك يا موسى ولا بأس بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالمتعة كقوله اى قول بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه فذكان الى ورضع ما حفت انا يكونا انا لله راجعون وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيأ من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيأ من قصيدة الاخرى لكنه لم يبلغنا اليه لندرته فى اشعار العرب اما ضمن البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمى اذا ضاق صدرى وحسن العدى تمثلت ببنا حالى يليق فبالله ابلغ ما ارجى وبالله ادفع ما الاطيق

وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بهجتة الشبيهة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة بجمل وقعدت انتظر الغنا كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت للشاعر مسلم الوليد الانصارى ومما ينبغى فيه علاقة من شعر الغير مع كونه مشهورا الاجادة اليه قول ابن المعتز كانه كان مطبوعا على الحسن ولم يكن فى قديم الدهر انشد فى ان الكرام اذا ما سهلوا ذكروا من كان يألفهم فى المنزل الخشن الشاعر البيت الثانى لابى تمام وفضح المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اى قول الطبرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع على اناس سألوه يوم بيعى اصاخوا وانى فتى اذا اصاغوا المصراع الثانى للعرجى وهو عبد الله بن عمر بن عثمان عفان رضى الله عنه ينسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر الام للتوقيت والكريهة من اسماء الحرب وسداد ثغر بكسر السين للاغبر وهو سوءة وبالجعل والرجال والشعر موضع المخافة من فروج البلد اى ان اصاغوا انى فتى للحرب وزمان سد الثغر ولم ير الموعوظ حتى اذا الوجع ماكانوا الا آوانى فتى ان كان ملأم فى المنبسان اصاغوا وفيه تقديم واما بدون التنبيه فكقول الآخر فلما اطلعت وجنابة حول الشقيق العضن روضة انس اعذاره السارى المجول توقعانى وفوقك ساعة من بأس المصراع الاخير لابى تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس فى بوس زكا بدوه والعين والقلب منا فى قذى وادى والان اضبلت الدنيا عليك عما تهوى ولا تشتبه ان الكرام اذا استشاروا يا بيت ابن تمام ولا بد من تقدير الباقى منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه ان احسن التضمين ما ادى الاصل بنكتة اى يشتمل البيت او المصراع المضمن فى شعر الشاعر على لطيفة لا توجد فى شعر شاعر الاول

كالنورية وهو ان يدرك لفظا معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه
في قوله اي قول صاحب الجمهرة اذا الوحم ابدى اي ظهر بما كما هو ان سمز شفتيها
وتغرهما تذكرت ما بين العذيب وبارق وتذكرني مرع الاذكار من قدمها وهو امرع
مجرعوا البناء ومجرى السوابق انتصب مجرى على انه مفعول بتذكرني وفاعل صير يعود
الى الوحم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق موضعان معروفان وما بين
ظرف للتذكر او للمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون
ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجرعوا البناء بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين
هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فهذا الشاعر اراد في تشبيه بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين
لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه
بالبرق وما بينهما ربا وشبه تحركه عا بتعامل الريح وجريانها ومعه على التتابع
بجريان الخيل السوابق فرادا على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يعز
به التضمين الغير اليسير لما قصد تحسينه لبعد فضل في معنى الكلام كقول بعضهم
في يهودي به داء الثعلب اقول لقد غلطوا وعضوا من الشيخ الرشيد وانكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا من يضع العمامة تعرفوه فالبيت لبسيم بن وثيل
واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا من اضع العمامة تعرفوني تغير الى طريق الكنية
لبعد فضل في المعهود وقوله غلطوا وعضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من
رتبته ولم يعرفوا مقداره وجنه تحكم لهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على سبيل
التهكم وربما سمي تضمين البيت فارادوا على البيت استعانة وتضمين المصراع
ما دونه ابدا على ان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول هو بالنسبة
اليه شعره قليل مغلوب ذوقوا انه فاخرج شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم

نثر فرآنا

نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو
ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي حقه نظمه ان كان غير القرآن والحديث
فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس على قوله اي قول ابي العلاء حيث ما بال من اوله نطفة وجيفة
آخره بعجز حال اي ما باله مفتخرا عقد اقول على رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة
والكلام قرآنا او حديثا فما يكون عقدا اذا غير تغيرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغيرا كثيرا ولكن

اشبر الى انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلتني بالذي استقرضت حظا واشهد معشر اقد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا عند الجلال هيبة الوجوه بقول اذا ينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي رضي الله عنه
عمدة الخبر عندنا كلمات اربع قالها خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس بعنيك واعلمن بنية عقد قوله صلى الله عليه
وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله وان احد في الدنيا يحبك الله وقوله من احسن اسلام المرء تركه لا يعنيه
وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يستقاهر عن سبك النظم وان يكون
حسن الموقع مستقرا غير قلق كقول بعض الغرباء فانه لما بعثت فعلانة وضطلت تخلانة ان صارت تخلانا كما نظر

على

وتظر اليه وكثيرا ما نسمعهم يقولون ايا غير ذلك من العبارات واما التلميح بتقديم
الميم على اللام فهو مصرع لبعض الشعراء اذا الى بشيخ مليح وقد ذكرنا في باب التشبيه وهو هناك
خطأ محض نشأ من جهل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح وفسرهما
بان ينشأ الى قصة او شعر ثم صار الغلط مسلما واخذ مذهبا لعدم التمييز فهذا بشار
في وصف الكلام الى قصة او شعرا او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر تلك القصة او الشعر
او المثل فالصغير لواحد من القصة والشعر واتم التلميح سنة لانه اما ان يكون في النظم
او في النثر وعلى التقدير بن فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم
فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لما نعتنا باخراعهم وقد قوم الهوى قلوبا عهدنا طيرا
وهي وفخ فرقت علينا الشمل والليل راغم بشمل لهم من جانب الحذر تطلع
نقاضوها صبح الوقيعة والظبى لبهجتها ثوب السماء الخزرج فقوله ما احوجهم
الى حلم نائم البيت بنائم كان في الكوكب بوشع الغبراء اخراهم ولهم للاجنة
المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء وارد قومه غير شك عند
وازالة الغبراء عنوانا وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الوجنة الظبية انطوى انعم
الخزرج ذو لين لونين وقوله الاحلام نائم استعظام لما رأى واستغراب اشارة الى قصة
بوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس الى طلبه وقوف الشمس فانه
روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ
منهم وبدخل البيت فلاجل لها فقاتلهم حتى قدر الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم
والتلميح الى الشعر لميم مع الرمضاء وارض الرمضاء اي حارة هو مضى فيها القوم الى الخزن
والنار تلتظى ارتاح من رزح له اذا رحمه واشفى من شفى عليه تلطف وتشفق منك
في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ وخبره ارتاح ومع الرمضاء حال
من الضمير في ارتاح والنار عطف على الرمضاء وتلتظى حال من النار واشار الى

285

الى البيت الشهير السنجير الى المستقبح بعمرو عند كربة الصغير للبوصول الى الذل يستقبح
عند كربة بعمرو كالسنجير من الرمضاء بالنار وعمرو بن جاسم بن مرة ولهذا البيت
قصة وهي البسوس زارت اختها المهيلة وهي ام جاسم بجار لها من جرم
من ربيان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جاسم
فلما برزت بهما فخرجت في ابل جاسم ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكر ذلك
كليب فرماها فاخطأ ضرعها فولت حتى برکت بفناء صاحبها وضرعها يشخب
دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واعتزه فقال جاسم ابتها الكرة اعدائي
فوالله لاعقرن من محلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جاسم يتوقع عن كليب
حتى خرج وبناء عن الحي فبلغ جاسما خروجه فخرج عامدا فرسه واتبعه فرمى فرفق
عليه فقال يا عمرو اغتنم بسترته ما وفاجهز عليه فقتل السنجير بعمرو البيت وثبت
البشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها التغلب على بكر ولهذا قيل اشوم من البسوس
والسعار والتلبيح اما المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد واشار
الى المثل السابر بضرب اللام الشاما قاله كليب اذ سمع قول جاسم لاعقرن محلا
بكليب وانه موضع يحل به يسمى عليبان والغوط ان تمر بوركك على القتاد وهو مرعى ابلها
اسفلا حتى تنشر شوكها فاما في النشر فالتلبيح اما بالقصة واما المثل كقول الحريري فجئت
بليلة نابغية ذات حران بعقوبية اشارة الى قوله تعالى النابغة فجئت كالتي سادر
لعين صبيلة من الرئبال ابنا بها اليهم نافح واما قصة يعقوب عليه السلام والتلبيح
اما المثل كقول العبسي فبالها من مرة تنفي اولادها اشار اما المثل اعني من الهرة
تاكل اولادها ومن التلبيح ضرب سيبويه اللعن كما روي ان تميما قال لشريك التميمي ما
في الجوارح احب الي من البازي فقال التميمي وحاحة اذا كان بعيد العطاء اشار
التعبس اما قول جرير انا البازي اعطل على مسير ابتخ من السماء انصابا واشار شريك

لما قول

الى قول الطرماح بلم بطرح اللوم اهدى من العطا ولو سلكت طرح المكارم ضلت
وروي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن هلالي فقال عبد الله ما فالعينا الا
من شيوخ محارب ما خلفها كانت ترعش ولا تبرى ضعاديع ظلفا وليل نجاريت
فدل عليها صوتا حية البحر فقال اصلى الله اضلوا البارحة بعرفات وكانوا في طلب
ابل وقول القائل لكل هلال امرئ اللوم برفع والاس يزيد برفع وجلال فضل من
لطافة بها حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان
يبتدئ في اول فعل للمتأنق في الرياض مع تتبع الانف والاس ان يقال
تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من
كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد
من التعقيد والتقديم والتأخير الملتبس والا يكون الالفاظ متغاربة في الجزالة
والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة للالفاظ ملائمة غير ان يكون
اللفظ الشريف للمعنى السخيف او على العكس بل يجاء الفاظا صائغة تناسب وتلائم
اذا صح معنى بان سلم من التناقض والاستحالة ومخالفة العرف والابتذال وكذلك
ومما يجب الحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرشيقة في ذكر الاشواق ووصف
ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاحمة بنيات الاستعطاف واما
ذلك اصدع الابتداء ولذا اول يقرع السمع فاذا كان عذبا جاء سبك صحيح المعنى
اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية
الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي تول امرئ القيس
فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط
منقطع الرمل حيث يرق واللوى رمل معوج يلتوي الدخول وحومل موضعان
والمعنى بين اجزاء الدخول بتصغير كاسم الجمع مثل القوم والآل بمعنى الغاد وقدح بعضهم

في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يبق له ذلك
في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الالفاظ غريبة فباين الاول فالحس
من هذا البيت النابغة كلني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب
وكقوله اي وحي الابتداء في وصف الديار كقوله اسجح السلمي نصر عليه حشو
وسلام فلعت عليه بحالها الايام في الاساس فلع عليه اذا انتزع ثوبه نظر له
عليه وفي ذكر الغزال قول ابي الطيب فزال ومن فارقت غير مذمم واي من ذمك
حبر مبيم وفي النكاية قوله ايضا فواد ما تسليط الهوى ومقل ما يهب اللبام
وفي الغزال قوله ايضا ارنبك ام ما داالعمامة ام حمر بقي بردد وهو كبدي جمر
وينبغي ان يجتنب في المدح مما ينظير كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع
قصيدة انشدها الراعي العلوي لهو عداحبابك بالغرقة عذ فقال له الراعي
هو عداحبابك يا اعمى ولك والمثل السوء وروي ايضا انه دخل على الراعي
في يوم مهرجان وانشده ولا تقل بشري ولكن بشر بان غرة الراعي
ينظير به الراعي وقال اعمى تتبدا هذا يوم المرجان وقيل بطيحة اي القاه على
وجهه وضربه حتى عصا وقال اصلاح او به ابلغ في قوله واحرى اي احسن
الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون له اشارة اليه ما سبق الكلام لاجله ليكو ن
المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا في الابتداء وربما كون الابتداء
مناسبا للمقصود ببراعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اقرانه
في العلم وغيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بشرى
فقد الخبر ان اقبال ما وعداد كوكب المجد في افق العلى صعد وقوله في المرثية
اي قول ابي الفوج السادي في مرثية خر الدولة حتى الدنيا تقول على خير ما حذار

ان احذر

ان احذر من بطشي اي احذر الشديد وقتكي اي قتل بغتة وكقول ابي تمام في
المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت السيف
اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفاح
لا سود الصفاح في متونهن جلاء الشك والريب كقول ابي العلاء فمن عرض
له مكاة عظيم ليعمرن بامر عظيم بال علي والامام سليم وكقول ابي الطيب في التهنئة
بزوال مرض الجدعون اذ عوفيت والكرم وزال منك الى اعدائك العدم
ومنه ما يشار في انتاج الكتب اي النص المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف
الحمد لله انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما منحاوفي المفصل الحمد لله احد على الاجعلني من
علماء العربية وفاتحتها اي فاتحة المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص
اي الخروج مما شبب الكلام به الى ما اعتزم والقاصد من مع التشبيب
ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصايد الشعر حسن
ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من شبب اي وصف للجمال او غيره
كالادب والافتخار والنكاية ونحو ذلك اي المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي
بين ما سبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله
التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة وان كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها الا السامع
يكون متمرنا فيما الانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا ملايم
الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم
التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم منه من قبيل الاقتضاب واما
المتأخرون فقد تهدوا به لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله
الى قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر تقول في قومس اسم موضع قومس وقد اصفرت

منا السرى اخذ منه اى اشرجنبه ونغصه والسرى مصدر سريت اذ سرت ليلا ويقال
سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم وبعض العرب يؤنث السرى والهدى
وهم بنو اسد تقول هى نهارا جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع وقيل
فى المصادر كذا فى الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهو ما بين القدمين
والمهرية المنسوبة الى المهرة حيدان اى قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة
الظهور والاعناق والواحد اقود اى يقول قومى وطالما اى مزاولة السرى وسآثر
المطايا بالخطى فد اثرت جنبه ونغصت من قوائمه فقوله وخطى المهرية عطف السرى
لا على قوله منا بمعنى الى السرى احدث منا واحدث خطى الابل على ما يتوهم ومعقول
يقول أمطلع الشمس بعد الى تقوم بنا فقلت كلا ارد للقوم وتنبيه ولكن
مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب تودعهم
والبين فينا كانه قضا ابن ابى الهيجان فى قلب فيلق وقد ينتقل منه اى مما يشبب
به الكلام اى ما يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاستطاع والارتجال
وهو اى الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين
بالخاء والضاد المعجمتين وهو الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد
قال فى الاساس ناقة مخضرمة جذع نصف اذنها ومنه المخضرم الذى ادرك
الجاهلية والاسلام كلما كانما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية والاقتضاب
وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا ذهبوا مذهبهم
فى ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر منهم التخلص كقوله ازى قول ابى
تمام وهو الشعراء الاسلامية العباسية لو ان الله ان فى الشيب حزا جاورته
الابرار فى الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام
الى ما يلائمه فقال كلا وكل يوم تبدى حروف الليالى خلقا من ابى سعيد غربيا

ومنه

ومنه اى من الاقتضاب ما يغرب من التخلص فى ان يشعر بشئ من الملائمة
كقولك بعد الحمد لله اما بعد فانى قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة
انه ابتدئ من حمد الله والثناء على رسوله الا بكلام آخر من غير رعاية ملائمة
بينهما لكنه شبيه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجاة من غير قصد الى
ارتباط وتعليق بما قبله بل ان يلفظ الا بعدا اى مهما يكن من شئ فانى
فعلت كذا وكذا قصد الى ارتباط لهذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو
اى قول بعد الحمد لله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع عليه
اكثر المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم بفتح
كلامه بالكلام المعروف بين الناس بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه
الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب
الذى يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة
هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط
لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اى الامر هذا او مبتدأ
محذوف الخبر اى هذا كما ذكرو قد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث
ذكر بعض الانبياء وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد هذا ما توعدون لكل اواب حفيظ فهذا ذكرو ان
للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل
الذى هو احسن من الوصل وهو علامة وكيدة بين الخروج من الكلام الى
كلام آخر يتخيل وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن مواقع من التخلص
ومنه اى من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة
الانتقال من حيث حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث
لم يبتدأ الحديث الآخر فجاة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام المتاخرين

من الكتاب وقالتها امر ثالث الموانع التي ينبغي ان يتأنق فيها الانشاء
فيجب على البليغ ان يحتم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة
لائقة اخر ما يعيبه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع
واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي
يتناول بعد الاطعمة الثقيلة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
ربما انساه المحاسن المورودة فيما سبق كقوله امر قول ابي نواس في المخصب
يا عبد لحمد واني جد بذا امر خليق اذا نبعتك بالمنى اجدبر بالفوز
بالاماني وانت بما املت منك جدير فاقض لي ان نوتي امر اعطني منك
الجميل فاهله امر فانت اهل الاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر اياك في هذا
المنع وشكور لما صدر عنك من الاصفاء اي المديح او من العطايا السابقة
واحسنه امر احسن الاستهلال واذن باستهلال والكلام حتى لم يبق للنفس تتشوق
الى ما وراء كقوله ان قول العزيز بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله هذا دعاء
البرية شامله كان بقاؤه سببا لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال
وقد نالت عناية المقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته
ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها
واراده على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح
السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة
ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية
الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا وموعظة وتحميد وتوحيد
وعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق
الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية

العقود

العقود من الفصاحة وقد اجمع مصاقع البلغاء وافحل شقاشق الفصحاء
ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث انه يختص
بعض السور بذكر الاموال والافراح واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله
يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا
ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى
هذا انما يظهر عند التأمل والتذكر للاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان
وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر
ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم من الامور المذكورة في الفنون الثلثة
وتفاصيل ذلك مما لا تعين بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها
الا العلام الغيوب هذا ما اردنا جمعه من الفوايد ونظمه من الفرايد
مع توزع البال وتشتت الاحوال وتقاعم الاحزان والمحن وتكاثر الافراح
والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا
لكن الله جلت حكمته قد وفقنا الاتمام وارزقنا الفوز بهذا
المرام والحمد لله ولي الانعام والصلوة على نبيه
محمد واله عليه السلام

الحمد لله على وصول الكلام الى هذا المقام وبه الاستعانة في التوفيق للاتمام
وصلى الله على سيد الانام وآله الكرام وصحبه العظام وقد وقع
الفراغ من تسويد هذه النسخة الشريفة عن يد العفير حسن بن محمد الحنائي
الى ربه الغفور غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه في شهر رمضان في يوم
الجمعة في يوم خمسة عشر سنة اثنتا واربعون والف في البلدة سكاكيه شهر
في لواء تر حاله في زاوية الحاجي بهرام رحمة الله عليه وعلى سائر المؤمنين
اجمعين عفت